المـملكة العربية السـعودية
وزارة التـعليم
جـامعة القـصيم
كلية اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة
قسم اللغة العربيّة وآدابها
ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

مآخذ أبي علي الشلوبيني على شيوخه في مسائل النحو والصرف

دراسة وتقويم

Drawbacks of Aub Ali Ashalawiini on his Scholars in Syntactic and Morphological lssues

A Study and Evaluation

رسالة مُقدمَّة لاستكمال مُتطلَّبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة:
سمر بنت إبراهيم بن عثمان العريني
الرقم الجامعي: (٣٤١٢١٥٩٦٦)

إشراف الأستاذ الدكتور:
إبراهيم بن صالح الحندود
أستاذ النحو والصرف بقسم اللغة العربيَّة – جامعة القصيم

العام الجامعي ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

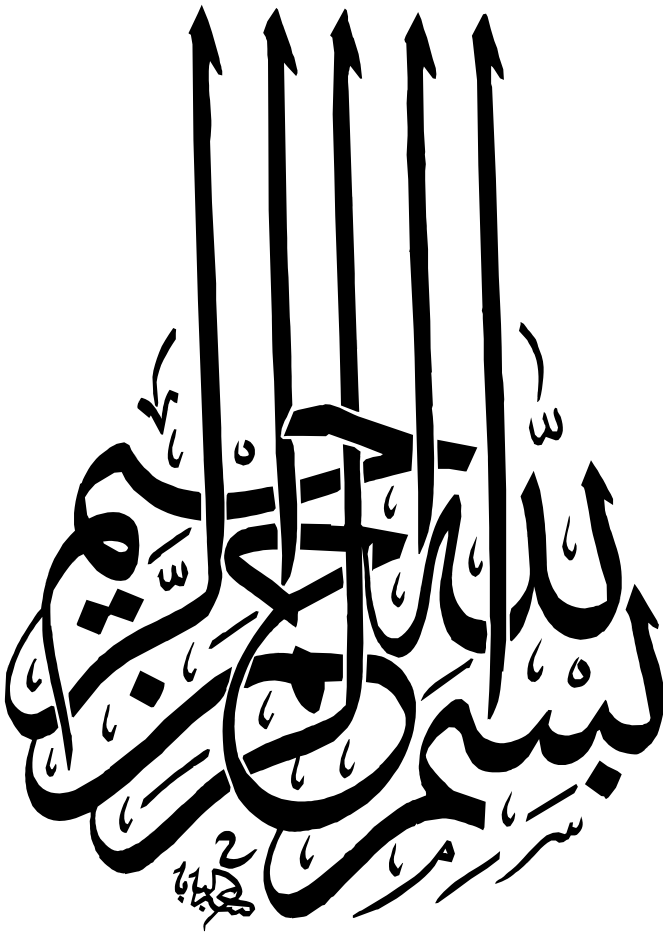

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

مآخذ أبي علي الشلوبيني على شيوخه في مسائل النحو والصرف دراسة وتقويم

Drawbacks of Aub Ali Ashalawiini on his Scholars in Syntactic and Morphological Issues
A Study and Evaluation

إعداد الطالبة: سمر بنت إبراهيم بن عثمان العريني
الرقم الجامعي: (341215966)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	إبراهيم بن صالح الحندود	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	سعود بن أحمد المنيع	أستاذ مشارك	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	عبدالله بن محمد النغيمشي	أستاذ	النحو والصرف	

في يوم الاثنين: 1442/03/09**هـ**، **الموافق**: 2020/10/26**م**

شكر وتقدير

أشكر الله ﷻ وأحمده وأُثني عليه، أن منَّ علي بتوفيقه وإعانته لإتمام هذه الرسالة، ثم الشكر موصول والدعاء مبذول لكل من:

والدتي –حفظها الله– ووالدي الغالي –رحمه الله–، على حرصهما ودعائهما الدائم لي، وصبرهما على تقصيري، فلهما علي من الفضل العظيم ما لا توفيه الكلمات، فأسأل الله أن يجزيهما عني خير الجزاء.

والشكر موصول أيضًا لإخواني وأخواتي على مساندتهم ووقفاتهم وتوفيرهم لي الوسائل المعينة، والمساعدة على التفرغ للرسالة، فلا حرمهم الله أجر معونتهم وصبرهم.

وأخص بالشكر الجزيل الأستاذ الدكتور: إبراهيم بن صالح الحندود، على موافقته على الإشراف على الرسالة، وإبداء ملاحظاته وتصويباته، فبارك الله له في عمله وعلمه وسدد خطاه.

ولا أنسى أن أشكر جامعة القصيم ممثلة بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ورؤساء وأعضاء القسم؛ الذين بذلوا جهدًا في مد يد العون لي، من توجيه وإرشاد، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن ينفعنا بما علمنا، ويجعله حجة لنا لا علينا، وصل الله وسلم على نبينا مُحَمَّد، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين.

ملخص الرسالة

العنوان: مآخذ أبي علي الشلوبيني على شيوخه في مسائل النحو والصرف

دراسة وتقويم

اسم الباحثة: سمر بنت إبراهيم بن عثمان العريني.

الدرجة: بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف.

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

تُعد مؤلفات الشلوبيني من كتب اللغة العربية المهمة، وتناولت في هذا البحث مآخذه على شيوخه في مسائل النحو والصرف التي ضمتها كُتبه، وقد قسمت الرسالة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

وضعت في **المقدمة** مشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج الذي اتبعته.

وفي **التمهيد** قسمته إلى مبحثين، المبحث الأول: أبو علي الشلوبيني، حياته، ومكانته العلمية، وآثاره، والمبحث الثاني: تراجم موجزة لشيوخ أبي علي الذين كانت له مآخذ عليهم.

وفي **الفصل الأول** مآخذ الشلوبيني النحوية على شيوخه، وفيه خمسة مباحث: الأول: مآخذه على شيوخه في المرفوعات، والثاني: مآخذه في المنصوبات، والثالث: مآخذه في المجرورات، والرابع: مآخذه في المجزومات، والخامس: مآخذه في مسائل نحوية متفرقة.

وفي **الفصل الثاني** مآخذ الشلوبيني التصريفية على شيوخه، وفيه ثلاثة مباحث: الأول: مآخذه على شيوخه في تصريف الأفعال، والثاني: مآخذه في تصريف الأسماء، والثالث: مآخذه في المشترك بين الأفعال والأسماء.

وفي **الفصل الثالث** منهج الشلوبيني في مآخذه على شيوخه، وفيه أربعة مباحث: الأول: طريقته في عرض المسألة ومناقشتها، والثاني: طريقته في نقل الأقوال والآراء، والثالث: مصادره في مآخذه، والرابع: الأصول النحوية التي اعتمد عليها في تلك المآخذ.

أما في **الفصل الرابع** فهو تقويم لمآخذ الشلوبيني على شيوخه، وفيه أربعة مباحث: الأول: أسباب مآخذ الشلوبيني على شيوخه، الثاني: مايُميز تلك المآخذ، الثالث: ما يُؤخذ على هذه المآخذ، الرابع أثر هذه المآخذ في الدراسات اللاحقة.

ثم ختمت البحث **بالفهارس العلمية**، ففهرست للآيات القرآنية والقراءات، ثم الأحاديث النبوية، ثم الآثار وأقوال العرب، ثم الشعر، ثم الأعلام، ثم المسائل النحوية والتصريفية، ثم المصادر والمراجع، ثم الموضوعات.

المقدمة

- الاستفتاح.
- مشكلة البحث.
- تساؤلات البحث.
- أهمية البحث.
- أسباب اختيار الموضوع.
- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث.
- خطة البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه الطيِّبين الطاهرين، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

فقد تسابقَ علماءُ اللغة في العصورِ المختلفة على خدمة اللغة العربية، والذَّود عن حياضها بدراستها، وضبطها، ووضع قواعدها؛ حفظًا لها، وتيسيرًا لمتعلِّميها.

ومن هؤلاء العلماءِ أبو عليٍّ الشلوبينيُّ الذي يُعَدُّ من عظماء النحويِّين في الأندلس.

وتُعَدُّ كتُبه -كـ(التوطئة)، و(شرح المقدِّمة الجزوليَّة الكبير)، وغيرهما- من كتب اللغة العربية المهمَّة.

ويقفُ المتتبِّع لهذه الكتب على مآخذ متعدِّدة للشلوبيني على شيوخه، ولا سيَّما المبرَّز منهم،كأبي موسى الجزولي، وابن طلحة، وأبي إسحاق بن ملكون، وابن خروف، والسهيلي، وغيرهم.

ولا يخفى ما لهؤلاء من مكانة علمية، وجهود نحوية وصرفية لها أثرٌ واضح في الفكر النحوي والتصريفي منذ ذلك الوقت، وإلى يومنا هذا.

ولأهميَّة هذه المآخذ -ولا سيَّما النحوية والتصريفية- فقد رغبتُ في دراستها، بعد جمعها من مصنَّفات الشلوبيني المطبوعة والمحقَّقة، ومن غيرها، تحت عنوان: (**مآخذ أبي عليٍّ الشلوبينيّ على شيوخه في مسائل النحو والصرف -دراسة وتقويم-**).

وكأيِّ بحث أكاديمي يهدف إلى تقديم نتائج مفيدة؛ فإنه لا بد من أن ينطلق من الإجابة عن بعض التساؤلات والإشكالات، **فمشكلة هذا البحث الأساسية** تكمن في وجود طائفةٍ غير قليلة من المآخذ والاعتراضات التي أخذها أبو عليّ الشلوبيني على شيوخه، ولم يتناولها أحدٌ -حسب علمي- بالدراسة.

وهي مآخذ نحوية وتصريفية جديرة بالجمع، والدراسة، والمناقشة؛ ولهذا فالبحث قد أجاب **عن**

التساؤلات الآتية:

١) ما مكانة أبي عليّ الشلوبيني العلميَّة، وما مؤلَّفاته المطبوعة، والمحقَّقة، والمخطوطة، والمفقودة؟

٢) ما المسائل النحوية والتصريفية التي أخذها أبو عليّ الشلوبيني على شيوخه؟

٣) هل كان أبو عليّ مصيبًا في مآخذه على شيوخهِ؟ أو كان مصيبًا في بعضها دون بعضها الآخر؟ أو ليس مصيبًا في شيء منها؟

٤) ما المعايير، والأصول النحوية والتصريفية التي اعتمد عليها أبو عليّ في هذه المآخذ؟

٥) ما المنهج الذي سلكه أبو عليّ في مآخذه على شيوخه؟

٦) ما مصادر أبي عليّ الشلوبيني التي اعتمد عليها في مآخذه على شيوخه؟

٧) ما الأسباب التي دعت أبا عليّ الشلوبيني لاعتراضه على شيوخه؟

٨) ما الأمور الإيجابية في هذه المآخذ؟ وما الأمور السلبية فيها؟

٩) ما أثرُ مآخذ أبي عليّ الشلوبيني على شيوخه في الدراسات اللاحقة؟

● **أما أهميَّة البحث وأسباب اختياره؛** فتظهر من خلال اختيار شخصية متقدِّمة بارزة، هو الأستاذ، العلَّامة، إمام النحويين في الأندلس، أبو عليّ الشلوبيني، المولود سنة اثنتين وستين وخمسمائة. والملقَّب -أيضًا- بـ(الأستاذ)، وهو لقب لا يحظى به في الأندلس إلا مَن تفرَّد في فنِّه.

وللشلوبيني تصانيف مفيدة، وعمل لنفسه مشيخةً، نصَّ فيها على اتساع مسموعاته.

ولا يخفى على متخصِّص قيمةُ مصنَّفات أبي عليّ، وأهميتها العلميَّتين، وأثرها في الدراسات العربية.

وتظهر أهميَّة البحث من أهميَّة شيوخ أبي عليّ الذين كانت له مآخذ عليهم: كأبي موسى الجزولي، وابن طلحة، وابن ملكون، وابن خروف، والسهيلي، وابن مضاء القرطبي، وغيرهم ممَّن لهم مكانة علمية، وجهود نحوية وصرفية لها أثرٌ واضح في الفكر النحوي والتصريفي.

ثم تأتي أهميَّة البحث من الوقوف على مآخذ الشلوبيني على هؤلاء الشيوخ. ومعرفتنا بالعلاقة العلمية بين التلميذ وشيوخه، ومدى استقلال التلميذ عن شيخه علميًّا.

لذا كانت آراؤه ومواقفه من شيوخه ذات أثر كبير في الدرس النحوي والتصريفي، وشكَّلت هذه المواقفُ لَبِنَاتٍ مهمَّةً من لَبِنَاتِ الدرس النحوي والصرفي.

- **أما أسباب اختيار الموضوع؛ فهي كالآتي:**

١) كون أبي عليّ الشلوبيني علَّامةً بارزة، له أثره الملحوظ، ولا سيَّما في الدرسين: النحوي والصرفي -وخصوصًا في الأندلس-.

٢) إبراز العلاقة العلمية بين التلميذ وأساتذته، أو بين العالم وشيوخه.

٣) هذا الموضوع يشتمل على كثيرٍ من مسائل النحو والصرف، ودراستها ونقدها يُسهمان في زيادة حصيلة الطالب العلمية، وبناء شخصيته.

٤) كثرة المآخذ النحوية والصرفية التي أخذها أبو عليّ الشلوبيني على شيوخه.

٥) لم تتَّجه أنظار الباحثين إلى دراسة هذا الموضوع.

- **ويهدف البحث إلى:**

أولًا: بيان مكانةِ أبي عليّ الشلوبيني، وذكر آثاره العلمية.

إذْ جمعتُ ودرستُ المسائل النحوية والتصريفية التي أخذها الشلوبيني على شيوخه، ثم ناقشتُها، ورجَّحت بينها.

ثانيًا: بيان المنهج الذي سلكه أبو عليّ الشلوبيني في مآخذه على شيوخه.

ثالثًا: الكشف عن المصادر الأساسية والفرعية التي اعتمد عليها الأستاذ أبو عليّ في هذه المآخذ.

رابعًا: الكشف عن الأصول النحوية التي اعتمد عليها أبو عليّ في مآخذه على شيوخه.

خامسًا: تقويم مآخذ أبي عليّ الشلوبيني على شيوخه.

سادسًا: بيان أثر هذه المآخذ في الدراسات اللاحقة.

- **أما الدراسات السابقة:** فلم أقف على دراسة مماثلة تناولتْ مآخذ الأستاذ أبي عليّ الشلوبيني على شيوخه، وغاية ما توصَّلتُ إليه -على طول البحث- بعض دراسات ذات صلة بأبي عليّ

الشلوبيني، لكنها تختلف اختلافًا كبيرًا عن هذا الموضوع، بعضها في تحقيق كتبِ أبي عليّ، وبعضها دراسات ذات صلة به، لكنها تختلف عمَّا اخترته عنوانًا لهذا البحث، وهذه المؤلفات والدراسات هي:

(١): شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي عليّ الشلوبيني، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٩٤م.

ولم يتحدث المحقِّق عن مواقف أبي عليّ من شيوخه البَتَّةَ، لكنه ترجم لهؤلاء الشيوخ.

(٢): الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، لأبي عليّ الشلوبيني، تحقيق: ناصر بن عبدالله الطريم، (رسالة ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، عام ١٤٠٢هـ. والشرح غير مطبوع، منذ أن حُقِّقَ قبل ستٍّ وثلاثين سنة.

(٣): التوطئة، لأبي عليّ الشلوبيني، تحقيق: يوسف المطوَّع، عام ١٩٨١م.

وقد تحدَّث المحقِّق –إضافةً إلى الترجمة لأبي عليّ– عن كتاب (التوطئة)، ثمَّ صنع مقارنةً بين شرح المقدمة الجزولية لعَلَم الدين اللورقي، المسمَّى (المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية) وشروح المقدمة الجزولية لأبي عليّ.

(٤): حواشي المفصَّل من كتاب أبي عليّ الشلويني، تحقيق: حمَّاد بن محمَّد الثمالي، (رسالة ماجستير) تقع في مائتين وسبعين صفحة، جامعة أم القرى، عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

جعل المحقِّق الدراسة في أربعة فصول، تحدَّث في الأول منها عن أبي عليّ الشلوبيني وحياته، وتحدَّث في الثاني عن شيوخه وتلاميذه ومؤلَّفاته، وتحدث في الثالث عن كتاب (حواشي المفصَّل) من حيث توثيق نسبته، ومنهج مؤلِّفه، وشواهده، ومصادره.

أما الفصل الرابع؛ فقد كان عن آراء أبي عليّ الشلوبيني واختياراته، وموقفه من البصريين والكوفيين.

وأعاد تحقيقه عبدالفتاح عليّ عبدالغني، في (رسالة ماجستير) في جامعة اليرموك، في الأردن، عام ٢٠٠٤م.

(٥): الجهود النحوية لأبي عليّ الشلوبين من خلال كتابيه (التوطئة) و(شرح المقدمة الجزولية).

وقد اطَّلعتُ على الرسالة، ولم أجد فيها أيَّ كلام عن مآخذ أبي عليّ على شيوخه، ولا على غيرهم، وإنما فيها فصلٌ خاصٌّ بالآراء النحوية فقط التي انفرد بها أبو عليّ. وهذا الفصل يقع في سبعين صفحة من مجموع صفحات الرسالة البالغة أربعمائة صفحة.

وقد نصَّ الدَّارسُ على وجود مسائلَ منسوبةٍ لأبي عليّ وغير موجودةٍ في كتبِهِ.

(٦): أبو عليّ الشلوبيني، وأثره في الدراسات النحوية. إعداد الباحثة: إيمان عبدالله محمَّد حسنات، وهي (رسالة ماجستير) في اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم والآداب، جامعة آل البيت، عام ٢٠٠٢م.

تناول الباب الأول منها: التعريف بأبي عليّ الشلوبيني، وآثاره ومصادره النحوية، وتناول الباب الثاني: المنهج النحوي عند أبي عليّ بين التبعية والتجديد، أما الباب الثالث فكان عن: أثر أبي عليّ في الدراسات النحوية.

ولم تخصِّص الباحثة أيَّ فصلٍ أو مبحثٍ عن مآخذ أبي عليّ على شيوخه، ولا على غيرهم.

(٧): أبو عليّ الشلوبيني وأثره في الدراسات النحوية، لنصر الدين أحمد منوفي، وهي (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، عام ١٩٧٠م. وهي كسابقتِها.

(٨): منهج أبي عليّ الشلوبين ومذهبه النحوي في كتابه (التوطئة)، وهو بحثٌ من إعداد: كمال حامد عبدالله محمَّد.

تناول البحث منهج الشلوبيني ومذهبه النحوي في كتابه: (التوطئة)، ثم عرج البحث إلى منهج الشلوبيني في عرض مادته العلمية؛ وذلك من خلال أسلوبه وسلامة لغته، ثم ختم البحث عن مذهب أبي عليّ النحوي القائم على الاختيار من آراء مدرستَي البصرة والكوفة، وغلبت عليه الصبغة البَصْرِيَّة.

(٩): حواشيّ أبي عليّ الشلوبين على (إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج) لابن ملكون، دراسة للدكتور حسن الحفظي، في اثنتين وعشرين صفحة، منشور في مجلة عالم الكتب، عام ٢٠٠٤م. وهِيَ حواشٍ على ثلاثة كتبٍ ذات صلة بـ(حماسة أبي تمَّام)، اثنان منها لابن جِنّي: (المبهج) و(التنبيه على شرح مشكلات الحماسة). والثالث: (إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه

والمبهج) لابن ملكون -الذي جمع بين كتابَي ابن جِنّي-.

وذكر الباحثُ أنَّ حواشيَ أبي عليٍّ قد زادت على الثلاثمائة، وأغلبها في الرَّدِّ على شيخه ابن ملكون.

(١٠): القياس النحوي عند أبي عليّ الشلوبيني، (مقالة من ثماني صفحات)، كتبها: أ. بلخير شنين، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، (الجزائر). والمقالة منشورة في مجلة الأثر.

(١١): اعتراضات أبي عليّ الشلوبين النحوية واختياراته في (شرح المقدمة الجزولية الكبير) عرضًا ومناقشةً، لمحمَّد عبدالواحد الوكيل، (رسالة دكتوراه)، في جامعة الأزهر، عام ٢٠٠٦م.

(١٢): اختيارات أبي عليّ الشلوبين وآراؤه من خلال شرحه الكبير على المقدمة الجزولية، لنبيل محمود صبري، (رسالة ماجستير)، في جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٦م.

وقد بذلتُ قصارى جهدي في الوقوف على الرسالتين الأخيرتين، لـكني لم أُوفَّق -مع طول بحثي- ، فهما غير متوافرتين على شبكة المعلومات، ولكن لا يظهر لي تشابهٌ بين موضوعي وهاتين الرسالتين؛ وذلك أن هاتين الرسالتين قد حُصرتا في مناقشةِ اعتراضاتِ أبي عليّ واختياراتِه وآرائهِ من خلال كتابٍ واحدٍ، هو (شرح المقدمة الجزولية الكبير) فقط، مع إغفالِ بقيَّةِ كتبهِ والحديثِ عن مآخذ أبي عليّ على شيوخه.

والموضوع الذي تناولته بالبحث -هاهنا- لا يلتقي مع أيِّ دراسةٍ من الدراسات السابقة؛ لأنه مخصَّصٌ في مآخذ أبي عليّ الشلوبيني على شيوخه تحديدًا.

ولا شكَّ أني استفدتُ من الدراسات السابقة كلِّها التي اطلعت عليها بنسبٍ متفاوتة، فمِنْ شَرْحَي المقدمة الجزولية (الكبير، والصغير)، و(التوطئة) و(حواشي المفصَّل)، و(حواشي أبي عليّ الشلوبيني على إيضاح المنهج) جمعتُ ما فيها من مآخذ أبي عليّ على شيوخه، في المسائل النحوية والصرفية؛ لأنها المصدر الرئيس في جمع المادة العلمية.

واستفدتُ من هذه الدراسات -مما قد تمكَّنتُ من الحصول عليها- فيما له مساسٌ بمباحث موضوعي؛ فاستنرتُ بها من جهةٍ، وتفاديتُ التَّكرارَ من جهةٍ أخرى، وأكملتُ ما انتهى عليه الآخرون من جهةٍ ثالثة، ولا سيَّما كتاب (أبو عليّ الشلوبيني وأثره في الدراسات النحوية)، للباحثة: إيمان

حسنات؛ إذْ تناولتِ المؤلِّفةُ في بعض فصوله آثارَ الشلوبيني، ومصادره النحوية، والمنهج النحوي عنده، وأثره في الدراسات النحوية.

وليس ببعيدٍ عنِ الكتاب السابق (رسالةُ الماجستير) التي أعدَّها نصرُ الدِّين، بعنوان (أبو عليّ الشلوبيني وأثره في الدراسات النحوية).

أما الرسالتان المعنونتان بـ(اعتراضات أبي عليّ الشلوبين النحوية واختياراته في شرح المقدمة الجزولية الكبير، عرضًا ومناقشةً) لمحمَّد الوكيل، و(اختيارات أبي عليّ الشلوبين وآراؤه من خلال شرحه الكبير على المقدمة الجزولية) لنبيل صبري؛ فصاحباهما قد قصرَا الدراسةَ على المسائل النحوية من جهةٍ، وعلى مصنَّفٍ واحدٍ من مصنَّفات الشلوبيني من جهةٍ أخرى. غير أني لم آلُ جهدًا في الاطلاع على هذه المسائل والبحث فيها عمَّا يكون بين أبي عليّ وشيوخه.

- **أما منهج البحث**: فقد فرضتْ طبيعة الموضوع أن أتَّبع المنهج المناسب له؛ إذ تناول الموضوع جمع المسائل النحوية والتصريفية التي خالفَ فيها أبو عليّ الشلوبيني شيوخَهُ، ودرستُ هذه المآخذ.

من أجل ذلك؛ فإن الدراسة اعتمدتْ على المنهج الوصفي؛ بكونها دراسة نظرية، وذلك من خلال بيان وذكر مآخذ أبي عليّ الشلوبيني على شيوخه في كتبِهِ المختلفة، وتصنيفها وفقَ الخطة المناسبة للموضوع، وتوثيقها، ومقارنة الموقف الواحد في غير كتابٍ مِن كتبِ أبي عليّ، ثم دراسة هذه المآخذ ومناقشتها، من خلال بسط أقوال العلماء السابقين واللاحقين وآرائهم في المسألة، وأدلَّتهم. ثم الترجيح المبنيّ على قوة الأدلة والحجج.

- ولتحقيق أهداف هذا البحث والإجابة عن الإشكالات والتساؤلات المطروحة فيه اقتضتْ طبيعةُ الموضوع أن تكون الخطة على النحو الآتي:

بدأ البحث بـ"**تمهيد**" يشتمل على مبحثين، أشرتُ في المبحث الأول منهما إلى أبي عليّ الشلوبيني: حياته، ومكانته العلمية، وآثاره، وفي المبحث الثاني ترجمتُ -بإيجاز- لشيوخ أبي عليّ الذين كانت له مآخذ عليهم، ثم قسَّمتُ البحث إلى **أربعة فصول**:

الفصل الأول والمعنون بـ(مآخذ الشلوبيني النحوية على شيوخه)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مآخذه على شيوخه في المرفوعات.

المبحث الثاني: مآخذه على شيوخه في المنصوبات.

المبحث الثالث: مآخذه على شيوخه في المجرورات.

المبحث الرابع : مآخذه على شيوخه في المجزومات.

المبحث الخامس: مآخذه على شيوخه في مسائل نحوية متفرقة.

أما الفصل الثاني فعُنوِنَ بـ(مآخذ الشلوبيني التصريفية على شيوخه)، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: مآخذه على شيوخه في تصريف الأفعال.

المبحث الثاني: مآخذه على شيوخه في تصريف الأسماء.

المبحث الثالث: مآخذه على شيوخه في المشترك بين الأفعال والأسماء.

أما الفصل الثالث فقد خُصِّصَ لمنهج الشلوبيني في مآخذه على شيوخه، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طريقته في عرض المسألة ومناقشتها.

المبحث الثاني: طريقته في نقل الأقوال والآراء.

المبحث الثالث: مصادره في مآخذه المختلفة على شيوخه.

المبحث الرابع: الأصول النحوية التي اعتمد عليها في مآخذه على شيوخه.

أما الفصل الرابع فكان بعنوان: تقويم مآخذ الشلوبيني على شيوخه، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أسباب مآخذ الشلوبيني على شيوخه.

المبحث الثاني: ما يميِّز هذه المآخذ.

المبحث الثالث: ما يؤخذ على هذه المآخذ.

المبحث الرابع: أثر هذه المآخذ في الدراسات اللاحقة.

وختمتُ الدراسة بأهمِّ النتائج والتوصيات التي توصَّل إليها البحث.

وعن أبرز الصعوبات التي واجهتُها في هذا البحث، كثرةُ مؤلَّفات الشلوبيني وقلَّة المطبوع منها

والمحقَّق، إضافةً إلى تناثر آرائه النحوية في كتب النحاة وصعوبة مقارنتها بآراء النحاة الذين سبقوه.

ولا يسعني -في نهاية هذه المقدمة- إلا أن أتقدَّم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ إبراهيم بن صالح الحندود؛ الذي تعهَّد هذا البحث من بدايته، وأفدتُ من توجيهاته ونصائحه وتصويباته، وتشجيعه وتحفيزه الذي كان بمنزلة الدافع لي؛ إلى أن بلغ البحث ما هو عليه الآن.

والشكر موصول لكلِّ مَن أسهم في إتمام هذا العمل، ولو بكلمة تشجيع أو إسداء نصيحة، وأسأل الله أن يوفِّقنا إلى ما يخدم لغة كتابه، وهو مِن وراء القصد، والله وليُّ التوفيق.

التمهيد

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: أبو عليّ الشلوبيني، حياته، ومكانته العلمية، وآثاره.

المبحث الثاني: تراجم موجزة لشيوخ أبي عليّ الذين كانت له مآخذ عليهم.

المبحث الأول
أبو عليّ الشلوبيني، حياته، ومكانته العلمية، وآثاره

- اسمه ولقبه:

عمر بن محمَّد بن عمر بن عبدالله الأزديّ الأندلسيّ الإشبيليّ النحويّ، يُكنى بأبي عليّ، المعروف بـ"الشلوبين"، بفتح الشين واللام وسكون الواو، وكسر الباء وبعدها ياءٌ ونون، -وربما زِيدَ بعدها ياء النِّسبة-.

يلقَّب بـ"الشلوبين" حينًا و"الشلوبينيّ" حينًا آخر(١).

"وسأله أبو محمَّد الحرَّار عن هذه النسبة: أهي إلى "شَلَوبِينَ"، الذي -بلسان روم أهل الأندلس-: الأشقر الأزرق، أم إلى "شلَوبَانيَةَ": بلدٍ بساحل غرناطة؟ فقال: كان أبي أشقرَ أزرقَ، وكان خبَّازًا"(٢).

وهذا نصٌّ صريحٌ من أبي عليّ على أن هذا لقب لأبيه، وليس نسبةً إلى "شلَوبَانيَةَ".

- مولده:

وُلد بإشبيلية، وأجمعت المصادر على أن مولده كان في سنة ثنتين وستين وخمسمائة، ويرجع ذلك إلى أن الشلوبيني ذَكَرَ أن مولده وجده مدوَّنًا بخطِّ أبيه(٣).

- شيوخه:

تتلمذ أبو عليّ الشلوبيني على نفرٍ غير قليل من العلماء، بلغ عددهم في بعض التراجم ما يقرب

---

(١) ينظر ترجمته في المصادر الآتية:
إنباه الرواة٢/٣٣٢، وفيات الأعيان٣/٤٥١،٤٥٢، برنامج شيوخ الرعيني٨٣، الديباج المذهب٢/٧٨،٨٥، الذيل والتكملة٣/٣٨٤، بغية الوعاة ٢/٢٢٤،٢٢٥، معجم التاريخ٣/٢٢٩٩.

(٢) الذيل والتكملة٣/٣٨٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق.٣/٣٨٧.

من الخمسين عالِمًا، ذكر معظمهم صاحبُ برامج شيوخ الرعيني بقوله: "ومن شيوخه الذين قرأ عليهم وسمع: ابن الجد، وابن زرقون، والقاضي أبو القاسم أحمد بن محمَّد خلف الكلاعي الحوفي، وابن ملكون، أكثر عنه، والمجوِّد أبو عمر عيَّاش بن الطفيل، قرأ القرآن عليه بقراءتَي الحرمين، وأبي عمرو في ختمات، وقرأ عليه وسمع غير ذلك كثيرًا، وأبو الحسن نجبة بن يحيى، وأبو محمَّد بن جمهور، وأبو بكر بن صاف، قرأ عليه بقراءة الحرمين، وقرأ وسمع وتناول غير ذلك، والسهيلي، وأبو الحسين سليمان بن أحمد سليمان اللخمي، والقاضي أبو العباس يحيى بن عبدالرحمن المجريطي، وابن أبي هارون، قرأ عليه وسمع كثيرًا، وقرأ القرآن عليه بقراءتَي الحرمين، وعبدالحق بن بونه، وأبو بكر محمَّد بن يحيى بن محمَّد الجذامي، وأبو الوليد الحسن بن عيسى بن أصبغ بن محمَّد الأزدي، ابن المناصف، والقاضي أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عليّ بن لُبضال، وأبو نصر الطفيل بن محمَّد الطفيل، وأبو الوليد بن نام، وأبو العباس أحمد بن عليّ بن محمَّد بن عبدالملك بن سليمان بن سيِّد الكناني.

وممن أجاز له: أبو القاسم القرشي، وابن حُبيش، وابن غالب الشَّرَّاط، وأبو بكر محمَّد ابن عبدالملك بن زُهر الإيادي، وابن خير، وابن مالك، وأبو بكر محمَّد بن يحيى بن الحذَّاء التميمي، ومحمَّد بن عبدالرحمن بن مشكويل، وابن أبي زَمَنِين، ويحيى بن عيسى بن أزْهَر الحجري، وابن عبيد الله، وعبدالمنعم بن الفرس، وعبدالحق بن الخرَّاط، نزيل (بجاية)، وابن الحكم الحصَّار، وأبو جعفر بن يحيى، وأبو الوليد بن رُشد، ويزيد بن بقيّ، وأبو العباس أحمد بن خليل بن إسماعيل السَّكُّونيّ، وابن مقدام، وابن حُميد، وابن كوثر، وابن رفاعة، وأبو عمرو بن مُرَجَّى، وأبو الطَّاهر السلفي"[(١)].

- **تلاميذه:**

تتلمذ على يد الشلوبيني عددٌ ليس بالقليل من الطلبة؛ إذ قال صاحبُ (بغية الوعاة): "قلَّما تأدَّب بالأندلس أحدٌ من أهل وقتنا إلا وقرأ عليه، واستند -ولو بواسطٍ- إليه"[(٢)].

وممن أخذ وروى عنه: آباءُ بكر: ابن الصَّابوني وابن سيّد الناس وابن يوسف أبو العافية، وأبو

(١) برنامج شيوخ الرعيني ٨٤،٨٥.

(٢) بغية الوعاة ٢/٢٢٥.

الحسن: أميَّة، ويقال: أبو معبد، وابن عصفور، والأبذيُّ، وأبو عبدالله: ابن الأَبَّار، وابن عليّ الغرناطي، وأبو العباس: ابن عليّ الماردي، وابن محمَّد بن منصور الجنْبُ، وابن يوسف القبليّ، وآباءُ محمَّد: ابن أحمد بن عليّ التجيبيّ، والحرَّار وابن عليّ بن ستاري وابن عليّ بن أبي قُرَّة، وأبو عمرو عبدالواحد بن تقيّ، وأبو عبدالرحمن عبدالله بن القاسم بن زغْبُوش، وأبو محمَّد عبدالحق بن حكم. وحدَّثنا عنه من شيوخنا: آباءُ الحسن: الرعينيُّ والجيَّانيُّ وابن الضايع، وأبو الحسين بن أبي الربيع، وأبو عبدالله بن أُبَيّ، وأبو عليّ بن منصور الجنْب[1].

- **أخلاقه:**

عُرف عن الشلوبيني بعض من الصفات الخُلقية؛ إذ ذكرت بعض المصادر روايات تحمل قصصًا عن الشلوبيني تُظهرُ شيئًا من أخلاقه، ومن أبرزها:

أولًا: حِدَّةُ طبعه[2]:

من خلال التمعُّن في بعض شروح الشلوبيني، وجدته يصف بعض العلماء بأوصاف حادَّة، من ذلك قوله: "وقد قاله مجنون من مجانين الوقت"[3].

ووصف شيخه الجزولي في كتابه (التوطئة) بالغفلة في قوله: "وقول صاحب المقدمة: تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة، غفلةٌ منه"[4]. كما وصف أبا بكر بن طلحة بالتخلُّف في عدة مواضع من كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير): كقوله في مسألة حذف خبر المبتدأ في جملة القسم: "فقلنا له: لم يقولوا ما لم تقله العرب، بل أضمروه، ولم يستعملوا إظهاره، ومما يُتؤوَّل عليهم، ولم يظهر في لسانهم كثيرًا، ألا ترى أنك تقول: (قامَ) أصله (قَوَمَ)، و(باعَ) أصله (بَيَعَ)، ولم يُنطق بـ(قَوَمَ) ولا (بَيَعَ) قَطُّ، والعربية ملأى من هذا، فكيف تنكره هنا وأنت تقول به، ولا تنكره في موضع، هذا تخلُّفٌ...، إلى أن قال: قلنا له: هذا

(١) الذيل والتكملة ٣/٣٨٥،٣٨٦.

(٢)ينظر: التوطئة٤١، شرح المقدمة الجزولية الكبير١/١٧

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٢٩.

(٤) التوطئة ٢٩٣.

التمادي في كسر القوانين وادِّعاء خلافها فعلُ المتخلِّفين....، فنقول له: كذلك استمرّ في تخلُّفك وكسر القوانين أبدًا في كل ما يمرُّ بك على غير مذهبك، واتِّباعُ المتخلِّفين يُفضي إلى المصائب"(١).

وفي موطن آخر دعا على شيخه الجزولي بقوله: "فهذا يدل على أن قول هذ المؤلِّف جمعًا بعد قوله: أو أفعال خطأ (لا لَعًا له)(٢) منه"(٣).

ووصفَ الخِدَبَّ أبا بكر الإشبيليّ بالهذيان، في قوله: "هو مذهب سيبويه، ولا يُلتفت إلى هذيان الخِدَبِّ في هذا الموضع"(٤).

فمن خلال النصوص السابقة الذكر؛ اتضح لنا حدَّة هذا العالم وسلاطة لسانه مع شيوخه، وإذا كان هذا ديدنه مع من تتلمذ عليهم؛ فلا عجب أن يكون في الحدَّة والغلظة نفسيهما بالقول مع تلاميذه: كموقفه مع تلميذه ابن عصفور، قال ابن علوان: "ذكر والدي أيضًا –رحمه الله تعالى– ومِن خطِّه المبارك نقلتُ، أن الأستاذ أبا جعفر اللبليّ قرئ عليه قولٌ لامرئ القيس، فسأل طلبته سؤالًا، فتنازعوا القول فيه، فقال لهم: حسبكم، فقد قرئ هذا البيت على أستاذنا أبي عليّ الشلوبين، فسألته هذا السؤال، وكان ابن عصفور أحد تلاميذه، ولكنه قد برع واستقلَّ عنه وجلس للتدريس، وكان الشلوبين يَغُضُّ منه، فقال لنا: إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل، يعني: ابن عصفور"(٥).

هذه الحدَّة والغلظة لم تقلِّل من قدره وثروته العلمية التي أورثها للأجيال، وإن كانت قد أكسبته شيئًا من الجفاء والفجوة مع بعض من تتلمذ عليه.

ثانيًا: بُعده عن العفَّة:

ذكرت بعض المصادر كلامًا عن الشلوبيني في هذا الجانب، منه قول ابن عبدالملك المراكشي:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٥٨،٨٦٠،٨٦١.

(٢) لعا: صَوت مَعْنَاهُ الدُّعَاء للعاثر بِأَن يرْتَفع من عثرته، وقولهم: «لا لعًا له»: دعاءٌ تقوله العرب، أي: لا أقامه الله من عثرته.ينظر: الجيم ٣/ ٢٠٢، مجمع الأمثال ٢/ ٢٢٦، المعجم الوسيط ٢/ ٨٢٩. (لعا).

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١٠١٨.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٧٣.

(٥) نفح الطيب٢/٢٠٩.

"كان آنَقَ أهلِ عصرهِ طريقةً في الخطِّ، وأسرعَهم كَتْبًا وأكثرَهم كُتُبًا، وأبعدَهم في الأستاذيَّة صيتًا، على أن كثيرًا من أهل بلده كانوا يَرغبون بأبنائهم عنه، ولا يسمحون لهم بالتتلمذ له والقراءة عليه؛ لقبيحٍ لا يليق مثله بأهل العلم نسبوه إليه، وكانوا يميلون بأبنائهم إلى غيره: كَأَبَوَيِ الحسنِ: ابن الدبَّاج وابن عبدالله وأبي بكر بن طلحة قبلهما، وغيرهم ممن شُهِرَ بالدِّين والعفاف، وتنزَّه عن التهمة بفساد الخلوة"[(١)].

وفحوى هذا الكلام واضح، ومقصده بَيِّنٌ، وهو الطعنُ بهذا العالم -مع ما عنده من العلم-، الأمر الذي يجعله يربأ بنفسه، ويسمو بها عن مثل هذه الأمور، فضلًا عن كونه مسلمًا[(٢)].

ثالثًا: الغفلة:

روت بعض المصادر قصصًا ونوادر، تَسِمُهُ بهذه الصفة، وربما تكون غير صحيحة، ولكن إن كانت صحيحة فإنها لا تقلل من مكانته العلمية[(٣)]، ومن هذه القصص: "إنه كان يومًا على جانب نهر وبيده كُرَّاسة يطالع فيها، فوقعتْ منه في الماء، وبعدتْ عنه، ولم تصل يده إليها؛ ليأخذها، فأخذ كرَّاسةً أخرى وجذبها بها؛ فتلفتِ الأخرى بالماء، وكان له مثلُ هذه الأسباب الدالة على البَلَه"[(٤)].

رابعًا: زهده في العلم:

وهذا العيب لم أجده إلا عند القفطي؛ إذ قال: "والذي وقع لي أنه غير عاشق في هذه الصناعة، وإنما يريدها للارتزاق؛ وذلك أنه لمَّا قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية العشَّاب الإشبيلي -وهو أثبت من رأيت وأسكن، وهو أحد القائلين بمذهب ابن حزم الظاهري الأندلسي- أخبرني أنه لمَّا عزم على الخروج إلى المشرق للحج؛ ابتاع من عمر الشلوبيني الأندلسي كتاب (العالم في اللغة) لأحمد بن أبان بن سيِّد الإشبيلي الأندلسي في اللغة في أربعين مجلدًا، وهو كتاب غريب عجيب لا يسوغ لعالم عاشق في علم العربية أن يخرج عن يده، واستدللتُ بهذا على ما قلتُ"[(٥)]، وقد رَدَّ هذه التهمة ابنُ

(١) الذيل والتكملة ٣/٣٨٦.

(٢)ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/١٩.

(٣)ينظر المصدر السابق١/١٨.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان٣/٤٥١،٤٥٢، الذيل والتكملة ٣/٣٨٧، بغية الوعاة ٢/٢٢٥.

(٥) إنباه الرواة٢/٣٣٣،٣٣٤.

مكتوم -تلميذ أبي حيَّان- صاحب كتاب (تلخيص أخبار النحويين واللغويين)، وكتب في ذلك ردًّا مطوَّلًا[1].

- **مؤلَّفاته:**

صنَّف الشلوبيني عددًا من الكتب يقرب عددها من خمسة عشر كتابًا، ملأتْ فراغًا كبيرًا من المكتبة العربية، ودونك هذه الكتب مقسَّمةً على النحو الآتي:

أ- الكتب المطبوعة:

١- (التوطئة): وهو كتاب صغير، يقع في مجلد واحد، لا تتجاوز صفحاته الثلاثمائة وثمانين، يشرح ويمهِّد فيه لشرح المقدمة الكبير، حققه الدكتور/ يوسف بن أحمد المطوَّع، أستاذ الدراسات النحوية المساعد بجامعة الكويت؛ لنيل درجة الماجستير، في جامعة القاهرة، وقد طُبع مرتين.

وضع الشلوبيني لهذا الكتاب مقدمة لا تتجاوز بضعة أسطر، وضَّح -من خلالها- غرضه ومنهجه في هذا الكتاب قال فيها: "وهذه الجملة التي رسمت هنا توطئة قوانين المقدمة، وإحكام ما فيها من الأصول غير المحكمة، موصولًا فرعُ ذلك بأصله في اللفظ، ميسَّرًا بنظم ذلك كله كلامًا واحدًا للحفظ. والله سبحانه هو المستعان، وعليه الاعتماد والتكلان"[2].

٢- (شرح المقدمة الجزولية الكبير): وهو أنفس كتب الشلوبيني، يقع في ثلاثة مجلدات، تزيد مجموع صفحاتها على ألف صفحة، شرح فيها مقدمة الجزولي والمسمَّاة بـ(القانون)؛ إذ بسط القول فيها، وأبان غوامضها التي اتسمت بها هذه المقدمة، والجدير بالذكر أن أبا عليّ لم يضع هذا الكتاب بقصد التأليف، بل قصد به مقصد الحواشي، وذلك بعد أن أتمَّ شرحه الصغير الذي نهج فيه شرح كلام الجزولي، لكنه لم يستوفِ المسائل؛ إذ قال في مقدمة هذا الكتاب: "وبعد ما خرج هذا الكتاب عَنِّي بهذه الزيادة التي زدتُها فيه سألني سائلون أن أُشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية، وأَمُدَّ أطنابها، وأذكر أسبابها، وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى؛ إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرَّت

(١) تلخيص أخبار النحويين ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) التوطئة ١١١.

آخِرًا من هذا الشرح غير مشبَعة ولا ممتدَّة الأطناب، ولا مذكورة الأسباب في الغالب، وإنما كان المهمُّ فيها شرح مراد مؤلِّف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومدِّ الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب؛ فأجبتُهم إلى ما سألوه، وأسعفتُهم منه فيما أملوه"[1]. وحقَّق هذا الكتاب الدكتور/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي لنيل درجة الدكتوراه.

ب- كتبه المحقَّقة:

للشلوبيني كتابان لم ينالا حظَّ الطباعة؛ هما:

١- (حواشي المفصَّل): وهو كتاب في شرح (المفصَّل) للزمخشري، وضعه الشلوبيني حواشيَ على صفحات (المفصَّل). ولم يقف أبو عليّ على كل فصول (المفصَّل) بل أغلبها، وكان منهجه الانتقاء منها ما هو أحوج للإيضاح والإبانة، فيتناولها بالشرح غير المطوَّل. حقَّق هذا الكتاب الأستاذ/ حمَّاد بن محمَّد الثمالي؛ لنيل درجة الماجستير، من كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، ويقع الكتاب في جزأين، يزيد مجموع صفحاتهما على خمسمائة الصفحة.

٢- (الشرح الصغير للمقدمة الجزولية): وهو كتاب سبق في الوضع شرح المقدمة الكبير، وقد مال فيه واضعه إلى الإيجاز وعدم الإطناب في شرح المسائل وإيضاحها، وكان الغرض من تأليفه إيضاح ما استعسر من مسائل مقدمة الجزولي. وقد حقَّقه ناصر بن عبدالله الطريم؛ لنيل درجة الماجستير، من كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة. ويقع الكتاب في جزأين، تزيد مجموع صفحاتهما على أربعمائة صفحة.

وغيرها من المؤلَّفات والآثار التي لم يكن لي شرف الوقوف عليها، كـ(أمثلة الجزولية تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي، وحواشي إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج) وغيرها، أو لكونها مفقودة.

- **أقوال وآراء العلماء فيه:**

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/١٩٢.

١- قال ابن خلكان: "كان إمامًا في علم النحو مستحضرًا له غاية الاستحضار، ولقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء، وكل منهم يقول: ما يتقاصر الشيخ أبو عليّ الشلوبيني عن الشيخ أبي عليّ الفارسي، ويُغالون فيه مغالاة زائدة"(١).

٢- قال ابن عبدالملك: "وكان ذا معرفة بالقراءات، حاملًا للآداب واللغات، آخذًا بطرف صالح من رواية الحديث، متقدِّمًا في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية، مبرَّزًا في تحصيلها مستبحرًا في معرفتها، متحقِّقًا بها، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها، وله فيها مصنَّفات نافعة وتنبيهات نبيلة وشروح واستدراكات وتكميلات، تصدَّر لتدريسها بعد الثمانين وخمسمائة مدة طويلة نحو ستين عامًا، وإليه كانت الرحلة فيها"، ثم قال: "كان آنَقَ أهلِ عصرهِ طريقةً في الخطِّ، وأسرعَهم كَتْبًا، وأكثرَهم كُتُبًا، وأبعدَهم في الأستاذيَّة صيتًا"، ثم أردف قائلًا: "ظهرت نجابتُهُ قديمًا، فقد وقفتُ على خطِّي الحافظ أبي بكر ابن الجدِّ وأبي الحسن نجبة مجيزين له (كتاب سيبويه) بعد أخذه عنهما بين سماع وقراءة، وقد وصفاه بالأستاذيَّة وما يناسبها من أوصاف نبلاء أهل العلم وطلابه، وهو ابن اثنين وعشرين عامًا أو دونها، وحسبُكَ بهذا شهادةً له بالإدراك ولا سيَّما من الحافظ"(٢).

٣- قال ابن الزبير: "كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعًا في التعليم، ناصحًا، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية ...، وأقرأَ نحو ستين سنة، وعَلَا صيتُهُ، واشتهر ذكره"(٣).

٤- قال أبو الحسن الرعيني عنه: "كبير أساتِيذ إشبيلية في العربية، المرجوع إليه فيها، الشديد الاستقلال بها والقيام عليها"(٤).

٥- قال ابن فرحون: "وكان أَسْنَدَ مَن بقي بالمغرب، وكان في العربية بحرًا لا يُجارَى، وحَبْرًا لا يُبارَى، تصدَّر لإقراء النحو نحوًا من ستين عامًا...، وبالجملة: فإنه على ما يقال: كان خاتمة أئمة

(١) وفيات الأعيان٣/٤٥١.
(٢) الذيل والتكملة ٣/٣٨٦،٣٨٧.
(٣) بغية الوعاة ٢/٢٢٤،٢٢٥.
(٤) برنامج شيوخ الرعيني٨٣.

النحو"[1].

- **وفاته:**

أغلب المصادر على أن وفاة أبي عليّ الشلوبيني كانت في شهر صفر سنةَ خمسٍ وأربعين وستمائة[2].

(١) الديباج المذهب٢/٧٨،٧٩.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان٣/٤٥٢، برنامج شيوخ الرعيني ٨٥، الديباج المذهب٢/٧٩، الذيل والتكملة ٣/٣٨٧، بغية الوعاة ٢/٢٢٥.

المبحث الثاني

تراجم موجزة لشيوخ أبي عليّ الذين كانت له مآخذ عليهم

١- أبو موسى الجزوليُّ:

اسمه وكنيته:

"أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت، بن عيسى بن يُوماريليٍّ، الجزوليُّ اليزدكتنيُّ"(١).

"يَلَلْبَخْت: بفتح الياء آخر الحروف واللام وسكون اللام الثانية وفتح الباء الموحَّدة وسكون الخاء المعجمة وبعدها تاء مثنَّاة من فوقها، وهو اسم بَربريّ.

واليَزْدَكْتَنِّيُّ: بفتح الياء آخر الحروف وسكون الزاي وفتح الدال المهملة وسكون الكاف وفتح التاء المثنَّاة من فوقها ثم نون، نسبة إلى فخذ من (جزولة).

والجُزُوْليُّ: بضم الجيم والزاي وسكون الواو ثم لام، نسبة إلى (جُزولة)، ويقال بالكاف بدل الجيم، وهي بطن من البربر"(٢).

"كان إمامًا في علم النحو، كثير الاطلاع على دقائقهِ وغريبهِ وشاذِّهِ، وصنَّف فيه المقدمة التي سمَّاها (القانون)، ولقد أتى فيها بالعجائب، وهي في غاية الإيجاز، مع الاشتمال على شيء كثير من النحو، ولم يُسبق إلى مثلها، واعتنى بها جماعة من الفضلاء فشرحوها، ومنهم مَن وضع لها أمثلة، ومع هذا كله فلا تُفهم حقيقتها، وأكثر النحاة -ممن لم يكن قد أخذوها عن مُوَقِّفٍ- يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده منها، فإنها كلها رموز وإشارات، ولقد سمعت من بعض أئمة العربية المشار إليه في وقته وهو يقول: أنا ما أعرف هذه المقدمة، وما يلزم مِن كوني ما أعرفها أن لا أعرف النحو. وبالجملة: فإنه أبدع فيها"(٣).

---

(١) وفيات الأعيان٣/٤٨٨.

(٢) بغية الوعاة ٢/٢٣٧.

(٣) وفيات الأعيان ٣/٤٨٨،٤٨٩.

"والمقدمة المشهورة، هي حواشٍ على (الجُمَل) للزَّجَّاجيّ. وقال بعضهم: ليس فيها نحوٌ، وإنما هي منطقٌ؛ لحدودها وصناعتها العقلية"(١).

قال ابن خلكان:" سمعت أن له أمالي في النحو، ولكنها لم تشتهر، ورأيت له مختصر (الفَسْر) لابن جِنّي في شرح ديوان المتنبي، ويقال: إنه كان يدري شيئًا من المنطق.

ودخل إلى الديار المصرية، وقرأ على الشيخ أبي محمَّد بن بريّ، وقد نقل عنه شيئًا في المقدمة المذكورة، وذكر بعض المتأخرين في تصنيفه أنه كان قد قرأ (الجُمَل) على ابن بريّ، وسأله عن مسائل على أبواب الكتاب؛ فأجابه ابن بريّ عنها، وجرى فيها بحثٌ بين الطلبة، حصلت منه فوائد علَّقها الجُزولي مفردةً، فجاءت كالمقدمة، فيها كلام غامض وعقود لطيفة، وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة، فنقلها الناس عنه، واستفادوها منه، ثم قال هذا المصنِّف: وبلغني أنه كان إذا سئل عنها: هل هي من تصنيفك؟ قال: لا؛ لأنه كان متورِّعًا، ولما كانت من نتائج خواطر الجماعة عند البحث ومن كلام شيخه ابن بريّ؛ لم يسعه أن يقول: هي من تصنيفي، وإن كانت منسوبةً إليه؛ لأنه هو الذي انفرد بترتيبها.

ثم رجع الجُزوليُّ إلى بلاد المغرب بعد أن حجَّ، وأقام بمدينة (بجاية) مدة، والناس يشتغلون عليه، وانتفع به خلقٌ كثير، ورأيت جماعة من أصحابه"(٢).

وذكر أيضًا ابن خلكان صاحب (وفيات الأعيان): "أنه كتب بخط يده في مسوَّداته عن الجزولي بأنه تولَّى الخطابة بجامع مراكش، وأن قبيلته (كزولة) من الرحالة يكونون بصحراء بلاد السوس في المغرب الأقصى، وكان إمامًا في القراءات والنحو للغة، وكان يتصدَّر في الجامع للإقراء، وأنه شرح مقدمته في مجلد كبير أتى فيه بغرائب وفوائد"(٣).

---

(١) بغية الوعاة ٢/٢٣٦.

(٢) وفيات الأعيان ٣/٤٨٩، ٤٩٠.

(٣) المصدر السابق ٣/٤٨٩، ٤٩٠.

وفاته:

قال ابن خلكان: "توفي سنة عشر وستمائة بمدينة مراكش، رحمه الله تعالى، هكذا سمعت يذكرون تاريخ وفاته، ثم وقفت على ترجمته، وقد رتَّبها أبو عبدالله ابن الأَبَّار القضاعي فقال: في سنة ستٍّ أو سبعٍ وستمائة مات الجزولي"(١).

٢- السهيلي:

اسمه: عبدالرَّحْمَن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيْش بن سعدون بن رضوان بن فتوح، يُكنى بأبي القاسم، وأبي زَيْد السُّهيْليّ الْخَثْعَمِيّ الأندلسيّ المالقيّ الْحَافِظ.

قال عنه ابن الزبير: "كان عالمًا بالعربية واللغة والقراءات، بارعًا في ذلك، جامعًا بين الرِّواية والدِّراية، نحويًّا مقدَّمًا، وأديبًا، عالمًا بالتفسير وصناعة الحديث، حافظًا للرِّجال والأنساب، عارفًا بعلم الكلام والأصول، حافظًا للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم، نبيهًا ذكيًّا، صاحب اختراعات واستنباطات، تصدَّر للإقراء والتدريس، وبَعُدَ صيته، وروى عن: ابن العربيّ وأبي طاهر وابن الطَّراوة، وعنه: الرُّنديّ وابنا حوط الله وأبو الحسن الغافقيّ وخَلْقٌ، وكُفَّ بصره وهو ابن سبع عشرة سنة، واستُدعيَ إلى مراكش، وحَظِيَ بها، ودخل غرناطة.

وصنَّف: (الرَّوض الأُنُف) في شرح السيرة، و(شرح الجُمل) -لم يتمّ- و(التَّعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام)، و(مسألة السر في عَوَر الدجال)، و(مسألة رؤية الله والنبي في المنام)، و(نتائج الفكر).

توفِّيَ ليلة الخميس خامس عشرى شوال سنة إحدى وثمانين وخمسمائة"(٢).

٣- ابن ملكون:

اسمه: "إبراهيم بن محمَّد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرميّ الإشبيليّ، أبو إسحاق"(٣).

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٤٨٩، ٤٩٠.

(٢) بغية الوعاة ٢/٨١، بتصرف يسير.

(٣) المصدر السابق ١/٤٣١.

قال عنه القفطيّ: "أحد نحاة الأندلس، قريب من زماننا، أخذ عنه أئمة هذ الشأن الموجودون في وقتنا هذا، منهم أبو عليّ عمر الشلوبينيّ النحويّ المتصدِّر بإشبيلية في وقتنا هذا، وهو سنة اثنتين وثلاثين وستمائة، وكان نحويًّا فاضلًا خبيرًا بهذا الشأن، له كلام على مشايخ المغرب، وردَّ على مَن ردَّ على مشايخ النحاة المتقدمين. وكان مصنِّفًا، وله شهرة ظاهرة، وتنافس أهل الأدب في تحصيل مصنفاته، ويتزاحمون على إدراك فوائده"(١).

وقال ابن الزبير: "أستاذ نحويّ جليل، روى عن: أبي الحسن شريح أبي مَرْوان بن محمَّد، وأجاز له: أبو القاسم بن بقيّ، روى عنه: ابن حوط الله وابن خروف والشلوبين.

وألَّف: (شرح الحماسة)، و (النُّكت على تبصرة الصيمريّ)، وغير ذلك.

مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة"(٢).

٤- أبو بكر بن طلحة:

اسمه: محمَّد بن طلحة بن محمَّد بن عبدالملك بن خلف بن أحمد الأمويّ الإشبيليّ، أبو بكر، المعروف بابن طلحة.

قال ابن الزبير: "كان إمامًا في صناعة العربية، نظَّارًا عارفًا بعلم الكلام وغير ذلك.

وكان موصوفًا بالعقل والذكاء مُسْمِتًا، ذا هَدْيٍ وصونٍ، ونباهةٍ وعدالةٍ ومروءةٍ، مقبولًا عند الحكام والقضاة، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطَّراوة، ويثني عليه"(٣).

"تلا بالسَّبع على: أبي بكر بن صافٍ، وتأدَّب في العربية به، وبأبي إسحاق بن ملكون، وأبي بكر ابن الجدِّ، وأبي القاسم السُّهيلي، وأبي الوليد جابر بن أيوب.

وأجاز له: أبو بكر بن مالك وأبو الحسين ابن الصائغ، وأبو الصَّبر الشَّهيد، وأبو محمَّد الحجريّ.

---

(١) إنباه الرواة ١٩٦/٤ .

(٢) بغية الوعاة ٤٣١/١ .

(٣) المصدر السابق ١٢١/١.

وروى عنه: ابنه أبو محمَّد بن طلحة، وأبو إسحاق بن حسَّان، وأبو أُميَّة بن عُفَيْر، وآباءُ بكر: ابن جابر السَّقطيُّ وابن سيِّد الناس وابن عبدالنور والقرطبي وأبو الحسن الرعيني شيخنا، وابن عبدالصمد ابن الجنَّان، وأبو الخطَّاب بن خليل، وآباءُ العبَّاس: المورويّ والنَّباتيّ وابن النَّجَّار وابن هارون، وأبو عليّ الشلوبين، وأبو عمران الجزيريّ، وأبو مروان الباجِيُّ، وأبو الوليد بن عُفَيْر شيخنا.

وكان من مُتقني تجويد القرآن العظيم...، وكان إمامًا في العربية، مقدَّمًا في فهمها، متحقِّقًا بمعانيها، متيقِّظًا لدقائقها، صَدْرَ أساتيذِ إشبيلية في ذلك غير مُدافَعٍ...، ومصنفاته في النحو مشهورة معروفة الفضل جمَّة الفوائد، وكان ذا حظٍّ صالحٍ من الفقه وأصوله وعلم الكلام، منقبضًا عن أبناء الدنيا شديد الفِرار من خُلطتِهم، كثير الحذر منهم"[(١)].

مولده ووفاته:

قال صاحب (الذيل والتكملة): "مولدُهُ بـ(يابُرةَ) منتصف ذي الحجَّةِ من سنة خمس وأربعينَ وخمسمائة، وسِيقَ إلى إشبيلية صغيرًا فنشأ بها، وسَكَنَها إلى أن توفِّي بها ليلة جُمُعةٍ في الوسط من صفر ثماني عشْرةَ وستمائة، وصُلِّي عليه عَقِبَ صلاة الجُمُعة، ودُفن بالنَّخيل الأصغر داخل إشبيلية، وكان الحفل في جنازته عظيمًا، وأَثْبَعَهُ الناسُ ثناءً حسنًا، وكان أهلًا لذلك، رحمه الله"[(٢)].

٥- ابن خروف:

اسمه وكنيته: "أبو الحسن عليّ بن محمَّد بن عليّ الحضرميّ، المعروف بابن خروف، النحويّ الأندلسيّ الإشبيليّ.

وخَروف: بفتح الخاء المعجمة -وهو غير ابن خروف الشاعر-.

والحَضْرَميّ: بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة وفتح الراء وبعدها ميم، هذه النسبة إلى (حضرموت)"[(٣)].

---

(١) الذيل والتكملة ٤/٢٥٧،٢٥٨.

(٢) المصدر السابق ٤/٢٥٨.

(٣) وفيات الأعيان ٣/٣٣٥.

قال الرعيني:" هذا الشيخ النحوي قرأ السَّبع على أبي محمَّد قاسم بن محمَّد الزَّقَّاق، وعلى ابن صافٍ، ولزم أبا بكر بن طاهر الخِدَبِّ، وأتْقن عليه كتاب سيبويه.

وله تواليف منها: كتابه الكبير الذي سمَّاه (تنقيح الألباب في شرح غوامِض الكتاب)، أودعه (طُرَرَ) ابن طاهر وبسطها وأضاف إليها شرح الأبيات، ومنها شرحه لكتاب (الجُمَل)، و(مفردات السَّبع)، و(المقنع) في الفرائض، ومجموعات كثيرة في الرَّدِّ على النَّاس: كردِّه على السهيلي، وعلى ابن الطَّراوة، وعلى جماعةٍ من معاصريه، وله ردٌّ على (برهان) أبي العالي.

وكان جامِدًا على ما لُقِّنَ عن ابن طاهر، قليل التَّصرُّف، بَكِيَّ العبارة، متسرِّعًا لإنكار ما لا يعرف".

ثم قال الرعيني عنه: "بَيْنَهُ وبَيْنَ شيخنا النحويّ أبي عليّ الرُّنْديّ -رحمهما الله- مناقضات في مسائل من العربية أَنْشَفَهُ أبو عليّ فيها الخَرْدل، فما قامَ معه ولا قَعَدَ.

لقيتُهُ -أي الرعيني- وأخذتُ عنه وسمعتُ عليه، وحضرتُ بعض إقرائه، وأجاز لي جميعَ ما يحمله وما ألَّفه.

وسَمَّى من شيوخه: الزَّاهد أبا عبدالله محمَّد بن أحمد بن المجاهِد، وابن قُزْمان، وأبا بكر بن رِزْق، وابن ملكون، وابن خَيْر، وأبا سُليمان داود بن يزيد السَّعْدي، وأبا محمَّد القسَّام بن دَحْمان، وابن عُبَيْد الله، وابن بَشْكُوَال، وأبا عبدالله بن الرّمامة"[(١)].

وفاته:

"توفي -رحمه الله- بإشبيليه في العشر الوسط من شهر جُمادى الآخرة، عام تسعة وستِّمائة"[(٢)]، "وقيل إنه توفي سنة عشر وستمائة"[(٣)].

(١) برنامج شيوخ الرعيني ٨١،٨٢، بتصرف يسير.

(٢) المصدر السابق٨٢.

(٣) وفيات الأعيان ٣/٣٣٥.

٦- أبو عليّ الرُّنْدِيّ:

اسمه: "عمر بن عبدالمجيد الرُّنديّ، بضمِّ الراء وسكون النون، أبو عليّ الأستاذ النحويّ"(١).

"هذا الشيخ كان أستاذ أهل مالقة، المبرَّز في إقراء الكتاب العزيز وتعليم العربية والأدب، روى الحديث، ولقيَ المشايخ، وشُهِرَ بالدين والفضل.

ذكر الرعيني أنه لقيه في مالقة، وحضر مجلس إقرائه، وسمع عليه بعض كتاب سبيويه، وقرأ عليه بعض كتابه الذي وضعَهُ على (الجُمل)...، ثم قال: "أخذ عنه كثير من أشياخنا وأصحابنا، ولقي ابنَ الجدِّ، وابن زرقون، وابن بشِكُوال، وعبدالحق بن بونَه، وأخذ عنهم، وأكثر عن السهيلي، وتفقَّه به واختصَّ بصُحبته، وروى عنه جميع تواليفه، وروى بالإجازة عن ابن قُزمان، وعن السّلفي، وروايته متَّسعة، وله فهرسة"(٢).

وفاته:

"عاش الشيخ أبو عليّ منفردًا برئاسة الإقراء، إلى أن كانت وفاته في شهر ربيع الآخر، عام ستة عشر وستِّمائة"(٣).

(١) بغية الوعاة٢/٢٢٠.

(٢) برنامج شيوخ الرعيني٨٦.

(٣) المصدر السابق٨٧.

الفصل الأول

مآخذ الشلوبيني النحوية على شيوخه

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مآخذه على شيوخه في المرفوعات.

المبحث الثاني: مآخذه على شيوخه في المنصوبات.

المبحث الثالث: مآخذه على شيوخه في المجرورات.

المبحث الرابع: مآخذه على شيوخه في المجزومات.

المبحث الخامس: مآخذه على شيوخه في مسائل نحوية متفرقة.

المبحث الأول

مآخذه على شيوخه في المرفوعات

ويشتمل على:

المسألة الأولى: الخلاف في رافع المبتدأ.

المسألة الثانية: حذف خبر المبتدأ المرفوع في جملة القَسَم.

المسألة الثالثة: الخلاف في جواز توسيط أخبار (كان) و(أخواتها) بينها وبين الاسم.

المسألة الرابعة: الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها.

المسألة الخامسة: هل تشبه (إنَّ) و(أخواتها) الفعلَ في المعنى فقط، أو في المعنى واللفظ؟

المسألة السادسة: استدراك في مواضع كسر همزة (إنَّ) وفتحها.

المسألة السابعة: الخلاف في (لا) التي لنفي الجنس وتسمَّى (لا التبرئة).

المسألة الثامنة: حَدُّ (الفاعل).

المسألة التاسعة: الخلاف في العامل في الفاعل.

المسألة العاشرة: الخلاف في تذكير الفعل المسنَد إلى جمع.

المسألة الحادي عشر: هل المصدرُ كالفعل في الفرق بين الأفعال المتعدية واللازمة؟

المسألة الأولى

الخلاف في رافع المبتدأ

اختلف العلماء في رافع المبتدأ والخبر على أربعة أقوال[١]:

الأول: مذهب سيبويه[٢] **وجمهور البصريّين:** أنَّ رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لأنه بُني عليه، ورافع الخبر لفظيّ وهو المبتدأ؛ لأنه مبنيٌّ عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وقالوا: إنما قلنا: إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التَّعرِّي من العوامل اللفظيَّة؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية: كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلِّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء[٣].

الثاني: مذهب الكوفيّين: وهو أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، واحتجوا لذلك فقالوا: إنما قلنا: إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدَّ له من خبر، والخبر لا بدَّ له من مبتدأ، ولا ينفكُّ أحدُهما من صاحبهِ، ولا يتمُّ الكلام إلا بهما[٤].

"وهو رأي ضعيف؛ لأنه ينتهي بالكوفيين إلى الدور المحال؛ وذلك بأنه يَلْزم عليه أن تكون رُتْبَةُ كلٍّ

---

(١) ينظر: مسألة رقم (٥) في الإنصاف ٣٨/١، البديع في علم العربية ٦٦/١، ٦٧، شرح تسهيل الفوائد ٢٦٩/١، ٢٧٠، تمهيد القواعد ٨٥٣/٢، همع الهوامع ٣٦٣/١، ٣٦٤.

(٢) سيبويه: (.... – ١٨٠هـ).

عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، المعروف بسيبويه النحوي، من أهل البصرة، أخذ عن: الخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش، وغيرهم، ورحل إلى بغداد، وناظر الكسائي، وعاد إلى الأهواز، فتوفي بها سنة ١٨٠ هـ، وقيل في مكان وفاته وزمانها غير ذلك. من مؤلفاته: "الكتاب" في النحو، وهو مشهور، وسيبويه: لقب بالفارسية، معناه: رائحة التفاح.

(تاريخ بغداد١٤/٩٩، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣، ٤٦٤، بغية الوعاة ٢٢٩/٢).

(٣) ينظر: الإنصاف٣٩/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق٣٨/١.

منهما التَّقديم لأن أصل كلِّ عامل أن يتقدَّم على معموله.

وعدم صحة هذا القول تكمن في جانبين:

الأول: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد يكون جامدًا والجامدُ لا يعملُ؛ إذ لا معنى فيه يَتَأَثَّرُ به المعمول.

الثاني: أنَّ المبتدأ لو كانَ مرفوعًا بالخبرِ لَوَجَبَ أن يكونَ فاعلًا، إذا كان الخبرُ فعلًا، والفاعلُ لا يكونُ قَبلَ الفعلِ"[1].

الثالث من المذاهب: "أنَّ العاملَ في الخبر الابتداءُ مثل المبتدأ، فالعامل فيهما معنويّ؛ لأنه طالبٌ لهما فعملَ فيهما، وممن قال به الْأَخْفَشُ[2] وَابْنُ السراج[3] والرماني[4]. وقد رُدَّ هذا القول بأن أقوى العوامل –وهو الفعل– لا يعمل رفعين؛ فكذلك المعنوي أَولى"[5].

---

(١) التبيين١/٢٢٦،٢٢٧.

(٢) الأخفش (... –٢١٥هـ).

سعيد بن مسعدة أبو الحسن، مولى بني مُجاشِعٍ. وهو الأخفش الأوسط، لزم سِيْبَوَيْهِ حتى برع، وكان أسن منه، وهو أحذق أصحاب سيبويه، أخذ عن: هشام بن عُروة، والكلبي، وعمرو بن عُبيدٍ، وأخذ عنه: أبو حاتم السجستانيُّ، له كُتُبٌ كثيرةٌ في: النحو، والعَرُوض، ومعاني القرآن: كـ: (معاني القرآن)، و(المسائل الكبير)، و(العروض والقوافي).

(معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤، إنباه الرواة٢/ ٣٦، سير أعلام النبلاء١٠/ ٢٠٦، بغية الوعاة ١/٥٩٠) .

(٣) ابن السراج (... –٣١٦هـ).

أبو بكر مُحَمَّد بن السري البغدادي، أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، كان يلثغ بالراء، أخذ عن: المبَرِّدِ، والزجاج، وأخذ عنه: الزجاجيُّ، والسِّيْرَافِيُّ، والرُّمَّانِيُّ، قال الذهبي: «انتهى إليه علم اللسان»، له تصانيف مشهورة في النحو، منها: (الأصول) في النحو، و (شرح كتاب سيبويه) و (الشعر والشعراء) و (الخط والهجاء) و (المواصلات والمذكرات) وغيرها.

(إنباه الرواة ٣/١٤٥، وفيات الأعيان٤/٣٣٩، سير أعلام النبلاء١٤/٤٨٤،٤٨٣) .

(٤) الرماني (٢٩٦هـ– ٣٨٤هـ).

أبو الحسن عليّ بْن عيسى بْن عليّ بْن عَبْدالله النحوي المعروف بالرماني، من كبار النحاة، أخذ عن: أَبِي بكر بْن دريد، والزَّجَّاج، وأبي بكر بْن السراج، هـ نحو مئة مصنف، منها منها: (شرح أصول ابن السراج)، (شرح سيبويه)، (معاني الحروف)، وغيرها.

(تاريخ بغداد١٣/٤٦٢، معجم الأدباء٤/١٨٢٦، الأعلام٤/٣١٧) .

(٥) همع الهوامع١/٣٦٤.

الرابع: أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا، وهذا القول لا يخلو من ضعف؛ وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أَلَّا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.

وقال ابن عقيل[١] عن هذه المذاهب: إن أعدلها مذهب سيبويه –وهو الأول–، ثم قال –بعد ذكر الخلاف–: "وهذا الخلاف ممَّا لا طائل فيه"[٢].

وأخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي الذي ذكر أن الابتداء هو الذي يرفع المبتدأ والخبر، فالعامل فيهما معنوي، وهو في ذلك مثل أصحاب القول الثالث –وهم الْأَخْفَشُ وَابْنُ السراج والرماني–؛ إذ قال الجزولي: "الابتداء: جعل الاسم أول الكلام معنى مسندًا إليه الخبر، وبه يرتفع المبتدأ والخبر جميعًا"[٣]. فردَّ الشلوبيني ذلك؛ إذ قال: "وقوله: "وبه يرتفع المبتدأ والخبر" ليس هذا مذهب سيبويه، إنما مذهبه أنه يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وهو الحق؛ لأن الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة، وإنما يطلب المبتدأ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر، فتخيَّل من قال: إن الابتداء يرفعهما، أن الابتداء هو الطالب لهما، وذلك إن قيل في الابتداء إنما يقال فيه بالمجاز من حيث كان يطلب المبتدأ والمبتدأ طالبٌ للخبر"[٤].

فأدَّى قول الجزولي إلى جعل الرافع المعنوي –وهو الابتداء– يرفع مرفوعين، وهذا فاسدٌ لأمرين[٥]:

---

(١) ابن عقيل (٦٩٨هـ – ٧٦٩هـ).

قاضي القضاة: بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل العقيلي، مِن ولد عقيل بن أبي طالب، لازم العلاء القونوي والجلال القَزْويني وأبا حَيَّان، كان إمامًا نحويًا مفسرًا مقرئًا، قرأ بالسبع، له تصانيف، منها: (المساعد في شرح التسهيل)، و(شرح الألفية) وغيرهما.

(حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/٥٣٧، بغية الوعاة ٢/٤٧، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/٢١٥) .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل١/١٨٩.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/٩٣.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/١٧٦، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٤٢، ٧٤٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/ ٧٤٣.

١) أن الرافع المعنوي أقوى من اللفظي.

٢) أن يكون الرافع المعنوي يرفع أكثر من واحد.

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو **مذهب سيبويه الأول**، وذلك لأن الرافع لذلك المبتدأ هو الابتداء وهو الذي عليه قام وبُني، فالعامل في المبتدأ معنوي، والعامل المعنوي يعني التجرد من العوامل اللفظية، على أن الخلاف في مثل هذا لا طائل من ورائه -كما قال ابن عقيل-. والله أعلم.

المسألة الثانية

حذف خبر المبتدأ المرفوع في جملة القَسَم

عرَّف الجزولي وغيره من المغاربة القَسَمَ بأنه جملة يؤكَّد بها جملة أخرى، كلتاهما خبرية[١].

وقال ابن جِنِّي[٢]: "هو ضربٌ من الْخَبَرِ يُذكر؛ ليؤكَّد بِهِ خبرٌ آخر"[٣].

ويتعلق القسَم بأمور خمسة، هي القسَم، والمقسَم به، والمقسَم عليه، وحروف القسَم، والحروف التي تربط المقسَم به بالمقسَم عليه[٤].

والحروف الَّتِي يصل بهَا الْقسَم إِلَى الْمقسَم بِهِ ثَلَاثَةٌ، هِي الْبَاء، نحو: (بِاللَّهِ لَأقومنَّ)، وَالْوَاو، نحو: (وَاللهِ لَأذهبنَّ)، وَالتَّاء، نحو: (تاللهِ لَأركبنَّ)[٥]. قَالَ الله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[٦].

ومنه قول الشاعر:

تَاللهِ يَبْقَـــى عَلَـــى الأَيَّامِ ذُو حَيَـــدٍ بِمُشْـــمَخِرٍّ بِـــهِ الظَّيَّـــانُ وَالآسُ[٧]

---

(١)المقدمة الجزولية في النحو١/١٣٦، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٦٥.

(٢) ابن جِنِّي (٣٣٠هـ- ٣٩٢هـ).

عُثْمَان بْن جِنِّي أَبُو الفتح الموصليّ، من أئمة الأدب والنحو، أخذ عن أبي عليّ الفارسي ولازمه مدة طويلة، أفاد الناس به وروى عن مشايخ وقته العراقيّين والشاميّين، وكتب بخطه كثيرا، وكان محقّقا لما يكتبه، من كتبه: (شرح ديوان المتنبي)، و(المبهج) ، (سر صناعة الإعراب)، و(الخصائص)، وغيرها.

(تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ٢٤،٢٥، تاريخ بغداد ١٣/٢٠٥، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧، ١٨) .

(٣) اللمع في العربية ١/١٨٣.

(٤) تمهيد القواعد ٦/٣٠٦٥.

(٥) ينظر: اللمع في العربية ١/١٨٤،١٨٣.

(٦) سورة: الأنبياء: ٥٧.

(٧) البيت من بحر البسيط، وقد اختُلف في نسبته؛ فنسبه إلى: إلى أُميَّة بن أبي عائذ، في: الكتاب ٣/٤٩٧، الأصول في النحو ١/ ٤٣٠، المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٨٤)، ونسب لعبدِ مناة الهذليّ في المفصَّل ص٤٨٤ ، إصلاح المنطق (ص: ٢٥٨)، وبلا نسبة في: المقتضب ٢/ ٣٢٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٠.

ومن حروف القسَم -أيضًا-: (**اللام**)، و(**من**)[١].

أقسام القَسَم[٢]:

١) القسَم الصريح: وهو ما يُعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسِمًا، كـ(أحلفُ بالله).

٢) القسَم غير الصريح: وهو أن الناطق به قد يقصد القسَم، وقد لا يقصده، فليس بمجرد النطق يدل على كونه قسمًا، لكن يُعلم كونه قسمًا بالقرينة؛ كإيلائه (الله)، نحو: عهدُ اللهِ لَأنصرنَّ دِينَهُ.

وقد أخذ الشلوبيني على أبي بكر بن طلحة في مسألة حذف خبر المبتدأ المرفوع في جملة القسم[٣]، وهو مذهب النحويين كلهم[٤]، وذكر أن مخالفة أبي بكر كانت من قِبَلِ أن النحويين قد قالوا ما لم تقله العرب؛ إذ يرى أبو بكر أن المبتدأ ليس محذوف الخبر، وأن تقدير النحويين بقولهم: "يمينُ اللهِ قسَمي"، و"لَعَمْرُ اللهِ قسَمي"، و"أيمنُ الله قسمي" خطأ، وأن العرب لا تقول: "يمينُ الله قسَمي"، ولا "لعمرُ الله قسَمي"، ولا "أيمنُ الله قسَمي" وهي تحلف، وإنما تقوله: إذا كانت مخبِرةً بأنها أقسمت، لا إذا كانت حالفةً على الشيء، أما النحويون فيقولون ذلك وهم يريدون القسَم؛ فهم -بذلك- قد قالوا ما لم تقله العرب.

وقد أجاب الشلوبيني على ذلك؛ بأن النحويين لم يقولوا ما لم تقله العرب، بل استعملوا الإضمار في هذا الموضع فلم يُظهروا، ومعلوم أن الإضمار في لسانهم كثير، والعربية مليئة بهذا، ومثَّل لذلك بـ(قامَ)، وأن أصلها (قَوَمَ)، ولم يُنطق بـ(قَوَمَ) أبدًا، فكيف تنكر الإضمار في الموضع الأول وفي الثاني لا تنكره؟[٥].

وممن قال بالحذف العكبري[٦] فقال: "وقد حذف القسَم وأُقيمت الْجُمْلَةُ من الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٦٥.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣/١٩٥، ١٩٦، التذييل والتكميل١١/٣٣٠.

(٣)ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٥٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/١٠٤،١٠٥، الإيضاح العضدي ٢٦٤، اللمع في العربية ١/١٨٧، اللباب ١/ ٣٧٧، المساعد٢/ ٣٠٦.

(٥) ينظر الاعتراض في: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٥٨.

(٦) العكبري (٥٣٨ هـ- ٦١٦ هـ).

=

وَالْفِعْل وَالْفَاعِل مُقَامَهُ؛ فَالْأُولى كَقَوْلِك: "لَعَمْرُكَ لَأقومنَّ" فـ(عمرك) مُبْتَدأ وَالْخَبَر مَحْذُوف، أَي: "لَعمرك قسَمي" وحُذف لطول الْكَلَام"[١].

وقال أبو عليّ الفارسيّ[٢] عن ارتفاع المبتدأ وإضمار خبره: "وقولهم: لعمركَ إن زيدًا منطلقٌ. "لعمركَ" فيه يرتفع بالابتداء وخبره مضمر، ولا يُستعمل إظهار هذا الخبر، كما لم يُستعمل إظهار خبر المبتدأ الذي بعد (لولا)"[٣].

وقال ابن عقيل: "ويجوز الرفع على الابتداء أو على الخبرية، والجزء الآخر محذوف"[٤].

والذي يظهر لي هو أن خبر المبتدأ المرفوع في جملة القسم مضمر، وهو الذي عليه النحاة كلهم، وما خالفَ فيه أبو بكر بن طلحة لا وجه له؛ وذلك للأدلة التي احتج بها الشلوبيني عليه[٥]. والله أعلم.

= محبُّ الدِّين أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ، النحويّ، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، أخذ عن ابن عساكر البَطائحيّ، وتأدَّب على ابن الخشَّاب، وتفقَّه على أبي يَعْلى الصَّغير، وروى عن ابن البَطِّيّ، كانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صنّف من الكتب في الموضوع، فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثم يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه، من كتبه: (اللباب في علل البناء والإعراب)، (شرح اللمع لابن جني)، (التبيان في إعراب القرآن)، وغيرها.
(مجمع الآداب في معجم الألقاب ١٧/٥، بغية الوعاة ٣٨/٢، الأعلام للزركلي ٨٠/٤) .

(١) اللباب ١/ ٣٧٧.

(٢) الفارسي (٢٨٨هـ- ٣٧٧هـ).
الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن مُحَمَّد بن سليمان أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية أخذ عن: الزَّجَّاج وابن السراج ومبرمان، وأخذ عنه: ابن جني والربعي والعبدي، اتُّهم بالاعتزال. من كتبه: (الإيضاح) في قواعد العربية، (التذكرة) في علوم العربية، و (تعاليق سيبويه) و (الشعر) وغيرها.
(تاريخ العلماء النحويين ص٢٦، ٢٧، معجم الأدباء٨١١/٢، إنباه الرواة ٣٠٨/١، ٣٠٩) .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٦٤.

(٤) المساعد ٣٠٦/٢.

(٥)ينظر الأدلة: شرح المقدمة الجزولية الكبير٨٥٨/٢-٨٦١.

المسألة الثالثة

الخلاف في جواز توسيط خبر (كان) و(أخواتها) بينها وبين الاسم

عمل (كان) و(أخواتها):

(كان) و(أخواتها) أفعال ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمَّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمَّى خبرها، أو هي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمَّى المرفوع بها اسمًا لها، والمنصوب بها خبرًا لها [(١)].

وقد اختلف العلماء في جواز توسُّط أخبارهنَّ بينهنَّ وبين أسمائهنَّ، إلى أربعة أقوال:

الأول: أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب؛ أي أنه يجوز تقديم الخبر على الاسم: كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [(٢)]، فـ﴿حَقًّا﴾خبر (كان) مقدَّم، و﴿نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ اسمها مؤخَّر [(٣)].

الثاني: مذهب الكوفيين منعوا توسط الخبر في الجميع [(٤)].

الثالث: قول ابن مُعْطٍ[(٥)]؛ إذ منع توسُّط خبر (ما دام)، وقال في ألفيَّته[(٦)]:

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) سورة الروم: ٤٧.

(٣) ينظر: همع الهوامع١/٤٢٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/٤٢٨، ٤٢٩.

(٥) ابن مُعطٍ (٥٦٤هـ- ٦٢٨هـ).

يحيى بن معطٍ بن عبدالنُّور أَبُو الْحُسَيْن زين الدِّين الزواويّ، المغربيّ، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق أخذ عن: الجزولي وابن عساكر، من كتبه: (الدرة الألفية في علم العربية) في النحو، و(المثلث) في اللغة، و(العقود والقوانين) في النحو، و(الفصول الخمسون)، في النحو وغيرها.

(معجم الأدباء ٦/ ٢٨٣١، سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٢٤، بغية الوعاة ٢/٣٤٤) .

(٦)ألفية ابن مالك ١٩.

=

ولا يجـوزُ أَنْ يُـقــدَّمَ الــخـبــر

على اسمِ (ما دامَ) وجازَ في الأُخَر

وقد رُدَّ قوله؛ فقال المرادي[1]: "ومنع ابن معطٍ توسُّط خبر (ما دام)؛ ونُسِبَ إلى الوهم؛ إذ لم يقل به غيره"[2] . وقال ابن مالك[3] -بعد أن ذكر رأي ابن معطٍ-: "وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع، أما مخالفته للمقيس فبيّنةٌ؛ لأن توسيط خبر (ليس) جائز بإجماعٍ، مع أن فيها ما في (دام) من عدم التصرف وتفوقها ضعفًا؛ بأن منع تصرفها لازمٌ، ومنع تصرف (دام) عارضٌ، ولأن (ليس) تشبه (ما) النافية معنًى وتشبه (ليت) لفظًا...؛ فثبت -بهذا- زيادة ضعف (ليس) على ضعف (دام)، وتوسيط خبر (ليس) لم يمتنع؛ فأَنْ لا يمتنع توسيط خبر (ما دام) لنقصان ضعفها أحقُّ وأَولى"[4].

ومن الشواهد التي يستدلُّ بها للرَّدِّ على ابن معطٍ قولُ الشاعر:

=

(١) المراديّ (...-٧٤٩هـ).

أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المراديّ، المصريّ، المالكيّ، المعْرُوف بِابْن أم قَاسم، أخذ العربية عن: أبي عبدالله الطَّنجي والسَّرَّاج الدَّمنهوريّ وأبي حَيَّان، من كتبه: (تفسير القرآن) ، و(إعراب القرآن) و(شرح الشاطبية) في القراءات و (شرح ألفية ابن مالك) ، وغيرها.

(الدرر الكامنة ٢/ ١١٦،بغية الوعاة١/٥١٧، سلم الوصول إلى طبقات الفحول٢/٣٣ ،٣٤) .

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٣٥.

(٣) ابن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ).

مُحَمَّد بن عبدالله بن مالك، الطائيّ، الجيَّانيّ، المعروف بابن مالك، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيَّان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها، وعُني باتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في اللغة والنحو والتصريف والقرآن، تخرَّج به جماعة، منهم النووي، من كتبه: (الألفية) في النحو، و(الكافية الشافية) ، و(لامية الأفعال) ، و(الضرب في معرفة لسان العرب) وغيرها.

(تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩، بغية الوعاة ١/ ١٣٠، الأعلام للزركلي٦/٢٣٣).

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٤٩.

لَا طِيــبَ لِلْعَــيْشِ مَــا دَامَــتْ مُنَغَصَّــةً لَذَّاتُـــهُ بادِّكَـــارِ المـــوتِ والهَـــرَمِ[١]

فـ(منغصَّة) خبر (ما دام) مقدَّم، و(لذَّاته) اسمها مؤخَّر، فقد توسَّط خبر (ما دام) بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن معطٍ[٢].

وأَولى منه قولُ الآخر:

مــا دامَ حــافظُ سِــرِّي مَــن وثقــتُ بــهِ فهــوَ الــذي لســتُ عنــه راغبًــا أبــدَا[٣]

فإن قوله (حافظ سرِّي) خبر (ما دام)، وقوله (من وثقت به) اسمها، فقُدِّمَ الخبر على الاسم[٤].

الرابع: قول ابن درسْتوَيْه[٥]؛ فقد منعه في (ليس):

"وَمنعه بَعضهم فِي لَيْسَ؛ تَشْبِيهًا بـ(مَا)، وَهُوَ محجوج بِالسَّمَاعِ، وَالْخلافُ فِي (لَيْسَ) نَقله أبو حَيَّان[٦] عَن حِكَايَة ابْن درسْتوَيْه وَلم يَظفر بِهِ ابنُ مالك، فَحكى فِيهَا الْإِجْمَاعَ على الْجَوَاز؛ تبعًا للفارسي

(١) البيت من بحر البسيط، وهو من الأبيات التي بلا نسبة في: شرح ابن الناظم ص٩٦، أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، تخليص الشواهد ص ٢٤١، شرح قطر الندى ص١٣١، شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٤، المقاصد النحوية ٥٨٩/٢، شرح الأشموني ١/ ٢٣١، همع الهوامع ١/ ٤٢٨ .

(٢) ينظر: التصريح ٢٤٣/١.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو من الأبيات التي بلا نسبة في: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٤/ ١٧١، تخليص الشواهد ص٢٤٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/ ١١١١، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٣.

(٤) ينظر: التصريح ٢٤٣/١.

(٥) ابْن درسْتوَيْهِ (٢٥٨- ٣٤٧هـ) .

أبو مُحَمَّد عبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ بن المرزبَّان، الفسويّ، النحويّ، أخذ عن: المبرِّد وابن قتيبة والحميريّ وغيرهم، وأخذ عنه: الدارقطني ومُحَمَّد بن المظفر وابن شاهين وغيرهم، من كتبه: (تصحيح الفصيح) يعرف بشرح فصيح ثعلب، وكتاب (الكتاب)، و(الإرشاد) في النحو و(معاني الشعر)، و(أخبار النحويين)، و(نقض كتاب العين)، وغيرها.

(وفيات الأعيان٤٤/٣، ٤٥، سير أعلام النبلاء٥٣١/١٥ ،بغية الوعاة ٣٦/٢) .

(٦) أبو حيَّان (٦٥٤- ٧٤٥هـ) .

مُحَمَّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيَّان، الغرناطيّ، أثير الدين أبو حيَّان الجيَّانيّ، الأندلسيّ، النحويّ، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات أخذ عن: أبي جعفر بن الزبير وأبي الحسن الأبذي وابن الصائغ وغيرهم، كف =

وابنِ الدهان[١] وَابْن عُصْفُور[٢]"[٣].

قال أبو حيَّان: "وأما توسيط خبر (ليس) فثابتٌ من كلام العرب؛ فلا التفات لمن منع ذلك...، ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك: الإجماع على جواز توسيط خبر (ليس) ليست بصحيحة، بل ذَكر الخلاف فيها ابنُ درستويه تشبيهًا (بما)"[٤].

"ومن الشواهد التي يستدلُّ بها للرَّدِّ على ابن درسْتوَيْه:

قرأ حمزة وحفص ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾[٥] بنصب: ﴿ٱلْبِرَّ﴾ على أنه خبر ﴿لَّيْسَ﴾ مقدَّم، و﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ اسمها مؤخَّر[٦]، فقد توسَّط خبر ﴿لَّيْسَ﴾ بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه"[٧].

= بصره في آخر عمره، من كتبه: (البحر المحيط في التفسير)، و(طبقات نحاة الأندلس) و (تحفة الأريب) في غريب القرآن، و (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، و (ارتشاف الضرب من لسان العرب) وغيرها.

(معجم الشيوخ للسبكي١/٤٧٣،٤٧٢، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة١/٥٣٤، بغية الوعاة ١/ ٢٨٠)

(١) ابن الدهان (٤٩٤-٥٦٩هـ) .

أبو مُحَمَّد سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبدالله، الأنصاريّ، المعروف بابن الدهان، عالم باللغة والأدب، كان سيبويه عصره، أخذ عن: ابْنِ الحُصَيْن، وَأَبِي غَالِبٍ ابْنِ البَنَّاءِ وغيرهما، له: (شرح الإيضاح)، و(شرح اللمع)، و(الدروس في النحو) وغيرها.

(وفيات الأعيان ٢/٣٨٢، سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٨١، بغية الوعاة (١/ ٥٨٧).

(٢) ابن عصفور (٥٩٧- ٦٦٩هـ) .

عليّ بن مؤمن بن مُحَمَّد بن عليّ، النحويّ، الحضرميّ، الإشبيليّ، المعروف بابن عصفور، أخذ عن: أبي الحسن الدَّبَّاج، وأبي عليّ الشلوبينيّ، الذي لازمه عشر سنين، وهو أبرع من تخرج عليه، له مصنفات منها: (المقرّب)، و(الممتع)، و(شرح الجمل)، وغيرها.

(تاريخ الإسلام ١٥/١٧٢، فوات الوفيات ٣/١٠٩، بغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

(٣) همع الهوامع ١/٤٢٩.

(٤) الارتشاف ٣/ ١١٦٩.

(٥) سورة البقرة: ١٧٧.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات (ص: ١٧٦)، الحجة في القراءات السبع (ص: ٩٢)، حجة القراءات (ص: ١٢٣)، إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٣٥٥).

(٧) ينظر: التصريح ١/٢٤٢.

"ونقل صاحبُ (الإرشاد) –ابن درسْتوَيْه- خلافًا في جواز تقديم خبر ليس على اسمها، والصواب جوازه ، كما في قول الشاعر:

سَـلِي إِنْ جَهِلْـتِ النَّـاسَ عَنَّـا وعَـنْهُمُ فـَـلَيْسَ سَـوَاءً عَـالِمٌ وَجَهُـولُ[1]

فقوله: (فليس سواءً عالمٌ وجهولُ) فيه تقديم الشاعر لخبر (ليس) وهو (سواءً) على اسمها وهو (عالمٌ) وذلك جائزٌ سائغٌ في الشعر وغيره، خلافًا لمن نقل المنع عنه صاحبُ (الإرشاد)"[2].

وأما مأخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي ففي قوله: "وجواز توسُّط الخبر عامٌّ في جميعها"[3]، فاعترض عليه، فقال: "هذا على إطلاقه ليس بصحيح..."[4]، ولكن هذا الاعتراض قد يُرَدُّ عليه بأن خبر (كان) و(أخواتها) ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وقسم يمتنع، وقسم يجب، وقد يكون الجزولي قصد بذلك القسم الأول: وهو الجواز؛ لعدم وجود ما يوجب التقديم أو يمنعه.

والذي أميل إليه من هذه الأقوال هو القول الأول الذي عليه البصريون؛ إذ الأغلب متفقون على جواز توسُّط خبر (كان) وأخواتها إذا لم يكن فيها ما يوجب ذلك، أو يمنعه. والله أعلم.

(١) البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغسَّانيّ، في ديوانه (ص٩٢)، أمالي القالي ١/ ٢٧٠، الدر الفريد وبيت القصيد ٦/ ٤٤٨، وبلا نسبة في: شرح حماسة أبي تمام للفارسي ٢/ ١٠٩، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٩، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٩٦).

(٢) شرح ابن عقيل١/٢٥٥.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٧٤، ٧٧٥.

(٤) المصدر السابق ٢/٧٧٤، ٧٧٥.

المسألة الرابعة

الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها

عمل (كان) و(أخواتها):

(كان) و**(أخواتها)** أفعال ناسخة، تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمَّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمَّى خبرها، أو هي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمَّى المرفوع بها اسمًا لها، والمنصوب بها خبرًا لها، و(كان) و(أخواتها) كلها أفعال بالاتفاق، إلا (ليس) فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنها فعلٌ، وذهب ابن السراج، وأبو عليّ الفارسي -في أحد قوليه- وأبو بكر بن شُقير[1] -في أحد قوليه- إلى أنها حرف[2].

اختلف العلماء في تقديم خبر (ليس) عليها، على مذهبين:

الأول: مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو العباس الْمُبَرِّد[3] من البصريين[4]، والزَّجَّاج[5]، وابن

---

(١) أبو بكر بن شُقير (...- ٣١٧ هـ) .

أحمد بن الحسن بن الفرج، أبو بكر ابن شقير: عالم بالنحو، بغداديّ، أخذ عن أحمد بن عبيد بن ناصح، كان في طبقة ابن السراج، له كتب في (المقصور والممدود) و (المذكر والمؤنث) و (مختصر في النحو).

(معجم الأدباء١/٢٣٢، بغية الوعاة ١/ ٣٠٢، الأعلام للزركلي١/١١٠) .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٤٤، ٢٤٥، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٧٣.

(٣) المبرِّد (...-٢٨٥هـ) .

مُحَمَّد بن يزيد بن عبدالأكبر أبو العبَّاس، المعروف بالمبرِّد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، كان فصيحاً، بليغاً، مفوهاً، ثقة، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد أخذ عن: أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني وعمارة بن عقيل والمغيرة، وأخذ عنه: الصولي ونفطويه والخرائطي وأبو عمر غلام ثعلب وأبو سهل بن زياد وإسماعيل الصفار وآخرون، من كتبه: (الكامل) و(المذكر والمؤنث) و (المقتضب) و (التعازي والمراثي)، و (نسب عدنان وقحطان) وغيرها.

(طبقات النحويين واللغويين ١٠١، تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص٥٣، إنباه الرواة ٣/٢٤١، ٢٤٢) .

(٤) الإنصاف ١/١٣٠.

(٥) الزَّجَّاج (٢٤١-٣١١هـ) .

إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَّاج: عالم بالنحو واللغة، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، كان

=

السراج[1]، وأكثر المتأخرين، ومنهم المصنِّف- ابن مالك-[2]؛ القاضي بأنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها.

وحجتهم في ذلك: أن (ليس) فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أُجريتْ (كان)؛ لأنها متصرفة، فتقول في (كان): كان يكون فهو كائن وكُنْ، ولا يكون ذلك في (ليس)، وإذا كانت كذلك؛ وجب ألَّا يقدَّم خبرها عليها، كما كان في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل يتصرف في عمله إذا كان متصرفًا في نفسه، وإذا كان غير متصرف في نفسه فينبغى ألَّا يتصرف في عمله؛ فلذلك: قالوا: إنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وكذلك شبهها بـ(ما) النافية[3].

الثاني: مذهب البصريين القدماء، ومعهم أبو عليّ الفارسي في المشهور، وابن برهان[4]، والزمخشري[5]، والشلوبيني وَابْن عُصْفُور[1]، وهو أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؛ كما يجوز تقديم خبر

= يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فعلمه المبرد، وأخذ الأدب عن ثعلب أيضاً، ولد ومات في بغداد، أخذ عنه: علي بن عبدالله بن المغيرة وغيره، له: (كتاب الاشتقاق)، و(معاني القرآن)، و(خلق الإنسان)، وغيرها.

(معجم الأدباء١/٥١، إنباه الرواة١/١٩٤، تاريخ الإسلام /٢٣٢) .

(١) ينظر: الأصول١/٨٩، ٩٠.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٥٧، ٢٥٨.

(٣) تُنظر المسألة في: الأصول ١/٩٠، والمسائل الحلبيَّات ٢٨٠، والمفصَّل ٣٥٥، ٣٥٦، والإنصاف، المسألة١٨، ١/١٣٠، والتبيين، المسألة٤٧، ١/٣١٥، وشرح المفصّل ٧/١١٤، شرح تسهيل الفوائد١/٣٥١، وشرح الكافية الشافية ١/١٠٦، وشرح ابن الناظم ١/٩٧، والارتشاف ٣/١١٧١، والأشمونيّ ١/٢٣٤، والتصريح ١/٢٤٥، وهمع الهوامع ١/٤٢٩.

(٤) ابن برهان (...- ٤٥٦هـ) .

عبدالواحد بن عليّ بن برهان، أبو القاسم الأسديّ، العكبريّ، النحويّ، عالم بالأدب والنسب. من أهل بغداد. قال ابن ماكولا: ذهب بموته علم العربية من بغداد. كان أول أمره منجّمًا، ثم صار نحويًا أخذ عن عبدالسلام البصري، من كتبه: (الاختيار) في الفقه، و (أصول اللغة) و (اللمع) في النحو.

(سير أعلام النبلاء١٨/ ١٢٤، فوات الوفيات٢/٤١٤، بغية الوعاة ٢/ ١٢٠، طبقات النَّسَّابين ١٠١) .

(٥) الزمخشري (٤٦٧- ٥٣٨هـ) .

أبو القاسم محمود بن عمر بن مُحَمَّد بن عمر الزمخشريّ، كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفننًا فِي كل علم، معتزليًا قويًا في مذهبه، مجاهرًا به، حج وجاور وتخرج به أئمة، أخذ عن: ابن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وأبي منصور الحارثي وغيرهم، له مصنفات منها: (الكشَّاف)، و(المفصَّل)، و(المستقصى)، و(الأنموذج في النحو)، =

(كان) عليها.

قال أبو عليّ الفارسي: "وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز (ليس قائمًا زيدٌ) بلا خلاف؛ كذلك جاز (قائمًا ليس زيدٌ) كما جاز (قائمًا كنت)"[٢].

وحجتهم في جواز تقديم خبرها عليها قول الله تعالى:﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٣]، وَجْهُ الدليل من هذه الآية: أنه قدَّم معمول خبر ﴿لَيْسَ﴾ على ﴿لَيْسَ﴾ ، فنصب ﴿يَوْمَ﴾ بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ و﴿مَصْرُوفًا﴾ خبر ﴿لَيْسَ﴾ وقدَّم المعمول ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ على ﴿لَيْسَ﴾ ، وتقديمُ معمول الخبرِ كتقديم الخبرِ نفسِهِ؛ لأن المعمولَ تابعٌ للعامِلِ ولا يقعُ التابعُ في موضعٍ لا يقعُ فيه المتبوع[٤]. وممن ذهب إلى ذلك: ابنُ الورَّاق[٥][٦].

وقد أجاب ابن مالك على حجتهم بثلاثة أجوبة؛ إذ قال: "ولنا ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع إذ لا يقع العامل، نحو: أمَّا زيدًا فاضربْ، وعَمْرًا لا تُهِنْ، وحَقًّكَ لن

= وغيرها.

(معجم الأدباء ١٢٦،١٣٥/١٩، إنباه الرواة٢٦٥،٢٧٢/٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٨/١، همع الهوامع ٤٢٩/١.

(٢) المسائل الحلبيات٢٨٠.

(٣) سورة هود: ٨.

(٤) تُنظر المسألة في: الأصول ٩٠/١، والمسائل الحلبيَّات ٢٨٠، والمفصَّل ٣٥٥، ٣٥٦، والإنصاف، المسألة١٨، ١٣٠/١، والتبيين، المسألة٤٧، ٣١٥/١، وشرح المفصَّل ١١٤/٧، شرح تسهيل الفوائد ٣٥١/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٦/١، وشرح ابن الناظم ١/ ٩٧، والارتشاف ١١٧١/٣، والأشمونيّ ٢٣٤/١، والتصريح ٢٤٥/١، والهمع الهوامع ١/ ٤٢٩.

(٥) ابن الوَرَّاق (...-٣٨١هـ).

مُحَمَّد بن عبدالله بن العبَّاس، أبو الحسن، ابن الوَرَّاق: نحويّ، قرأ القرآن بالروايات على أبي بكر محمَّد بن الحسن بن مقسم، وروى عنه، قرأ عليه أبو علي الأهوازي، وروى عنه، من كتبه: (علل النحو)، و(الهداية في شرح مختصر الجرميّ).

(بغية الوعاة ١/ ١٢٩، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١١٦٠/٢، الأعلام للزركلي ٢٢٥/٦) .

(٦) ينظر: علل النحو ٢٥٤/١.

أُضيعَ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أمَّا) تقديمُ الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديمهما عليهما؛ كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس) تقديمُ الخبر.

الثاني: أن يجعل (يومًا) منصوبًا بفعل مضمر؛ لأن قبله (ما يَحْبِسُهُ) فـ(فيومَ يأتِيهم) جواب، كأنه قيل: يعرفون يومَ يأتيهم، و(ليس مصروفًا) جملة حاليَّة مؤكِّدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون (يوم) مبتدأ، فبُني لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر"[(١)].

قال ابن عقيل: "أما سيبويه فقد اختُلف في النقل عنه، فنسب قومٌ إليه الجوازَ وقومٌ المنعَ"[(٢)].

وقد نفى الأنباري[(٣)] أن يكون مذهبه الجواز؛ لأنه ليس فيه نصٌّ؛ فقال: "وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نصٌّ"[(٤)].

وقد أخذ الشلوبيني على الخِدَبِّ[(٥)]، في تجويزه تقديم خبر (ليس) عليها؛ إذ قال الشلوبيني: "وهو

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١/٣٥٤.

(٢)ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٥٨.

(٣) الأنباري (...-٥٧٧هـ) .

عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات، الأنباريّ، النحويّ، أخذ علم العربية عن: أبي السعادات الشجري، وأبي منصور الجواليقي، وكان إمامًا ثقة صدوقًا، فقيهًا مناظرا، غزير العلم، ورعا زاهدًا عابدًا، تقيًا عفيفًا، لا يقبل من أحد شيئًا، خشن العيش والمآكل، صاحب التصانيف المفيدة، منها: (أسرار العربية)، و(الإنصاف في مسائل الخلاف)، و(أخبار النحاة)، وغيرها.

(تاريخ الإسلام ١٢/٥٩٩، طبقات الشافعيين ١/٦٩١، بغية الوعاة (٢/ ٨٦) .

(٤) الإنصاف ١/١٣٠.

(٥) الخِدبُّ (...- ٥٨٠هـ) .

أبو بكر مُحَمَّد بن أحمد بن طاهر، الأنصاريّ الإشبيليّ، نحويّ مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب، وسادَ أهل زمانه فِي العربية، ودرّس فِي بلادٍ مختلفة، أخذ عن: ابن الرماك وابن الأخضر، وأخذ عنه: ابن خروف وغيره. له: طرف على (الكتاب)، اسمه (الطرر)، وتعليق على (الإيضاح).

(إنباه الرواة٤/١٨٨، إشارة التعيين ٢٩٥، بغية الوعاة١/٢٨) .

مذهب سيبويه، ولا يُلتفت إلى هذيان الخِدَبِّ في هذا الموضع"[1].

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو المذهب الأول، وهو عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأن (ليس) أَخذتْ شبهًا من (كان) بأنها فعلٌ مثلها، وشبهًا من (ما)؛ لأن (ما) تنفي الحال، و(ليس) مثلها لنفي الحال؛ فصار لها منزلة بين المنزلتين؛ لذلك يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها؛ لأنها أقوى من (ما) في كونها فعلًا كـ(كان)، و(ما) حرف، والفعل أقوى من الحرف، ولا يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من (كان) في أنها غير متصرفة، و(كان) تتصرف فتقول: (كان يكون فهو كائن وكُنْ). والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/١٨٩، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٧٣.

المسألة الخامسة

هل تشبه (إنَّ) و(أخواتها) الفعلَ في المعنى فقط، أو في المعنى واللفظ؟

من الحروف الناسخة للابتداء، ستة أحرف؛ هي[1]:

إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ. وعَدَّها سيبويه خمسة[2]؛ وذلك بأن جعل (إنَّ) المكسورة، أصلًا لـ(أنَّ) المفتوحة.

معاني (إنَّ) و(أخواتها)[3]:

١- **إنَّ وأنَّ**: للتوكيد، ونفي الشك والإنكار.

٢- **كأنَّ**: للتشبيه المؤَكَّد؛ لأنه مركَّب من الكاف وأنَّ.

٣- **لكنَّ**: للاستدراك والتوكيد، فالاستدراك نحو: (زيدٌ شجاعٌ لكنَّه بخيلٌ)، والتوكيد: (لو جاءني أكرمته لكنَّه لم يجئ).

٤- **ليتَ**: للتمنِّي، وهو طلب ما فيه عُسر، نحو: (ليت الشبابَ يعود يومًا).

٥- **لعلَّ**: للترجِّي والإشفاق والتوقُّع، والترجِّي يكون في الشيء المحبوب، نحو: (لعلَّ اللهَ يرحمُنا).

والإشفاق يكون في الشيء المكروه، نحو: (لعلَّ العدوَّ يُقْدِمُ).

والفرق بين الترجِّي والتمنِّي أن التمنِّي يكون في الممكن نحو: (ليتَ زيدًا قائمٌ)، وفي غير الممكن نحو: (ليت الشبابَ يعود يومًا)، والترجِّي لا يكون إلا في الشيء الممكن، فلا تقول: (لعلَّ الشبابَ يعود).

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣١٧.

(٢)ينظر: الكتاب٢/١٣١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل١/٣١٨، ضياء السالك ١/٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨.

عمل (إنَّ) و(أخواتها)[1]:

تعمل (إنَّ) و(أخواتها) عكس عمل (كان)؛ فتنصب المبتدأ ويسمَّى اسمها، وترفع الخبر ويسمَّى خبرها، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، وللنحاة في عمل هذه الحروف مذهبان:

الأول: مذهب البصريين: أنها عاملة في الجزأين (المبتدأ والخبر).

الثاني: مذهب الكوفيين: أنه لا عمل لهذه الحروف في الخبر، بل هو باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل دخول (إنَّ) عليه.

وَاسْتدلَّ لَهُ السُّهيْليُّ بِأَنَّهَا أَضْعَفُ من الْأَفْعَال؛ فَلَمْ يجزْ أَنْ تعملَ عملهنَّ.

تسمَّى (إنَّ) و(أخواتها) "الأحرف المشبَّهة بالفعل"؛ لما يلي[2]:

أولًا: لأنَّ أواخرها كلها مفتوحة، كالفعل الماضي في البناء على الفتح.

ثانيًا: لوجود معنى الفعل في كل واحدة منها؛ فإن التشبيه والتوكيد والاستدراك والتمنِّي والترجِّي هي من معاني الأفعال.

ثالثًا: لأنها تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده.

رابعًا: اتّصالها بنون الوقاية التي تقي الفعل من الكسر.

وقد اختلف العلماء في شبه (إنَّ) و(أخواتها) بالفعل، على قولين:

الأول: أن (إنَّ) و(أخواتها) تشبه الفعل من ناحية اللفظ والمعنى، وهذا القول هو الذي عليه أغلب النحاة؛ إذ قال المبرِّد -في شبهها من ناحية المعنى-: "فَهَذِهِ الْحُرُوف مشبَّهة بالأفعال، وَإِنَّمَا أشبهتها؛ لِأَنَّهَا لَا تقع إِلَّا على الْأَسْمَاء وفيهَا الْمَعَانِي من التَّرجِّي وَالتَّمَنِّي والتشبيه الَّتِي عباراتُها الْأَفْعَال"[3]، وقال أيضًا -في شبهها من ناحية اللفظ-: "وَهِي فِي الْقُوَّة دونَ الْأَفْعَال؛ وَلذَلِك بُنيت

(١) ينظر: ، شرح ابن عقيل١/٣١٨، ٣١٩، همع الهوامع١/٤٩٠.

(٢) ينظر:اللمحة في شرح الملحة٢/٥٤٣.

(٣) المقتضب٤/١٠٨.

أواخرها على الْفَتْح كبناء الْوَاجِب الْمَاضِي، وَهِي تنصب الْأَسْمَاء وترفع الْأَخْبَار؛ فتُشبه من الْفِعْل مَا قُدِّمَ مَفْعُولُهُ نحو: ضربَ زيدًا عَمْرٌو"[١].

وقال ابن السراج -في شبهها من ناحية اللفظ-: "إنما أُعْمِلَتْ لمَّا أَشبهتِ الفعلَ بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة"[٢].

وذكر الزمخشري -الشبه اللفظي والمعنوي- بقوله: "وارتفاعه عند أصحابنا -يعني: الخبر- بالحرف؛ لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح فأُلحقَ منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل"[٣].

وممن ذهب إلى أن الشبه لفظي ومعنوي، وذكره: الشلوبيني[٤]، وبدر الدين بن مالك (ابن الناظم)[٥][٦]، وابن الصائغ[٧][٨].

---

(١) المقتضب ٤/ ١٠٨، ١٠٩.

(٢) الأصول ١/٢٣٥.

(٣) المفصل ١/٤٨.

(٤)ينظر:شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٨٣، وقد تكررت المسألة في الشرح الصغير١/١٩٤.

(٥) بدر الدين بن مالك (... – ٦٨٦هـ).

مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين، من أئمة النحو، وهو ابن ناظم (الألفية)، من أهل دمشق مولدا ووفاة، سكن بعلبكّ مدة، كان إماما ذكيًا فهمًا حاد الخاطر إمامًا في النحو إمامًا في المعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق جيد المشاركة في الفقه والأصول، له (شرح الألفية) يعرف بشرح ابن الناظم، و (المصباح) في المعاني والبيان، و(شرح لامية الأفعال)، وغيرها.

(الوافي بالوفيات ١/ ١٦٥، بغية الوعاة ١/ ٢٢٥، الأعلام للزركلي، ٧/ ٣١).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ١/١١٧.

(٧) ابن الصائغ (٦٤٥- ٧٢٠هـ) .

مُحَمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبدالله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، نسبة إلى بيع الصاغة، أديب، عالم بالعربية، مصري الأصل، دمشقي المولد والوفاة، من كتبه: (المقامة الشهابية) و(شرح ملحة الإعراب) وقصيدة نحو ألفي بيت في (الصنائع والفنون) و (شرح مقصورة ابن دريد)، وغيرها.

(فوات الوفيات ٢/١٨٨، الدرر الكامنة٥/١٥٨، الأعلام للزركلي٦/٨٧) .

(٨) ينظر:اللمحة في شرح الملحة٢/٥٤٣.

الثاني: أن (إنَّ) و(أخواتها) تشبه الفعل من ناحية المعنى، وهذا القول لم أجده إلا عند الجزولي؛ إذ قال: "كشبهِ (إنَّ) و(أخواتها) بالأفعال في المعنى"[١].

وبعض النحاة لم يذكر نوع شبه (إنَّ) و(أخواتها) بالفعل؛ إذ اكتفى أنها مشبَّهة بالفعل، وممن ذكر ذلك صاحب كتاب الجمل المنسوب للخليل[٢]؛ إذ قال: "قَوْلُهم (إنَّ زيدًا فِي الدَّار) شبَّهوه بِالْفِعْلِ الَّذِي يتَعَدَّى إِلَى مفعول بِهِ مقدَّم على الْفَاعِل..."[٣]، وابن جِنِّي؛ إذ قال: "فَهَذِهِ الْحُرُوف كلهَا تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فتنصب الْمُبْتَدَأ وَيصير اسْمهَا وترفع الْخَبَر وَيصير خَبَرهَا، اسْمهَا مشبَّه بالمفعول، وخبرها مشبَّه بالفاعل..."[٤]، وكذلك الأنباري[٥]، والسيوطي[٦][٧].

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي، أنه شبَّه (إنَّ) و(أخواتها) بالأفعال في المعنى فقط؛ إذ قال: "وقوله: "كشبه (إنَّ) و(أخواتها) بالأفعال في المعنى" ليس بصحيح؛ لأن حروف المعاني كلها فيها معاني الأفعال، ولكنَّ الموجِبَ لعمل (إنَّ) و(أخواتها) شَبَهُهَا بالأفعال في وجوه من المعنى ومن اللفظ، وذلك

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو١/١٠٩.

(٢) الخليل (١٠٠- ١٧٥هـ) .

الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي، كنيته أبو عبدالرحمن، أخذ العلم عن: أبي عمرو بن العلاء، وأيوب، وعاصم، وغيرهم، وأخذ عنه: الأصمعي، وسيبويه، والنضر بن شميل، وأبو فيد مورج السدوسي، وغيرهم، أول من اخترع العروض والقوافي، كان زاهدًا منقطعًا إلى الله. له مصنفات منها: العين، الجُمَل، والشواهد، والعروض.

(طبقات النحويين واللغويين ٤٣، ٤٧، معجم الأدباء١١/٧٧،٧٢، إنباه الرواة١/٣٤٧،٣٤١) .

(٣) الجمل ٧٣.

(٤) اللمع في العربية١/٤١.

(٥) الإنصاف ١/١٨١.

(٦) السيوطي(٨٤٩ - ٩١١هـ) .

عبدالرحمن بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن سابق الدين الخضيري، السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، سافر في طلب العلم إلى الحجاز والشام واليمن والهند والمغرب والتكرور، وحينما تقدم به العمر، اعتزل الناس، وخلا بنفسه في منزله له ما يقرب من ٦٠٠ مصنَّف، منها: (الإتقان في علوم القرآن)، و (الأشباه والنظائر) في العربية، و (لبّ اللباب في تحرير الأنساب)، وغيرها الكثير.

(شذرات الذهب ١٠/٤٧، البدر الطالع ١/٣٢٨، الأعلام للزركلي٣/ ٣٠١، ٣٠٢) .

(٧) همع الهوامع ١/٤٨٤.

كونها على ثلاثة أحرف وكون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية، فهذان شبهان لفظيان.

وأما الشبه من جهة المعنى فظاهر في الاسمين كالفعل المتعدي، وكون معانيها كمعاني الأفعال فمعنى (إن) التوكيد كمعنى أكد ومعنى (ليت) التمني كمعنى تمنى، ومعنى (لعل) الترجي كمعنى ترجى"[1].

والذي يظهر لي وأميل إليه هو القول الأول، أن شبه (إنَّ) و(أخواتها) بالفعل شبهٌ لفظي ومعنوي، وهذا الخلاف من الخلافات الفرعية اليسيرة، فجميع النحويين متفقون على أن هذه الأحرف من نواسخ الابتداء، وأنها مشبَّهة بالفعل. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٨٣.

المسألة السادسة

استدراك في مواضع كسر همزة (إنَّ) وفتحها

عدَّ سيبويه الحروف الناصبة للابتداء خمسة؛ إذ أسقط (أنَّ) المفتوحة؛ لأن أصلها عنده (إنَّ) المكسورة، ولم يذكر ابن مالك في تسهيله (أنَّ) المفتوحة؛ نظرًا إلى كونها فرع المكسورة، وهو صنيعُ سيبويه؛ إذ قال: "هذا باب الحروف الخمسة"(١).

الأول:ذهب السيوطي إلى أن (إنَّ) المكسورة هي الأصل، وعَلَّلَ ذلك بعدَّة عِلل؛ إذ قال: "الْأَصَحُّ أن (إِنَّ) الْمَكْسُورَة أَصْلٌ، والمفتوحة فرعٌ عَنْهَا؛ لأن الْكَلَام مَعَ الْمَكْسُورَة جملة غير مؤوَّلة بمفرد، وَمَعَ الْمَفْتُوحَة مؤوَّل بمفرد، وَكَوْنُ الْمَنْطُوق بِهِ جملَةً من كل وَجه، أَو مُفردًا من كل وَجه، أصلٌ لكَونه جملَةً من وجهٍ، ومفردًا من وجهٍ. وَلِأَن الْمَكْسُورَة مستغنية بمعمولها عَن زِيَادَة، والمفتوحة لَا تَسْتَغْنِي عَن زِيَادَة، والمجرد من الزِّيَادَة أصلٌ. وَلِأَن الْمَفْتُوحَة تصير مَكْسُورَة بِحَذْف مَا تتَعَلَّق بِهِ، وَلَا تصير الْمَكْسُورَة مَفْتُوحَة إِلَّا بِزِيَادَة، والمرجوع إِلَيْهِ بِحَذْف أصل المتوصَّل إِلَيْهِ بِزِيَادَة. وَلِأَن الْمَكْسُورَة تفِيد معنًى وَاحِدًا، وَهُوَ التَّأْكِيد. والمفتوحة تفيده، وَتعلَّق مَا بعْدَهَا بِمَا قبلَهَا. وَلِأَنَّهَا أشبه؛ إِذْ هِيَ عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة. وَلِأَنَّهَا مُسْتَقلَّة. والمفتوحة كبعضِ اسْمٍ؛ إِذْ هِيَ وَمَا عملتْ فِيهِ بتقديره"(٢)، وسبقه إلى هذه العلل ابنُ يعيش(٣)(٤).

---

(١)ينظر:الكتاب١٣١/٢، شرح ابن عقيل ٣١٧/١، شرح الأشموني ٢٩٦/١.

(٢) همع الهوامع ٥٠١/١، ٥٠٢.

(٣) ابن يعيش (٥٥٣- ٦٤٣هـ) .

يعيش بن عليّ بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن عليّ، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، كان من كبار أئمة العربية، ماهرا في النحو والتصريف، قرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري، وسمع الحديث على الرضي التكريتي وأبي الفضل الطوسي، ورحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات الأنباري؛ فبلغه خبر وفاته بالموصل، له: (شرح المفصَّل)، و(شرح التصريف الملوكي).

(وفيات الأعيان٤٦/٧، ٥٢، بغية الوعاة ٢/ ٣٥١، الأعلام للزركلي٢٠٦/٨) .

(٤) شرح المفصل ٥٢٨/٤.

الثاني: قال قومٌ: (أنَّ) المفتوحة أصلُ المكسورة. وقال آخرون: كل واحدة منهما أصلٌ برأسها، حكاهما أبو حيَّان[1].

أحوال همزة (إن)[2]:

لهمزة (إنَّ) ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين: الفتح والكسر.

أولًا: وجوب الفتح، وذلك في عدة مواضع؛ منها:

١) إذا وقعت موقع الفاعل، كقولك: (أعجبني أَنَّكَ قائمٌ)، أو موقع المفعول، كقولك: (كرهتُ أَنَّكَ ذاهبٌ)؛ لأنها في هذه المواضع واقعة موقع المصدر، مختصَّةٌ بالاسم.

٢) إذا وقعت بعد (لو) و(لولا)، نحو: (لو أَنَّكَ عرفتني لَساعدتُكَ)؛ لاختصاصها بالفعل، و(لولا أَنَّكَ خرجتَ لَساعدتُكَ)؛ لاختصاصها بالاسم.

٣) إذا وقعت بعد (حَتَّى) غير الابتدائية، وَهِي العاطفة والجارَّة، نحو: (عرفتُ أمورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضلٌ).

٤) إذا وقعت بعد (ما) الظرفية، نحو: (لا أُكَلِّمُكَ ما أنَّ في السماء نجمًا).

٥) إذا وقعت فِي مَوضِع جرٍّ بِحرفٍ أَو إِضَافَةٍ، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾[3]. وغيرها من المواضع[4].

ثانيًا: وجوب الكسر، وذلك في مواضع؛ منها[5]:

١) إذا وقعت في أول الكلام، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ).

٢) أن تقع في صدر جملة الصِّلة، نحو: (جاءَ الذي إِنَّهُ قائمٌ).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل٥/٦٦، شرح المفصل ١/ ٥٠٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/٥٢٧، ٥٢٩، اللمحة في شرح الملحة ٢/٥٥٣،٥٤٨، أوضح المسالك ١/٣٢٠،٣٣٣ ، شرح ابن عقيل ١/٣٣٢،٣٢١، شرح الأشموني ١/٢٩٩ إلى ٣٠٥، التصريح ١/٣٠١، همع الهوامع ١/٤٩٨ إلى ٤٥١.

(٣) سورة الحج: ٦.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/٤٩٩، ٤٥٠.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل١/ ٣٥٣،٣٥٤، ٣٥٥.

٣) أن تقع جوابًا لقسَم، وفي خبرها اللام، نحو: (واللهِ إِنَّ زيدًا لَقائمٌ).

٤) أن تقع في جملة محكيَّة بالقول، نحو: قلتُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ).

٥) أن تقع في جملة في موضع حال، نحو: (زرته وإِنِّي ذو أملٍ).

٦) أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب، وفي خبرها اللام، نحو: (علمتُ إنَّ زيدًا لَقائمٌ).

٧) إذا وقعت بعد (أَلَا) الاستفتاحية، نحو: (أَلَا إِنَّ زيدًا قائمٌ).

٨) إذا وقعت بعد (حيثُ)، نحو: (اجلسْ حيثُ إِنَّ زيدًا جالسٌ).

٩) إذا وقعت في جملة هي خبرٌ عن اسمِ عينٍ، نحو: (زيدٌ إِنَّهُ قائمٌ).

ولم يذكر الجزولي المواضع الثلاثة الأخيرة.

ثالثًا: المواضع التي يجوز فيها الكسر والفتح، ومنها[1]:

١) إذا وقعت بعد (إذا) الفجائيَّة، نحو: (خرجتُ فإذا إِنَّ زيدًا قائمٌ).

٢) إذا وقعت جوابًا لقسَم، وليس في خبرها اللام، نحو: (حلفتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ).

٣) إذا وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: (مَن يأتني فإنَّهُ مُكْرَمٌ).

٤) إذا وقعت بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ، وخبرُ (إنَّ) قولٌ، والقائل واحد، نحو: (خيرُ القولِ إِنِّي أحمدُ اللهَ).

٥) إذا وقعت بعد (مُذْ) و(مُنْذُ)، نحو: ما رأيته مُذْ أَنَّ الله خلقني.

ومأخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي أنه ذكر مواضع كسر همزة (إنَّ) الستة فقط، ولم يفصِّل القول في مواضع فتحها، أو المواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر؛ إذ قال الجزولي: "إنَّ تُكسر مبتدأةً، وجواب القسم، وفي خبرها اللام، وصلة، وبعد واو الحال، وبعد القول المجرد من الظَّنِّ والطلب، وما عدا هذه

(١) ينظر: شرح ابن عقيل١/٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠.

المواضع فبخلافها"[1]. وقد أخذ عليه الشلوبيني فقال: "وقوله: "وما عدا هذه المواضع فبخلافها" هذا ليس بشيء؛ لأن قوله: "خرجتُ فإذا أَنَّ زيدًا قائمٌ" مما عدا هذه المواضع...، فسيكون هذا الكلام – على هذا– سببًا للتخليط على المتعلِّم، ويوهِم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء ليست مواضع ابتداء، وإنما هذه المواضع هي التي تكون فيها مكسورة، وما عداها تكون فيه مفتوحة"[2].

فقول الجزولي: "ما عدا هذه المواضع فبخلافها" يؤدِّي إلى اللبس على المتعلِّم.

والذي يظهر لي أن انتقاد أبي عليّ الشلوبيني في محلِّه؛ إذ إن هذا الاختصار مخلٌّ، وقد يصعب على المتعلِّم إدراك تلك المواضع التي تركها الجزولي، دون توضيح، وتفصيل القول في مواضع وجوب الكسر، ومواضع وجوب الفتح، ومواضع ما يجوز فيها الفتح والكسر. والله أعلم.

(١) المقدمة الجزولية في النحو١/١٢١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨١٠.

المسألة السابعة

الخلاف في (لا) التي لنفي الجنس وتسمَّى (لا التبرئة)

"(لا) التي لنفي الجنس، و(لا) التي بمعنى (ليس)، كلاهما لنفي الجنس. وإنما خَصُّوا الأُولى بهذا الاسم؛ لأن هذه هي الموضوعة لذلك فصيحًا، فأضافوها إلى المعنى الذي وُضعت لأجله. واستعمالها بمعنى (ليس) غير فصيح. أَلَا ترى أن العربي الفصيح في سعة الكلام لا يقول: لا رجلٌ في الدار، وإنما يقول: (لا رجلَ في الدار)؛ فلذلك سَمَّوْهَا بمعناها الذي هو نفي الجنس. وأيضًا فإن (لا) -التي بمعنى ليس- لها شبهٌ بـ(ليس) وهو شبهٌ قويّ، وليس كذلك في (لا) التي لنفي الجنس، فإنها وإن شُبِّهتْ بـ(إنَّ) فإنه شبهٌ باشتراكهما في النقيض"[(١)].

وتسمَّى (**لا التبرئة**) بإضافة الدال إلى المدلول؛ لتبرئة المتكلِّم وتنزيهه عن الخبر[(٢)].

"والأصل في (لا) النافية أَلَّا تعمل؛ لأنها غير مختصَّة بالأسماء، وقد أخرجوها عن هذا الأصل، فأعملوها في النكرات عمل (ليس) تارةً، وعمل (إنَّ) أخرى، فإذا لم يُقصد بالنكرة بعدها استغراقُ الجنس؛ صحَّ فيها أن تُحمل على (ليس) في العمل؛ لأنها مثلها في المعنى.

وإذا قُصد بالنكرة بعدها الاستغراقُ؛ صحَّ فيها أن تُحمل على (إنَّ) في العمل؛ لأنها لتوكيد النفي، و(إنَّ) لتوكيد الإيجاب، فهي ضدُّها، والشيء قد يُحمل على ضدِّه، كما يُحمل على نظيره؛ لأن الوهم يُنزل الضِّدَّيْنِ منزلةَ النظيرينِ، ولذلك نجد الضِّدَّ أقربَ حضورًا في البال مع الضِّدِّ"[(٣)].

والخلاصة: أن (**لا**) تعمل عمل (إنَّ)؛ إلحاقًا بها، ولشبهها بها في الدخول على المبتدأ والخبر، ولمشابهتها إيَّاها -أيضًا- في التوكيد، فـ(إنَّ) لتوكيد الإيجاب، و(لا) لتوكيد النفي، فهذا قياسُ نقيضٍ، أما إلحاقها بـ(ليس) فيعدُّ قياسَ نظيرٍ؛ لأن كليهما يستخدمان للنفي، والنظير أقوى في القياس، ولكن عملها

(١) أمالي ابن الحاجب ٤٦٨/١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢.

(٣) شرح ابن الناظم ١٣٣/١.

عمل (إنَّ) أفصح وأكثر.

حكم الاسم المنفي بـ(لا) التي لنفي الجنس:

تعمل (لا) -التي لنفي الجنس- عمل (إنَّ)؛ فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها[1]، ولا تعمل هذا العمل إلا بشروط لا بدَّ من توفرها؛ وهي:

(أ) أن تكونَ نافيةً.

(ب) أن يكونَ المنفيُّ بها الجنسَ، فإن كانَتْ لنفي الوَحدة عَمِلتْ عملَ (لَيس) نحو: (لا رَجُلٌ قائمًا بل رَجُلان).

(ج) أن يكونَ نَفْيُهُ نصًّا (وهو الذي يُراد به النَّفْيُ العامُّ، وقُدِّرَ فيه (مِنْ) الاستغراقيَّة، فإذا قلتَ: (لا رجلَ في الدار)، وأنت تريد نفي الجنس لم يصحَّ إلا بتقدير (مِنْ)، فكأنَّ سَائِلًا سأَلَ: هل مِنْ رجلٍ في الدارِ؟ فيقال: لا رجلَ.

(د) أَلَّا يَدخُلَ عليها جَارٌّ، فإنْ دخل عليها الخَافِضُ لم تَعملْ شَيئًا، وخُفِضَتِ النَّكرةُ بعدها، نحو: (غَضِبتَ مِنْ لا شيءٍ)، وشَذَّ: (جئتُ بلا شيءَ) بالفتح.

(هـ) أنْ يكونَ اسمُها نكرةً متَّصلًا بها، فإن كان اسمُها مَعرِفةً، أو نَكِرَةً منفصلًا منها أُهمِلتْ، ووَجَبَ تكرارُها، نحو: (لا محمودٌ في الدَّارِ ولا هَاشِمٌ).

(و) أنْ يكونَ خَبَرُهَا أيضًا نَكِرَةً[2].

ولا يخلو الاسم المنفيُّ بـ(لا) من أن يكون على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون مضافًا، نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ.

الثاني: أن يكون شبيهًا بالمضاف -وهو ما بعده شيءٌ من تمام معناه-، نحو: لا خيرًا مِنْ زيدٍ راكبٌ، قال ابن عقيل: "أي: مشابهًا للمضاف، والمراد به: كل اسم له تعلُّق بما بعده إما بعمل وإما

(١) ينظر: من تاريخ النحو العربي ١/١٨٣.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ١/١٤٩، معجم القواعد العربية ٢/٥٣.

بعطف"[١].

وحكمُ هاتين الحالتين النصب لفظًا.

الحالة الثالثة: أن يكون مفردًا، وهو ما لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، ويدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه البناء على ما كان يُنصب به، فالمفرد يُبنى على الفتح، والمثنى وجمع المذكر السالم يُبنيان على ما كانا يُنصبان به وهو الياء[٢] .

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي حين قال: "وإنْ وليها وكان نكرةً مضافًا أو مشبَّهًا بالمضاف؛ وجبَ النصب"[٣].

فقال الشلوبيني: "ليس بصحيح؛ لأنه يجوز في هذا النوع الرفع على إعمال (لا) عمل (ليس)، فكان حقُّه أن يقول: وجبَ النصبُ أو إعمالُ (لا) عملَ (ليسَ)"[٤].

والرأي الظاهر لي في هذه المسألة، أنه إذا توافرت الشروط السابقة نَصبتْ (لا) الاسمَ، ورَفعتِ الخبرَ، فيظهر نصبُ الاسم إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، ويُركَّب معها ويُبنى إذا كان مفردًا -أي: غير مضافٍ ولا شبيهٍ به-.

أما ما اعترض به الشلوبيني من أن (لا) -التي لنفي الجنس- تعمل عمل (ليس)؛ فإنَّ عملها عمل (ليس) إنما يكون إذا اختلَّ الشرط الثاني -وهو أن يُقصد بها النفي للوحدة-، فإن لم يُقصد بها الوحدة لم تَعملْ عملَ (ليس)[٥]، فاعتراض الشلوبيني ليس له وجه في هذا الموضع؛ لأن الشروط كلها متوافرة لعملها عملَ (إنَّ). والله أعلم.

(١)شرح ابن عقيل١/٣٦٢، شرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين ٣/٢٧.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٦٢، ٣٦٣.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/٢١٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٩٩.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٩٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق٣/٩٩٩.

المسألة الثامنة
حـدُّ (الفاعـل)

اختلف العلماء في حَدِّ (الفاعل)، على قولين:

الأول: أن **(الفاعل)** هو: "ما أُسْنِدَ الفعلُ أو شبهُهُ إليه، أو كلُّ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ عَاملٌ مفرَّغٌ على جِهَةِ وُقُوعهِ مِنْهُ أَو قِيَامهِ بِهِ"(١).

وقد شرح الفاكهي(٢) لفظ (ما) في حدِّ **(الفاعل)** بقوله: "هو (ما)، أي: (اسم) -ولو مؤوَّلًا-"(٣)، فأوضح أن المعنى من هذا اللفظ هو الاسم؛ فهي موضوعة موضع الاسم.

الآخر: أن **(الفاعل)** هو: "اسم ذكرته بعد فعل، أو فيما معنى الفعل، وأسندت ذلك الفعل أو فيما معناه إليه" أو "كل ما جاء من الأسماء بعد فعلٍ سالمِ البناء"(٤).

وقال ابن جِنِّي: "اعْلَمْ أَن الْفَاعِل عِنْد أهل الْعَرَبيَّة كلُّ اسْمٍ ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذَلِك الْفِعْل إِلَى ذَلِك الِاسْم"(٥).

---

(١) المفصل ٣٨، أمالي ابن الحاجب٢/٥٣٠، شرح الكافية١/ ٧٠، همع الهوامع١/٥٧٥.

(٢) الفاكهي(٨٩٩- ٩٧٢هـ) .

عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد ابن عليّ الفاكهيّ، المكيّ، جمال الدِّين، عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، مولده ووفاته بمكة، له: (الفواكه الجنيَّة على متممة الأجرومية)، و(مجيب الندا إلى شرح قطر الندى)، وكلاهما في النحو، والحدود النحوية وشرحها.

(شذرات الذهب ١٠/ ٥٣٦، معجم المؤلفين ٢/ ٢٢٦، الأعلام للزركلي٤/٦٩) .

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو١/١٩٣.

(٤) ملحة الإعراب ٢٨، أسرار العربية ٧٨، التصريح ١/٣٩٢، شرح ملحة الإعراب للشنقيطي١٥٥.

(٥) اللمع في العربية١/٣١.

وقد بَيَّنَ ابنُ الخبَّاز[١]، الفارقَ في حدِّ (**الفاعل**) بين الفلاسفة وعلماء الكلام واللغويين والنحويين؛ قاصدًا -بذلك- توضيح حدِّ ابن جِنّي فقال: "إنما قال: (يعني: ابن جِنّي): (عند أهل العربية)؛ لأن غيرهم يخالفهم في معناه، فمذهب الفلاسفة: أن الفاعل عبارة عن المؤثِّر: كالنار التي تؤثِّر الإحراق وغير ذلك، ومذهب علماء الكلام: أن الفاعل عبارة عن المؤثِّر القادر الذي يصحُّ منه الفعل والترك، ومذهب اللغويين: أن الفاعل عبارة عن الذي يوجِد الفعل.

وهو عند النحويين: كل اسم أُسند إليه فعلٌ حقيقي غير مغيَّر الصيغة أو شبهه مقدَّمًا عليه أبدًا"[٢].

ثم شرح ابن الخبَّاز حدَّ ابن جِنّي للفاعل، وأوضح بعض الاحترازات التي فيه، أولها: قوله: (اسمًا)؛ فكونه لزم الاسم دون غيره؛ فذلك لأنه مخبر عنه والفعل والحرف غير مخبر عنهما؛ فلا يكونان فاعلين[٣].

وبالنظر في هذه المسألة؛ فإن المأخذ الذي أخذه الشلوبيني على شيخه الجزولي هو في حدِّ (**الفاعل**)، حين عرَّفه الجزولي بقوله: "الفاعل: كل اسم أُسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل..."[٤]، فقال الشلوبيني: "فلا بدَّ للمؤلِّف أن يحذف الاسم في قوله: "اسم أُسند إليه فعل"، وفي قوله: "اسم في معنى الفعل"، وأن يضع في موضعيهما (ما) أو ما أشبه ذلك؛ فيقول: كل ما أُسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل، وإلا فكيف يُشرح ما هو شرحٌ للاسم؟"[٥].

والنحاة لم يختلفوا اختلافًا ظاهر المعنى، فقد كان اختلافًا في اللفظ، أما المعنى والتفسير فواحد،

---

(١) ابن الخَبَّاز (...- ٦٣٩هـ) .

أحمد بن الحسين بن أحمد الإربليّ، الموصليّ، أبو عبدالله، شمس الدين ابن الخبَّاز: نحويّ ضرير، كان بارعًا في النحو واللغة والعروض والفرائض، له مصنفات منها: (الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية) -وهو شرح لألفية ابن معطٍ-، و (توجيه اللمع) -وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني-.

(تاريخ الإسلام ١٤/٢٨٥، بغية الوعاة ١/ ٣٠٤، الأعلام للزركلي ١/١١٧) .

(٢) توجيه اللمع ١/١١٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق١/١٢٠.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو١/٥.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٢٨.

فبعضهم ذكر حدَّ (**الفاعل**) بلفظ (ما)، وبعضهم بلفظ (اسم)، ولا فرق في ذلك؛ لأن مَن ذكره بـ(ما) فقد قصد بها (الاسم)؛ فلا التفات إلى لفظ (الاسم) في ذلك الحدِّ، والعرب لم تسند الفاعل إلا إلى الاسم دون غيره من الألفاظ، والنحويون -في الأصل- لا يضيّقون في حدودهم، فيضعون اللفظ الجامع المانع، كائنًا ما كان، دون التشدُّد والتضييق في ذلك.

على أن الخلاف في مثل هذا لا طائل من ورائه؛ إذ هم جميعًا متفقون على حدِّ (**الفاعل**)، سواء كان بلفظ (ما) أو (اسم)؛ فكل واحد من اللفظين يقوم مقام الآخر، ويؤدي معناه. والله أعلم.

المسألة التاسعة

الخلاف في العامل في الفاعل

تعريف الفاعل: "اسم أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مقدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة"(١).

أو هو "الِاسْمُ المسنَدُ إِلَيْهِ الفعلُ أو ما قامَ مقامَهُ، مقدَّمًا عَلَيْهِ -سَوَاءٌ وُجد مِنْهُ حَقِيقَةً أَو لم يُوجَد-"(٢).

وقد اختلف العلماء في العامل في الفاعل، على مذاهب، على النحو الآتي:

أولًا: مذهب سيبويه وجمهور البصريين: أن العامل في الفاعل هو الفعل المسنَد إليه(٣).

قال سيبويه: "والفاعل والمفعول في هذا سواءٌ، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنَّك لم تَشْغَل الفعلَ بغيره وفرَّغته، كما فعلت ذلك بالفاعل"(٤).

وممن ذهب إلى ذلك المبرِّدُ في معرض حديثه عن باب الفاعل؛ إذ قال: "وَهُوَ رَفْعٌ، وَذَلِكَ قَوْلك: قَامَ عبدُالله وَجلسَ زيدٌ؛ وإِنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعًا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْلُ جملةٌ، يحسُن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب، فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر إِذا قلت: قَامَ زيدٌ، فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: الْقَائِمُ زيدٌ"(٥).

(١) أوضح المسالك ٢/٧٧.
(٢) اللباب ١/١٤٨.
(٣) ينظر: التبيين ١/٢٦٣، اللباب ١/١٥١، همع الهوامع١/٥٧٥.
(٤) الكتاب١/٣٣.
(٥) المقتضب١/٨.

ذهب إلى ذلك -أيضًا- ابن السراج[١]، والعكبري[٢]، وابن كيسان[٣][٤].

ثانيًا: أن العامل في الفاعل إسنادُ الفعلِ إليه، وهو الذي عليه هشام[٥][٦]، فكون الفعل مسنَدًا إلى الفاعل أدى ذلك إلى رفع الفاعل؛ فنفهم من هذا الكلام أن العامل هنا معنويّ، وهو الإسناد -أي: النسبة-، فبمجرد إسناد الفعل إلى الفاعل يرتفع الفاعل.

ورُدَّ هذا القول بأن العمل لا يُنسب للمعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، ولكن اللفظ هنا موجود[٧].

وقد أوضح ابن يعيش ردَّ هذا القول من خلال كلامه فقال: "وربَّما قال بعضهم في عبارته: الفاعلُ ما ارتفع بإسناد الفعل إليه، وهو تقريبٌ، وهو في الحقيقة غير جائز؛ لأنَّ الإسناد معنًى، ولا خلافَ أن عاملَ الفاعل لفظيّ"[٨].

ثالثًا: ذهب بعض النحاة إلى أن العامل في الفاعل هو شبهه بالمبتدأ، قال السيوطي: "شبهه

---

(١) ينظر: الأصول١/٧٥.

(٢) ينظر:التبيين ١/٢٦٣،٢٦٤.

(٣) ابن كيسان (...- ٢٩٩هـ) .

أبو الحسن مُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أخذ عن: المبرِّد وثعلب، كان يعرف المذهبين إلا أنه كان أميل إلى مذهب البصريين، قال الخطيب: يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب؛ وكان أبو بكر بن مجاهد، يقول: إنه أنحى منهما، له: (المهذب في النحو)، (غلط أدب الكاتب)، و(اللامات)، و(المختار في علل النحو).

(تاريخ بغداد١/٢٣٥، معجم الأدباء١٧/١٣٧ ،١٤١، بغية الوعاة ١/ ١٨) .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل٢/٢٦٢.

(٥) هشام (...- ٢٠٩ هـ) .

هِشَام بن مُعَاوِيَة الضَّرِير، يكنى بأبي عبد الله، صحب الكسائي و أخذ العلم عنه، له مقالة فى النحو تعزى إليه، وكتاب الحدود صغير، وكتاب المختصر، وكتاب القياس.

(تاريخ العلماء النحويين للتنوخي١٨٦، إنباه الرواة ٣/٣٦٤).

(٦) ينظر: همع الهوامع١/٥٧٦.

(٧) ينظر: المصدر السابق١/٥٧٦.

(٨) شرح المفصل١/٢٠١.

بالمبتدأ؛ من حَيْثُ إِنَّه يُخبَرُ عَنهُ بِفِعْلِهِ كَمَا يُخبَرُ عَن الْمُبْتَدَأ بالْخبر"[١].

لكنه ردَّ هذا المذهب لعلَّةٍ هي أن الشبه معنويّ، والمعاني بالأساس لم يستقرَّ لها عملٌ في الأسماء[٢].

رابعًا: أن معنى الفاعليَّة هي العامل في الفاعل، ويُنسب هذا المذهب لخلفٍ الكوفيّ[٣][٤].

قال الأنباريّ -في نسبة هذا المذهب لخلفٍ-: "وذهب خلفٌ الأحمر -من الكوفيين- إلى أن العامل في المفعول معنى المفعوليَّة، والعامل في الفاعل معنى الفاعليَّة"[٥].

وقد ردَّ هذا المذهب[٦]، ودلَّل العكبري على فساده بأربعة أوجه؛ هي:

"الأول: أن (إنَّ) عاملة بِنَفسِهَا وَهِي نائبة عَن الْفِعْل؛ فعملُ الْفِعْلِ بِنَفسِهِ أَوْلى.

الثاني: أن الْفِعْل لفظٌ مختصٌّ بِالِاسْمِ، والاختصاصُ مؤثِّر فِي الْمَعْنى؛ فَوَجَبَ أَن يؤثِّر فِي اللَّفْظ: كعوامل الْفِعْل.

الثالث: أن الموجِب لِمَعْنى الفاعليَّة هو الفعل؛ فَكَانَ هُوَ الموجِب للْعَمَل فِي اللَّفْظ.

الرابع: أن الِاسْم قد يكون فِي اللَّفْظ فَاعِلًا وَفِي الْمَعْنى مَفْعُولًا بِهِ، كَقَوْلِكَ: مَاتَ زيدٌ، ومفعولًا فِي اللَّفْظ وَهُوَ فِي الْمَعْنى فَاعل، كَقَوْلِك: تصبَّبَ زيدٌ عرقًا، وَلَو كَانَ الْعَامِل هُوَ الْمَعْنى لانعكست هذه المسائل"[٧].

---

(١) همع الهوامع١/٥٧٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع١/٥٧٦.

(٣) خَلَف الأَحْمَر (...-١٨٠هـ) .

خلف بن حيَّان بن محرز، ويُكنى أبا محرز البصريّ، المعروف بالأحمر، من أهل البصرة، وهو أحد رواة الغريب واللغة والشعر ونقّاده والعلماء به وبقائليه وصناعته، قال عنه معمر بن المثنى: «خلف الأحمر معلِّم الأصمعيّ ومعلِّم أهل البصرة»، له ديوان شعر حمله عنه أبو نواس، و(كتاب جبال العرب)، و(مقدمة في النحو).

(معجم الأدباء٣/ ١٢٥٤، ١٢٥٦، بغية الوعاة ١/ ٥٥٤، الأعلام للزركلي٢/٣١٠) .

(٤) ينظر: اللباب١/١٥١، همع الهوامع١/٥٧٦.

(٥) الإنصاف١/٦٦، مسألة رقم١١.

(٦) ينظر: همع الهوامع١/٥٧٦.

(٧) اللباب ١/١٥١، ١٥٢.

خامسًا: أن العامل في الفاعل هو إحداثُ الفاعلِ الفعلَ، وهذا القول منسوب إلى جماعة من الكوفيين لم يصرّح السيوطي بأسمائهم، فقال: "ذهب قومٌ من الْكُوفِيِّين إِلَى أنه يرْتَفع بإحداثه الْفِعْل، كَذَا نَقله ابْنُ عمرون"(١).

وقد ردَّ هذا المذهب؛ وذلك بأنَّ في اللغة فاعلًا لم يُحْدِثِ الفعلَ، مثل: انقطع الحبلُ، فالحبل مرفوع؛ لأنه مسنَد إليه، حتى لو لم يَفعل الفعلَ اختيارًا، فالفاعليَّة معنًى نحويّ، لا فلسفيّ(٢).

وقد بَيَّنَ الشلوبيني أن الجزولي قد قصد -بهذا الفصل أي: العامل في الفاعل- أن يشرح قول أبي القاسم الزَّجَّاجي(٣)؛ إذ قال: "وقصد المؤلِّف بهذا الفصل والذي بعده شرح قول أبي القاسم: "... الاسم ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا"(٤)، ثم أردف قائلًا: "وإلَّا فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب؟ وبئس ما فعل المؤلِّف في هذا؛ فإنه شرح الفاعل الذي جُعل بيانًا للاسم بحدٍّ لم يتبيَّن إلا بالاسم، فإنه قال: الفاعل كل اسم أُسند إليه كذا. فقد صار الاسم لا يتبيَّن إلا بالفاعل، والفاعل لا يتبيَّن إلا بالاسم، وقد أدَّى هذا إلى أن لا يتبيَّن واحدٌ منهما...، ثم كيف يكون الإنسان في ابتداء الصناعة يُحال على هذا الذي إذا قيل له -وهو مبتدئ- لم يعقلْ له معنًى أصلًا، فهذا -أيضًا- فاسد"(٥).

وذكرَ الشلوبينيُّ -في (شرحه الصغير للجزولية)- أننا لو نظرنا إلى كلام الجزولي على أنه يذكر الفاعل والمفعول هنا بأنواعه، ولم يربط بين هذا وكلام أبي القاسم؛ لم يصل الأمر إلى الذي ذكره الشلوبيني، خاصَّةً وأن الجزولي بنى مقدمته على الإيجاز.

---

(١) ينظر: همع الهوامع١/٥٧٦.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي،٤٧.

(٣) الزجاجي (...-٣٣٧هـ) .

أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، شيخ العربية في عصره، ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفي في طبرية، لزم الزَّجَّاج وقرأ عليه النحو، وأخذ عن: أبي بكر بن الأنباري، ونفطويه، وابن دريد، وأخذ عنه: أحمد بن شرام، وأبو مُحَمَّد بن أبي نصر. له مصنفات منها: (الجمل)، و(اللامات)، و(الأمالي).

(طبقات النحويين واللغويين ١٢٩، إنباه الرواة٢/١٦٠، ١٦١، بغية الوعاة٢/٧٧) .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٣٦، ٢٣٧.

(٥) المصدر السابق١/٢٣٧.

أما تعليقه على أن هذا الأمر يصعُب على المبتدئ؛ فإنَّ الجزولي لم يضع مقدمته للمبتدئين، وإنما للراغب المتخصِّص[1].

والذي يظهر لي وأميل إليه هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، من أن العامل في الفاعل هو الفعلُ المسنَدُ إليه؛ لأن العامل اللفظيّ ظاهر، والعامل اللفظيّ أقوى من المعنويّ، فالفعلُ متضمِّنٌ اللفظَ والمعنى جميعًا، بخلاف المعنويّ: كالإسناد والشبه بالمبتدأ، وأيضًا: لم يتعذَّر اللفظ الذي يصلُح أن يكون عاملًا حتى نجعل العامل في الفاعل عاملًا معنويًّا. والله أعلم.

(١) ينظر: حاشية المقدمة الجزولية الصغير ١/١٦.

المسألة العاشرة

الخلاف في تذكير الفعل المسنَد إلى جمع

أنواع الجمع[(١)]:

الأول: جمع المذكر السالم، وبناؤه زيادة واو أو ياء بعدهما نون مفتوحة، في حالة الرفع نحو: (الزيدون، المؤمنون) وفي حالة النصب والجر يُقال: (الزيدين، المؤمنين).

الثاني: جمع المؤنث السالم، وبناؤه زيادة ألف وتاء مفتوحة، نحو: (الهندات، المؤمنات).

الثالث: جمع التكسير المذكر، نحو: (رجال، وزيود).

الرابع: جمع التكسير المؤنث، نحو: (هنود).

الخامس: اسم الجمع: وهو: لَفْظٌ دالٌّ على الجَمْعِ، لكن لا مُفرَدَ له من لَفْظِهِ، نحو: (رَهْط، وقَوْم، وحِزْب) وضابِطُهُ النَّقْلُ عن العَرَبِ.

السادس: اسم الجنس الجمعي: وهو لَفْظٌ دالٌّ على الجَمْعِ يكونُ للجِنْسِ يُمَيَّزُ مفرَدُهُ بزِيادةِ تاءِ التَّأنيثِ، أو ياءِ النِّسبةِ، نحو: (كَلِمٌ، مفردُهُ: كلمةٌ) (تَمْرٌ، مفردُهُ: تَمْرَةٌ)، (تُرْكٌ، مفردُهُ: تركيٌّ).

وقد اختلف العلماء في الفعل المسنَد إلى هذه الأنواع من حيث تذكيره وتأنيثه، على ثلاثة مذاهب[(٢)]:

الأول: مذهب سيبويه[(٣)] **وجمهور البصريين**، القاضي بجواز التذكير والتأنيث في أربعة أنواع من هذه الجموع، وهي جمع التكسير المذكر، وجمع التكسير المؤنث، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي؛

(١) ينظر: المنهاجُ المختَصر في عِلْمَيِ النَّحْوِ وَالصَّرف١/١٦٠، ١٦١، ١٦٢.

(٢) تُنظر المسألة في: شرح ابن عقيل ١/٤٣٧، ٤٣٨، التصريح ١/٤١٠،٤١١، همع الهوامع٢/ ١٧١، ضياء السالك ٢/٢٣، ٢٤،٢٥، فتح رب البرية ١/٣١٤،٣١٥.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨.

لأنهنَّ في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي؛ فلذلك جاز التأنيث؛ فجاز تأنيث الفعل المسنَد إلى اسم الجمع (قوم) نحو قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[1]، ومع اسم الجنس جاز تأنيث الفعل نحو: (أورقت الشجر)، وجاز التذكير في الفعل نحو: (أورق الشجر)، وغيرها كثير من الأمثلة على هذه الجموع الأربعة التي جاز فيها الوجهان، أما جمع السالم المذكر فأوجبوا في فعله التذكير، فتقول: (قام الزيدون)، وفي جمع المؤنث السالم أوجبوا في فعله التأنيث، فتقول: (قامت الهندات).

الثاني: مذهب الكوفيين[2]، القاضي بجواز الوجهين في كل فعل أُسند إلى نوع من أنواع الجمع الستة؛ وذلك أن كل واحد من هذه الأنواع يصحُّ أن يؤوَّل بالجمع فيكون مذكر المعنى؛ فيؤتى بالفعل معه خاليًا من علامة التأنيث، ويصحُّ أن يؤوَّل بالجماعة، والجماعة مؤنث مجازي؛ فيؤتى بالفعل معه مقرونًا بعلامة التأنيث، فتقول مثلًا: (جاء الرجال وجاءت الرجال، وجاء الهنود وجاءت الهنود، وجاء الزيدون وجاءت الزيدون).

الثالث: مذهب أبي عليّ الفارسيّ[3]، القاضي بجواز الوجهين في الفعل المسنَد إلى هذه الأنواع، إلا نوعًا واحدًا: وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه لا يجوز في الفعل المسنَد إليه إلا التذكير.

واحتجوا في ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[4]؛ إذ أُنِّثَ الفعل وهو ﴿ءَامَنَتْ﴾ مع جمع السالم المذكر وهو ﴿بَنُوٓاْ﴾، وبقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[5]؛ إذ ذُكِّرَ الفعل وهو (جاء) مع جمع الصحيح المؤنث وهو ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾.

وقد أُجيب عن ذلك، بأن البنين والبنات لم يَسلم فيهما لفظ الواحد، وأما التذكير في (جاءك) من

---

(١) سورة ق: ١٢.

(٢)تُنظر المسألة في: شرح ابن عقيل ١/٤٣٧، ٤٣٨، التصريح ١/٤١١،٤١٠، همع الهوامع٢/ ١٧١، ضياء السالك ٢/٢٣، ٢٤،٢٥، فتح رب البرية ١/٣١٥،٣١٤.

(٣)تُنظر المسألة والاحتجاج في: شرح ابن عقيل ١/٤٣٧، ٤٣٨، التصريح ١/٤١١،٤١٠، همع الهوامع٢/ ١٧١، ضياء السالك ٢/٢٣، ٢٤،٢٥، فتح رب البرية ١/٣١٥،٣١٤.

(٤) سورة يونس: ٩٠.

(٥) سورة الممتحنة: ١٢.

قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ فإنه للفصل بالمفعول وهو الكاف، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، والنساء اسم جمع، فحُذف الموصوف وخلفته صفته، فعُوملت معاملته، أو لأن (ال) مقدَّرة باللاتي، وهي اسم جمع، وقد تقدَّم أنه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث.

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي فهو أن الجزولي ذكر أن العلامة لا تلزم مع الفعل المسنَد إلى جمع فقال: "ولا يدرك التأنيث ولا التثنية والجمع؛ فيَحتاج ما لا يُدرَك إلى علامة، فإذا أُسند الفعل إلى المفرد أو المثنى من ظاهر المؤنث الحقيقي، ولم يُفصل بينهما؛ فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة، وحذفها مع الفصل أسهل منه بلا فصل، ولا تلزم مع الجمع مطلقًا"[(١)]، واعترض – على ذلك– الشلوبينيُّ، وذكر أن هذا الحكم ليس في الجمع مطلقًا، بل في جمع التكسير واسم الجمع فقط، فقال الشلوبيني: "وهنا أيضًا ذكر حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدِّمة إذا لم يكن مفردًا أو مثنى، وكان مجموعًا، وهذا ليس كما ذكره في مذهب المحقِّقين إلا في جمع التكسير واسم الجمع، وأما جمع المؤنث السالم نحو: (قامت الهندات) فحكمه حكم المفرد والمثنى، وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضًا والمثنى"[(٢)].

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو مذهب البصريين، بأن الفعل يجوز فيه التذكير والتأنيث إلا إذا أُسند إلى جمع المذكر السالم؛ فيجب فيه تذكيرُ الفعل، أو المؤنث السالم فيجب فيه تأنيثه. والله أعلم.

(١) المقدمة الجزولية في النحو١/٥٠.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٩٨.

المسألة الحادية عشرة
هل المصدرُ كالفعل في الفرق بين الأفعال المتعدِّية واللازمة؟

ينقسم الفعل -من حيث التَّعدِّي واللُّزوم- إلى قسمين:

الأول: متعدٍّ: والتَّعدِّي -في اللغة-: التَّجاوز، يقال: عَدَا طَوْرَهُ، أي: جَاوَزَهُ[١].

والتَّعدِّي -في اصطلاح النحويين-: هو الناصبُ مفعولًا به دونَ حاجةٍ إلى تقدير حرف جرٍّ، أو هو الذي يصل إلى مفعوله من غير حرف جرٍّ[٢]، وقال ابن مالك -بصيغة أخرى-: "الفعل الذي يصلُح أن يُصاغ منه اسمُ مفعولٍ تامٍّ يسمَّى متعدِّيًا، ومجاوزًا، وواقعًا، كـ(مُقِتَ فهو ممقوتٌ) و(نُعِتَ فهو منعوتٌ)، والمراد -بالتَّمَام-: الاستغناء عن حرف جرٍّ"[٣]. فقد ذكره بلفظ التَّمَام، ويعني به: الاستغناء عن حرف الجرِّ، وليس قصده القسم الثاني من أقسام الفعل.

وأتمَّ ذلك بقوله: "فلو صِيغَ منه اسم مفعول مفتقِر إلى حرف جرٍّ سُمِّيَ الفعلُ (لازمًا)"[٤].

الثاني: اللازم: وهو ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جرٍّ، نحو: (مررتُ بزيدٍ) أو لا مفعولَ له نحو: (قامَ زيدُ)، ويسمَّى هذا القسم لازمًا وقاصرًا وغير متعدٍّ، ويسمَّى متعدِّيًا بحرف جرٍّ[٥].

وجمهور النحويين على هذا التقسيم.

ومنهم مَن ذهب إلى أن الفعل -من حيث التَّعدِّي واللُّزوم- ينقسم ثلاثة أقسام:

الأول: المتعدِّي.

---

(١) التذييل والتكميل٧/٥.

(٢) شرح تسهيل الفوائد٢/١٤٨، شرح ابن عقيل٢/١٤٥.

(٣) شرح الكافية الشافية٢/٦٢٩.

(٤) المصدر السابق٢/٦٢٩.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل٢/١٤٥، ١٤٦.

والثاني: اللازم.

والثالث: ما ليس بمتعدٍّ ولا بلازمٍ، وهو مسموعٌ، يُستعمل متعدِّيًا ولازمًا، مثل: (شَكَرَ)، و(نَصَحَ)[1].

علامات الفعل المتعدِّي والفعل اللازم:

المتعدِّي: يُستدلُّ على المتعدِّي بأمرين: **الأول:** أن يتصل به ضمير: كالهاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: (عَمِلَ) فتقول: (الخيرُ عَمِلَهُ زيدٌ).

واحتُرز عن (هاء) المصدر؛ لأنها تتصل بالمتعدِّي واللازم؛ فلا تدل على تعدِّي الفعل، فليست علامةً لواحدٍ منهما، فمثال المتصلة بالمتعدِّي: (الضربَ ضربتُهُ زيدًا)، أي: (ضربتُ الضربَ زيدًا)، ومثال المتصلة باللازم: (القيامَ قُمْتُهُ)، أي: (قمتُ القيامَ)[2].

الأمر الثاني: صِحَّةُ صوغِ اسمِ مفعولٍ تامٍّ منه[3].

اللازم: "جعلوا -لِلَّازمِ- علاماتٍ، يُستدلُّ عليه بها، أو حدَّدوا مواضع الأفعال اللازمة من هذه العلامات أو المواضع: كونُهُ من أفعال السَّجَايا، أو العوارض، أو يدلُّ على نظافة، أو ضدِّها، ومطاوع المتعدِّي لواحدٍ. وذكر ابن عصفور أنَّ من علامات اللازم أَلَّا يصحَّ السؤال عنه بأيِّ شيءٍ وقعَ، نحو: (قامَ) و(جلسَ)؛ إذ لا يقال: (بأيِّ شيءٍ وقعَ قيامُ زيدٍ؟)، ولا (بأيِّ شيءٍ وقعَ جلوسُ بكرٍ؟)، وغير ذلك"[4].

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني فهو على قول شيخه الجزولي إن المصدر كالفعل في كل ما ذكر في الفعل؛ إذ قال الجزولي: "والمصدر فيه كالفعل في كل ما ذكرنا"[5].

---

(١) ينظر: النحو الوافي٢/١٥٠، ١٥١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد٢/٦٢٠، إرشاد السالك١/٣٣٨، شرح ابن عقيل٢/١٤٦.

(٣) إرشاد السالك١/٣٣٨، شرح الأشموني١/٤٣٨.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١٤٩/٢، شرح الأشموني١/٤٣٩،٤٤٠، النحو الوافي ١٥٤/٢، ١٥٥،١٥٦، المنصوب على نزع الخافض في القرآن١/٢٦٨.

(٥) المقدمة الجزولية في النحو١/٨١.

فقال الشلوبيني: "هذا مقتضى قوله: (والمصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر)، وهذا القول خطأ؛ فإنه إذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو: (زيدٌ منطلقٌ ظَنِيّ)، أو (زيدٌ ظَنِّي منطلقٌ) لا يعمل أبدًا وإنما يكون ملغًى، وكذلك (زيدٌ منطلقٌ ظَنُّكَ) أو (زيدٌ ظَنُّكَ منطلقٌ) لا يكون في هذا كله إعمال؛ لأنه إذا أُعمل كان التقدير فيه التقديم على ما يعمل فيه، وإذا قُدِّمَ على ما يعمل فيه؛ بقيَ المصدرُ لا ناصب له؛ لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر المؤَكِّد نحو: (زيدٌ قامَ حقًّا)، وهذا المصدر لا يتقدَّم على الجملة المؤَكَّدة؛ لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر بفعل تدل عليه الجملة قبله؛ فلذلك لا يجوز تقديمه...، فإذا كان ذلك ممتنعًا؛ فهذا خلافُ ما يقتضيه كلام المؤلِّف من أن حكمه حكم الفعل في كل ما ذكر في الفعل؛ فكان حقُّه أن يحرِّر كلامه"[1]. وهذا المأخذ محلُّ وجاهةٍ؛ إذ توجد مواضع للفعل يكون الحكم فيها مخالفًا للمصدر، وقد ذكر الشلوبيني بعضًا من هذه المواضع[2].

والذي يظهر لي أنَّ المصدر ليس كالفعل في ما ذكر من أحكام؛ لوجود مواضع يخالف فيها الفعل المصدر، ولم أجد من قال بقول الجزولي. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٠٣، ٧٠٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق٢/ ٧٠٣، ٧٠٤.

المبحث الثاني

مآخذه على شيوخه في المنصوبات

ويشتمل على:

المسألة الأولى: الخلاف في ضمير النصب المتصل.

المسألة الثانية: الخلاف في إلغاء (أعلم، وأرى) وتعليقهما.

المسألة الثالثة: الخلاف في (التنازع في العمل).

المسألة الرابعة: الخلاف في دلالات المفعول.

المسألة الخامسة: الخلاف في الزمن المبهم المضاف لجملة.

المسألة السادسة: يوم وليلة إذا أريد بهما يوم بعينه من حيث التصرف وعدمه.

المسألة السابعة: الخلاف في اشتراط التعيين في (غدوة وبكرة).

المسألة الثامنة: (المفعول له) ويسمى (المفعول لأجله).

المسألة التاسعة: الخلاف في حد (الحال).

المسألة العاشرة: الخلاف في تفرد (يا) بالذكر دون أخواتها.

المسألة الحادية عشرة: الخلاف في لفظ المنادى إذا تكرر وكان مضافاً.

المسألة الأولى

الخلاف في ضمير النصب المتصل

(**المضمَر**) و(**الضَّمير**) هما: "اسمان لما وُضع لمتكلِّمٍ كـ(أنا)، أو لمخاطَبٍ كـ(أنتَ)، أو لغائبٍ كـ(هو)، أو لمخاطَبٍ تارةً ولغائبٍ أخرى، وهو الألف والواو والنون، كـ(قُومَا وقَامَا، وقُومُوا وقَامُوا، وقُمْنَ)"[(١)].

"وهو بفتح الميم الثانية (**المضمَر**): اسمُ مفعولٍ مِن: أَضمرتُهُ، إذا أخفيتُهُ وسترتُهُ، وإطلاقه على البارز توسُّع، والضمير بمعنى المضمَر على حدِّ قولهم: عقدتُ العسلَ فهو عقيدٌ، أي: معقودٌ"[(٢)].

ومصطلح عليه بـ(**الضمير**) عند البصريين. والكوفيون يَقُولُونَ (**الْكِنَايَة**) و(**المكنيّ**)[(٣)].

أقسام الضمير[(٤)]:

(الضمير) هو أحد أقسام المعارف، ويأتي على قسمين:

الأول: بارزٌ: وهو ما له صورة في اللفظ به ،كتاء: (قمت)، وكاف (أكرمك)، وهاء (غلامه)، فكلٌّ من التاء والكاف والهاء يُلفَظ بصورته.

الثاني: مستترٌ: وهو بخلاف البارز، فهو ما ليس له صورة في اللفظ، بل يُنوَى كالضمير المقدَّر في (أقومُ) و(قُمْ)، فيقدَّر في (أقومُ) أنا، وفي (قُمْ) أنتَ.

أقسام الضمير البارز:

ينقسم الضمير البارز إلى قسمين:

---

(١) أوضح المسالك ١/١٢١.

(٢) التصريح ١/٩٧.

(٣) ينظر: التصريح ١/٩٧، همع الهوامع ١/٢٢٣.

(٤) التصريح ١/٩٧، ضياء السالك ١/٩٤، ٩٥.

الأول: "متصل بعامله وهو: الذي لا يُبتدأ به كالكاف من (أكرمك) ونحوه، ولا يقع بعد (إِلَّا) في الاختيار، فلا يقال: ما أكرمتُ إِلَّاكَ"[(١)].

الثاني: "منفصل عن عامله وهو: ما يُبتدأ به ويقع بعد (إِلَّا) نحو: (أنا) تقول: (أنا مؤمنٌ) و(ما قامَ إِلَّا أنا)"[(٢)].

ينقسم المتصل –بحسب موقعه من الإعراب– إلى ثلاثة أقسام[(٣)]:

الأول: ما يختصُّ بمحلِّ الرفع فقط، وهو خمسة ضمائر، وهي:

(١) **التاء المتحركة للمتكلِّم:** نحو: (قُمْتُ)، وفروعها.

(٢) **ألف الاثنين:** نحو: (قَامَا).

(٣) **واو الجماعة:** نحو: (قَامُوا).

(٤) **نون النسوة:** نحو: (قُمْنَ).

(٥) **ياء المخاطبة:** نحو: (قُومِي).

الثاني: ما هو مشترك بين محلِّ النصب ومحلِّ الجرِّ فقط، وهو ثلاثة ضمائر، هي:

(١) **ياء المتكلِّم:** نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾[(٤)].

(٢) **كاف المخاطَب:** نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[(٥)].

---

(١) أوضح المسالك ١/١٠٠، شرح ابن عقيل ١/٨٨.

(٢) أوضح المسالك ١/١٠١، التصريح ١/٩٩.

(٣) ينظر: التصريح ١/٩٩، ١٠٠، النحو الوافي ١/٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ضياء السالك ١/٩٦، ٩٧.

(٤) سورة الفجر: ١٥.

(٥) سورة الضحى: ٣.

(٣) **هاء الغائب:** نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾[١].

الثالث: ما هو مشترك بين الثلاثة: الرفع والنصب والجر، وهو (نا) خاصَّةً؛ نحو قوله تعالى: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾[٢]، فـ(نا) في (ربَّنا) في محلِّ جرٍّ، بإضافة (رَبّ) إليها، وفي (إننا) في محلِّ نصبٍ بـ(إنَّ)، وفي (سمعنا) في محلِّ رفعٍ على الفاعليَّة بـ(سمع).

"والمضمَرات كلها مبنيَّة؛ لشبهها بالحروف في الجمود"[٣].

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، فهو مأخذ على العبارة؛ إذ قال الجزولي: "وينتصب مفعولًا به ومطلقًا ومفعلًا [مفعولًا] فيه -توسُّعًا-"[٤].

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه قوله: (مفعولًا فيه توسُّعًا)، فقال الشلوبيني عن ذلك: "وانتصاب (توسُّعًا) في قوله (ومفعولًا فيه توسُّعًا) بقوله: (وينتصب الذي في الكلام قبله) يعني أن ضمير النصب المتصل ينتصب في حال أنه مفعول فيه في المعنى -للتوسُّع-...، وإنما قلتُ: في حال أنه مفعول فيه في المعنى وقيَّدته بقولي: (في المعنى)؛ لأن الضمير المنصوب إذا كان مفعولًا فيه في المعنى لا ينتصب على أنه مفعول فيه في اللفظ، إنما ينتصب على أنه مفعول به على الاتساع؛ لأن ضمير المفعول فيه -الذي هو الظرف- إذا انتصب لا يكون أبدًا مفعولًا فيه لفظًا.

فعلى هذا: يكون المعنى في كلام المؤلِّف، وإلا فقد تسامحَ المؤلِّفُ في هذا الموضع جدًّا؛ فإن الضمير في هذا ليس انتصابه على أنه مفعول فيه عند أحد من النحويين، وإنما انتصابه على أنه مفعول به مجازًا؛ فكان حَقُّ العبارة -على هذا- أن تكون (أو مفعولًا به توسُّعًا)، وأن يزيد مع ذلك في قوله أَوَّلًا (أو مفعولًا به حقيقةً)؛ لئلَّا يكون في القسمة تداخلٌ، إلا أنه أراد: وينتصب توسُّعًا الضمير المنصوب

(١) سورة الكهف: ٣٧.
(٢) سورة آل عمران: ١٩٣.
(٣) شرح ابن عقيل١/٩٢.
(٤) المقدمة الجزولية في النحو١/٦١.

المتصل في حال أنه مفعول فيه، أي: مفعول فيه في المعنى على ما قلنا. فيكون قوله على هذا -سَالِمًا- في العربيَّة"[1].

وهذا المأخذ الذي وجَّهه الشلوبيني لشيخه الجزولي على عبارته -بعد البحث في النصوص-؛ لم أجده إلا عند الشلوبيني. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٣٨، ٦٣٩.

المسألة الثانية

الخلاف في إلغاء (أَعْلَمُ، وأَرَى) وتعليقهما

تعريف (الإلغاء) و(التعليق):

التعليق: "هو تركُ العمل لفظًا دونَ معنًى لمانعٍ، نحو: (ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ) فقولك: (لَزيدٌ قائمٌ) لم تَعمل فيه (ظننتُ) لفظًا؛ لأجل المانع لها من ذلك، وهو (اللام)، ولكنه في موضع نصب؛ بدليل أنك لو عطفتَ عليه لنصبتَ، نحو: (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ وعَمْرًا منطلقًا)، فهي عاملةٌ في (لَزيدٌ قائمٌ) في المعنى دون اللفظ.

أما (**الإلغاء**) فهو: تركُ العملِ لفظًا ومعنًى لا لمانعٍ، نحو: (زيدٌ ظننتٌ قائمٌ) فليس لـ(ظننتُ) عملٌ في (زيدٌ قائمٌ) لا في المعنى ولا في اللفظ"[1].

أقسام الأفعال المتعدِّية:

تنقسم (الأفعال المتعدية) إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يتعدَّى إلى مفعولين، وتقع هذه الأفعال في قسمين:

أحدهما: يكون أصلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر: كـ(ظَنَّ) وأخواتها.

والثاني: ما ليس أصلُهما ذلك: كـ(أَعْطَى، وكَسَا).

القسم الثاني: ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل: كـ(أَعْلَمُ، وأَرَى).

وهو الذي عليه الخلاف في هذه المسألة.

القسم الثالث: ما يتعدَّى إلى مفعول واحد: كـ(ضربَ) ونحوه[2].

---

(١) شرح ابن عقيل٢/٤٤، ٤٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق٢/١٤٨.

الأفعال التي تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل:

الأفعال المتعدِّية إلى ثلاثة مفاعيل: سبعة، وهي: (أَعْلَمُ، وأَرَى)، وما ضُمِّنَ معنى (أَعْلَمُ، وأَرَى) وهي: (أَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وَأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَحَدَّثَ).

فـ(نَبَّأَ) كقولك: (نَبَّأْتُ زيدًا عَمْرًا قائمًا)، و(أَخْبَرَ) كقولك: (أَخْبَرْتُ زيدًا أَخَاكَ منطلقًا)، و(حَدَّثَ) كقولك: (حَدَّثْتُ زيدًا بكرًا مقيمًا)، و(أَنْبَأَ) كقولك: (أَنْبَأَتُ عَمْرًا زيدًا مسافرًا)، و(خَبَّرَ) كقولك: (خَبَّرْتُ زيدًا عَمْرًا غائبًا)[1].

وقد اختلف العلماء في إلغاء (أَعْلَمُ، وأَرَى) وتعليقهما، على عدة أقوال:

الأول: جواز الإلغاء والتعليق في (أَعْلَمُ، وأَرَى) وغيرهما مطلقًا، وممن قال بذلك: ابن مالك، وأبو حيَّان، والسيوطي.

قال ابن مالك: "أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل (أَعْلَمُ، وأَرَى) ما ثبتَ لمفعولَي (عَلِمَ، ورَأَى) من كونهما مبتدأً وخبرًا في الأصل، ومِن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما"[2].

وقال أبو حيَّان: "وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقًا، يعني: مِن جوازِ حذفِهما وحذفِ أحدِهما اختصارًا، ومنعِ حذفِهما وحذفِ أحدِهما اقتصارًا، ومن التقديم والتأخير، وغير ذلك من الأحكام التي سبقت لـ(عَلِمْتُ) وأخواتها -إجماعًا واختلافًا وتقسيمًا-"[3].

وقال السيوطي: "وَللثَّانِي وَالثَّالِث من هَذِه المفاعيل مَا كَانَ لَهما فِي بَاب (عَلِمَ، ورَأَى) مِن جَوَازِ الإلغاءِ وَالتَّعْلِيقِ وَغَيرِهمَا"[4].

الثاني: منع الإلغاء والتعليق في (أَعْلَمُ) وأخواتها مطلقًا، سواء بُنيت للفاعل أو للمفعول، وَعَلِيهِ ابْنُ

(١) ينظر: الارتشاف ٢١٣٣/٤، أوضح المسالك ٧٢/٢، شرح شذور الذهب ٤٥٧/١، ٤٨٤، شرح ابن عقيل ٦٨/٢، ٦٩، ٧٠، ٧١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٦٥/٢.

(٣) التذييل والتكميل١٥٧/٦.

(٤) همع الهوامع ٥٦٩/١.

القوَّاس[١] وَابْنُ أبي الرَّبيع؛ لِأَنَّ مبْنَى الْكَلَام عَلَيْهِمَا، وَلَا يَجِيء -بعد مَا مضى الْكَلَامُ- على الِابْتِدَاءِ[٢].

الثالث: منع الإلغاء والتعليق في (أَعْلَمُ، وأَرَى)، إذا بُنيت للفاعل، وهو الذي عليه الجزولي؛ إذ قال: "و(أَرَى، وأَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وأَخْبَرَ، وخَبَّرَ، وحَدَّثَ) اللاتي بمعنى (أَعْلَمُ) المذكورة.

فهذه إذا بُنيت للفاعل؛ كان حكم الأول منها حكم الأول من باب (كسوتُ)، وحكم الثاني والثالث معًا حكم الثاني منه، وامتنع التعليقُ والإلغاءُ"[٣].

وعَدَّ صاحب (التصريح) -هذا- تناقضًا من الجزولي؛ فقال: "لأنه فرَّق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل، فقال يجوز في المبنيِّ للمفعول؛ لمساواته في الحكم لباب (عَلِمَ)؛ لصيرورته بالبناء للمفعول، ورفع نائب الفاعل، كصورته في المتعدِّي لاثنين، ولا يجوز في المبنيِّ للفاعل؛ لأن الفعل -إِذْ ذاكَ- يكون مُعْمَلًا مُلْغًى في حالة واحدة، وذلك تناقضٌ"[٤].

الرابع: منع إلغاء (أَعْلَمُ) دونَ (أَرَى)، وهذا الذي عليه الشلوبيني[٥].

والعلَّة -عنده- في منع الإلغاء في (أَعْلَمُ) دون (أَرَى) أمران:

أحدُهما: أَنَّ (أَعْلَمُ) مؤثِّرٌ؛ فلا يُلْغَى، كما لا تُلْغَى الأفعالُ المؤثِّرة.

والثاني: أَنَّ (أَرَى) أُلْغِيَ؛ لأنه بمعنى (أَظُنُّ)؛ فوافقه في الإلغاء كما وافقه في المعنى[٦].

---

(١) ابن القواس(...- ....)[في القرن السابع تقريبًا].

عزّ الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القوّاس، الموصلي نزيل بغداد، المعيد بالمستنصرية، قدم بغداد واستوطنها وكان يعمل صنعة القسيّ ثم اشتغل وحصّل على كبر سنه وتأدّب وقرأ النحو على جمال الدين أبي مُحَمَّد حسين بن إياز ولما قدم السعيد نصير الدين الطوسي بغداد لازمه واشتغل عليه الى أن توفي . شرح ألفية ابْن معط؛ وكافية ابْن الْحَاجِب. مجمع الآداب في معجم الألقاب (١/ ٢٢٨، بغية الوعاة ٢/ ٩٩).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل١٥٧/٦، همع الهوامع ١/ ٥٦٩.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو٨٣/١، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٦/٢، ٧٠٧، همع الهوامع ١/ ٥٦٩.

(٤) التصريح٣٨٩/١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٨،٧٠٩/٢، التذييل والتكميل ١٥٧/٦، همع الهوامع٥٦٩/١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل١٥٨/٦.

وقد رُدَّ هذا القول بأنَّ (أَعْلَمُ، وأَرَى) متوافقان في المعنى؛ لذلك يلزم تساويهما في الإلغاء.

والدليل على بطلان هذا القول؛ ورودُ السَّماع بإلغائهما:

فمن النثر قولُ بعضهم: (البركةُ أعلمُنا اللهُ معَ الأكابرِ)[1] .

ومن الشعر قوله:

وأنـــــتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَـــــعُ عاصـــــمٍ وأَرْأَفُ مُسْـــتَكْفٍ وأَسْمَـــحُ واهـــبِ[2]

والذي يظهر لي وأميل إليه –من هذه الأقوال–: هو القول الأول، وهو جواز الإلغاء والتعليق مطلقًا في (أَعْلَمُ، وأَرَى)؛ وذلك للدلائل التي ذُكرت، وهو الذي عليه أغلب النحويين. والله أعلم.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٧٣، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٨١، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٣٨٠.

(٢) صدر بيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٣، أوضح المسالك ٢/٧٣، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٨١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/ ١٥٥٩، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢/ ٩٠٦، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٨٩، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٥٦٩.

المسألة الثالثة
الخلاف في (التنازع في العمل)

"(التنازع في العمل) عبارة عن توجُّه عاملين إلى معمولٍ واحد، نحو: (ضربتُ وأكرمتُ زيدًا)، فكل من (ضربت) و(أكرمت) يطلب (زيدًا) بالمفعولية"(١).

وعرَّفه ابن هشام بقوله: "(التنازع في العمل) -ويسمَّى أيضا (باب الإعمال)-، ومعنى (التنازع) وحقيقته: أن يتقدَّم فعلان متصرِّفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرِّف واسم يشبهه، ويتأخَّر عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوعٌ، وهو مطلوبٌ لكلٍّ منهما من حيث المعنى"(٢).

شروط المتنازعين(٣):

أولًا: قد يكون المتنازعان فعلين، ويشترط فيهما إذا كانا كذلك أن يكونا متصرِّفين، نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾(٤).

ثانيًا: قد يكون المتنازعان اسمين، ويُشترط فيهما إذا كانا كذلك أن يكونا مشبهين بالفعل في العمل، وذلك بأن يكونا اسمَيْ فاعلينِ، كقول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ ... فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْئِلَا(٥)

أو يكونا اسمَيْ مفعولٍ، كقول كثير:

---

(١) شرح ابن عقيل١/٤٩٤، ٤٩٥.

(٢) أوضح المسالك ٢/١٦٧. ومثله في: ضياء السالك ٢/١٠٤.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم١/١٨٥،١٨٤، شرح الأشموني١/٤٥٢،٤٥٥.

(٤) سورة الكهف:٩٦.

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٨٤)، توضيح المقاصد ٢/ ٦٢٩، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٥١٣)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٤٥٢.

قَضَى كلَّ ذِي دَيْنٍ فوفَّى غريمَهُ وعزَّةُ ممطولٌ معنًّى غريمُها[1]

أو يكون التنازع بين اسم فعل وفعل، نحو قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾[2].

أو يكونا مصدرين، كقولك: (عجبتُ مِنْ حُبِّكَ وتقديرِكَ زيدًا).

أو يكونا اسمَيْ تفضيلٍ، كقولك: (زيدٌ أضبطُ الناسِ وأجمعُهم للعلم).

ومن خلال ذلك؛ نعلم أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل جامد وآخر متصرِّف، أو فعل متصرِّف واسم غير عامل[3].

ثالثًا: يُشترط في العاملين أن يكون بينهما ارتباط، والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور:

١) أن يُعطف الثاني على الأول، بحرف من حروف العطف.

٢) أن يكون الأول عاملًا في الثاني.

٣) أن يكون جوابًا للأول.

رابعًا: يُشترط في العاملين، أن يكون كل واحد منهما موجَّهًا إلى المعمول من غير فسادٍ في اللفظ أو المعنى.

واختلف العلماء في العاملين أيهما أَولى بالعمل في المعمول، على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين[4]؛ القاضي بأن الفعل الثاني أَولى بالعمل في المعمول من الفعل الأول؛

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لكُثيِّر عزة في ديوانه ص١٤٣، عيون الأخبار ٤/ ٩١، العقد الفريد ١٥٤/٧ شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٦، المقاصد النحوية ٣/ ١٠١٠، وبلا نسبة في: الإنصاف ١/ ٧٦، أوضح المسالك ٢/ ١٧٢، لسان العرب ١٢/ ٤٣٦ "ركا".

(٢) سور الحاقة: ١٩.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٧٠.

(٤) ينظر: الإنصاف، المسألة الثالثة عشرة ١/ ٧١، التبيين ٢٥٢/١، شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢، إرشاد السالك ٣٤٨/١، =

وحجتهم في ذلك النقل والقياس، فمن النقل قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[1]، فأعملَ الفعلَ الثاني، وهو (أُفْرِغْ)، ولو أعملَ الفعلَ الأَوَّلَ لقال: "أُفْرِغْهُ عليهِ".

ومن الشعر، قول الفرزدق:

ولكـــنَّ نَصْـــفًا لـــو سَـــبَبْتُ وسَـــبَّنِي بَنُـو عَبْـدِ شَمْـسٍ مِـنْ مَنَـافٍ وهَاشِـمِ[2]

فأعمل الثاني (سبَّني)، ولو أعمل الأول لقال: (سببتُ وسبُّوني بني عبد شمس) بنصب (بني)، وإظهار الضمير في سبَّني، والشواهد على إعمال الثاني كثيرة.

أما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول؛ وليس في إعماله دون الأول نَقْصُ معنًى؛ فكان إعماله أَولى، أَلَا ترى أنهم قالوا: (خشنت بصدره وصدر زيد) فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه؛ وليس في إعمالها نقصُ معنًى؛ فكان إعمالها أَولى.

الثاني: مذهب الكوفيين[3]؛ القاضي بأن الفعل الأول أَولى بالعمل في المعمول من الفعل الثاني؛ وحجتهم في ذلك النقل والقياس أيضًا، فمن النقل قول الشاعر:

فَلَـــوْ أنَّ مـــا أَسْـــعَى لأَدْنَى مَعِيشَـــةٍ كَفَـانِي، ولم أَطْلُـبْ، قَلِيـلٌ مِـنَ المـالِ[4]

= شرح ابن عقيل١/ ٤٩٧، شرح الأشموني ١/٤٥٥، التصريح ١/٤٨٣، همع الهوامع٣/١١٨.

(١) سورة الكهف: ٩٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق همام بن غالب، ديوانه، ص (٨)، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٧٧ شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠٩، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية ٣/ ١٨٧، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١/ ٤٧.

(٣) ينظر: الإنصاف المسألة الثالثة عشرة ١/٧١، التبيين ١/٢٥٢، شرح الكافية الشافية٢/٦٤٤، إرشاد السالك ١/٣٤٨، شرح ابن عقيل١/ ٤٩٧، شرح الأشموني١/٤٥٥، التصريح ١/٤٨٣، همع الهوامع٣/١١٨.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي، ديوانه ١/١٣٩، ونسب له في: الكتاب لسيبويه ١/ ٧٩، =

والشواهد على إعمال الأول كثيرة.

أما القياس فهو أن الفعل الأول متقدِّم على الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لمَّا كان مبدوءًا به كان إعماله أَولى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة، نحو (ظننتُ زيدًا قائمًا) بخلاف ما إذا وقعت متوسِّطة أو متأخِّرة، والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أَولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني؛ أدَّي إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمارُ قبل الذِّكر لا يجوز في كلامهم.

ولا يترجَّح عندي أيٌّ من القولين؛ لأن كلا القولين واقع في أفصح كلام العرب.

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي حين قال: "أو مفعولًا لا يقتصر دونه"[(١)].

فقال الشلوبيني: "مثاله: "ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا إياه"، وليس قوله في المفعول الذي لا يقتصر دونه بصحيح؛ لأن حذفه في هذا الباب جائز لمكان الدلالة، وإنما الممنوع في باب (ظننت) الاقتصار على أحد المفعولين، وهو الحذف دون دلالة عليه"[(٢)].

كما أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي حين قال: "إن الضمير هنا لا يُحذف"[(٣)].

فقال الشلوبيني: "ليس بشيء؛ لأن قياس من يحذف المضمَر في "ضربني وضربتُ زيدًا" أن يُحذف الضمير هنا، وليس من الاقتصار، والممنوع إنما هو الاقتصار"[(٤)].

فمأخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي، مداره أنه ذكر في توجيه العاملين إلى المعمول الذي لم يَلزم

= عيون الأخبار ١/ ٣٤٠، العقد الفريد ٢/ ٣٣٥، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ١/ ٥٢٤، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٠٥.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩١٢.

(٢) المصدر السابق ٣/٩١٢.

(٣) المصدر السابق٣/٩١٣.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٣.

ذكره؛ فلا يخلو من أن يكون عمدة في الأصل كـ(ظَنَّ) وأخواتها، فإن كان الطالب هو الأول أو الثاني؛ ساغ الإضمار مؤخَّرًا أو متصلًا أو منفصلًا، ولم يتعيَّن الاقتصار. ومعنى (الاقتصار) هو الحذف لغير دليل، والحذف في باب (ظننت) جائز -لوجود دلالة-، والجزولي لم يحذف، بل يُضمر كما يُضمر الفاعل. والله أعلم.

المسألة الرابعة

الخلاف في دلالات المفعولات

أنواع المفعولات: محصورة في خمسة: المفعول به، والمفعول المطلق وهو أصلها، والمفعول فيه المسمَّى (ظرفًا)، والمفعول لأجله، والمفعول معه.

أولًا: المفعول به: "هو الذي وقع عليه فعل الفاعل، كضربتُ زيدا"(١).

ثانيًا: المفعول المطلق: "هو المصدر الفضلة المسلَّط عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه، المنتصب، المؤَكِّد لعامله، أو المبيِّن لنوعه، أو عدده "(٢).

ثالثًا: المفعول له: ويسمَّى (المفعول لأجله)، و(المفعول من أجله)، وهو ما فُعِلَ لأجلهِ فعلٌ(٣)، "فهو المصدر، المفْهِمُ عِلَّةً، المشارك لعاملهِ في الوقت والفاعل"(٤).

رابعًا: المفعول فيه: وهو المسمَّى (ظرفًا)، "فالظرف ما ضُمِّنَ معنى (**في**) الظرفيَّة باطِّراد، من اسم وقت، أو من اسم مكان، أو من اسمٍ عرضتْ دلالته على أحدهما، أو من اسم جارٍ مجراه"(٥) .

خامسًا: المفعول معه: "هو اسم فضلة، منتصب، تالٍ لواو بمعنى (**مع**)، تالية لجملة ذات فعل، أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، فذات الفعل ك:(سرتُ والنيلَ)، وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو: (أنا سائرٌ والنيلَ)"(٦).

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو١/٢٠٠.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل١/٥٠٥، التصريح ١/٤٩٠، همع الهوامع٢/٩٤، شرح كتاب الحدود في النحو ١/٢١٤،٢١٥، ضياء السالك٢/١٢١.

(٣) ينظر: التصريح ١/٥٠٩، شرح كتاب الحدود في النحو١/٢١٦، ضياء السالك٢/١٤٣.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٥٢٠، ٥٢١، التصريح ١/٥٠٩، همع الهوامع٢/١٣٠، شرح كتاب الحدود في النحو١/٢١٦.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٥٢٦، التصريح١/٥١٥، همع الهوامع٢/ ١٣٧، شرح كتاب الحدود في النحو١/٢١٨، ضياء السالك٢/١٥٢.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٥٣٦، التصريح١/٥٢٨، همع الهوامع ٢/٢٣٧، شرح كتاب الحدود في النحو١/٢٢١، ضياء =

وقد اختلف الشلوبيني مع الجزولي في دلالات المفعولات، على قولين:

الأول: ذكر الجزولي أن دلالات المفعولات تتضمَّن ثلاثًا: **أولها:** ما تضمَّنه الفعل، **والثانية:** دلالة الالتزام، **والثالثة:** دلالة الاستدعاء(١).

وقد فسَّر الشلوبيني الدلالتين (الأولى والثانية) على مقتضى ما ذكره المتكلِّمون، فالأُولى وهي التضمُّن، وذلك كدلالة لفظ (البيت) على الحائط، ودلالة لفظ (الإنسان) على الحيوان، وكذلك دلالة كلِّ وصفٍ أخصَّ على الوصف الأعمِّ، فهي دلالة اللفظ على بعض ما وُضع له.

والثانية: وهي الالتزام والاستتباع: كدلالة لفظ (السقف) على الحائط؛ فإنه مستتبع له استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، فاللفظ هنا دلَّ على معنى لم يوضع له، ولكنه لازم له(٢).

ثانيًا: القول الثاني للشلوبيني وهو أن الدلالة الثالثة دلالة الاستدعاء، وهي أن يستدعي الفعل معنًى لا يلزم جنسه استدعاؤه، فإن هذه الدلالة ترجع إلى الدلالة الثانية وهي دلالة الالتزام، وليست دلالة ثالثة، وقد بيَّن الشلوبيني ذلك بأن يكون الجزولي قصد في الدلالة الثالثة التنويع والتفريق في دلالة اللزوم؛ إذ إن دلالة اللزوم تستدعي الحدث من مكانٍ التزامًا، وفرقٌ بين استدعاء المكان والزمان؛ لأن استدعاء الزمان يدل عليه الفعل دلالة تضمُّن، لكن دلالته على المكان دلالة التزام؛ لأن كل فعل لا بدَّ له من مكان(٣).

وهذه الدلالة الثالثة لم يذكرها المتكلِّمون، وإنما ذكروا دلالة المطابقة، وهي: الاسم الموضوع بإزاء الشيء، وذلك كدلالة لفظ (الحائط) على الحائط(٤).

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو ما ذهب إليه الجزولي، وهي أن دلالات المفعولات ثلاث، وأن ما ذكره الشلوبيني إنما هو قياسٌ على كلام المناطقة، وقد يصطلح في اللغة والنحو خلافُ ما يذكره

= السالك٢/١٦٦.

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٣٨.

(٢) ينظر: معيار العلم في فن المنطق ١/٧٢، الشرح المختصر للسلم المنورق ٢/٣، ٤، ٥.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير١/١٦، ١٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) ينظر: معيار العلم في فن المنطق١/ ٧٢.

المتكلِّمون، وثَمَّت أمر آخر هو أن دلالة الاستدعاء تختلف عن دلالة الالتزام؛ إذ إن دلالة الالتزام تدل على مكان ما، أما دلالة الاستدعاء فيُراد بها ما يطلبه الفعل: كدلالته على المفعول به، لا المكان المفعول فيه الحدث.

وهذا المأخذ من الشلوبيني على شيخه الجزولي في دلالات المفعولات، لم أجده عند غيره من علماء النحو. والله أعلم.

المسألة الخامسة
الخلاف في الزَّمن الْمُبْهَم الْمُضَاف لجملة

"المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضًا له بمعنى (في)، إنْ حَسُنَ تقديرها وحَدُّها، وبمعنى (من) إنْ حَسُنَ تقديرها، مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى اللام تحقيقًا، أو تقديرًا فيما سوى ذينك"(١).

أقسام الأسماء المضافة للجمل:

الأسماء المضافة للجملة على قسمين(٢):

أحدهما: ما يضاف إلى الجملة لزومًا، وهو (حيثُ، وإذْ، وإذَا).

الآخر: ما يضاف إلى الجملة جوازًا.

وقد اختلف العلماء في اسم الزمان المضاف إلى الجملة جوازًا من ناحية إعرابه وبنائه، على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين(٣)، وهو أن ما أُضيفَ إلى جملة فعلية مصدَّرة بفعل مضارع، أو ما أُضيفَ إلى جملة اسمية لا يجوز فيه إلا الإعراب، وأن البناء لا يجوز إلا فيما أُضيفَ إلى جملة فعلية مصدَّرة بماضٍ.

الثاني: مذهب الكوفيين(٤)؛ إذ يرون جواز الإعراب والبناء في اسم الزمان إذا أُضيفَ إلى جملة،

---

(١) تسهيل الفوائد ١/١٥٥.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل٢/٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد١/١٥٨،١٥٩، شرح تسهيل الفوائد ٣/٢٥٥،٢٥٦،٢٥٧، أوضح المسالك٣/١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، شرح ابن عقيل ٢/٥٧، ٥٨، المقاصد الشافية٤/٧٩،٨١،٨٠، همع الهوامع ٢/٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد١/ ١٥٨، ١٥٩، شرح تسهيل الفوائد ٣/٢٥٧،٢٥٦،٢٥٥، أوضح المسالك ٣/١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، شرح ابن عقيل ٢/٥٧، ٥٨، المقاصد الشافية ٤/ ٧٩، ٨٠، ٨١، همع الهوامع ٢/ ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، =

سواء كان مضافًا إلى جملة فعلية مصدَّرة بماضٍ، أو إلى جملة فعلية مصدَّرة بمضارع، أو إلى جملة اسمية، وتبعهم في ذلك الفارسي وابن مالك، لكن البناء راجح فيما كان صدرها مبنيًّا -أي: مصدَّرة بماضٍ-، والإعراب راجح فيما كان صدرها فعلًا معربًا -وهو المضارع- أو اسم مبتدأ، ويجوز البناء.

والراجح من هذين المذهبين هو **مذهب الكوفيين**؛ لأنه معتمد على الأدلة النقلية والعقلية، فمن الدلائل النقلية -أي: السَّماع- قراءةُ نافع وابن محيصن: (يومَ)،﴿هَذَا يَوْمَ ينفع الصَّادِقين﴾[1] بِالْبِنَاءِ.

وكقول النابغة[2]:

على حِينَ عاتبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وقد روي البيت بالبناء والإعراب وذلك بفتح نون (حين) على البناء، وكسرها على الإعراب.

وكقول الشاعر:

على حينَ أَلهى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدلًا زُرَيقُ- المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ[3]

رُوي البيت بفتح (حين) وكسرها.

وقول الشاعر:

..... عَلَى حِينَ التَّواصُلُ غَيْرُ دَانِ[4]

= ٢٣٣.

(١) سورة المَائِدَة: ١١٩، خُرِّجت هذه القراءة على وجهين؛ ينظر: السبعة في القراءات (ص: ٢٥٠)، الحجة للقراء السبعة (٣/ ٢٨٢)، المبسوط في القراءات العشر (ص: ١٨٩)، الكشاف ٦٩٧/١، تفسير البحر المحيط ٦٧/٤.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني، ديوانه ص(٤٤)، ونسب له في: سيبويه ٣٣٠/٢، الأضداد لابن الأنباري (ص: ١٤٠)، الصناعتين: الكتابة والشعر (ص: ٤٥٣)، وبلا نسبة في: الإيضاح في علل النحو (ص: ١١٤)، علل النحو (ص: ٤٤٥)، سر صناعة الإعراب (٢/ ١٦٦).

(٣) البيت من بحر الطويل ، وهو من شواهد (الكتاب) ١/ ١١٦. وقد نُسب إلى الأحوص، وأعشى همدان، ورجل من الأنصار. وهو من شواهد (الخصائص) ١/ ١٢١، والإنصاف ٢٣٨/١.

(٤) هذا عجز بيت، من بحر الوافر وصدره قوله: تذكر ما تذكر من سليمى، وهو بلا نسبة في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١١٤، متن شذور الذهب (ص: ٦)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٤٩٤، همع الهوامع ٢/ ٢٣٢.

وغيرها كثير من الشواهد السماعية التي تدعم رأي الكوفيين.

أما العقلية أو القياس فهو أن الاسم يُبنى إذا أضيف إلى الاسم المعرب، وإعراب الاسم أصليّ، فلأنْ يثبت بناءُ ما أضيف إلى جملة مصدَّرة بمعرب أصله البناء أحقُّ وأَولى[1]، وهذه دلالة عقلية تقتضي بناء الجملة المصدَّرة بفعل معرب.

أما مأخذ الشلوبيني فهو صحيح، وهو مأخذ في محله؛ إذ ذكرَ أن الجزولي لم ينبِّه على جواز الوجهين -وهما الإعراب والبناء في هذين النوعين-؛ إذ قال الشلوبيني: "وقد كان حقُّه أن ينبِّه هنا على ما يلزم البناء له من هذه العِلل؛ فإن الإضافة إلى الجملة التي صدرها فعل ماضٍ أو إلى الجملة على الإطلاق على اختلاف القولين ليس البناء لها لازمًا، بل يجوز معهما الوجهان (البناء والإعراب).

وكذلك بعض ما ضارع ما وقع موقع المبنيّ، وهو ما كان من (فعال) عَلَمًا للمؤنث فيه الوجهان أيضًا.

فتمام هذا الفصل أن ينبِّه على جواز الإعراب والبناء في هذين النوعين، وإلا أوهمَ خلافه"[2].

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو **مذهب الكوفيين**، وهو جواز الإعراب والبناء فيما يضاف إلى الجملة من أسماء الزمان، وهذا الميل راجع إلى وجود أدلة نقلية وعقلية تدعم هذا المذهب. والله أعلم.

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٣/ ٢٥٧، التذييل والتكميل٤/٨٨.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٦١.

المسألة السادسة

يوم وليلة إذا أُريد بهما يوم بعينه من حيث التصرف وعدمه

المفعول فيه: هو المسمَّى عند البصريين (**ظرفًا**) دون الكوفيين.

الظرف: "هو ما ضُمِّنَ معنى (**في**) الظرفيَّة باطِّراد، من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضتْ دلالته على أحدهما، أو من اسم جارٍ مجراه، أي: مجرى أحدهما.

فالمكان والزمان ك(امكثْ هنا أزمنًا)، فـ(هنا) اسم إشارة من أسماء المكان، و(أزمنًا) جمع (زمن) من أسماء الزمان"[(١)].

الناصب للمفعول فيه[(٢)]:

حكم ما تضمَّن معنى (**في**) من أسماء الزمان النصب، وعامل النصب فيه ما وقع فيه.

وأنواع الناصب له:

١) الفعل: نحو: (**ضربتُ** زيدًا يومَ الجمعة).

٢) المصدر: نحو: (عجبتُ مِن **ضربك** زيدًا يومَ الجمعة).

٣) الوصف: كاسم الفاعل، نحو: (أنا **ضاربٌ** زيدًا اليومَ).

أقسام ظرف الزمان[(٣)]:

ينقسم ظرف الزمان إلى متصرِّف، وغير متصرِّف:

فالمتصرِّف: هو ما استُعمل ظرفًا وغير ظرف، فيكون مبتدأ وخبرًا وفاعلًا وغير ذلك، ك(يوم) نحو:

---

(١) التصريح ١/١١٥، ضياء السالك٢/١٥٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل١/٥٢٧.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل١/٥٣٣، همع الهوامع ٢/١٣٩، ١٤٠.

(سرتُ يومًا) و(يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ)، وكقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[1].

وهذا القسم يأتي على نوعين:

أحدهما: منصرف: كـ(حين، ووقت، وساعة، وشهر، وعام، ودهر).

الثاني: غير منصرف: كـ(غُدوة، وبُكرة) عَلَمين -قُصد بهما التَّعْيِين أم لا-؛ لِأَنَّ عَلَميَّتهما جنسيَّة، وَقد يخلوان من العَلَميَّة بأَن يُنكَّرا بعدَها فينصرفان ويتصرَّفان ومنه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[2].

القسم الثاني: غير متصرِّف: وهو الملازم للظرفيَّة أو شبهها، فَلا يُخْبَرُ عَنهُ وَلَا يُجَرُّ بِغير (مِنْ) بل يَلْزم النصب على الظَّرْفِيَّة، وهو -أيضًا- نوعان:

أحدهما: ممنوع من الصرف: كـ(سَحَر) إِذا كَانَ من يَوْمٍ بِعَيْنِهِ وجُرِّدَ من (ال) وَالْإِضَافَةِ، نحو: (أزورُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ) و(جئتُكَ سَحَرَ)، وَأَنت تُرِيدُ -بذلك- مِن يَوْمٍ بِعَيْنِهِ.

بِخِلَافِ مَا إِذا كَانَ نكرَةً؛ فَإِنَّهُ ينْصَرف ويتصرَّف، نحو قوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَـٰهُم بِسَحَرٍ﴾[3]، وكذلك إذا عُرِّفَ بـ(ال) أو الإضافة.

الثاني: منصرف: كبُعيدات (بَيْنَ) بعض أَوْقَات غير مُتَّصِلَة.

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي إطلاقَهُ القولَ في (غُدوة، وبُكرة) بأنهما كـ(يوم وليلة) من حيث التصرُّف والصرف، ويرى أبو عليّ الشلوبيني أن (يوم، وليلة) ليسا متصرِّفين على الإطلاق، وذلك إذا أُريدَ اليومُ بعينهِ؛ إذ قال الشلوبيني: "وقوله: "فالأول كيوم وليلة" وهو يريد الذي هو متصرِّف منصرف، وهذا ليس بشيء؛ لأنه أطلق القول فيها وقيَّده في غيرهما، فيُفهم من ذلك أن ما قاله فيهما

(١) سورة النِّسَاء: ٨٧.

(٢) سورة مريَم: ٦٢.

(٣) سورة القمر: ٣٤.

على الإطلاق لا على التقييد، وليس كذلك، فإن (يومًا وليلة) إذا أُريدَ اليومُ بعينهِ كانا غير متصرِّفين – على ما تقدَّم لنا–"[1].

وهذا الانتقاد الذي ذكره الشلوبيني لم أجده عند غيره. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٢٠.

المسألة السابعة

الخلاف في اشتراط التعيين في (غُدوة وبُكرة)

ينقسم اسما الزمان والمكان إلى: متصرِّف، وغير متصرِّف:

الأول: المتصرِّف: من اسم الزمان واسم المكان: ما يُستعملُ ظرفًا وغيرَ ظرفٍ. فهو يُفارق الظرفيَّة إلى حالةٍ لا تُشبهُها كأنْ يُستعملَ مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا به، أو نحوَ ذلك، نحو (شهرٍ) و(يومٍ) و(سنةٍ) و(ليلٍ)، ونحوها. فمِثالُها -ظرفًا-: (سرتُ يومًا أو شهرًا أو سنةً أو ليلًا). ومثالُها -غيرَ ظرفٍ-: (السنةُ اثنا عَشَرَ شهرًا).

الثاني: غير المتصرِّف: هو ما لا يُستعمل إلا ظرفًا، أو شبهه، نحو: (سَحَر) إذا أردته من يومٍ بعينهِ، فإن لم تُرده من يومٍ بعينهِ فهو متصرِّف.

الفرق بين (الصَّرْف) و(التَّصرُّف)[1]:

الصَّرْف: عبارة عن دخول التنوين، **والتَّصرُّف**: عبارة عن دخول الرَّفع والجرّ.

وظروف الزمان على أربعة أضرب:

الأول: ينصرف، ويتصرَّف، وهو كل ظرف كان على أصل وضعه، نحو: (اليوم، والليلة).

الثاني: يتصرَّف، ولا ينصرف، وهو: غُدوة -إجماعًا- وبُكرة عند بعض العرب.

وهذا الضرب هو مدار خلاف هذه المسألة، وذلك في اشتراط التعيين فيهما -كما سيأتي-.

الثالث: ينصرف، ولا يتصرَّف، نحو: (عشيَّة، وعتمة، وضحوة).

الرابع: لا ينصرف، ولا يتصرَّف، وهو (سَحَر) إذا أردت سحر يومك، لم ينصرف؛ لأنه معرفة معدول عن السَّحَر، ولم يتصرَّف؛ لأنه قُصِرَ على وقت بعينه.

---

(١) البديع في علم العربية١/١٥٢، ١٥٣، ١٥٤.

وقد اختلف العلماء في اشتراط التعيين في (غُدوة وبُكرة) على مذهبين:

الأول: مذهب أغلب العلماء، وهو عدم اشتراط التعيين في (غُدوة وبُكرة)، فهما متصرِّفان غير منصرفين، دون هذا الاشتراط، وممن قال بذلك ابن مالك إذ قال: "والذي يتصرَّف ولا ينصرف (غُدْوة وبُكرة) -عَلَمين قُصد بهما التعيين أو لم يُقصد-؛ لأن عَلَميَّتهما جنسيَّة؛ فيُستعملان استعمال (أسامة، وذُؤالة)، فكما يقال عند قصد التعميم: "أسامةُ شرُّ السِّباع"، وعند التعيين: "هذا أسامةُ فاحذرْهُ" تقول قاصدًا التعميم: "غُدوةٌ وقتُ نشاطٍ"، وقاصدًا التعيين: "لا أشربُ الليلة إلى غُدوةٍ". و(بُكرة) في ذلك كـ(غُدوة)"[(١)].

وقال أبو حيَّان: "ومتصرِّف لا ينصرف وذلك (غُدوة) و(بُكرة)، والمشهور أن منع صرفهما للعَلَمية الجنسيَّة كـ(أسامة)، فيستويان في كونهما أريدَ بهما من يومٍ معيَّن، أو لم يُرَدْ بهما التعيين فتقول -إذا قصدتَ التعميم-: "غُدوةٌ وقتُ نشاطٍ"، و-إذا قصدتَ التعيين-: "لَأسيرنَّ الليلةَ إلى غدوةٍ". و(بُكرة) في ذلك كـ(غُدوة)"[(٢)].

ومما ذهب إلى ذلك: ناظر الجيش[(٣)][(٤)]، والأشموني[(٥)][(٦)].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ٢/٢٠٢.

(٢) الارتشاف ٣/١٣٩٣، التذييل والتكميل ٧/٢٦٥،٢٦٦.

(٣) ناظر الجيش (٦٩٧- ٧٧٨ هـ) .

مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبيّ، ثم المصريّ، المعروف بناظر الجيش: عالم بالعربية، لازم أبا حيان والجلال القزويني والتاج التبريزي وغيرهم، وتلا بالسبع على التقي الصائغ، ومهر في العربية وغيرها، له: (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) و(تكميل المقاصد لابن مالك) في النحو، و(شرح التلخيص في المعاني والبيان).

(حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة١/٥٣٧، بغية الوعاة ١/ ٢٧٥، الأعلام للزركلي٧/١٥٣، معجم التاريخ٥/ ٣٣٠٠، ٣٣٠١) .

(٤) تمهيد القواعد ٤/ ١٩٠٥.

(٥) الأُشْمُونِيّ (٨٣٨- ٩٠٠ هـ) .

عليّ بن مُحَمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، نحويّ، من فقهاء الشافعية. أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة. ولي القضاة بدمياط، وشرح "الألفية"، وقطعة من "التسهيل"، ونظم "جمع الجوامع".

(الضوء اللامع ٥/ ٦، سلم الوصول إلى طبقات الفحول٢/٣٩٤، الأعلام للزركلي٥/١٠) .

(٦) شرح الأشموني ١/٤٨٩.

الثاني: مذهب الجزولي، القاضي باشتراط التعيين في (غُدوة وبُكرة).

إذ قال: "والثاني (غُدوة) و(بُكرة) معيَّنتين"[(١)].

ومدار مأخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي، هو اشتراط التعيين في اسمَي الزمان (غُدوة وبُكرة)؛ إذ قال الشلوبيني: "وليس هذا الذي قاله في (غُدوة وبُكرة) يصحُّ -أعني: من هذا الاشتراط- لكن (غُدوة وبُكرة) متصرِّفان غير منصرفين -كانا معيَّنين أو غير معيَّنين-؛ لأنهما اسمان عَلَمان لوقتين"[(٢)].

والذي يظهر لي وأميل إليه هو عدم اشتراط التعيين في (غُدوة وبُكرة)؛ لأنه هو الذي عليه أغلب النحويين، ولم أجد هذا الاشتراط إلا عند الجزولي. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٢٠.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٢١، وقد تكررت هذه المسألة في الشرح الصغير١/١٦٤، ١٦٥.

المسألة الثامنة

(المفعول له) ويسمَّى (المفعول لأجله)

"(المفعول له) هُوَ المصدرُ الْمُعَلِّلُ لحَدثٍ شَارَكَهُ وقتًا وفاعلًا، نحو: (قُمْتُ إجلالًا لَكَ)"[(١)].

و(المفعول له) يأتي على ثلاثة أحوال، **أحدُها**: يكون مجرَّدًا عن الألف واللام والإضافة، **والثاني**: يكون محلًّى بالألف واللام، **والثالثُ**: يكون مضافًا.

ومذاهب العلماء في هذه الأحوال، على النحو الآتي:

١) المجرَّد عن الألف واللام والإضافة، يجوز فيه النصب والجر، والنصب أكثر.

٢) ما فيه الألف واللام، وهو عكس المجرَّد، الأكثر فيه الجر، ويجوز النصب.

٣) المضاف، ويستوي فيه الأمران: النصب والجر.

وهذا الذي عليه جمهور العلماء.

لكن تفرَّد الجزولي في منع الجر، وأوجب النصب فقط فيما تجرَّد عن الألف واللام، وهو خلاف[(٢)].

وممن أورد هذه المسألة في كتابه، ولم يعترض على ما قاله الشلوبيني: صاحبُ (شرح التسهيل)؛ إذ قال: "وانجرار المستوفي لشروط النصب جائز مختصًّا كان بالألف واللام أو مضافًا، أو غير مختصٍّ، إلا أن انجرار المختصِّ بالألف واللام أكثر من نصبه، ونصب غير المختصِّ أكثر من انجراره، ويستوي الأمران في المختصِّ بالإضافة.

وزعم الجزولي أنه لا يكون المنجرُّ إلا مختصًّا؛ يعني أنه لا يقال: "جئتُهُ لإعظامٍ لكَ".

قال أبو عليّ الشلوبيني: وهذا غير صحيح، بل هو جائز؛ لأنه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له

---

(١) شرح قطر الندى ٢٢٦.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٢٢/١.

سلفًا في هذا القول"[١].

وكذلك صاحب (همع الهوامع)؛ إذ قال: "وَلَا يتَعَيَّن النصبُ أَيْضًا عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوط بل يجوز مَعَه الْجَرُّ، ثمَّ إِن كَانَ مُجَرَّدًا من اللَّام وَالْإِضَافَة؛ فالنصبُ أَكثرُ، ويقلُّ الْجَرُّ: كالأمثلة السَّابقة، ويجوز: "ضَربتُهُ لتأديبٍ".

وَذهب الْجُزُولِيُّ إِلَى تعيُّنِ نَصبِهِ، وَمنعِ جَرِّهِ. قَالَ الشلوبيني: وَلَا سلفَ لَهُ فِي ذلك.

وَإِن كَانَ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ؛ فالجرُّ أَكثرُ، ويقلُّ النصب"[٢].

ونصُّ المأخذ في قول الجزولي: "ولا يكون منجرًّا باللام إلَّا مختصًّا"[٣]. فقال الشلوبيني في ذلك: "وقوله: "ولا يكون منجرًّا باللام إلَّا مختصًا". مثاله: "قمتُ لإعظامِكَ" ولا يجوز "لإعظامٍ لكَ"، وهذا غير صحيح بل هو جائز؛ لأنه لا مانع يمنع منه ولا أعرف له سلفًا في هذا القول"[٤].

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه أغلب النحويين في أن المفعول له المجرَّد من الألف واللام والإضافة يجوز فيه النصب والجر، والنصب أكثر، وما ذهب إليه الجزولي لم يقل به أحد من النحويين. والله أعلم.

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٩٨، ١٩٩.

(٢) همع الهوامع ٢/١٠٠.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/٢٦٢.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١٠٨٢.

المسألة التاسعة

الخلاف في حَدِّ (الحال)

تعريف (الحال): عرَّفه ابنُ جِنّي بقوله: "الْحَالُ وَصْفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَو الْمَفْعُولِ بِهِ، وَأَمَّا لَفْظُهَا فَإِنَّهَا نكرَةٌ تَأتي بعدَ معرفَةٍ قد تمَّ عَلَيْهَا الْكَلَامُ، وتلكَ النَّكرَةُ هِيَ المعرفَةُ فِي المعنى"(١).

وعرَّفه الجزولي بقوله: "الحال تبيّن كيفيَّة حال الموصوف في حال وجود الوصف به، أو الصفة في حال وجودها بالموصوف"(٢).

وقال العكبري -عن (**الحال**)-: "الحالُ مُؤَنَّثَة لِقَوْلِكَ فِي تصغيرها (حُويلة) وحقيقتها أنَّها هَيْئَةُ الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول وَقتَ وُقُوعِ الْفِعْل الْمَنْسُوب إِلَيْهِمَا"(٣).

وقال ابن آجُرُّوم(٤) -عن حَدِّ (**الحال**)-: "الحال هو الاسمُ المنصوبُ، المفَسِّرُ لما انْبَهَمَ من الهَيْئاتِ، نحو قولِكَ: (جاءَ زيدٌ راكِبًا) و(ركبتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا) و(لَقِيتُ عبدَاللهِ راكِبًا) وما أشبه ذلك"(٥).

وقال أبو حيَّان فيه: "الحال -لغةً- تذكَّر وتؤنَّث، واصطلاحًا: عبارة عن اسم منصوب تبيّن هيئة

---

(١) اللمع في العربية١/٦٢.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١/٨٩.

(٣) اللباب١/٢٨٤.

(٤) ابن آجُرُّوم (٦٧٢- ٧٢٣هـ) .

أبو عبدالله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود بن آجروم، النَّحويّ، المغربيّ، المالكيّ، الصِّنْهَاجيّ، نحويّ، اشتهر برسالته (الآجرومية)، وقد شرحها كثيرون، لعموم النفع بها وتميزها بحسن وضعها عن كثير من "المقدمات"، وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته. وله أيضًا: (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني)، وغيرها.

(بغية الوعاة ١/ ٢٣٨، سلم الوصول إلى طبقات الفحول٣/٢٣٥، الأعلام للزركلي ٧/٣٣، معجم التاريخ ٥/٣٠٨٣) .

(٥) متن الآجرومية١/١٩.

صاحبها صالحة لجواب (كيف)"[١].

وعرَّفه ابن مالك بأنه "الوصف الفضلة المنتصب؛ للدلالة على هيئة صاحبه نحو: (فردًا أذهبُ) فـ(فردًا) حال؛ لوجود القيود المذكورة فيه"[٢].

والناظر في هذه التعاريف؛ يجد أنها كلها تؤدي معنًى واحدًا من حيث الدلالة على الحال، ولكن بتفاوت صيغها واختلافها.

وقد أخذ الشلوبيني على الجزولي تعريفه للحال؛ من جهة أنَّ تعريفَه ليس جامعًا مانعًا.

إذ قال الشلوبيني: "وكلامه -أعني: الرسمَ أو الحَدَّ- حقُّه أن يكون قولًا جامعًا مانعًا -أي: جامعًا للمحدود مانعًا أن يدخل فيه غيره-، وهذا القول الذي ذكره المؤلِّف ليس كذلك؛ لأنك إذا قلتَ: "زيدٌ قائمٌ الآنَ" تبيين لكيفيَّة الموصوف في حال وجود الصفة به، وكذلك إذا قلتَ: "جاءَني رجلٌ راكبٌ"؛ كان هذا -أيضًا- تبيينًا لكيفيَّة هذا الرجل في حال وجود الوصف به"[٣].

والذي يظهر لي أن كل التعريفات السابقة تفسِّر معنى الحال، ولم أجد هذا الاعتراض على حدِّ الجزولي إلا عند الشلوبيني، ومن خلال التعريفات التي سبقت؛ فإن النحويين لم يختلفوا اختلافًا ظاهر المعنى؛ فقد كان اختلافًا في اللفظ، أما المعنى والتفسير فواحد. والله أعلم.

(١) الارتشاف٣/١٥٥٧.

(٢) شرح ابن عقيل٢/٢٤٣.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٢٥.

المسألة العاشرة
الخلاف في تفرُّد (يا) بالذِّكر دون أخواتها

النِّداء:

قال سيبويه: "اعلمْ أن **(النِّداء)** كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُهُ. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب"(١).

وتبعه في هذا القول المبرِّد(٢).

وقد اختلف العلماء في حروف النِّداء، فمنهم مَن ذكر أنها خمسة أحرف(٣) وهي: (يا) و(أيا) و(أي) و(هيا) و(الهمزة). وزاد الكوفيُّون في نداء البعيد: (آ) و(آيْ)(٤).

وفي (يَا) خلافٌ بين النَّحويِّين:

"فمنهم مَنْ يذهبُ إلى أنها حرف، وهم الأكثر، ومنهم مَن يذهبُ إلى أنها اسمٌ للفعل.

وحُجَّة الأوَّلين أنها لا تدلُّ على معنًى إلَّا في غيرها.

وحُجَّة الآخرين أن المنصوب والمجرور يقعان بعدها، كقولك: (يا رجلًا) و(يا لزيدٍ)، وأنه قد سُمِعَ إمالةُ (يا) والحُروف لا تُمال"(٥).

مذاهب النحاة في هذه الحروف:

١) ذهب سيبويه والجمهور(٦) إلى أن الهمزة وحدها للقريب، وغيرها للبعيد مسافةً، أو حكمًا.

---

(١) الكتاب٢/١٨٢.

(٢) ينظر: المقتضب٤/٢٠٢.

(٣) نصَّ عليها سيبويه في (الكتاب) ٢/٢٢٩. ويُنظر: المقتضب ٤/٢٣٣، والأصول ١/٣٢٩.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٩، و شرح ابن الناظم ١/٤٠١.

(٥) اللمحة في شرح الملحة ٢/٥٩٨.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣٢٥، همع الهوامع ٢/٣٣.

٢) ذهب المبرِّد[١] ومَن وافقه إلى أن (أيا) و(هيا) للنائم والمستثقل والمتراخي عنك؛ لِأَنَّهُمَا لمدِّ الصَّوْت، و(أي) والهمزة للقريب، و(يا) لهما.

٣) "زعم ابن برهان أن (أيا) و(هيا) للبعيد، والهمزة للقريب، و(أي) للمتوسط، و(يا) للجميع، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد، ومنعوا العكس"[٢].

وإن كان مندوبًا -وهو المتفجَّع عليه، أو المتفجَّع منه- فيُنادَى بـ(وا) و(يا) إذا لم يلتبس بالمندوب، فإن التبسَ تعيَّنت (وا)، وامتنعت (يا)[٣].

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي إفراده (يا) بالذكر دون أخواتها؛ إذ قال الجزولي: "وقد تقع (يا) في المرتبة الأولى"[٤]، وذكر الشلوبيني أنه قد يعني بذلك (يا) وأخواتها، ولكنه اختصر، وهو اختصارٌ مخلٌّ، ولا ينبغي أن يُستعمل مثله[٥].

إذ قال الشلوبيني: "إفراده (يا) بالذكر دون أخواتها ليس بجيِّد، ولعله يريد (يا) وأخواتها، فاختصره، إلا أن هذا اختصار يخلُّ"[٦].

ولا أرى هذا المأخذ من أبي عليّ الشلوبيني وجيهًا؛ لأن (يا) قد اختصَّت بأحكام لم تختصَّ بها أخواتها؛ بحيث إنه لا يلزم من هذه الحروف إلا (يا)، فإنها تكون مع الله، والضمير، والمستغاث، والمتعجَّب منه، والمندوب[٧]، إضافةً إلى أنها أُمُّ هذا الباب -كما ذكر السيوطي-، وأنها أعمُّ الحروف -

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٣٥.
(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣.
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٣.
(٤) المقدمة الجزولية في النحو ١٨٧/١.
(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير ٢٦٩/١، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٥٠/٣.
(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٥٠.
(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٨٥/٣.

كما قال أبو حيَّان[1]-، إضافةً إلى أن هذه المقدمة ليست للمبتدئين؛ ولذلك لا يصعب على غيرهم فهمُ مراد الجزولي من هذا التفرُّد بالذكر. والله أعلم.

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/٣٤.

المسألة الحادية عشرة

الخلاف في لفظ المنادى إذا تكرَّر وكان مضافاً

"إذا ضممتَ الأول من الاسمين في هذا الباب، وهو القياس، نحو: (يا زيدُ زيدَ عمرٍو)؛ نصبتَ الثاني من أوجه، وإن نصبتَ الأول، نحو: (يا زيدَ زيدِ عمرٍو) فعلى أنه منادى مُضاف يكون على تأويلين"(١).

اختلف النحاة في الاسمين اللذين لفظهما واحد، والآخر منهما مضاف، على وجهين:

الأول: إذا ضممتَ الأول من الاسمين، وهو القياس؛ نصبتَ الثاني من أربعة أوجه: عطف البيان، والبدل، والنِّداء المستأنف، وإضمار (أعني)(٢). وزاد السيرافي وجهًا خامسًا وهو أن يُنصب على النعت، وتأوَّل فيه الاشتقاق(٣).

الثاني: إذا نصبتَ الأول؛ ففيه أربعة أوجه:

١) ما ذهب إليه سيبويه من أن الأول مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الاسم الثاني مقحَم بين المضاف والمضاف إليه فقال: "وذلك قولك: "يا زيدَ زيدَ عمرٍو"، و"يا زيدَ زيدَ أخينا" و"يا زيدَ زيدَنا". زعم الخليل –رحمه الله– ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة. وقال جرير:

يا تَـــيْمَ تـــيمَ عَـــديٍّ لا أبا لكـــمُ لا يُلقيَـــنَّكمُ في سَـــوءةٍ عمـــرُ(٤)

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرِّروا الاسم كان الأول نصبًا، فلمَّا كرَّروا الاسم توكيدًا تركوا

(١) ينظر: التوطئة ٢٩٣.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٦٣.

(٣)ينظر:شرح الكتاب للسرافي ٣/٢٧، شرح الأشموني٣/ ٣٩.

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو لجرير، ديوانه ٢١٢/١، الكتاب ٥٣/١، النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ص: ٤١١)، الكامل في اللغة والأدب ٣/ ١٦٠، المقتضب ٤/ ٢٢٩.

الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرّروا"[١].

٢) ما ذهب إليه المبرّد بأنه مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني فقال: "وَالْوَجْه الآخر أَن تَقول: "يا تيم تيم عديٍّ" ويا زيد زيد عَمْرٍو"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّك أردتَ بِالْأولِ "يا زيد عَمْرٍو"؛ فإمَّا أقحمتَ الثَّانِي تَأْكِيدًا للأولِ وَإِمَّا حذفتَ من الأول الْمُضَاف اسْتِغْنَاءً بِإِضَافَة الثَّانِي؛ فَكَأَنَّهُ فِي التَّقْدِير: "يَا تيمَ عديٍّ يَا تيمَ عديٍّ..." فحذف الأول لبَيَان ذَلِك فِي الثَّانِي"[٢].

٣) قال الفرَّاء[٣]: "الاسمان مضافان للمذكور، وهو رأي ضعيف؛ لأن فيه توارد عاملين على معمول واحد"[٤].

٤) من النحويين مَن جعل الاسمين عند فتح الأول مركَّبين تركيب (خمسة عشر)[٥].

والذي يظهر لي وأميل إليه: ما ذهب إليه **سيبويه** من أن الأول مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الاسم الثاني مقحَم بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن الظاهر من الاسمين أَولى من المحذوف الذي يُقدَّر، ولأنه لا حذفَ فيه ولا إزالةَ عن موضعه.

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي، ووصفه بالغفلة؛ إذ قال الشلوبيني: "إذا ضَممتَ الأوَّل من الاسمين في هذا الباب، وهو القياس، نحو: "يا زيدُ زيدَ عمرٍو"؛ نصبتَ الثاني من أوجه: عطف البيان، والبدل، والنعت بتأويل الاختصاص، والنِّداء، والمستأنف، وإضمار "أعنى"، وإذا نصبته، كقولك: "يا زيدَ زيدِ عَمْرٍو"؛ فعلى أنه مُنادى مُضاف، على تأويلين: إمَّا إلى محذوف دَلَّ عليه ما أُضيف إليه

---

(١) ينظر: الكتاب٢/٢٠٥،٢٠٦.

(٢) ينظر: المقتضب٤/٢٢٧، ٢٢٨.

(٣) الفرَّاء (...-٢٠٧هـ) .

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلميّ، من أئمة الكوفيين، أخذ عن: الكسائي ويونس، وأخذ عنه: سلمة بن عاصم، والطوال، وابن قادم، قيل له الفراء، لأنه كان يفري الكلام، وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، متدينا متورعا، على تيه وعجب وتعظم، له: (معاني القرآن)، و(المقصور والممدود)، و (المذكر والمؤنث)، و (الحدود)، وغيرها.

(تاريخ بغداد١٤/١٥٥،١٤٩، البلغة ٢٨٠، بغية الوعاة٢/٣٣٣) .

(٤) ينظر: أوضح المسالك٤/٢٠، حاشية الصبان على شرح الأشمونى٣/ ٢٢٩، ضياء السالك٣/ ٢٥٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية٢/١٧.

الثاني، وتنصب الثاني على ذلك من خمسة الأوجه المتقدمة على وجهين: على التَّوكيد اللَّفظيّ، وعلى النِّداء المستأنف. وقول صاحب (المقدِّمة): "تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة"؛ غفلةٌ منه"[1].

ووصفُ الشلوبيني لصاحب المقدمة (بالغفلة) ليس في محلِّه؛ لأنه -بعد النظر والتدقيق في هذه المسألة وأقوال العلماء فيها- وجدنا أن بعضهم جعل الأوجه في الاسم الثاني المنصوب أربعة، وبعضهم جعلها خمسة، إضافةً إلى أنه في شروحه الأخرى (شرحَي المقدمة الجزولية -الصغير والكبير-) لم يذكر هذا الانتقاد. والله أعلم.

(١) التوطئة ٢٩٣.

المبحث الثالث

مآخذه على شيوخه في المجرورات

ويشتمل على:

المسألة الأولى: الخلاف في مجيء (حَتَّى) بمعنى (كَي).

المسألة الثانية: الخلاف في مجرور (حَتَّى).

المسألة الثالثة: حكم مجيء (في) بمعنى (على).

المسألة الرابعة: هل كل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يَعمل الجرَّ؟

المسألة الأولى

الخلاف في مجيء (حَتَّى) بمعنى (كَيْ)

من حروف الجرِّ (حَتَّى) وكذلك (كَيْ)، والثانية تكون حرف جرٍّ في موضعين: إذا دخلت على (مَا) الاستفهاميَّة. وعلى (أَنْ) المصدريَّة وصلتها بعدها.

وتأتي (حَتَّى)[1] لمعانٍ كثيرة، منها:

(١) **حرف ابتداء:** إذا جاءت بعدها جملة اسميَّة.

(٢) **حرف جرٍّ بمعنى (إلى):** إذا جاء بعدها اسم صريح لا جملة.

(٣) **حرف جرٍّ بمعنى (إلى أَنْ):** إذا جاءت بعدها جملة فعلية، وهي تفيد انتهاء الغاية.

(٤) **حرف جرٍّ يفيد التَّعليل بمعنى (اللام):** إذا كان ما بعدها سببًا في حدوث ما قبلها.

(٥) **حرف عطف بمعنى (الواو):** إذا جاء بعده اسم مفرد.

ويأتي مجرورها على ضربين:

"**الأول:** أن يكون داخلًا في حكم ما قبلها، أي: يكون مشاركًا لما قبلها في الحكم، كقولك: (ضربتُ القومَ حتَّى خالدٍ)، فخالدٌ مضروبٌ، وهي –هنا– بمعنى العاطفة.

الثاني: أَلَّا يكون مجرورها داخلًا في حكم ما قبلها، بل ينتهي الأمر عنده كأن تقول: (صمتُ رمضانَ حتَّى يومِ الفطرِ) فيوم الفطر ليس داخلًا في الصوم، بل انتهى الأمر عنده، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف"[2].

(١) ينظر: جامع الدروس العربية ٣/١٧٥، ١٧٦، أدوات الإعراب١/٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧.

(٢) معاني النحو٣/٣٤.

واختلف العلماء في مجيء (حتَّى) بمعنى (كَيْ) على مذهبين:

الأول: مذهب سيبويه[(١)]: القاضي بأن (حتَّى) تأتي بمعنى (كَيْ)؛ إذ قال: "إنها تجيء مثل (كَيْ) التي فيها إضمار (أَنْ) وفي معناها؛ وذلك قولك: (كَلَّمْتُكَ حتَّى تأمرَ لي بشيءٍ"[(٢)].

وممن قال بذلك: ابن السراج[(٣)]، والجزولي[(٤)]، والصيمري[(٥)].

الثاني: مذهب الشلوبيني[(٦)]: القائل بأنَّ (حتَّى) الجارَّة لا تكون بمعنى (كَيْ)، وأن النحاة الذين قالوا إن (حتَّى) تكون بمعنى (كَيْ) إنَّما قالوا هذا على سبيل المجاز لا الحقيقة، وليس منهم من يقول: إنها (حرف علَّة وسبب).

ويُرَدُّ قوله بأنه لم يقل أحد إنها (حرف علَّة وسبب)؛ بقولِ أبي حيَّان: "وذكر النحويون أنه إذا انتصب الفعل بعدها تكون عِلَّةً وسببًا لِمَا بعدها نحو: (أسلمتُ حتَّى أدخلَ الجَنَّةَ)، وللغاية نحو: (أسيرُ حتَّى تطلعَ الشمسُ، أي: إلى أَنْ تطلعَ الشمسُ)"[(٧)].

والمأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي حين قال الجزولي: "و(حتَّى): تجرُّ بمعنى (إلى) وبمعنى (كَيْ)"[(٨)].

فأخذ الشلوبيني عليه في ذلك فقال: "فزعمَ أن (حتَّى) الجارَّة بمعنى (كَيْ)، وهذا كلام يقوله النحويون على المجاز لا الحقيقة"[(٩)].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٤١٣.

(٢) المصدر السابق ١/٤١٣.

(٣) ينظر: الأصول ١/٤٢٦.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ١/١٢٩.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٤٢٠.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٣٦.

(٧) الارتشاف ٤/١٦٦٢.

(٨) المقدمة الجزولية في النحو ١/١٢٩.

(٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٣٦.

والذي يظهر لي وأميل إليه: هو المذهب الأول أن (حتَّى) تجيء بمعنى (كَيْ)؛ فإنَّ أكثر النحويين ذكروا أنها تكون بمعناها، ولم يوجد ما يمنع من ذلك. والله أعلم.

المسألة الثانية

الخلاف في مجرور (حَتَّى)

تدل (**حَتَّى**) على انتهاء الغاية المكانية أو الزمانية، فالمكانية نحو: أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسِها، والزمانية نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[1][2].

وقد اختلف العلماء في مجرورها عدة خلافات، هي على النحو الآتي:

أولها: اختلف العلماء في مجرورها المصدر المؤوَّل على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين[3]؛ القائل بأن مجرورها إما اسم صريح نحو قوله تعالى: ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[4]، أو مصدر مؤوَّل من (أَنْ) والفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[5]، ويكون التقدير: حتَّى أَنْ يقولَ.

الثاني: مذهب ابن مالك؛ إذ زاد في أقسام مجرور (حتَّى) أن يكون مصدرًا مؤوَّلًا من (أَنْ) وفعلٍ ماضٍ، فقال:" والجارَّة مجرورها إما اسم صريح نحو: ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ و﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾، وإما مصدر مؤوَّل من (أَنْ) -لازمة الإضمار- وفعلٍ ماضٍ نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾[6]، أو مضارعٍ نحو: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾[7]"[8].

وقد ردَّ هذا المذهب أبو حيَّان، وهو أن يكون مجرور (حتَّى) مصدرًا مؤوَّلًا من (أَنْ) وفعلٍ ماضٍ

---

(١) سورة القدر: ٥.

(٢) ينظر: ضياء السالك ٢/٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) الجنى الداني ١/٥٤٢، ٥٤٣.

(٤) سورة يوسف: ٣٥.

(٥) سورة البقرة: ٢١٤

(٦) سورة الأعراف: ٩٥.

(٧) سورة البقرة: ١٨٧.

(٨) شرح تسهيل الفوائد٣/١٦٦.

فقال: "أنه وهمَ في هذا؛ لأن (حتَّى) ههنا ابتدائية، و(أَنْ) غير مضمرة بعدها"[١].

ثانيها: اختلف العلماء فيما بعد (حتَّى) إذا كانت جارَّةً، هل يدخل المجرور بها فيما قبلها أو لا؟ على مذاهب:

الأول: قولُ الجمهورِ (منهم المبَرِّدُ[٢]، وابنُ السَّرَّاجِ[٣]، والفَارِسِيُّ[٤]، وأكثرُ المتأخرين)؛ القاضي بأنه إذا جَرَّتْ (حتَّى)؛ لا يكون ما بعدها إلا داخلًا فيما قبلها نحو: (ضربتُ القومَ حتَّى زيدًا)، فتكون انتهاء الغاية به، إلا أن تدل قرينة على خلاف ذلك، نحوَ: (صُمْتُ حتَّى الفِطْرَةِ)[٥]، "وذَكَرَ صاحِبُ (الإيضاحِ): أنَّ سِيبَوَيْه صَرَّحَ بِأَنَّ ما بَعْدَها دَاخِلٌ فيما قَبْلَها ولا بُدَّ، لكنَّه مَثَّلَ بما هو بَعْضٌ"[٦]، قال سيبويه:" تقول: رأيتُ القومَ حتّى عبدَ الله، وتسكتُ، فإنّما معناه أنّك قد رأيت عبدَ الله مع القوم كما كان رأيتُ القومَ وعبدَ الله على ذلك"[٧].

الثاني: قولُ ابن عصفور[٨]، ورجَّح أنه لا يدخل.

الثالث: قولُ ابن مالك؛ القاضي بأن المجرور بـ(حتَّى) يحتمل أن يكون داخلًا فيما قبلها، أو غير داخل؛ إذ قال: "أن يكون ما بعدها جزءًا لما قبلها من دليل جمع مصرَّح بذكره نحو: "ضربتُ القومَ حتَّى زيدًا"، فـ(زيدًا) جزءُ ما قبله، وما قبله دليل جمع مصرَّح بذكره وهو مضروب انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب، لكن انتهى الضرب عنده...؛ فإنهما سواء في صلاحية الاسم المجرور بهما؛ للانتهاء به وللانتهاء عنده"[٩]، وزعم أن سيبويه، والفرَّاء، أشارا إلى ذلك[١]، "وحُكي عن ثعلب أن

---

(١) الجنى الداني ١/٥٤٣.

(٢)المقتضب ٢/٣٨.

(٣)الأصول ١/ ٤٢٤.

(٤)الارتشاف ٤/ ١٧٥٤.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٥٤، التذييل والتكميل ١١/ ٢٤٥، ٢٤٦، الجنى الداني ١/٥٤٥، توضيح المقاصد ٢/ ٧٥٣.

(٦) تشنيف المسامع بجمع الجوامع ١/٥٢١.

(٧)الكتاب ١/٩٦.

(٨) ينظر:شرح الجمل ١/٥١٧، ٥١٨، ٥١٩. تشنيف المسامع بجمع الجوامع ١/٥٢١.

(٩) شرح تسهيل الفوائد ٣/ ١٦٦، ١٦٧.

(حتَّى) للغاية، والغاية تدخل وتخرج"[٢].

ثالثها: اختلف العلماء في مجرورها، هل يكون ظاهرًا أو مضمرًا على قولين:

الأول: مذهب سيبويه[٣]، وجمهور البصريين[٤]؛ بأن (حتَّى) لا تجرُّ إلا ظاهرًا.

وممن ذهب إلى ذلك أبو بكر بن السراج؛ إذ قال: "والقول عندي ما قال سيبويه؛ لأنه غير معروف اتصال (حتَّى) بالضمير، وهو في القياس غير ممتنع"[٥].

الثاني: مذهب الكوفيين والمبرِّد [٦]؛ القاضي بتجويزهم أن تجرَّ (حتَّى) المضمر، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فَـــــــلَا واللهِ لَا يَلْفَـــــــــي أُنَاسٌ فَـــتَّى حَتَّـــاكَ يَا ابْـــنَ أبي زيادِ[٧]

وهذا البيت عند أهل البصرة ضرورة.

قال أبو حيَّان: "وهذا البيت عند البصريين ضرورة، ومَن أجاز أن تجرَّ المضمر أدخلها على المضمرات المجرورات كلها، نحو: حتَّاي، وحتَّاه، وحتَّاها، وحتَّاكما، وحتَّاكم، وحتَّاهم، وحتَّانا، وحتَّاكنَّ. ولا ينبغي القياس على (حَتَّاكَ) من هذا البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر. وانتهاء الغاية في (حَتَّاكَ) هنا لا أفهمه، ولا أدري ما غُبِيَ هنا بـ(حتَّاك)، فلعلَّ هذا البيت مصنوع"[٨].

= (١) ينظر: المصدر السابق ١٦٧/٣.

(٢) توضيح المقاصد ٧٥٣/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣١/٤.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٣/ ١٦٨، الارتشاف٤/١٧٥٥، التذييل والتكميل١١/٢٧٤، الجنى الداني ١/ ٥٤٣.

(٥) الأصول١/ ٣٤١.

(٦) ينظر:المقتضب٢/٣٨، التذييل والتكميل ١١/٢٤٧، الجنى الداني ١/٥٤٣، ٥٤٤، همع الهوامع٢/ ٤٢٤.

(٧) البيت من بحر الوافر، وهو مجهول القائل، وبلا نسبة في: ضرائر الشعر (ص: ٣٠٩)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢/ ٢٣٥، الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٤٤)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٧٤٨، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١١، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ٦٩.

(٨) التذييل والتكميل١١/٢٤٧.

أما المأخذ الذي أخذه الشلوبيني على شيخه الجزولي؛ فهو حين ذكرَ أن (حَتَّى) إذا كانت بمعنى (كَيْ) فإنها تجرُّ الاسم المتأوَّل دون الصريح؛ إذ قال الجزولي: "و(حتَّى): تجرُّ بمعنى (إلى) وبمعنى (كي)، فإذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجرور بعدها إلا في تأويل الاسم، ولا يكون اسمًا صريحًا"(١)، وقال بهذا القول -أيضًا- الرضيُّ؛ إذ قال: "إذا كانت حرف جر فلها معنيان: (إلى)، و(كي)، ولا تجرُّ بمعنى (كي) إلا مصدرًا مؤوَّلًا به الفعل المنتصب بعدها بـ(أَنْ) مضمرة، نحو: أسلمتُ حتَّى أدخلَ الجنَّةَ، ولا تقول: حتَّى دخولِ الجنَّةِ"(٢).

فأخذ أبو عليّ الشلوبيني على الجزولي هذا المأخذ؛ إذ قال: "أي: لا تقول: "كلَّمتُهُ حتَّى أمره لي بشيء"، وهذا مبنيٌّ على ما قاله في (حتَّى) من أنها تكون بمعنى (كي)، وأنها تجرُّ المتأوَّل دون الصريح...، ومن ادَّعى أن (حتَّى) جارَّة تجرُّ الاسم المتأوَّل دون الاسم الصريح، وهي التي بمعنى (كي)؛ فقد خرج عن أصل حرف الجر بغير دليل، وادَّعى أن (حتَّى) خرجت عن أصلها من الغاية إلى العلَّة والسبب من غير دليل، ومثلُ هذا من الادعاء لا ينبغي أن يُبَالَى به"(٣).

فردَّ أبو عليّ على قول الجزولي أنه من ادَّعى أن (حتَّى) الجارَّة التي تكون بمعنى (كي) تجرُّ -فقط- الاسم المتأوَّل دون الصريح، وأنها خرجت عن أصل معناها من الغاية إلى التعليل، ادعاءٌ لا ينبغي أن يُنظر إليه.

وأيَّد ناظرُ الجيش رأيَ الجزوليِّ والرضيِّ؛ إذ ذكر أن (حتَّى) إذا كانت بمعنى (كي) فإنها تجرُّ مصدرًا مؤوَّلًا، فقال: "وأقسام (حتَّى) ثلاثة: عاطفة، وحرف ابتداء، وجارَّة، لكن الجارَّة قسمان؛ لأن مجرورها إما مصدر مؤوَّل، وهي الداخلة على الفعل المضارع المنصوب بـ(أَنْ) مضمرة، ثم إنها قد تفيد التعليل فتكون بمعنى (كي)، وقد تفيد الغاية فتكون بمعنى (إلى)...، وإما اسم صريح كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾(٤)، والثانية -أعني: الجارَّة الاسم الصريح- هي المذكورة هنا، أي: في باب حروف الجرِّ"(١).

(١) المقدمة الجزولية في النحو١/ ١٢٩، شرح الكافية٢/٣٢٤.
(٢) شرح الكافية١/ ١١٥٣.
(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٣٨ .
(٤) سورة القدر: ٥.

فذكر أن (حتَّى) الجارَّة إذا كانت بمعنى (كي) فإنها تجرُّ المصدر المؤوَّل فقط، ولم يذكر أنها تجرُّ الاسم الصريح.

وهذا المأخذ لم أجده إلا عند الشلوبيني.

والذي يظهر لي وأميل إليه؛ أن (حتَّى) إذا كانت بمعنى (كي) لم تجرَّ إلا الاسم المؤوَّل، وهو الذي عليه أغلب النحاة: كالجزوليّ والرضيّ وناظر الجيش. والله أعلم.

= (١) تمهيد القواعد ٦/٢٩٨٦.

المسألة الثالثة

حكم مجيء (في) بمعنى (على)

(**حروف الجر**) هي:

حروف الجر كلها مختصَّة بالأسماء، وتَعمل فيها الجرَّ[(١)].

ويأتي الحرف (**في**) لعدَّة معانٍ، منها[(٢)]:

١) الظرفية؛ مكانية أو زمانية: فالمكانية كقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾[(٣)]، والزمانية كقوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾[(٤)].

٢) بمعنى (مع) أي: المصاحبة؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾[(٥)].

٣) التعليل؛ كقوله ﷺ: «إِنَّ امْرَأَةً دخلتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبستْها»[(٦)].

٤) بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[(٧)]، أي: على جذوع النخل.

٥) بمعنى (الباء)، كقوله تعالى: ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾[(٨)]، أي: بسببه.

٦) بمعنى (إلى)، كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[(٩)]، أي: إليها.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل٢/٧.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢/٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧.

(٣) سورة الروم: ٢، ٣.

(٤) سورة الروم: ٣، ٤.

(٥) سورة الأعراف: ٣٨.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء (١١٢/٣)، رقم (٢٣٦٥)، ومسلم، كتاب السلام، باب تحريم قتل الهرة، (١٧٦٠/٤)، رقم (٢٢٤٢) من حديث ابن عمر ﷺ.

(٧) سورة طه:٧١.

(٨) سورة الشورى: ١١.

(٩) سورة إبراهيم: ٩.

٧) بمعنى (من) كقول الشاعر:

وهَـلْ يَـنْعَمَنَّ مَـن كـانَ أحـدثُ عهـدهِ ثلاثــينَ شــهرًا في ثلاثــةِ أحــوالِ[١]

٨) المقايسة؛ وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٞ ٣٨﴾[٢].

وقد اختلف العلماء في هذا الحرف: هل يجيء بمعنى (على) للاستعلاء، على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين[٣]، **وسيبويه والمحقِّقين**[٤]؛ القاضي بأن (في) لا تكون إلا للظرفية أو الوعاء، وما لا تظهر فيه حقيقةً؛ فهي مَجاز، فلم يذكروا أن (على) التي للاستعلاء من معانيها.

وممن ذهب إلى ذلك: ابن جِنّي[٥]، والعُكبري[٦]، وابن الصائغ[٧]، والشلوبيني[٨].

الثاني: مذهب الكوفيين وتبعهم القُتيبيُّ[٩][١٠] ؛ وهو أن (في) تأتي بمعنى (على) التي للاستعلاء؛

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (١٣٥)، ونسب له في: المخصص ٤/ ٢٤١، الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٥٢)، شرح شواهد المغني ١/ ٣٤٠، وبلا نسبة في: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/ ١٢٥، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٢٢٥)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ٨٦.

(٢) سورة التوبة: ٣٨.

(٣) همع الهوامع ٢/٤٤٦.

(٤) التذييل والتكميل١١/ ٢٠٧.

(٥) اللمع في العربية ١/٧٣.

(٦) اللباب١/٣٥٨، ٣٥٩.

(٧) اللمحة في شرح الملحة١/٢٢٥.

(٨) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٢١٣، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٢٠.

(٩) التذييل والتكميل١١/٢١١، ٢١٢، التصريح ١/٦٤٩.

(١٠) ابن قُتَيْبَة (٢١٣- ٢٧٦هـ).

عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدّينَوَريّ، أبو مُحَمَّد: كان رأسا في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة دينا فاضلا، ولي قضاء الدينور، أخذ عن: إسحاق بن راهويه، ومُحَمَّد بن زياد بن عبيدالله الزيادي، وأبي حاتم السجستاني، وغيرهم، وأخذ عنه: ابن القاضي أحمد بن عبدالله، وعبيدالله السكري، وعبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي، وغيرهم. له: (أدب الكاتب)، و (المعاني والمعارف)، و (عيون الأخبار)، وغيرها.

=

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[1]، أي: على جذوع النخل، وبقول امرأة من العرب:

هُـمْ صَـلبوا العبـديَّ في جـذعِ نخلـةٍ فـلا عطسـتْ شـيبانُ إلَّا بأجـدعَا[2]

أي: على جذع نخلة. وبقول عنترة:

بطـلٌ كـأنَّ ثيابَـهُ في سَـرْحةٍ يُحْـذَى نِعَـالَ السَّـبْتِ لـيسَ بتَـوْءَمِ[3]

أي: على سرحةٍ. وبما حكى يونس عن العرب من أنها تقول: "نزلتَ في أبيكَ"، يريدون: "على أبيكَ"[4]. وقال القتيبي: "تقول: لا يدخل الخاتم في إصبعي، أي: على إصبعي"[5].

وممن ذهب إلى أن (في) تأتي بمعنى (على) للاستعلاء: ابن مالك[6]، والجزولي[7]، والوقَّاد[8][9].

= (سير أعلام النبلاء ١٣/٢٩٦، ٢٩٧، بغية الوعاة ٢/ ٦٣، الأعلام للزركلي٤/١٣٧) .

(١) سورة طه: ٧١.

(٢) البيت من بحر الطويل، نسب لسويد بن أبي كاهل اليشكري كما في ملحق ديوانه، ص (٥٤)، لسان العرب (٣/٢٧٧)، وبلا نسبة في: الصاحبي ص (١١٤)، فقه اللغة ص (٢٥٣)، ونسب إلى امرأة من العرب، كما ذكر ابن جنى فى الخصائص ٢/ ٣١٣، ونسب مع بيتين آخرين إلى قراد بن حنش الصاردىّ، فى الحماسة البصرية ١/ ٢٦٣.

(٣) البيت لعنترة من بحر الكامل، ديوانه، ص(١٥٢)، وبلا نسبة في: شرح القصائد السبع الطوال ص (٢٤٧).

(٤) ينظر: الصحاح ٦/ ٢٤٥٨، مختار الصحاح (ص: ٢٤٥)، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٦٥.

(٥) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة (ص: ٥٠٦)، شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٦٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/ ٢٩٦١.

(٦) شرح تسهيل الفوائد٣/١٥٧، شرح الكافية الشافية٢/٨٠٥.

(٧) المقدمة الجزولية في النحو١/١٢٥.

(٨) خالد الأَزْهَري، المعروف بالوقَّاد (٨٣٨- ٩٠٥هـ) .

زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ، الأزهريّ، كان يُعرف بالوقَّاد، نحويّ، عالم بالقرآن والقراءات، له: (المقدمة الأزهرية في علم العربية)، و (موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، و (شرح الآجرومية)، و (التصريح بمضمون التوضيح)، وغيرها.

(الضوء اللامع ٣/ ١٧١، شذرات الذهب ٨/٣٦، الأعلام للزركلي٢/٢٩٧) .

(٩) التصريح ١/٦٤٩.

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي حين ذكر أن (في) يدخلها معنى (على)؛ إذ قال الجزولي: "وقد يدخلها معنى (على)"[(١)].

فقال الشلوبيني: "مثاله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[(٢)]، أي: على جذوع النخل، وليس هذا عند المحقِّقين -على ما قال-، ولكن (في) فيه على أصلها و(في) هنا للوعاء؛ لأن الجذع مكان المصلوب، والمكان وعاء للمتمكِّن فيه"[(٣)].

والذي يظهر لي، وأميل إليه: **المذهب الثاني**، وهو أن (في) تأتي بمعنى (على) التي للاستعلاء؛ وذلك لوجود أدلة من السَّماع تؤيد مجيئها في معنى (على). والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٢١٣، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٢٠.

(٢) سورة طه: ٧١.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٢١٣، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٢٠.

المسألة الرابعة

هل كل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يَعمل الجرَّ؟

تعريف (الحرف) وعلامته:

الحَرْفُ -في اللغة-: "الطَّرَفُ والجانِبُ، وبه سُمِّيَ الحرفُ من حروف الهجاء، وحَرْفُ كلِّ شيءٍ طَرَفُهُ وشفيرُهُ وحَدُّهُ"(١).

والحَرْفُ -في اصطلاح النحويين-: كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وتدل على معنى في غيرها إذا ضُمَّ إليها، ولا تدل على زمنٍ ما (٢).

وعلامة الحرف: خلوُّه من علامات الأسماء وعلامات الأفعال، فتجريده من العلامة عَلَامَةٌ له، مثل: (هل)، و(في)، و(لم)(٣).

أنواع الحرف:

تأتي الحروف على ثلاثة أنواع(٤):

الأول: ما يختصُّ بالاسم، فهو يَعمل فيه الجرَّ؛ لأن الجرَّ من خصائص الأسماء. كـ(**في**) في قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾(٦).

ثانيًا: ما يختصُّ بالفعل، فهو يعمل فيه الجزم؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال، كـ(لم) في قوله

(١) ينظر: اللِّسان (حرف) ٤١/٩، ٤٢.
(٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ٤/١، اللمحة في شرح الملحة ١١٧/١، همع الهوامع ٢٥/١.
(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١١٧/١، أوضح المسالك ٥٠/١، شرح الأشموني ٣٧/١.
(٤) ينظر: أوضح المسالك ٥٠،٥١/١، شرح الأشموني ٣٧/١، التصريح ٣٧/١، فتح رب البرية ٨٢/١.
(٥) سورة الذاريات: ٢٠.
(٦) سورة الذاريات: ٢٢.

تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾[1].

ثالثًا: ما لا يختصُّ بالأسماء ولا بالأفعال، فلا يعمل شيئًا كـ(هل).

وقد قال أبو الحسين بنُ أبي الربيع[2]، عمَّا يخصُّ الحروف في كتابِه (شرح الإيضاح)، ونقله عنه السيوطي: "اعلمْ أن الحروفَ إذا كان لها اختصاصٌ بالاسمِ أو بالفعلِ؛ فالقياسُ أن تعملَ فيما تختصُّ به، فإن لم يكنْ لها اختصاصٌ؛ فالقياسُ ألَّا تعملَ، فمتى وجدتَ مختصًّا لا يعملُ، أو غيرَ مختصٍّ يعملُ؛ فبسبيلِكَ أن تسألَ عن العِلَّةِ في ذلك، فإن لم تجدْ؛ فيكونُ ذلك خارجًا عن القياسِ"[3].

وقد اختلف العلماء في أصل عمل (إنَّ) و(أَنَّ) على قولين:

الأول: قول أغلب النحاة: كسيبويه والمبرِّد وابن السراج؛ القاضي بأن عمل (إنَّ) و(أَنَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر إنما هو لمشابهة الفعل.

قال سيبويه: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تُصَرَّفُ تصرُّفَ الأفعال كما أن (عشرين) لا تُصَرَّفُ تصرُّفَ الأسماء التي أُخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أُخذت من الأفعال، وشُبِّهت بها في هذا الموضع، فنُصبتْ (درهمًا)؛ لأنه ليس من نعتها، ولا هي مضافة إليه، ولم ترْ أن تحمل (الدرهم) على ما حُمل (العشرون) عليه، ولكنه واحد بُيِّنَ به العدد، فعملت فيه كعمل الضارب في (زيد) إذا قلتَ: هذا "ضاربٌ زيدًا"؛ لأن (زيدًا) ليس من صفة الضارب، ولا محمولًا على ما حُمل

---

(١) سورة الإخلاص: ٣.

(٢) ابن أبي الربيع(٥٩٩-٦٨٨هـ).

عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، أبو الحسين إمام النجو في زمانه، من أهل إشبيلية بالأندلس، اشتغل على أبي الحسن ابن الدّبّاج وقرأ عَلَيْهِ "كتاب " سِيبوَيْه. وقرأ القرآن على أبي عمر مُحَمَّد بْن أَبِي هارون التميمي، عن والده أحمد بن مُحَمَّد، وقرأ أيضًا "كتاب " سيبويه وغيره عَلَى أَبِي علي الشلوبين وأذِن لَهُ فِي أن يتصدَّر للإشغال، من كتبه: (شرح كتاب سيبويه)، و(شرح الجمل)، و(الإفصاح في شرح الإيضاح)، و(القوانين النحوية)، وغيرها. (تاريخ الإسلام ١٥/ ٦١١، بغية الوعاة ٢/١٢٥، الأعلام للزركلي ٤/ ١٩١).

(٣) الأشباه والنظائر فى النحو١/٢٩٦.

عليه الضارب.

وكذلك هذه الحروف، منزلتها من الأفعال. وهي: أَنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ"(١).

وقال المبرِّد: "هَذَا بَاب الأحرف الْخَمْسَة المشبَّهة بالأفعال، وَهِي: إِنَّ، وأَنَّ، ولَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وليتَ، وَلَعَلَّ...، فَهَذِهِ الْحُرُوف مشبَّهة بالأفعال، وَإِنَّمَا أشبهتها؛ لِأَنَّهَا لَا تقع إِلَّا على الْأَسْمَاء، وفيهَا الْمعَانِي من التَّرَجِّي وَالتَّمَنِّي والتَّشبيه الَّتِي عباراتُها الْأَفْعَال، وَهِي فِي الْقُوَّة دونَ الْأَفْعَال؛ وَلذَلِك بُنيت أواخرها على الْفَتْح كبناء الْوَاجِب الْمَاضِي، وَهِي تنصب الْأَسْمَاء وترفع الْأَخْبَار؛ فتشبه من الْفِعْل مَا قُدِّمَ مَفْعُولُهُ نحو: (ضربَ زيدًا عَمْرٌو)"(٢).

وقال ابن السراج: "الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل -فترفع وتنصب- خمسة أحرف، وهي: إنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ...، وجميع هذه الحروف مبنيَّة على الفتح مشبَّهة للفعل الواجب؛ أَلَا ترى أن الفعل الماضي كله مبنيٌّ على الفتح، فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأً، وترفع الخبر، فتقول: "إنَّ زيدًا أخوكَ"، و"لعلَّ بكرًا منطلقٌ"، و"لأنَّ زيدًا الأسدُ"، فإنَّ: تشبه من الأفعال ما قُدِّمَ مفعولُهُ نحو: "ضربَ زيدًا رجلٌ"، وعملت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما عملت (كان)، وفُرِّقَ بين عمليهما: بأنْ قُدِّمَ المنصوبُ بالحروف على المرفوع؛ كأنَّهم جعلوا ذلك فرقًا بين الحرف والفعل"(٣).

وممن ذهب إلى أن عملها هذا العمل لمشابهة الفعل هو الأصل: الأنباريّ(٤)، وابن مالك(٥)، وناظر الجيش(٦)، والوقَّاد(٧)، والسيوطيّ(٨).

---

(١) الكتاب٢/١٣١.

(٢) المقتضب ٤/١٠٧، ١٠٨، ١٠٩.

(٣) الأصول ١/٢٢٩، ٢٣٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٤٤.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد١/٦١، شرح تسهيل الفوائد٢/٥.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد٣ / ١٢٩٥، ١٣٠٢، ١٣٠٣.

(٧) ينظر: التصريح١/٢٩٣.

(٨) ينظر: همع الهوامع١/٤٨٤.

الثاني: قول الجزوليّ؛ القاضي بأن عمل كل حرف يتصل بالاسم، فأصله أن يَعمل الجرَّ، إلا ما عمل الرفع والنصب للشبه بالفعل؛ إذ قال: "وكل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يَعمل الجرَّ"(١).

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي قوله عن الحرف إذا اتصل بالاسم فأصله أن يَعمل الجرَّ، وردَّ ذلك قائلًا: "وقوله: "فأصله أن يَعمل الجرَّ"، أقول: إن هذا خطأ، ولا يكون أصلُ عمل الحروف الجرَّ؛ لأنه لا يَعمل الجرَّ منها إلا المضيف الفعل أو ما هو في معنى الفعل إلى الاسم، وإنما القول الصحيح: أن أصل الحرف ألَّا يَعمل رفعًا ولا نصبًا؛ لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال؛ من حيث كون كلِّ مرفوعٍ فاعلًا أو مشبَّهًا به، وكلِّ منصوبٍ مفعولًا أو مشبَّهًا به، فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لشبهِ الفعل، ولا يَعمل عملًا ليس له بحقِّ الشبه إلا عملَ الجرِّ إذا كان مضيفًا إلى الفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم"(٢).

وقد أشار الشلوبيني -في موضع آخر- مؤكِّدًا عدم صحة قول الجزولي السابق فقال: "وقوله: "وقد جَرُّوا بـ(لعلَّ) منبِّهةً على الأصل" يشير إلى ما قدَّمه من أن أصلَ عمل الحروف الجرُّ، وقد تقدَّم أنه غير صحيح"(٣).

والذي يظهر لي، وأميل إليه، هو ما ذهب إليه الشلوبيني من أن عمل (إنَّ وأنَّ) هو لمشابهة الفعل، وهو الذي عليه **جمهور النحاة**، وأنه ليس أصل كلِّ الحروف التي تتصل بالاسم وتعمل فيها، فعملها الجرُّ، بل توجد حروف تتصل بالاسم، وتعمل فيها، وليس أصل عملها الجرَّ كـ(إنَّ) و(أَنَّ). والله أعلم.

(١) المقدمة الجزولية في النحو١/١٠٩.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٨٢.

(٣) المصدر السابق ٢/٨٠٦ .

المبحث الرابع

مآخذه على شيوخه في المجزومات

ويشتمل على:

المسألة الأولى: الخلاف في تفرُّد أداة الجزم (لما) بالاستغراق.

المسألة الثانية: تسمية (اللام) الجازمة لفعل واحد بلام الأمر.

المسألة الثالثة: حكم حذف (لام الطلب).

المسألة الرابعة: الخلاف في جازم جواب الشرط.

المسألة الخامسة: الخلاف في (إِذْمَا) الجازمة للفعل: أهي اسمٌ أم حرفٌ؟

المسألة السادسة: مَا يجزم فعلين (إِذْ) و(حيثُ)، الخلاف في علَّة وجوب زيادة (مَا) بعد (إِذْ) و(حيثُ).

المسألة السابعة: الخلاف في (أيّ) من أدوات الشرط.

المسألة الثامنة: أدوات الشرط الجازمة المجازاة بـ(كيفَ).

المسألة التاسعة: دخول (الفاء) على الفعل المضارع الواقع جوابًا للشرط.

المسألة الأولى

الخلاف في تفرُّد أداة الجزم (لمَّا) بالاستغراق

تأتي (الأدوات الجازمة للفعل المضارع) على قسمين[١]:

أحدهما: الأدوات التي تجزم فعلًا واحدًا، وكلها حروف وهي: (**اللام**) الدالة على الأمر أو الدعاء، نحو: (لِيَقُمْ زَيْدٌ)، وقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٢]، و(**لَا**) الدالة على النهي أو الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[٤]، و(**لَمْ**) ، و(**لَمَّا**)، وهما للنفي، ويختصَّان بالمضارع.

الآخر: الأدوات التي تجزم فعلين، وهي: (**إِنْ**) و(**مَنْ**) و(**مَهْمَا**) و(**أَيّ**) و(**مَتَى**) و(**أَيَّانَ**) و(**أَيْنَمَا**) و(**إِذْ مَا**) و(**حَيْثُمَا**) و(**أَنَّى**)، وهذه الأدوات كلها أسماء ما عدا (إِنْ)، و(إِذْ مَا) فهما حرفان.

والكلام في هذه المسألة يدور حول (لَمَّا):

فقال الأكثرون: هي مركَّبة مِنْ (لَمْ) الجازمة و(مَا) الزائدة، وهو مذهب الجمهور، وقيل: بسيطة[٥].

وهي تختصُّ بالفعل المضارع، وتؤثِّر فيه تأثيرين: هما نقله إلى الماضي والنفي، وهذا النفي يكون فعلًا معه (قَدْ)، فإذا قال القائل: (قَدْ قامَ)، قلتَ في نفيه: (لَمَّا يَقُمْ)[٦].

وقد اختلف العلماء في استغراق (لمَّا) أي: اتصال نفيها بالحال[٧]، على عدة آراء[٨]:

---

(١) ينظر: شرح المفصل٤/٢٦٣، شرح ابن عقيل٢/٣٣٥.

(٢) سورة الزخرف:٧٧.

(٣) سورة التوبة:٤٠.

(٤) سورة البقرة:٢٨٦.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٢٧٤، همع الهوامع ٢/٥٤٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٤/٢٦٣.

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد ١/٢٣٥.

(٨) ينظر: شرح الكافية٤/٨٢،٨٣، تمهيد القواعد٩/٤٣١٣، همع الهوامع٢/٥٤٣،٥٤٤.

الأول: أنه يجب الاستغراق، أي: اتِّصَال نَفيهَا بِالْحَال، فمدلولها انتفاء محدود متصل بزمن النطق بها، فقولك: (لمَّا يَقُمْ)؛ يمتنع "ثُمَّ قَامَ"، بل قد يقوم.

الثاني: أن اتصال نفيها بالحال هو الغالب، لكنه لا يجب، فقد لَا يتَّصل بِهِ.

الثالث: أنه لا يُشترط في الاتصال كونُ المنفيّ بـ(لمَّا) قريبًا من الحال دون البعيد؛ فَلَا يُقَال: "لمَّا يكنْ زيدٌ فِي الْعَام الْمَاضِي"، وَهَذَا القَوْل أخصُّ من الأول، وَجزمَ بِهِ ابْنُ هِشَام.

الرابع: قال الأندلسي[1][2]: "إنها -كـ(لمْ)- تحتمل الاستغراق وعدمه، والظاهر فيها الاستغراق،كما ذهب إليه النحاة، وَيكون منفيُّها متوقَّعًا ثُبُوتُهُ نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[3]، أي: لم يذوقوه إِلَى الْآن، وذوقُهم له متوقَّع.

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي قوله بتفرُّد (لمَّا) بالاستغراق؛ إذ قال الجزولي: "وتنفرد (لمَّا) بالاستغراق"[4]، فقال الشلوبيني: "ليس هذا بصحيح، إنما هي لنفي الماضي المتوقَّع خاصَّةً، والذي غرَّه من هذا قولُهم: عصى إبليس ربه ولمَّا يندمْ..."[5].

وهذا المأخذ يجاب عنه بقولين: أحدهما للرضيّ؛ إذ قال: "وهو كون(لمَّا) في الأكثر قالوا إنها كانت في الأصل (لَمْ) زِيدتْ عليها (ما) الزائدة، فاختصَّت بسبب هذه الزيادة بأشياء، منها: أن فيها معنى التوقُّع، كـ(قَدْ)، في إيجاب الماضي؛ فهي تُستعمل -في الأغلب- في نفي الأمر المتوقَّع...، فتقول

(١) الأندلسيّ هو اللُّورَقيّ (٥٧٥- ٦٦١هـ) .

القاسم بن أحمد بن الموفَّق الأندلسيّ، المرسيّ، اللورقيّ: إمام في العربية، عالم بالقراءات، اشتغل في صباه بالأندلس، وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه، فصار عينا للزمان؛ وما من علم إلا وله فيه أوفر نصيب، أخذ عن: الجُزُوليّ، وأبي مُحَمَّد بن الأخضر، والافتخار الهاشميّ، والكِنْديّ، وغيرهم، له: (كتاب شرح المفصَّل)، و(كتاب في شرح قصيدة الشاطبيّ)، و(كتاب شرح مقدمة الجزولي).

(معجم الأدباء٥/ ٢١٨٨، ٢١٨٩، تاريخ الإسلام ١٥/٤٤، الأعلام للزركلي٥/١٧٢) .

(٢) همع الهوامع ٢/٥٤٤.

(٣) سورة ص: ٨.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٧٢. وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٨٨.

(٥) المصدر السابق١/٧٢.

لمن يتوقَّع ركوب الأمير: "قد ركبَ الأميرُ"، أو: "لمَّا يركبْ"، وقد استُعمل في غير المتوقَّع -أيضًا- نحو: ندمَ ولمَّا ينفعْهُ النَّدم"[(١)].

والآخر: قول ابن الخشَّاب[(٢)]: "و(**لَمَّا**) فرعٌ عليها -يقصد: (**لَمْ**)-؛ لأنها (**لَمْ**) -في الأصل- زِيدتْ عليها (**مَا**)؛ فصارت -في أكثر الأمر- لنفي الأفعال المترقَّبة، كقولك: "جئتُ ولمَّا يركبِ الأميرُ". ثم قال: "وقد تنفي بها غير المترقَّب، كقولك: "لمَّا يذهبْ زيدٌ"، بمعنى: لم يذهب، تنفي ذهابه من غير أن يكون مترقَّبًا كترقُّب ركوب الأمير"[(٣)].

وبقولِ الرضيِّ وابنِ الخشَّاب يُرَدُّ على الشلوبيني في قصره (**لَمَّا**) على نفي الماضي المتوقَّع خاصَّةً.

والذي أميلُ إليه هو ما ذهب إليه أغلب النحاة في أن (**لَمَّا**) تكون لنفي الفعل الماضي المتوقَّع وغير المتوقَّع، وليست خاصَّةً بنفي الماضي المتوقَّع. والله أعلم.

(١) ينظر: شرح الكافية٤/٨٢.

(٢) ابن الخَشَّاب (٤٩٢- ٥٦٧هـ) .

عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر بن الخشَّاب، أبو مُحَمَّد بن أبي الكرم، النحويّ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى يقال إنه كان في درجة أبي عليّ الفارسيّ، أخذ عن: أبي القاسم عليّ بن الحسين الربعيّ، ويحيى بن عبدالوهاب بن منده، وأبي عليّ بن المِحَوَّلِ، وأبي السعادات بن الشجريّ، وغيرهم. أخذ عنه: السمعانيّ، وأبو البقاء العكبريّ، وغيرهما. له: (شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة)، و (المرتجل في شرح الجمل للزجاجي)، وغيرهما.

(سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٢٤،٥٢٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٩، الأعلام للزركلي ٤/٦٧) .

(٣) المرتجل في شرح الجمل ١/٢١٤،٢١٣.

المسألة الثانية

تسمية (اللام) الجازمة لفعل واحد بلام الأمر

الأدوات الجازمة لفعل واحد أربعة أحرف؛ هي[(١)]: (**اللام**) الدالة على الأمر أو الدعاء، و(**لا**) الدالة على النهي أو الدعاء، و(**لَمْ**) و(**لَمَّا**) النافيتان.

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي تسميته هذه اللام بـ(لام الأمر)، وأن الصواب تسميتها بـ(اللام الطلبيَّة)؛ لأنها -بذلك- تشمل جميع المعاني الأُخرى.

إذ قال الجزولي: "فالجازم لفعل واحد: لَمْ، ولمَّا، ولام الأمر، والدعاء"[(٢)].

فأخذ الشلوبيني على هذه التسمية بقوله: "هذا قول غير محرَّر؛ لأن (اللام) الجازمة لا تختصُّ بالأمر والدعاء دون الطلب والرغبة، وكذلك قوله -بعد هذا-: "و(لا) في النهي والدعاء" غير محرَّر أيضًا؛ لأن (**لا**) الجازمة لا تختصُّ أيضًا بالنهي والدعاء دون الطلب والرغبة، فإذا قلتَ: (**اللام**) الطلبية أو (**لا**) الطلبية؛ عمَّت أربعة المواضع من الأمر والدعاء والطلب والرغبة؛ فهكذا الصواب في كل واحد منهما أن يقيَّد بـ(الطلبية) -كما قلنا-"[(٣)].

والطلب عند بعض النحاة -كما ذكره محقِّق الجزوليَّة الكبير- يشمل الدعاء والالتماس والأمر، قال الأندلسي: "إنما تختلف -يعني: **لام الأمر**- باستعلاء الطالب وانحطاطه، فإنْ صدر الطلب من الأدنى إلى الأعلى فهو **دعاءٌ**، وعلى العكس **أمرٌ** -أي: صدر من الأعلى إلى الأدنى-، وكذلك في النهي، وإنْ صدر من المكافِئِ سُمِّيَ **التماسًا**"[(٤)].

وتسميتها بـ(**الطلبيَّة**) أَولى، ذكر ذلك ابن أم قاسم المرادي فقال: "الجازمة، وهي **لام الأمر**،

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل٢/٣٣٥.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٨٤.

(٣) المصدر السابق٢/٤٨٥، ٤٨٦.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٨٥، المباحث الكاملية١/١٦٥.

والأَولى أن يقال: **لام الطلب**"[١].

والأمر معناه: "طلبُ فعلِ شيءٍ. ولا يسمَّى **أمرًا** إلا إن كان صادرًا ممن هو أعلى درجةً إلى من هو أقلُّ منه، فإن كان من أدنى لأعلى سُمِّيَ **دعاءً**، وإن كان من مساوِي نظيرِهِ سُمِّيَ **التماسًا**"[٢].

وقال أبو حيَّان: "(**لام**) الأمر، والدعاء، و(**لا**) في النهي والدعاء، وهذا مندرج تحت اقتضاء الطلب"[٣].

وذكر صاحب كتاب (النحو الوافي) أن تسميتها بـ(**لام الطلب**) أنسب، فقال: "وبسبب دلالتها على المعاني الثلاثة كانت تسميتها بـ(**لام الطلب**) أنسب"[٤].

وهذه أمثلةٌ لها[٥] فالأمر نحو قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[٦]، فإذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى سُمِّيت اللام (**لام الأمر**)، وإذا كان من الأدنى إلى الأعلى سُمِّيَ (دعاءً) نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٧]، علمًا بأنها هي (**اللام**) نفسها، ولكن يقال إنها (**لام الدعاء**) تأدُّبًا مع الله ﷻ، وإلَّا فهي شيءٌ واحدٌ. و(**الالتماس**) كقولك لمن يساويك: "لتفعلْ"، فإذا ورد من المساوِي فهو **التماس**. وتلحق (**لا**) النهي (**لام** الأمر) في هذه المعاني.

وقد ذكر الشلوبيني أن اللام الجازمة غير مختصَّة بالأمر والدعاء دون الطلب والرغبة، وكذلك (**لا**) النهي غير مختصَّة بالنهي والدعاء دون الطلب والرغبة، وقد فسَّر محقِّق (الجزوليَّة الكبير) معنى قول الشلوبيني بـ(**الرغبة**) بأنه يعني بها: (**الالتماس**)، وهو الظاهر، وكذلك عنى -بـ(الطلب)- (غيرَ الدعاء)، وأن بينهما أيضًا فرقًا؛ إذ إن **الدعاء** يكون طلبًا من العبد إلى ربه، أما **الطلب** فهو أمر يتوجَّه به الطالب

(١) الجنى الداني١/١١٠.
(٢) النحو الوافي٤/٣٦٦.
(٣) الارتشاف٤/٢٠٣٢.
(٤) النحو الوافي٤/٤٠٦.
(٥) ينظر: التصريح ٢/٣٩٣، المعتصر من شرح مختصر الأصول ١/٧٤.
(٦) سورة الطلاق: ٧.
(٧) سورة الزخرف:٧٧.

إلى مَن هو فوقه مثل الأب أو الرئيس؛ فلا يمكن تسميته **دعاء**؛ لأنه لغير الله، ولا يصحُّ أن يكون **أمرًا**؛ لأنه لا يُؤمَر من هو أعلى؛ فتعيَّن أن يكون **طلبًا**. فالدعاءُ -على هذا النحو- غيرُ الطلب، والطلب غير الأمر والالتماس، وهذا تفريق دقيق جدًّا، لم أجده عند غير الشلوبيني ولم يسبقه إليه أحد(١).

وقد أنكر صاحب (فتح ربِّ البريَّة) هذه التفرقة بالمعاني فقال: "وأما تفرقة مَن فرَّق بين الالتماس والدعاء والأمر؛ فهذا لا أصلَ له في اللغة"(٢)، وهذا الإنكار غير صحيح وبغير حُجَّة؛ إذ إن الأغلب من النحاة فرَّقوا بين معاني هذه اللام.

والذي يظهر لي وأميل إليه -في هذه المسألة- هو ما ذكره الشلوبيني من التفريق الدقيق لمعاني (**لام**) الأمر و(**لا**) النهي، وتسميتهما بـ(**اللام الطلبيَّة**) أَولى؛ إذ إنه أقرب إلى الصواب. والله أعلم.

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٨٥.

(٢) فتح رب البرية١/٢٩٠، ٢٩١.

المسألة الثالثة
حكم حذف (لام الطلب)

ذكر صاحب (اللباب) أنَّ (**لام الطلب**) إنما عَمِلتْ؛ لاختصاصها، وأنها جَزَمتْ لأمرين[١]:

أحدهما: أنها أحدثت فِي الفعل معنًى زَادَ ثِقَلُهُ بِهِ؛ فَناسَبَ أَنْ يكونَ عملُها الحذفَ.

الآخر: أنَّ الْأَمر طلبٌ وَهُوَ غَرَض للْآمِر؛ فَأَشْبَهتْ لامُهُ لَامَ الْمَفْعُول لَهُ، وَتلك جارَّةٌ؛ فيجبُ أنْ تكون هَذِه جازمةً؛ لأنَّ الْجَزْمَ فِي الْأَفْعَال نظيرُ الجرِّ فِي الْأَسْمَاء، ولشبهها بهَا كُسرتْ.

وتُستعمل هذه (**اللام**) في أمرٍ، أو دعاءٍ، فالأمر كقوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[٢]، ونحو: (لِيَقُمْ زَيْدٌ)، والدعاء كقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٣][٤].

ودخول (**لام الطلب**) على فعل الفاعل والمفعول مختلف في درجة القوة والكثرة، على النحو الآتي[٥]:

أولًا: تدخل على فعل المفعول مطلقًا، سواء كان المفعول متكلِّمًا أم مخاطبًا أم غائبًا، نحو: (لِأُعْنَ بحاجتكَ، ولْتُعْنَ بحاجتِي، ولْيُعْنَ زيدٌ بالأمر).

ثانيًا: تدخل على فعل الفاعل مسنَدًا إلى الغائب نحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُوسَعَةٍ ﴾[٦]، وكذلك مسنَدًا إلى

(١) ينظر: اللباب٢/٤٩ .
(٢) سورة الطلاق:٧.
(٣) سورة الزُّخرُف:٧٧.
(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة٢/٨٥٦، شرح ابن عقيل٢/٣٣٥.
(٥) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو١/٤١، توضيح المقاصد ٣/١٢٦٦،١٢٦٧، جامع الدروس العربية٢/١٨٥، ١٨٦، الموجز في قواعد اللغة العربية١/٨٨، ضياء السالك٤/٣٦،٣٧، ٣٨، ٣٩.
(٦) سورة الطلاق:٧.

المتكلّم مشاركًا نحو: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[1] أو مفردًا: كقوله في الحديث: «قُومُوا فَلْأُصَلِّ لَكُمْ»[2]، أما دخولها على مضارع المخاطب المبنيّ للفاعل فدخولها عليه قليلٌ؛ استغناءً بصيغة (افعلْ)، نحو ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[3] وقوله في الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[4] فالْأَكْثَر أمره بِصِيغَة (افْعَلْ).

وقد اختلف العلماء في حذف (**لام الطلب**)، على أربعة أقوال[5]:

الأول: مذهب الجمهور، وهو أن (**لام الطلب**) لا تُحذف إلا في الشعر، كَقَوْلِهِ:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا[6]

أَمَّا فِي الاختيار فلا يجوز، سَوَاءٌ تقدَّم عليها أَمْرٌ بالقول، أو قَولٌ غير أَمْرٍ، أم لم يتقدَّمها.

---

(١) سورة العنكبوت:١٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، (٨٦/١)، رقم (٣٨٠)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الجماعة في النافلة، (٤٥٧/١)، رقم (٦٥٨)، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) سورة يونس:٥٨.

(٤) الحديث بهذا اللفظ مما يرويه النحاة والمفسرون. ولم أجده فى دواوين السّنّة، وانظره فى معانى القرآن للفراء ١/ ٤٧٠، وتفسير القرطبى ٨/ ٣٥٤، واللامات للزجاجى ص ٨٩، والجمل ص ٢٠٨، والإنصاف ص ٥٢٥، وأسرار العربية ص ٣١٨، ورصف المبانى ص ٣٠٢. وقال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (٢/ ١٢٧): «غريب، وروى الترمذي في التفسير وقال حديث حسن صحيح وسألت عنه مُحَمَّد بن إسماعيل فقال حديث صحيح عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل قال أبطأ عنا رسول الله ﷺ في صلاة الفجر حتى كادت الشمس أن تطلع قال (ثم خرج وأقيمت الصلاة فصلى بنا صلاة تجوز بها فلما سلم قال كما أنتم على مصافكم) فثبت القوم على مصافهم...».

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٦٨/٣،١٢٦٩،١٢٧٠، شرح شذور الذهب٥٩٥/٢،٥٩٦، همع الهوامع ٥٣٩/٢،٥٤٠، النحو الوافي ٤٠٧/٤،٤٠٨.

(٦) هذا البيت من بحر الوافر، يُنسب إلى حسَّان بن ثابت ﷺ، وإلى أبي طالب، وإلى الأعشى؛ وليس في ديوان واحدٍ منهم على ما ذكر الشيخ عبدالسَّلام هارون في حواشي الكتاب ٨/٣، يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٨/٣، المقتضب ١٣٢/٢، اللَّامات للزَّجَّاجيَّ، ص (٩٦)، سرُّ صناعة الإعراب ٦٩/٢، أمالي ابن الشَّجريّ ١٥٠/٢، أسرار العربية ص (٢٢٨)، شرح المفصَّل لابن يعيش ٢٥٣/٤، ٣٥/٧، ضرائرُ الشِّعر، ص (١٤٩).

الثاني: أنه لا يجوز حذف هذه اللام مطلقًا، لا في الاختيار ولا في الشعر، وهذا الرأي للمبرِّد.

الثالث: أنه يجوز حذفها مطلقًا، سواءٌ في الشعر أم الاختيار، ولكن في الاختيار بعد قول أمر، وهذا الرأي للكسائيّ[(١)]، قال: كقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[(٢)] أي: لِيُقِيموا.

الرابع: أنه يجوز حذفها فِي الِاخْتِيَار بعد قَول، وَلَو كَانَ غير أَمر نحو: "قلتُ لزيدٍ يضربْ عَمْرًا" أَي: ليضربْ، وَلَا يجوز غَيره إِلَّا ضَرُورَةً، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالك وَجعله أقلَّ من حَذْفِهَا بعدَ قَولِ أَمرٍ؛ وَاسْتدلَّ لذلك بقوله:

قلـــتُ لبـــوَّابٍ لَدَيْـــهِ دَارُهَـــا تِيـــذَنْ فَـــإِنِّي حَمْؤُهَـــا وجَارُهَـــا[(٣)]

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي قوله: "ولام الأمر والدعاء إذا بُني الفعل معهما للمفعول لَزِمَتْهُ مطلقًا، وإذا بُني للفاعل لَزِمَتْهُ مسنَدًا إلى المتكلِّم والغائب، ولم تلتزم في المخاطب"[(٤)]؛ إذ ذكر أن (**لام الأمر**) -وتسمَّى (**لام الطلب**)، وكذلك (**لام الدعاء**)- إذا أتتْ مع فعلٍ مبنيّ للفاعل -وكان مخاطبًا-؛ فإنه لا تَلزمه (اللام).

وقد فصَّل الشلوبيني ذلك بقوله: "وهذا القول منه مُشعر بأن اللام إنما تَلزم في الفعل المبنيّ للفاعل إذا كان الفاعل متكلِّمًا أو غائبًا، وأنه إذا كان مخاطبًا لا يَلزمه اللام؛ لأن الفاعل إذا كان مخاطبًا، في أمره وجهان:

---

(١) الكسائيّ (...-١٨٩هـ) .

أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبدالله الأسديّ، الكوفيّ، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، وسمي الكسائي لأنه أحرم في كساء، وقيل لغير ذلك.أخذ عن: معاذ الهراء، والخليل بن أحمد، وأخذ عنه: الفراء، وهشام، والأحمر، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وغيرهم، من كتبه: (معاني القرآن)، و(المصادر)، و(الحروف)، و(ما يلحن فيه العوام)، وغيرها. (معجم الأدباء١٣/١١،٥، إنباه الرواة٢/٢٥٧،٢٥٦، غاية النهاية١/٥٤٠،٥٣٥) .

(٢) سورة إبراهيم:٣١.

(٣) البيت من بحر الرجز، وهو لمنظور بن مرثد الأسديّ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٠، المغني ص (٢٩٨)، المساعد ٣/١٢٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٣٠٢، شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٠.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو١/٤١.

أحدهما: أن يُبنى فعل الفاعل بناءً مخصوصًا بالأمر وهو بناء (افْعَلْ) وما هو بمعناه.

والثاني: أن تدخل (**لام الطلب**) على فعله المضارع فيقال: "لِتَقُمْ" و"لِتَقْعُدْ" وما أشبه ذلك"[1].

ثم قال الشلوبيني آخذًا على ذلك: "هذا الذي أَشْعَرَ به هذا الكلامُ من هذا المعنى -أعني: من جواز هذين الأمرين في أمر المخاطب- صحيحٌ إلا أن الأجود منهما أن يُبنى فعل الفاعل بناءً مخصوصًا بالأمر، وهو "اذهبْ" و"اضربْ"، وإنما كان ذلك الأجود؛ لأنه أخصَرُ من قولك: "لِتَفْعَلْ" و"لِتَذْهَبْ"، فاستغنَوْا بالأخصَرِ عن غيره"[2].

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو **القول الأول**، وهو جواز حذفها في الشعر فقط، وهو الصحيح -على رأي السيوطي-. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/ ٤٩٢، ٤٩٣.

(٢) المصدر السابق٢/٤٩٣.

المسألة الرابعة

الخلاف في جازم جواب الشرط

عوامل الجزم قسمان:

الأول: ما يطلب ويجزم فعلًا واحدًا.

والآخر: ما يطلب ويجزم فعلين[(١)].

وقد اختلف النحويون في الجازم لجواب الشرط، على خمسة أقوال:

الأول: أن أداة الشرط هي الجازمة للجواب ولفعل الشرط، وهذا مذهب المحقِّقين من البصريين[(٢)]، وعزاه السيرافي[(٣)] لسيبويه[(٤)]، واختاره ابن عصفور[(٥)]، والجزولي، والأُبَّذي[(٦)] وغيرهم[(٧)].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد٣/١٢٦٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٤٩٣، المسألة رقم ٨٤.

(٣) السيرافيّ (٢٨٤- ٣٦٨هـ) .

أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبَّان السيرافيّ، القاضي، النحويّ، أخذ عن: ابن السراج، وأبي بن بكر بن مجاهد، وابن دريد، أخذ عنه: الحسين بن مُحَمَّد بن جعفر، ومُحَمَّد بن عبدالواحد، وعلي بن أيوب، وغيرهم، قال أبو حيان التوحيدي: «شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة، معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة». من كتبه: (شرح الكتاب)، و (أخبار النحويين والبصريين)، و (الوقف والابتداء).

(تاريخ بغداد٧/٣٤٢،٣٤١، إنباه الرواة١/٣١٣، ٣١٥، وفيات الأعيان٢/٧٨، ٧٩) .

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٢٧٨، شرح قواعد الإعراب لابن هشام١/٣١.

(٥) ينظر: المقرب ١/ ٢٧٣.

(٦) الأبذي (٨٠٠- ٨٦٠هـ).

أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين: نحوي من أهل الأندلس، تعلم في بجاية، وهو من أهل أبَّذة بقرب جيان وإليها نسبته، وصحف في بعض المصادر (الأُبدي)، وانتقل إلى القاهرة، فدرّس بالأزهر، ثم بالباسطية إلى أن مات عن نحو ٦٠ عامًا، له: (شرح إيساغوجي)، وصفه ابن الغزي بالمفيد، و(بيان كشف الألفاظ التي لابد للفقيه من معرفتها) و (الحدود النحوية).

(ديوان الإسلام ١/٨٥، الضوء اللامع ٢/١٨٠، الأعلام ١/٢٢٩).

(٧) ينظر: همع الهوامع٢/٥٥٨.

وحجتهم في ذلك أن أداة الشرط اقتضت الفعلين كليهما، وربطت الجملتين -إحداهما بالأخرى-؛ حتى صارت الجملتان كالجملة الواحدة، فعملتْ فيهما كما عملتْ (**كانَ وإنَّ وظنَّ**) -وأخواتهنَّ- في جزأيها، فعملت في الجزأين؛ لاقتضائها لهما(١).

واعتُرِض على هذا القول بأمرين:

"**الأمر الأول**: أن الجازم كالجارِّ؛ فلا يَعمل في شيئين، كما أن الجارَّ كذلك.

الأمر الثاني: أنه ليس في اللغة ما يتعدَّد عملُهُ إلا ويختلف: كرفع ونصب.

وقد أُجيب عن هذين الأمرين:

الأول: بأن الجازم لَمَّا كان لتعليق حكم على آخر؛ عمل فيهما، بخلاف الجارِّ، والأمر الثاني: أن تعدُّد العمل قد عُهِدَ من غير اختلافٍ كمفعولي (**ظنَّ**)، ومفاعيل (**أَعلمُ وأَرَى**)"(٢).

الثاني: أن جازم الجواب هو فعل الشرط، وفعل الشرط مجزوم بالأداة، وهذا القول نُسب إلى الأخفش(٣)، واختاره ابن مالك في (التسهيل) -وشرحِهِ-، قال في (الشرح): "وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار؛ خلافًا لزاعمِي ذلك".

ثم قال: "وإذا بطل جزم الجواب بما سِوَى فعل الشرط؛ تعيَّن كونه مجزومًا بفعله؛ لاقتضائه إياه، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام، **وعلى هذا**: يؤوَّل قولُ سيبويه: "واعلمْ أن حروف الجزاء تجزم الأفعالَ، ويَنجزمُ الجوابُ بما قبله"؛ لأن ترك تأويله يقتضي أن يكون للفاعل والمفعول حظٌّ في جزم الجواب، وذلك لا يصحُّ اتفاقًا، وقد دل الدليل على أن جزم الجواب ليس بالأداة والشرط معًا، ولا بالأداة وحدها، فلم يبقَ ما يُحمل عليه قولُ سيبويه إلا فعل الشرط وحده"(٤).

"وقد رُدَّ هذا القولُ -لضعفهِ-؛ وذلك بأن عملَ الفعلِ الجزمَ مستغربٌ؛ لأنه يؤدي إلى إعمال

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٤٩٧، المسألة رقم ٨٤.

(٢) ينظر: التصريح ٢/٤٠٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع٢/٥٥٨.

(٤) شرح تسهيل الفوائد٤/ ٧٩، ٨٠، ٨١.

الفعل في الفعل؛ إِذْ لَيْسَ أحدُهما بأَولى من الآخَرِ، وَإِنَّمَا يَعْمل بمزيَّةٍ وَهُوَ أن يُضمَّن الْعَامِل من غير النَّوْع أَو شبهه: كعمل الْأَسْمَاء فِي الْأَسْمَاء"(١).

الثالث: أن الجازم للجواب هو أداة الشرط وفعل الشرط معًا، كما قيل: إن الابتداء والمبتدأ كلاهما رَفَعَا خبرًا، ويُنسب هذا القول لسيبويه والخليل، ونُسب أيضًا للأخفش(٢)، قال سيبويه: "واعلمْ أن حروف الجزاء تجزم الأفعالَ، ويَنجزمُ الجوابُ بما قبله. وزعمَ الخليلُ أنك إذا قلتَ: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ)، فـ(آتِكَ) انجزمتْ بـ(إِنْ تأتِنِي)، كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر حين قلتَ: (ائْتِنِي آتِكَ)"(٣).

"وحجتهم في ذلك: أن حرف الشرط ضعيف - كالجارّ- لا يقدر على عملين، وقد جَزَمَ فعلَ الشرطِ؛ فلا يجزمُ الجوابَ إلا بانضمام فعل الشرط إليه في العمل والتأثير، وقد رُدَّ هذا القول بأن حرف الشرط لا يُقاس على حرف الجرّ؛ لتخالفِهما، وبأن عمل الفعل في الفعل مستغربٌ، وأن العامل المركَّب لا يُحذف أحدُ جزأيهِ ويبقى الآخر، وفعل الشرط قد يُحذف"(٤).

الرابع: أن الشرط والجواب تَجَازَمَا؛ أي: جزمَ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر: أنهما تَرَافَعَا، وهذا القول نقله ابنُ جِنّي عن الأخفش(٥).

وهو مردود أيضًا؛ للعلَّة السابقة الذكر بأن عمل الفعل في الفعل مستغربٌ.

الخامس: أن الجواب مجزوم بالجوار؛ لكونه جاوَرَ الشرطَ المجزومَ، وهذا قولُ الكوفيين -قياسًا للجزم على الجرّ-(٦).

"وحجتهم في ذلك أنَّ جواب الشرط مجاورٌ لفعل الشرط، لازمٌ له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فلمَّا كان

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٤٩٨، همع الهوامع٢/٥٥٨.
(٢) ينظر: همع الهوامع ٢/٥٥٨.
(٣) الكتاب ٣/ ٦٢،٦٣.
(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٤٩٧، التصريح٢/٤٠٠، همع الهوامع٢/ ٥٥٨،٥٥٩.
(٥) ينظر: التصريح ٢/٤٠٠.
(٦) ينظر: الارتشاف ٢/٥٥٧، همع الهوامع٢/٥٥٩.

منه بهذه المنزلة في الجوار؛ حُمل عليه في الجزم، فكان مجزومًا على الجوار، والحملُ على الجوار كثير"[١].

وقد رُدَّ هذا القول؛ لأنه قد يكون بين الشرط والجواب معمولاتٌ فاصلةٌ؛ فلا يكون بينهما تجاور[٢].

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي حين ذكر أن أداة الشرط هي الجازمة للجواب ولفعل الشرط؛ إذ قال الجزولي: "الجازم قسمان: جازم فعل واحد، وجازم فعلين"[٣].

ففسَّر الشلوبيني قول الجزولي بقوله: "هذا بناءٌ على أن أدوات الشرط هي الجازمة لفعلَي الشرط والجواب معًا، أو على أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما الجازمان لفعل الشرط؛ لأنه قد يقال فيما جَزَمَ مع غيره: إنه جازم كما يقال فيما جَزَمَ وحده: إنه جازم"

ثم ردَّ الشلوبيني على هذا بقوله: "وهذان المذهبان اللذان لا ينبني كلامه إلا على أحدهما ليس المذهب المعوَّل عليه منهما عند النحويين، إلا أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما اللذان جَزَمَا الجوابَ"[٤].

والذي يظهر لي وأميل إليه من هذه الأقوال الخمسة هو **المذهب الأول** القاضي بأن **العامل في (الشرط والجواب)** هو **(حرف الشرط)**، وهو الذي عليه أكثر البصريين، ولعدم وجود ما ينقض ذلك، على أن الخلاف في مثل ذلك لا طائل منه، كما قال أبو حيَّان: (وَهَذَا الْخلافُ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ وَلَا حكمٌ نُطْقِيٌّ)[٥]. والله أعلم.

(١) الإنصاف ٢/٤٩٣.
(٢) ينظر: التصريح ٢/٤٠٠.
(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٨٢.
(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٤٨٢، ٤٨٣.
(٥) همع الهوامع٢/٥٥٩.

المسألة الخامسة
الخلاف في (إِذْمَا) الجازمة للفعل: أهي اسمٌ أم حرفٌ؟

من الأدوات التي تجزم الفعل المضارع أدواتٌ تجزم فعلين، وهذا هو القسم الثاني من قسمَي (الجوازم)، وتُسمَّى هذه الأدوات (أدوات الشرط)، وهي (إنْ، ومَنْ، ومَا، ومَهْمَا، وأَيّ، ومَتَى، وأَيَّانَ، وأَيْنَمَا، وإِذْمَا، وحَيْثُمَا، وأَنَّى، وكيفَما).

وقد اختلف العلماء في (إِذْمَا) أهي حرف أم اسم؟، على مذهبين:

الأول: مذهب سيبويه: وهو أنَّ (إِذْ) إذا رُكِّبَتْ مع (مَا) تكون بذلك فارقت الاسميَّة، وصارت (حرف شرط) مثل (إِنْ)؛ إذ قال: "هذا باب الجزاء، فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: (مَنْ، ومَا، وأَيُّهم). وما يجازى به من الظروف: (أَيُّ حينٍ، ومَتَى، وأينَ، وأَنَّى، وحيثُما). ومن غيرهما: (إِنْ، وإِذْمَا)، ولا يكون الجزاء في (حيثُ) ولا في (إِذْ) حتى يُضَمَّ إلى كل واحد منهما (مَا)؛ فتصير (إِذْ) مع (مَا) بمنزلة (إِنَّما، وكأَنَّما)، وليست (مَا) فيهما بلغوٍ، ولكن كل واحد منهما مع (مَا) بمنزلة حرف واحد"[(١)].

الثاني: "مذهب المبرِّد وابن السَّرَّاج، وأبي عليٍّ -ومَنْ تابعهم-: وهو أن اسميَّتها باقية مع التركيب، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلًا بعد أن كان ماضيًا، ففي زعمهم أن (إِذْمَا) اسم ظرف زمان"[(٢)]، وأن المعنى في المثال إذا قلتَ: (إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ) معناه (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ)، واحتجوا بأنها قبل دخول (مَا) كانت اسمًا، والأصل عدم التغيير، وأُجِيبَ بأن التغيير قد تحقَّق؛ بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل؛ فدلَّ على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى البَتَّةَ، واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها: كالمضارع فإنه موضوع لأحد الزمانين (الحال أو الاستقبال)، وإذا دخلت عليه (لم) انقلب زمانه إلى المضيِّ مع بقاء ذاته على أصلها[(٣)].

وقد ردَّ ابن مالك على من قال باسميَّة (إِذْمَا)، وأَيَّدَ مذهبَ سيبويه وصحَّحه قائلًا:

---

(١) الكتاب٣/٥٦، ٥٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/١٦٢٢، الارتشاف٤/١٨٦٢.

(٣) ينظر: التصريح٢/٣٩٨.

"والصحيح مَا ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حُكِمَ باسميَّتها؛ لدلالتها على وقتٍ ماضٍ دون شيء آخر يُدَّعَى أنها دَالَّةٌ عليه؛ لمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسميَّة كالتنوين، والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول فيه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ﴾[1]. وموقع مفعول به نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾[2].

وأما بعد التركيب فمدلولها المجمَع عليه معنى (المجازاة)، وهو من معاني الحروف.

ومن ادَّعى أن لها مدلولًا آخر زائدًا على ذلك فلا حجة له، وهي -مع ذلك- غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب؛ فوجبَ انتفاءُ اسميَّتها، وثبوتُ حرفيَّتها، كما ذهب إليه سيبويه، وما سوى (إنْ) و(إذْمَا) من أدوات الشرط فأسماءٌ -بإجماع المحقِّقين-"[3].

ولكن الناظر في ظاهر كلام المبرِّد في (المقتضب) يجده مخالفًا لما نقله عنه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، من أن (إذْمَا) اسم، بل ظاهر كلامه أنها حرف، وليست اسمًا، كما ذهب إلى ذلك سيبويه، فقال أبو العباس: "وَهِي تدخل للشَّرط، وَمعنى الشَّرْط وُقُوعُ الشَّيْءِ لوُقُوعِ غَيرِهِ، فَمِنْ عواملها من الظروف (أَيْنَ، وَمَتَى، وأَنَّى، وحيثُما)، وَمن الْأَسْمَاء (مَنْ، وَمَا، وَأَيّ، وَمَهْمَا)، وَمن الْحُرُوف الَّتِي جَاءَت لِمَعْنى (إِنْ، وإِذْمَا) وَإِنَّمَا اشتركت فِيهَا الْحُرُوف والظروف والأسماء لاشتمال هَذَا الْمَعْنى على جَمِيعهَا فحرفها فِي الأَصْل (إِنْ)، وَهَذِه كلهَا دواخل عَلَيْهَا لاجتماعها، وكل بَاب فأصله شَيْء وَاحِد، ثمَّ تدخل عَلَيْهِ دواخل لاجتماعها فِي الْمَعْنى...، والمجازاة بـ(إِذْمَا) قَوْلك: "إِذْمَا تأتِنِي آتِكَ"...، وكَذَلِكَ حُرُوف المجازاة، إِلَّا مَا كَانَ من (حَيْثُمَا، وإِذْمَا) فَإِن (مَا) فيهمَا لَازِمَة لَا يكونَانِ للمجازاة إِلَّا بهَا"[4].

وقال الرضيُّ[5] في (شرح الكافية): "أَمَّا (إِذْمَا) فهو عند سيبويه حرف، كـ(إِنْ)، ولعلَّه نظر إلى أن

(١) سورة البقرة:١٣٤.

(٢) سورة الأعراف:٦٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣، ١٦٢٣، ١٦٢٤.

(٤) المقتضب٤٦/٢، ٤٧، ٤٨.

(٥) الرَّضِيُّ الأَسْتَرآباذيُّ (٠٠٠ - نحو ٦٨٦هـ) .

مُحَمَّد بن الحسن الرضيّ الأستراباذيّ، نجم الدِّين، لقبه «نجم الْأَئِمَّة»، من أهل (أستراباذ)، له مصنفات منها: (الوافية في شرح =

لفظة (مَا) تدخل على (إذَا) مع أن فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل -وإن دخلت على الماضي- كـ(إنْ)، ولا تصير جازمةً معها، فكيف بـ(إذْ)، الخاليةِ من معنى الشرط الموضوعة للماضي، فـ(إذْمَا) عنده غير مركَّبة..."، ثم أردف قائلًا عن هذا الاعتراض: "وأَمَّا الاعتراض بـ(إذَا مَا)، فلا يلزم؛ إذْ ربما اختُصَّ بعض الكلمات ببعض الأحكام اختيارًا منهم بلا مرجِّح؛ أَلَا ترى أنَّ (حيثُ) مثل (إذَا) متضمِّنٌ لمعنى الشرط، بل: (إذَا) أَقْعَدُ فيه، وتجزم (حيثُ) مع (مَا) دون (إذَا)"[1].

وممن قال بحرفيَّة (إذْمَا) أبو حيَّان الأندلسيّ؛ فقد قال: "حروف الشرط ... : (إنْ، إذْمَا، أَمَّا)"[2].

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، فذلك في قول الجزولي: "والجازم لفعلين قسمان: حرف واسم يتضمَّن معنى ذلك الحرف، فالحرف (إنْ) وحدها والاسم -ظرف وغير ظرف-، فغير الظرف: (مَنْ، ومَا، ومَهْمَا، وأَيّ، وكيفَ)، وقلَّما يجازى بـ(كيفَ).

والظرف زمانيٌّ ومكانيٌّ، فالزمانيُّ: (مَتَى، وإذْ) مقرونةً بـ(مَا)"[3]؛ إذ ذكر الجزولي أنَّ (إذْمَا) اسم، فأخذ عليه الشلوبيني ذلك وقال: "وقوله: "و(إذْ) مقرونةً بـ(مَا)" هذا على مذهب أبي العباس لا على مذهب سيبويه، وإنما مذهب سيبويه فيها أنها حرف -وهو الصحيح-؛ لأنها لم تبقَ لها دلالتها على الزمان التي كانت لها قبل تركيبها مع (مَا) والاشتراط بها، وإذا لم تبقَ لها دلالتها على الزمان التي كانت لها لم يبقَ فيها من معنى الاسميَّة شيء؛ لأنها لم تكن اسمًا إلا بما فيها من الدلالة على الزمان، وإذا لم يبقَ فيها من معنى الاسميَّة شيء فهي كلمة تدل على أنَّ (مَا) يتصل بها شرط في الجواب؛ فهي كلمة تدل على معنى في غيرها، وكل مَا هو كذلك فأصله أن يكون حرفًا إلا أن يقوم دليل على اسميَّته، فمن ذلك قال

= الكافية، لابن الحاجب) في النحو، أكمله سنة ٦٨٦هـ، قال عنه السيوطي: «الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها، جمعا وتحقيقا، وحسن تعليل. وقد أكب الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنفاتهم ودروسهم» و (شرح مقدمة ابن الحاجب)، وهي المسمَّاة بـ(الشافية) في علم الصرف.
(خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب١/٢٨، ٢٩، بغية الوعاة ١/ ٥٦٧، الأعلام للزركلي٦/٨٦) .

(١) شرح الكافية٤/٨٩، ٩٠.

(٢) النكت الحسان لأبي حيان ٢٩٢.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/٤٢.

سيبويه في (إِذْمَا): إنها حرف"[1].

والذي أميل إليه من مذاهب النحاة السابقين أنَّ (إِذْمَا) حرفٌ -وهو المذهب الأول-، وهذا الميل راجع إلى أن خواصَّ الحرفيَّة موجودة فيها، وأيضًا معناها أصبح -بعد التركيب-: التعليق والمجازاة، وهذه من معاني الحروف، إضافةً إلى أنها فقدت علامات الاسميَّة. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٧٦، ٧٧. وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥٠٧، ٥٠٨.

المسألة السادسة

مَا يجزم فعلين (إِذْ) و(حيثُ)

الخلاف في علَّة وجوب زيادة (مَا) بعد (إِذْ) و(حيثُ)

الجوازم قسمان: مَا يجزم فعلًا واحدًا، وما يجزم فعلين.

والجازم لفعلين يأتي على قسمين: حرف، واسم، والاسم يأتي ظرفًا وغير ظرف، فغيرُ الظرفِ: (مَنْ) و(مَا) و(مَهْمَا) و(أَيّ) و(كيفَ)، والظرفُ إِمَّا أن يكون زمانيًّا أو مكانيًّا، فالزمانيُّ: (مَتَى) و(إِذْ) مقرونةً بـ(مَا) و(أَيُّ) و(حينٍ) و(أَيَّانَ) و(إِذَا)، والمكانيُّ: (أينَ) و(أَنَّى) و(حيثُ) مقرونةً بـ(مَا)[1].

ولحاق(مَا) لأدوات الجزم، على ثلاثة أنواع:

١) نوع لا يُجزم به إلا مقترنًا بـ(مَا)، وهو (حيثُ) و(إِذْ)، وأجاز الفرَّاء الجزم بهما دونها.

٢) نوع لا تلحقه (مَا) ومنه (مَنْ) و(مَهْمَا) و(أَنَّى).

٣) نوع يجوز فيه الأمران -لحاق (مَا) وعدمها-، من ذلك: (أَيّ) و(مَتَى) و(أينَ).

و(حيثُما) لا تكون إلا شرطًا، وكانت قبل دخول (مَا) اسم مكان خاليًا من معنى الشرط ملازمًا للتخصيص بالإضافة إلى جملة، ولا تعمل في الأفعال، ثم أخرجوها إلى الجزاء فضمَّنوها معنى (إِنْ) وجعلوها اسم شرط؛ فلزمهم إتمامها وحذف مَا تضاف إليه، وألزموها (مَا)؛ تنبيهًا على إبطال مذهبها الأول وجزموا بها الفعل، كقول لشاعر:

حيثُمـــا تَسْـــتَقِمْ يُقَـــدِّرْ لـــكَ اللَّـــ ـــهُ نجاحًـــا في غـــابرِ الأزمـــانِ[2]

(١) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو١٦/١، ١٧.

(٢) البيت من بحر الخفيف، وهو لقائل مجهول، كما في: الكامل في اللغة والأدب ١/ ٢٣٠، شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٢، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٤٩٥)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٤٣٧)، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٨٩)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٧٨).

ولا يجوز أن تكون منقولةً كـ(إِذْمَا) إلى الحرفيَّة؛ لأنها لم تَزَلْ على مَا كانت عليه -قبلُ- من الدلالة على المكان، بخلاف (إِذْمَا) فإنها كانت قبل دخول (مَا) عليها اسمَ زمانٍ ماضٍ خاليًا من معنى الشرط، فلمَّا دخلت عليها (مَا) صارت أداة شرط بمعنى (إِنْ) مختصَّة بالمستقبل، وزال مَا كان فيها من معنى الاسم، ولم يُعلم نقلها إلى معنًى آخر غير الشرط؛ فحَكمنا بحرفيَّتها؛ لأن دلالتها على معنى الحرف متيقَّنة، ودلالتها على معنى الاسم مشكوكٌ فيها، والحكم بمقتضى مَا تيقَّن أَولى[1].

واختلف العلماء في علَّة وجوب زيادة (مَا) في (حيثُ) و(إِذْ) على النحو الآتي[2]:

١) قال الدماميني[3]: "وإنَّما وجبت زيادة (مَا) فيهما؛ لتكفَّهما عن الإضافة؛ فيتأتَّى الجزم بهما، وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم؛ لأن المضاف إليه حالٌّ محلَّ الاسم؛ فهو واجبُ الجرِّ فكيف يُجزم؟".

وقد قال -بهذا- الشلوبيني قبل الدماميني[4].

٢) قال الفارضي[5]: "زِيدتْ (مَا)؛ عوضًا عن الجملة التي تضاف إليها (إِذْ) و(حيثُ)".

٣) قيل: إنها زِيدتْ للفرق بين حالة جزمها وحالة عدمه.

---

(١) ينظر: شرح المفصل٤/٢٧١، تمهيد القواعد٩/٤٣٢٧.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني٤/١٩.

(٣) الدَّمَامِينيّ (٧٦٣ - ٨٢٧هـ) .

مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن مُحَمَّد، المخزوميّ، القرشيّ، بدر الدين، المعروف بابن الدماميني، ولد بالإسكندرية، لازم ابن خلدون، تفقه وعانى الآداب، ففاق في النحو والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط، وشارك في الفقه وغيره، وناب في الحكم، ودرس بعدة مدارس، وتقدم ومهر، واشتهر ذكره، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، له: (حاشية على مغنى اللبيب)، و(شرح تسهيل الفوائد)، و(إظهار التعليل المغلق)، وغيرها.

(حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة١/٥٣٨، بغية الوعاة ١/ ٦٦، الأعلام للزركلي٦/٥٧) .

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٧٩.

(٥) الفارِضيّ (٠٠٠ - نحو ٩٨١هـ) .

شمس الدين مُحَمَّد الفارضيّ، الحنبليّ، له قدم سبق في النحو والفرائض، أخذ عن جماعةٍ من علماءِ مِصْر، وأخذَ عنه كثيرٌ من الأجِلَّاء، منهم: العَلَّامَةُ شمسُ الدين محمدٌ المقدسيُّ العلم، له: (تعاليق في النحو)، ينقل عنها محشوًّا الأشموني، تدل على تبحُّره فيه.

(سلم الوصول إلى طبقات الفحول٣/٢٩٧، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة٣/١١١٢، الأعلام للزركلي٦/٣٢٥) .

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي في أن إلحاق (مَا) لـ(حيثُ) و(إِذْ) بأنها عوضٌ من الإضافة، وذكر أن الصواب هو أن (مَا) كافَّةٌ لها عن الإضافة، وليست عوضًا من الإضافة؛ لأنه لو قدَّرنا أنها طالبة للإضافة فإنها تكون من عوامل الجر، وعوامل الجر لا تجزم؛ لذلك لا يجتمع الإضافة والجزم في آنٍ واحد؛ إذ قال الجزولي: "(وإِذْ) و(حيثُ) عوضًا من الإضافة"[1]، فقال الشلوبيني: "وقوله: (إِذْ)، و(حيثُ) عوضًا من الإضافة...، وأما لحاقها لـ(حيثُ) فلتكونَ عوضًا من الإضافة – كذا قال المؤلِّف، والصواب: لتكفَّها عنها؛ لأنه لا يُعوَّض من الإضافة إلا مَا هو طالبٌ لها، وإذا قدَّرنا أن (حيثُ) طالبة للإضافة؛ فهي من عوامل الجر، وعوامل الجر لا تجزم في شيء من الكلام؛ فيأتي هذا لا نظير له، وهي قد جزمت؛ فلا تطلب الإضافة، اللهمَّ إلا أن يريد بقوله: إنها (عوضٌ من الإضافة) أنها كافَّةٌ لها عن طلب الإضافة ومهيِّئة لها للجزم، فعاقبت بذلك الإضافة؛ فصارت –لذلك– كأنها عوضٌ منها؛ فيُمكن"[2].

والذي أميل إليه هو مَا ذهب إليه الشلوبيني والدماميني في أن (مَا) كافَّةٌ عن الإضافة في (حيثُ) و(إِذْ)؛ لأنه لا يجتمع فيهما جزمٌ وجرٌّ في آنٍ واحدٍ، وهذا الخلاف مما لا طائل منه؛ إذْ هم متفقون جميعًا على أن (حيثُ) و(إِذْ) لا تعمل الجزاء إلا إذا لحقتها (مَا). والله أعلم.

(١) المقدمة الجزولية في النحو١/٤٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥١١، ٥١٢.

المسألة السابعة

الخلاف في (أيّ) من أدوات الشرط

الأدوات التي تجزم الفعل المضارع تأتي على قسمين[١]:

الأول: مَا يجزم فعلًا واحدًا، وهي ثلاث أدوات: (اللام) الدالة على الأمر، و(لا) الدالة على النهي، و(لَمْ) و(لَمَّا) -وهما للنفي-، وهذه الأدوات كلها حروف.

والآخر: مَا يجزم فعلين، وهي إحدى عشرة أداةً: (إنْ، ومَنْ، ومَا، ومَهْمَا، وأَيّ، ومَتَى، وأَيَّانَ، وأَيْنَمَا، وإِذْمَا، وحيْثُمَا، وأَنَّى)، وهذه الأدوات التي تجزم فعلين، كلها أسماء إلا (إنْ) و(إِذْمَا) فإنهما حرفان.

والاسم من هذه الأدوات ظرف وغير ظرف، فغير الظرف: (مَنْ، ومَا، ومَهْمَا، وأَيّ، وكيفَ)، وقلَّما يجازى بـ(كيفَ)[٢]، فـ(مَن) لتعميم أُولي العلم، و(مَا) لتعميم مَا تدل عليه وهي موصولة، وكلتاهما مبهمة في أزمان الربط، و(مَهْمَا) بمعنى (مَا) ولا تخرج عن الاسميَّة[٣].

والظرفُ زمانيٌّ ومكانيٌّ، فالزمانيُّ: (مَتَى)، و(إِذْ) مقرونةً بـ(مَا)، و(أَيُّ حينٍ)، و(أَيَّانَ)، و(إِذَا)[٤]، فـ(مَتَى) لتعميم الأزمنة، و(أَيَّانَ) كـ(مَتَى)، وقد تُستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام، وكسر همزة (أَيَّانَ) لغة سُليم[٥]، والمكانيُّ: (أينَ، وأَنَّى، وحيثُ) مقرونةً بـ(مَا)[٦]، فـ(أينَ، وحيثُما) هما لتعميم الأمكنة،

(١) ينظر: شرح ابن عقيل٢/٣٣٥.
(٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو١/٤٢، تسهيل الفوائد١/٢٣٦.
(٣) توضيح المقاصد٣/١٢٧٤.
(٤) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو١/٤٢، تسهيل الفوائد١/٢٣٦.
(٥) توضيح المقاصد٣/ ١٢٧٦.
(٦) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو١/٤٢، تسهيل الفوائد١/٢٣٦.

و(أَنَّى) ذكروها في ظروف المكان بمعنى (أينَ). وقال بعضهم: هي لتعميم الأحوال[١].

أقوال العلماء في أداة الشرط (أَيّ):

"(أَيّ) اسم شرط جازم، يجزم فعلين مضارعين: أحدهما فعل الشرط، والثاني جواب الشرط، و(أَيّ) هو الاسم الوحيد من أسماء الشرط الذي يكون معربًا؛ لأنه قد عارضَ مَا فيها من شبه الحرف لزومَ الإضافة إلى الأسماء؛ فحماها ذلك من البناء. وما عداه من الأدوات فهو مبنيٌّ"[٢].

وأقوال العلماء فيه على النحو الآتي:

الأول: قال ابن يعيش عنها: "وأَمَّا (أَيّ)، فإنها اسم مبهم منكور، وهي بعضُ مَا تُضاف إليه: إنْ أضفتها إلى الزمان، فهي زمان، وإنْ أضفتها إلى المكان، فهي مكان، إلى أيِّ شيء أضفتَها، كانت منه.

ويُجازَى بها -كأخواتها- مضافةً ومفردةً. تقول: (أَيُّهم يأتِني آتِهِ)، و(أَيُّهم يُحْسِنْ إليَّ أُحْسِنْ إليه)، ترفع (أَيّ) بالابتداء، وما بعدها -من الشرط والجزاء- الخبرُ؛ لأنَّ (أَيّ) هنا الفاعل في المعنى، لأنَّ المبتدأ إذا تقدَّم؛ امتنع أن يكون فاعلًا صناعيًّا، وارتفع بالابتداء، وأُسْنِدَ فعلُ الشرط إلى ضميره. وتقول: (أَيَّهم تَضربْ أَضربْ)، تنصب (أَيّ) بـ(تضرب)؛ لأنه واقع عليه في المعنى، ويجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل. والفعلُ في باب الجزاء ليس بصلةٍ لِمَا قبله، كما أنَّ مَا بعد الاستفهام ليس بصلةٍ لِمَا قبله؛ فجاز أن يتقدَّم معموله، والفعل إذا كان مجزومًا يَعمل عَمَلَهُ غيرَ مجزومٍ. قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾[٣]، فـ(أيًّا) منصوب بـ(تدعوا)"[٤].

الثاني: قال ابن مالك: "(أَيّ)، وهي لتعميم أوصاف الشيء، والأوصاف مشتركة؛ فلذا يلزم في

(١) توضيح المقاصد٣/ ١٢٧٦.
(٢) شرح تسهيل الفوائد٤/٧٣.
(٣) سورة الإسراء: ١١٠.
(٤) شرح المفصل٤/٢٦٩.

(أَيّ) أن تضاف لفظًا أو معنًى إلى الموصوف، على حدِّ قولهم: (سَحْق عمامة)، رفعًا لالتباس عموم الأوصاف بجنسٍ، بعمومها لغيره؛ فتكون بحسب مَا تضاف إليه. فإنْ أضيفت إلى الظرف فهي ظرف، وإنْ أضيفت إلى غير ذلك فهي بمعنى مَا أضيفت إليه؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، وتقع في الشرط وغيره. وإذا كانت شرطيَّة جَزمت الفعل نحو: (أَيَّ يومٍ تَقُمْ أَقُمْ)"[١].

الثالث: قال أبو حيَّان عن (أَيّ):" وأَمَّا (أَيّ) فبحسب مَا تضاف إليه، إنْ أضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان نحو: (أَيَّ جهةٍ تجلسْ أجلسْ معك)، أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلى مفعول كانت مفعولًا، أو إلى مصدر كانت مصدرًا، وهي لتعميم أوصاف الشيء، والأوصاف مشتركة؛ فلذلك يلزم أن تضاف لفظًا أو معنًى إلى الموصوف"[٢].

الرابع: قال السيوطي:" (وَأَيّ)، وهي بحسب مَا تُضَاف إِلَيْهِ، فَإِنْ أضيفت إِلَى ظرف مَكَان فظرف مَكَان نَحْو: (أَيَّ جِهَةٍ تَجْلِسْ أَجْلِسْ)، أَو زمَان أَو مفعول أَو مصدر فَكَذَلِك، وَهِي لعُمُوم الْأَوْصَاف"[٣].

ومن خلال الأقوال السابقة للعلماء؛ نستنبط أنهم متفقون جميعًا على أحكام أداة الشرط (أَيّ)، أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، فمداره معنى (أَيّ) هل هي للتوكيد أو عوضٌ من الإضافة؟؛ إذ قال الجزولي: "وأَيًّا توكيدًا وعوضًا من الإضافة"[٤]. فذكر الشلوبيني بأن تكون (أَيّ) للتوكيد أصوب؛ لأنها لو كانت عوضًا من الإضافة لَبَعُدَ إثبات التنوين معها؛ إذ قال: "وقوله: (وأَيًّا توكيدًا وعوضًا من الإضافة)، أصوبُها أن تكون توكيدًا، وأما كونها عوضًا من الإضافة فيبعُد إثباتُ التنوين معها، ولو كانت (مَا) عوضًا من الإضافة لاقتضى ذلك أن يسقط التنوين معها كما يسقط مع الإضافة

(١) شرح تسهيل الفوائد٤/٧٢، ٧٣.
(٢) الارتشاف٤/١٨٦٨.
(٣) همع الهوامع٢/٥٤٧.
(٤) المقدمة الجزولية في النحو١/٤٢.

التي هي عوض منها، اللهمَّ إلا أن يكون معناه على مَا قلناه من الكفِّ والتهيئة والمعاقبة؛ فيصحُّ"[1]. وهذا الذي ذكره الشلوبيني وافقه عليه بعضُ العلماء: كاللورقي والعطار والأبذي، وذكر هذه الموافقة محقِّق (شرح المقدمة الجزولية)[2]، ولكني لم أطَّلع على تلك الأقوال -لتعذُّر الوصول إليها-.

والذي يظهر لي أن الخلاف في مثل هذا هَيِّنٌ؛ إذ هم جميعًا متفقون على أن (أَيّ) من أدوات الشرط التي تجزم فعلين، وأنها اسم، وأنها معربة، وأنها تأتي ظرف زمان وظرف مكان. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥١٢.

(٢) ينظر: حاشية المصدر السابق٢/٥١٢.

المسألة الثامنة

أدوات الشرط الجازمة

المجازاة بـ(كيفَ)

"أكثر مَا تكون (كيفَ) استفهامًا، وقد تكون شرطًا في المعنى فحسب، فتعلق بين جملتين، ولا تعمل شيئًا؛ حملًا على الاستفهاميَّة"(١).

واختلف النحويون في (كيفَ): هل يجازى بها، أو لا؟، على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب البصريين(٢): وهو المنع.

قال سيبويه: "وسألتُ الخليلَ عن قوله: "كيفَ تَصنعْ أَصنعْ". فقال: هي مستكرَهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها: "على أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ"(٣).

واحتج البصريون لذلك بثلاثة أمور:

"**الأول**: أنها ناقصة عن سائر أخواتها، في مسألة جوابها بأنه لا يكون إلا نكرة؛ بكونه سؤالًا عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، أمَّا سائر أخواتها فإن جوابها يكون مرة نكرة، ومرة معرفة، فلمَّا قصرت عن أحد الأمرين؛ ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

الثاني: أنه لم يَجُزِ المجازاةُ بها؛ لأنها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، وذلك حاصل في نظائرها كـ(مَنْ) و(مَا) و(أَيّ) و(مَهْمَا).

الثالث: في حال النظر إلى الأصل في المجازاة؛ فإنه يكون بالحرف دون الأسماء، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، وهنا لا يوجد ضرورة تُلزم المجازاةَ بها؛ فالأَولى ألَّا يجازى بها، ووجدوا أن (أَيًّا) تُغني

(١) تمهيد القواعد٩/٤٣٣١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب١/٢٧٠.

(٣) الكتاب٣/٦٠.

عنها، أَلَا ترى أن القائل إذا قال: (في أَيِّ حالٍ تكنْ أكنْ) فهو في المعنى بمنزلة: (كيفَ تكنْ أكنْ)"[1].

لكنَّ الأنباريَّ ضعَّف هذا الوجه فقال: "هذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن (أَيًّا) كما تتضمَّن الأحوال تتضمَّن الزمان، والمكان، وغير ذلك؛ فكان ينبغي أن يُستغنى بها عن (مَتَى مَا) و(أينَما) وغيرهما من كلمات المجازاة، فلمَّا لم يستغنوا بها عنها؛ دلَّ على ضعف هذا التعليل.

والتعويل في الدلالة على أنه يجوز أن يجازى بها الوجهان الأوَّلان"[2].

الثاني: مذهب الكوفيين، ومعهم قطرب[3][4]: وهو جواز المجازاة بـ(كيفَ) مُطلقًا.

واستدلُّوا لذلك بأمرين:

الأول: أنها تشبه كلمات المجازاة في الاستفهام، فقالوا: أَلَا ترى أن (كيفَ) سؤال عن الحال كما أن (أينَ) سؤال عن المكان، و(مَتَى) سؤال عن الزمان؛ فحكموا على الشبه الواقع بينها وبين كلمات الجزاء الأخرى في وقوع الاستفهام فيها، كما يقع في غيرها من كلمات الجزاء.

الثاني: أن معناها كمعنى كلمات الجزاء الأخرى؛ أَلَا ترى أن معنى (كيفَما تكنْ أكنْ): في أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ، كما أن معنى (أينَما تكنْ أكنْ): في أيِّ مكانٍ تكنْ أكنْ، ومعنى (مَتَى مَا تكنْ أكنْ): في أيِّ وقتٍ تكنْ أكنْ، واستدلوا على ذلك بقول الخليل بن أحمد: مخرجها مخرج الجزاء، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء، فهي عندهم لمَّا شابهت مَا يجازى به في الاستفهام ومعنى الجزاء؛ وجب المجازاة بها

---

(١) ينظر: الأصول٢/١٩٧، الإنصاف٢/٥٢٩،٥٣٠.

(٢) الإنصاف٢/٥٣٠.

(٣) قُطْرُب (٠٠٠ - ٢٠٦هـ) .

مُحَمَّد بن المستنير بن أحمد أبو عليّ، المعروف بقطرب، البصريّ، النحويّ، اللغويّ، أخذ النحو عن: سيبويه وعيسى بن عمر وجماعة من علماء البصرة، أخذ عنه: ابن السكيت، لازم سيبويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل! فلقب به. له: (معاني القرآن)، و (النوادر)، و (الاشتقاق)، و(الأضداد)، وغيرها.

(معجم الأدباء٦/٢٦٤٦، بغية الوعاة ١/ ٢٤٢، الأعلام للزركلي٧/٩٥) .

(٤) ينظر: مغني اللبيب١/٢٧٠،٢٧١، همع الهوامع ٢/٥٥٠.

كسائر كلمات الجزاء الأخرى[١].

وقد أجاب الأنباري عن كلمات الكوفيين: "بأنه وإن أشبهتْ (كيفَ) كلمات المجازاة في الاستفهام، وأن معناها كمعنى كلمات المجازاة، فإننا لا نسلِّم أن معناها كمعنى كلمات المجازاة؛ لأنه لا يتحقَّق الجزاء بها؛ أَلَا ترى أنك إذا قلتَ: (كيفَ تكنْ أكنْ) كان معناها: على أيِّ حالٍ تكونُ أكونُ؛ يقتضي -هنا- أنك تضمن للمخاطب أنك تكونُ على أَيَّةِ حالٍ يكونُ هو عليها، وذلك مُتعذِّرٌ عقلًا؛ لأن أحوال الشخص كثيرة؛ يتعذَّر أن يكون المجازي عليها كلها؛ لأنه يتعذَّر أن يتفق شيئان في جميع أحوالهما، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان، كالصِّحَّة والسُّقم والقوة والضعف إلى غير ذلك"[٢].

والأَولى في الفصل في قبول المجازاة بـ(كيفَ) من عدمه؛ أن نحتكم إلى السَّماع، فإنْ وردَ مَا يثبت المجازاة بها؛ استدللنا به على صحة المجازاة بها، وإلَّا فلا.

وقد ذكر العكبري: بأنه لم يَرِدْ في السَّماع مَا يثبت المجازاة بـ(كيفَ) فقال: "لَو جُوزِيَ بهَا؛ إِمَّا أَنْ يُعرف ذَلِك بِالسَّمَاعِ أَو بِالْقِيَاسِ على المسموع، لَا وَجْهَ إِلَى الأَوَّلِ فإنَّه لَا يَثْبتُ فِيهِ سماعٌ"[٣].

وقد تتبَّعتُ هذه المسألة في بعض المصنَّفات النحوية، فلم أجد شاهدًا يصحُّ الاستدلال به على المجازاة بـ(كيفَ) إلا مَا تأوَّله ابن هشام بقوله: "ومِنْ وُرُودِهَا شرطًا قوله تعالى: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٤] و ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٥]، و﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٦] وجوابها فِي ذَلِك كُلِّهِ مَحْذُوف؛ لدلَالَة مَا قبلهَا عليه"[٧].

(١) ينظر: الإنصاف٢/٥٢٩.
(٢) الإنصاف٢/٥٣٠.
(٣) ينظر: اللباب٢/٦٢.
(٤) سورة المائدة:٦٤.
(٥) سورة آل عمران: ٦.
(٦) سورة الروم: ٤٨.
(٧) ينظر: مغني اللبيب١/٢٧١.

والذي أميل إليه في هذه المسألة، هو **المذهب الأول** القائل بعدم الجواز في المجازاة بـ(كيفَ)؛ لأن الأحكام النحوية تَثبت بالسَّماعِ، والاستقراءُ يُثبت عدمَ وجود أدلة سماعيَّة تكون فيها (كيفَ) جازمة.

أما مأخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي في هذه المسألة فهو مأخذ على اللفظ؛ إذ قال الجزولي: "وقلَّما يجازى بـ(كيفَ)"[1]. وقد علَّق الشلوبيني على ذلك بقوله: "واستعمل هذا المؤلِّف مثل لفظ سيبويه في إبهامه الجواز؛ فإنه قال: إنها في الجزاء مستكرَهة؛ فلذلك كان استعمال سيبويه له أحسن من استعمال المؤلِّف له"[2].

هذه المفارقة التي ذكرها الشلوبيني -بين قولَيْ سيبويهِ والجزوليِّ- غيرُ تامَّةٍ، وتمامُها يُظهر أنه لا يُجيز -كباقي البصريين- المجازاة بـ(كيفَ).

أما قول الجزولي: "وقلَّما يجازى بـ(كيفَ)"، فإن ظاهر العبارة يحتمل أن يجازى بـ(كيفَ) على مذهب الكوفيين.

ومأخذ الشلوبيني في هذا الموضع على لفظ شيخه الجزولي له محلٌّ من الصحة؛ إذ إن الجزولي لم يحترز عن المذهب الثاني، وربَّما قصد أن يبيِّن مذهبَيِ العلماءِ في المسألة. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥٠٥.

(٢) المصدر السابق٢/٥٠٦.

المسألة التاسعة

دخول (الفاء) على الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط

تدخل (الفاء) على الجواب إذا كان لا يصلح أن يكون شرطًا؛ وذلك إذا كان جملة اسمية، أو فعل أمر، أو دعاء، أو مقرونًا بحرف التنفيس، أو مقرونًا بحرف نفي غير (لا) و(لم) وغيرهما، أما إذا كان الجواب صالحًا لأن يكون شرطًا -كالمضارع- فإنه لا يتعيَّن اقترانه بالفاء.

وللعلماء في جواز حذف هذه الفاء ثلاثة أقوال[(١)]:

الأول: مذهب سيبويه: وهو أنه يجوز الحذف في الضرورة ويمتنع في السعة، قال -رحمه الله-: "وسألته [يعني: الخليل] عن قوله: "إِنْ تأتِنِي أنا كريمٌ"، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ، مِنْ قِبل أنَّ "أنا كريم" يكون كلامًا مبتدأ، و(الفاء) و(إذا) لا يكونان إلا معلَّقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطرًا، يشبِّهه بما يتكلَّم به من الفعل"[(٢)].

الثاني: القول بالجواز في الضرورة والاختيار: وقد نقله أبو حيَّان عن بعض النحويين.

الثالث: المنع في الحالتين: الضرورة والسعة، ذكر أبو حيَّان أن من محفوظه أن المبرِّد منعَ حذف الفاء في الضرورة.

أما مأخذ الشلوبيني الوارد في هذه المسألة على شيخه الجزولي؛ فهو أن (الفاء) لا تدخل في جواب الشرط المضارع إلا إذا كان منافرًا لـ(إنْ)؛ إذْ قال الجزولي: "الجازم لفعلين إما أن يدخل على مضارعين وضعًا؛ فيجب العمل مَا لم تَحُلِ الفاءُ بينه وبين الثاني؛ فيجب الرفع فيه"[(٣)].

فقال الشلوبيني: "وقوله: "مَا لم تَحُلِ الفاء بينه وبين الثاني فيجب الرفع فيه"، أي: قد اقتضت (إنْ)

(١) ينظر: الأصول٢/١٩٥، توضيح المقاصد٣/١٢٨٣، همع الهوامع٢/٥٥٥،٥٥٦.

(٢) الكتاب٣/٦٤.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/٤٣.

و(أخواتها) الفاء الذي هو جوابها؛ فلم تقتضِ -مع ذلك- فعلًا مجزومًا يكون جوابها؛ لأن اقتضاءها للفاء قد حال بينها وبين ذلك؛ إذ لا يكون للشرط إلا جواب واحد، وجواب الشرط مَا يأتي بعد الفاء و(إذا) والفعل، فإذا اقتضى الشرط منها واحدًا لم يقتضِ معه غيره، وهذا تقريب. والصحيح أن الفاء لا تدخل في الجواب إلا إذا كان منافرًا لـ(إنْ) من حيث لا تدخل عليه (إنْ)؛ فينبغي -إذًا- ألَّا تدخل الفاء على الفعل المضارع؛ لأنه غير منافر لـ(إنْ)، بل هو مرتبط بها فلا يُحتاج إليه فيها، فإذا دخلت الفاء عليه لم تدخل عليه إلا وهو خبر مبتدأ محذوف؛ حتى يكون المبتدأ وخبره منافرًا لـ(إنْ) فيحتاج إلى دخول الفاء؛ فيجب الرفع للفعل -حينئذٍ- من حيث كان خبر المبتدأ في ذلك لم يدخل عليه جازم يجزمه"[1].

والذي أميل إليه من الأقوال الثلاثة في جواز حذف الفاء، هو **القول الأول** وهو جواز حذف الفاء في الضرورة دون السعة، كما هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الصغير ١/٨٢.

المبحث الخامس

مآخذه على شيوخه في مسائل نحوية متفرقة

ويشتمل على:

المسألة الأولى: الخلاف في حَدِّ (الكلام).

المسألة الثانية: الخلاف في حَدِّ (الحرف).

المسألة الثالثة: هل (التنوين) خاص بالاسم، أو يتعداه إلى الفعل والحرف؟

المسألة الرابعة: التنوين، علة امتناع جزم الأسماء.

المسألة الخامسة: حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

المسألة السادسة: الخلاف في (الإعراب)؛ أهو أصلٌ في الأسماء أم الأفعال؟

المسألة السابعة: العلَّة في كون (البناء) أصلاً في الأفعال.

المسألة الثامنة: الخلاف في إعراب (الأسماء السِّتَّة).

المسألة التاسعة: الخلاف في (هَنُ) هل هي من الأسماء التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة.

المسألة العاشرة: باب (المذكر، والمؤنث).

المسألة الحادية عشرة: الخلاف في صلة (مَا) الموصوليَّة أو المصدريَّة.

المسألة الثانية عشرة: الخلاف في مصاحبة الصفة للموصوف في الحال في فعل (مَا دَامَ).

المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في الفصل بين (فِعْلِ التعجب) ومعموله.

المسألة الرابعة عشرة: علَّة امتناع (النعت) في الأفعال.

المسألة الخامسة عشرة: الخلاف في زيادة (أبتع) و(أخواتها) على ألفاظ التوكيد.

المسألة السادسة عشرة: الخلاف في معنى (بدل الاشتمال).

المسألة السابعة عشرة: الخلاف في (عطف البيان) هل يكون على اسم دونه في الشهرة؟

المسألة الثامنة عشرة: معاني (أو، وإما).

المسألة التاسعة عشرة: الخلاف في أنَّ (الألف والنون) مانعتان للإسم من الصرف.

المسألة العشرون: (كم) الخبريَّة و(كم) الاستفهاميَّة هل تُحمَل إحداهما على الأخرى؟

المسألة الأولى

الخلاف في حدِّ (الكلام)

قال ابن عقيل في تعريف (**الكلام**) -في اللغة-: "هو اسمٌ لكلِّ مَا يُتكلَّمُ به -مفيدًا كان أو غير مفيد-"[(١)]، وقال السيوطي: "الْكَلَامُ يُطلَق -لُغَةً- على الخطِّ وَالْإِشَارَة، وَمَا يُفهَم من حَالِ الشَّيْء. وإطلاقُهُ على هَذِه الثَّلَاثَة مجَازٌ"[(٢)].

أما -في اصطلاح النحويين- فحَدُّ **الكلامِ**: "مَا تضمَّنَ مِنَ الكلامِ إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"[(٣)].

وقد اختلف النحاة في تعريف (**الكلام**) على عدَّة تعاريف؛ هي:

الأول: قال الزمخشري: "الكلام هو المركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى"[(٤)].

ووافقه في ذلك ابن الحاجب[(٥)][(٦)].

---

(١) شرح ابن عقيل١/١٩.

(٢) همع الهوامع١/٤٨.

(٣) الحدود في علم النحو١/٤٣٥.

(٤) المفصل٢٣.

(٥) ابن الحاجِب (٥٧٠ - ٦٤٦هـ) .

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلَّامة جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب، الكرديّ، المالكيّ، برع في الأصول والعربية؛ وكان من أذكياء العالم، كان والده حاجباً لأحد الأمراء، فسمي بـ (ابن الحاجب)، أخذ عن: أبي القاسم البوصيري، وإسماعيل بن ياسين، والشاطبي، وأخذ عنه: الحافظ عبدالعظيم، وأبو الحسن علي بن البقال، وأبو الفضل مُحَمَّد بن يوسف الذهبي، وغيرهم، له: (الكافية في النحو)، و(الشافية في الصرف)، و(الأمالي النحوية)، و(الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري)، وغيرها.

(تاريخ الإسلام ١٤/٥٥١، بغية الوعاة ٢/ ١٣٤، الأعلام للزركلي ٤/ ٢١١).

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب١/٣٣٧،٣٣٨.

الثاني: قال ابن الأثير[١]: "أمَّا **الكلام:** فهو لقبٌ لما يُنطق به مركَّبًا مفيدًا، وهو مصدر، في قول، واسم مصدر هو التكلُّم، أو التكليم"[٢].

الثالث: قال ابن عقيل: "الكلامُ -المصطلحُ عليه عند النحاة- عبارة عن: "اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها"[٣].

وشرح التعريف على النحو الآتي:

فاللفظُ: جنسٌ يشمل الكلامَ، والكلمةَ، والكَلِمَ، ويشمل المهْمَلَ كـ(ديز)، والمستعمَل كـ(عمرو)[٤].

وَالْمرَادُ بـ(الْمُفِيد): إخراجُ المهمَل، فالمفيد مَا يُفهِم معنًى يحسُن السُّكُوتُ عَلَيْهِ[٥].

"وقوله: "فائدة يحسُن السكوت عليها" أخرج -بذلك- الكلمة، وبعض الكَلِم- وهو مَا تركَّبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولكن لم يحسُنِ السكوتُ عليه"[٦].

الرابع: ذكر أبو حيَّان جملة من حدود النحاة عن الكلام وذلك في قوله: "وقد حدَّ أصحابُنا الكلام بحدود، قال أبو بكر بن طاهر: الكلام مفيدٌ مؤلَّفٌ عن الكَلِم. وقال أبو إسحاق بن ملكون: الكلامُ أُلِّفَ من مفردِ الكَلِم، وأفاد معنى من المعاني التي أُلِّفَتِ الكَلِمُ إليها. وقال ابن هشام: الكلام مَا قام عن مسنَدٍ ومسنَدٍ إليه واستقوَى بمعناه. وحَدَّهُ الجزوليُّ -وتبعه ابن عصفور- بأنه: اللفظ المركَّب المفيد

---

(١) ابن الأَثِير (٥٤٤-٦٠٦هـ) .

مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبدالكريم، الشيبانيّ، الجزريّ، ابن الأثير، من مشاهير العلماء، وأكابر النبلاء، أخذ النحو عن شيخه أبي مُحَمَّد سعيد بن المبارك الدهان، وأبي الحَرَم مكّيّ الضَّرير، وروى عنه: ولدُه، والشِّهابُ القُوصيّ. من كتبه: (الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشَّاف)، و(البديع في شرح الفصول في النّحْو لابن الدَّهَّان)، (النهاية في غريب الحديث والأثر)، وغيرها.

(وفيات الأعيان٤/١٤١، تاريخ الإسلام ١٣/١٤٦، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٤) .

(٢) البديع في علم العربية١/٨.

(٣) شرح ابن عقيل١/١٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق١/١٩.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل١/١٩، همع الهوامع ١/٤٨.

(٦) شرح ابن عقيل ١/١٩.

بالوضع وهذا من أجودِ مَا حدُّوه به"[١].

وقد اعترض أبو طلحة على هذا الحدِّ، وذكر الاعتراض أبو حيَّان والرَّدَّ عليه من ابن عصفور فقال: "إلا أَنَّا نذكر مَا ذهب إليه الأستاذ أبو بكر بن طلحة من أن هذا الحدَّ الذي حَدَّهُ أصحابنا بالنظر إلى الاصطلاح فاسدٌ، قال: لأنه غير مانع؛ إذ قد يدخل تحته مَا ليس بكلامك ك(بعلبكّ) فإنه لفظ مركَّب مفيد لمسمَّاه، وإفادته له بالقصد، وهو -مع ذلك- ليس بكلام، وإصلاح الحدِّ عنده بأن يزاد فيه (الذي يدل جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه)؛ ليخلص بذلك من (بعلبكّ) -وأمثاله- ...، قال ابن عصفور: "وهذه الزيادة التي زادها في الحدِّ غير محتاج إليها؛ لأن (بعلبكّ) -وأمثاله- غير داخلةٍ تحته؛ لأنها ليست مفيدةً كما توهَّم؛ لأن الإفادة لا يُعنى بها دلالة اللفظ على معناه؛ إذ لو عُنِيَ بها ذلك لكان الاثنان أكثر من الواحد مفيدًا؛ لأن هذه الألفاظ لها معانٍ تدل عليها، وإنما المفيد الذي يحصل منه للمخاطب علمُ مَا لم يكن يعلمه قبلُ، وذلك لا يُتصوَّر في (بعلبكّ) -وأمثاله-؛ أَلَا ترى أن المخاطب إذا كان يجهل مَا يقع عليه (بعلبكّ)؛ لم يَعلم -إذا سمعه منك- مَا تريد به، وإن كان قد عَلِمَ مَا يقع عليه -قبل سماعه منك- بقيَ على علمه، ولم يستجدَّ أمرًا زائدًا". انتهى رد ابن عصفور على ابن طلحة"[٢].

والمأخذ الوارد في هذه المسألة أن الشلوبيني ذكر اعتراض أبي بكر بن طلحة على الجزولي في حدِّ **الكلام**، فقال الشلوبيني: "وإنما احتجتُ إلى هذا كله؛ لأن الشيخ الأستاذ أبا بكر طلحة ردَّ -على صاحب هذا التأليف- هذا الوصف الذي وصف به **الكلام**، وقال: إنه وصفٌ غيرُ خاصٍّ به؛ أَلَا ترى أن قولنا: (غلامُ زيدٍ) ليس بكلامٍ وفيه هذا الوصف؛ لأنه لفظ مركَّب مفيد بالوضع، وهذا بناء على أنَّ (مفيدًا) بمعنى (مفهوم)، ولو أخذ (مفيدًا) غير مأخذ (مفهوم) وأَخَذَهُ أخذًا مستقلًّا لم يُلْزِم المؤلِّف هذا الإلزام، وكذلك ينبغي أن يؤخذ؛ لأن الفرق بين (مفيد) و(مفهوم) في اللغة التي بها نتفاهم- وهي لغة المتكلِّمين في هذا المعنى- معلوم؛ فلا ينبغي أن يؤخذ أحدهما مأخذ الآخر"[٣].

---

(١) التذييل والتكميل ١/٣٨.

(٢) التذييل والتكميل ١/٣٨، ٣٩.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/١٩٩. وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الصغير ١/٧.

فذكر الشلوبيني أن اعتراض أبي بكر بن طلحة على حدِّ الجزولي قائم في لفظ (مفيد) الوارد في حدِّ **الكلام**، وأنه عَدَّ هذه اللفظة مفهومة، لا أنها لفظ مستقلّ، وبينهما فرقٌ، لكن هذا التفريق الذي أراده أبا بكر بن طلحة هو غالبٌ في لغة المتكلِّمين، والناظر في هذه المسألة يجد أن النحاة لم يختلفوا اختلافًا ظاهر المعنى، وإنما هو اختلاف في الألفاظ، أما المعنى والتفسير فواحد، والنحويون -في الأصل- ليسوا كالمتكلِّمين؛ فإنهم لا يضيّقون في حدودهم، فيضعون اللفظ الجامع المانع، كائنًا مَا كان، دون التشدُّد والتضييق في ذلك. والله أعلم.

المسألة الثانية

الخلاف في حَدِّ (الحَرْف)

(الحروف) على ثلاثة أضرب[١]:

(١) حروف المعجم: وهي الدائرة على الألسن -عربيُّها وأعجميُّها-.

(٢) الحروف التي هي أبعاضُ الكَلِمِ: نحو (العين) مِن (جعفر)، و(الضاد) مِن (ضرب) وما أشبه ذلك.

(٣) حروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعانٍ: وهذا الضرب هو الذي يلتمسه النحويون.

حدُّ (الحرف): "كلُّ كلمةٍ لا تدلُّ على معنًى في نفسِها، لكنْ في غيرها"[٢].

واختلف النحاة في حَدِّ (الحرف)، وهو أحد الأقسام الثلاثة للكَلِمِ؛ إذ لم يقتصر اختلافهم على حَدِّ الاسم وحَدِّ الفعل، بل تعدَّى ذلك إلى الحرف، فاختلفوا فيه، وإن كان هذا الاختلاف أقلَّ من اختلافهم في حَدِّ الاسم وحَدِّ الفعل، وهذا الاختلاف على النحو الآتي:

أولًا: يرى سيبويه أن الحرف ما جاء لمعنًى، وليس باسمٍ ولا فعلٍ، ومثَّل لذلك بـ(ثُمَّ، وسَوْفَ، وواو القسَم، ولام الإضافة، ونحوها)[٣].

وممن وافق سيبويه في حدِّ الحرف: أبو عليٌّ الفارسيّ[٤]، وابنُ فارس[٥] في (الصاحبي)؛ إذ قال في

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ١/٥٤.

(٢) الحدود في علم النحو ١/٤٤١.

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٢.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ٨.

(٥) ابن فارس (٣٢٩-٣٩٥هـ).

أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازيّ، أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب، قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب ابن عباد =

تأييده لحدِّ الحرف عند سيبويه: "وقد أكثرَ أهلُ العربيَّة فِي هَذَا، وأقربُ مَا فِيهِ مَا قاله سيبويهِ، إنه الَّذِي يفيدُ معنًى لَيْسَ فِي اسمٍ ولا فعلٍ"(١).

ثانيًا: قال ابن الحاجب في حدِّ الحرف: "ما دلَّ على معنًى في غيره، كالأسماء المشتركة؛ فإنه لا يُفهَم مدلولُها إلا بالقرينة، وكذلك الحرف فإنه لا يُفهَم معناه إلا بذكر متعلَّقهِ معه"(٢).

ووافقه ابنُ الصائغ (٣).

ثالثًا: يرى الزمخشريُّ أن الحرف هو "ما دلَّ على معنًى في غيره. ومن لم ينفكّْ من اسمٍ أو فعلٍ يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حُذف فيها الفعل، واقتصر على الحرف؛ فجَرَى مجرَى النائب، نحو قولهم: (نَعَمْ، وبَلَى)"(٤).

فزادَ الزمخشريُّ عبارةَ: (ومَن لم ينفكّْ من اسمٍ أو فعلٍ يصحبه).

ووافق الزمخشريَّ في هذا الحدِّ ابنُ يعيش(٥)، غير أنه فضَّل صياغة (ما دلَّ على معنًى في غيره) فقال:" أَمْثَلُ مِن قولِ مَن يقول: (ما جاءَ لمعنًى في غيره)؛ لأنَّ في قولهم: (ما جاءَ لمعنى في غيره) إشارةً إلى العلَّة، والمراد من الحدِّ: الدلالة على الذات، لا على العلَّة التي وُضع لأجلها؛ إذ عِلَّةُ الشيءِ غيرُهُ"(٦).

رابعًا: قال ابنُ مالك: "والحرفُ كلمةٌ لا تَقبل إسنادًا وضعيًّا بنفسِها ولا بنظيرٍ"(٧).

= وغيرهما من أعيان البيان، كان رأساً في الأدب، بصيراً بفقه مالك، مُنَاظراً مُتكلماً على طريقة أهل الحق، ومذهبه في النحو على طريقة الكُوفِيّين، جمع إتقان العلم إلى ظرف أهل الكتابة والشعر. من تصانيفه (مقاييس اللغة)، و(المجمل)، و(الصاحبيّ) في علم العربية، و (الإتباع والمزاوجة) وغيرها الكثير.
(معجم الأدباء ١/ ٤١٠، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٠٤، الأعلام ١/١٩٣).

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية١/٥٠.
(٢) أمالي ابن الحاجب٢/٦٠٨.
(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة١/١١٧.
(٤) المفصل٣/٣٧٩.
(٥) ينظر: شرح المفصل٤/٤٤٧.
(٦) المصدر السابق٤/٤٤٧.
(٧) تمهيد القواعد١/١٥٥.

لكنَّ أبا حيَّان اعترض على هذا الحدِّ، من عدَّة وجوه[١]:

الأول: أنه ذكر في الحدِّ صيغةَ النفي، فهو عدميٌّ، والعدميُّ لا يكون في الحدِّ.

والثاني: أنه تجوَّز في قوله: (ولا بنظيرٍ)؛ احترازًا من الأسماء اللازمة للنداء فإنها تَقبل الإسنادَ بنظيرٍ -وهذا مجاز-، لم تَقبل هي إسنادًا لا بنفسها ولا بنظير، إنما نظيرها هو الذي قَبِلَ الإسنادَ؛ فلا يُنسب الإسنادُ إليها بوجهٍ، إنما يُنسب إلى نظيرها.

فابنُ مالك -كما يقول أبو حيَّان- قد عَدَلَ عمَّا حَدَّهُ النحاةُ في الحرف إلى هذا الحدِّ، ويرى أن أحسن ما قيل في حدِّ الحرف هو أنه: "كلمةٌ دَالَّةٌ على معنًى في غيرِها فقط"[٢].

ووافقه المراديُّ[٣].

خامسًا: قال ابنُ عقيل: "إن لم تدلِّ الكلمةُ على معنًى في نفسِها، بل في غيرِها؛ فهي الحرف"[٤].

سادسًا: نقل السيوطيُّ عن ابن النَّحَّاس[٥] ما يخالف المشهورَ بين النحاة في حدِّ الحرف.

قال السيوطيُّ: "وإن كان مشهورًا بين النحويين بأن دعوى دلالة الحرف على معنًى في غيره، إلا أن ابن النَّحَّاس نازعَهم في ذلك، وزعم أنه دالٌّ على معنًى في نفسه"[٦].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل١/٤٩، ٥٠.

(٢) التذييل والتكميل١/٥٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني١/٢٠.

(٤) شرح ابن عقيل١/٢٠.

(٥) ابن النحاس (٦٢٧-٦٩٨هـ).

مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد، بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي: شيخ العربية بالديار المصرية في عصره. ولد في حلب، وسكن القاهرة وتوفي بها، وسمع من ابن اللَّتّيّ والموفّق يعيش النَّحْويّ وأبي القَاسِم بْن رواحة وأبي الحَجَّاج بْن خليل ووالده، وقرأ القرآن على أَبِي عَبْد اللَّه الفاسي، وأخذ العربيّة عن جمال الدِّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَمْرون، من كتبه: (إملاء على كتاب المقرب) لابن عصفور، ولم يكمله، و (هَدى أمهات المؤمنين)، و(التعليقة) في شرح ديوان امرئ القيس. وغيرها .

(تاريخ الإسلام ١٥/ ٨٨٠، بغية الوعاة ١٣/١، الأعلام للزركلي ٥/ ٢٩٧).

(٦) الأشباه والنظائر في النحو٢/٧.

والناظر في جميع التعريفات السابقة؛ يرى أنها قد بيَّنت دور الحرف في إفادة معنى التعليق، ودوره في الربط بين أجزاء الجملة المختلفة، وهو المراد الذي قصده المراديُّ في قوله: "ما معنى قولهم الحرف يدلُّ على معنًى في غيره؟ فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفراديّ متوقِّفة على ذكرِ متعلَّقِهِ، بخلاف الاسم والفعل؛ فإن دلالة كلٍّ منهما على معناه الإفراديّ غير متوقِّفة على ذكرِ متعلَّقٍ"(١).

والمأخذ الوارد في هذه المسألة، هو نقدٌ من الشلوبيني على شيخه الجزولي في حدِّ الحرف؛ إذ قال الجزولي: "والحرفُ كلمةٌ لا تدلُّ على معنًى في نفسِها لكنْ في غيرها"(٢).

فقال الشلوبيني عن ذلك: "تمامُهُ أن يقول: كلمةٌ لا تدلُّ على معنًى في نفسِها، ولا هي في معنًى كلمةٍ تدلُّ على معنًى في نفسِها، فكأنَّه يريد ذلك، وإلَّا فيدخل عليه (الذي) وأخواته"(٣).

والذي يظهر لي: أن هذا النقد ليس فيه وجاهة؛ لأن الجزولي أتمَّ الحدَّ بالاستدراك الذي ذكره في آخر الحدِّ؛ بقوله: "والحرفُ كلمةٌ لا تدلُّ على معنًى في نفسِها لكنْ في غيرها"(٤)؛ فهذا الاستدارك في قوله: (لكنْ في غيرها) إخراجٌ للأسماء المناسبة للحروف، نحو: (أينَ) و(كيفَ) و(مَنْ) فإنَّ لها دلالةً على معنًى في نفسِها من جهة الاسميَّة، وعلى معنًى في غيرها من جهة مناسبة الحرف، وكذلك المصادر والصِّفات ممَّا له معنًى في نفسه وفي غيره(٥). والله أعلم.

(١) الجنى الداني ١/٢٢.
(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢١٧.
(٣) المصدر السابق ١/٢١٧.
(٤) المصدر السابق ١/٢١٧.
(٥) ينظر: شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١/٢٠٠، ٢٠١.

المسألة الثالثة

هل (التنوين) خاصٌّ بالاسم، أو يتعدَّاه إلى الفعل والحرف؟

(**التنوين**): هو نون تثبت في اللفظ، دون الخطِّ، أو هو نون ساكنة زائدة تثبت في اللفظ، وتكون بعد حركة الآخِر، غير ثابتة خطًّا[(١)].

أقسام التنوين:

ينقسم التنوين إلى قسمين:

أحدهما: خاصٌّ بالاسم، **والآخر**: مشتركٌ فيه بين الاسم والفعل والحرف. ومن التنوين الخاصِّ بالاسم: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة، وهي على النحو الآتي:

أولًا: تنوين التمكين: ويأتي للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف مثل: (رجلٍ)، و(محمدٍ)، و(فرسٍ)، وهو الدَّالُّ على المكانة، أي: أنه باقٍ على مكانه من الاسميَّة لم يخرج إلى شَبَهِ الحرفِ فيكونَ مبنيًّا، نحوَ: (الَّذِي) و(الَّتِي)، ولا إلى شبهِ الفعل فيمتنع من الصرف، نحوَ: (أَحْمَدَ)، و(إبْرَاهِيمَ)[(٢)]، "وقيل: يدخل فرقًا بين المنصرف وغيره، وَقَالَ الْفرَّاء: فرقًا بَين الِاسْم وَالْفِعْل، وَقَالَ قطرب والسهيلي: فرقًا بَين المفرد والمضاف؛ وَمِنْ ثَمَّ حُذف فِي الْإِضَافَة[(٣)].

ثانيًا: تنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيَّة؛ للدلالة على التنكير أو للفرق بين معرفتها ونكرتها، ويكون ذلك قياسًا في باب العلم المختوم بـ(وَيْه)، وسماعًا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها، نحو: (صَهْ) و(صَهٍ)، و(سيبويهِ) و(سيبويهٍ آخرَ)، فإنه معرفة إذا لم ينوَّن، ونكرة إذا نُوِّنَ[(٤)].

---

(١) ينظر: همع الهوامع٢/٦١٨، شرح كتاب الحدود في النحو١/٢٨١.

(٢) ينظر: شرح المفصل٥/١٥٤.

(٣) ينظر: همع الهوامع٢/٦١٩.

(٤) ينظر: الكناش في فنَّي النحو والصرف ٢/١٢٤، التصريح١/٢٤.

ثالثًا: تنوين العِوَض: ويأتي على ثلاثة أقسام[١]:

(١) **عوض عن جملة**: ويلحق (إِذْ) عوضًا عَن مضافها إِذا حُذف نَحْو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ نَّنظُرُونَ﴾[٢]؛ فيكون عوضًا عن جملة تكون بعدها، والتقدير: حين إذْ بلغت الروح الحلقوم، فحذف جملة: (بلغت الروح الحلقوم)؛ لذلك جِيء بالتنوين عوضًا عن الجملة المحذوفة.

(٢) **عوض عن اسم**: ويلحق (كلّ) عوضًا عمَّا تُضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾[٣]، ونحو: (كلٌّ قائمٌ)، والتقدير: (كلُّ إنسانٍ قائمٌ)، فحذف كلمة (إنسان) وجاء بالتنوين عوضًا عنها.

(٣) **عوض عن حرف**: ويلحق المعتلَّ اللَّام إِذا حُذفت ياؤه رفعًا وجرًّا، كـ(جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ)، نحو: (هؤلاء جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ)، فحُذفت الياء وجيء بالتنوين عوضًا عنها، وهو عوض من الْيَاء بحركتها عند سِيبَوَيْهِ، وَقيل: من الْحَرَكَة فَقَط، قَالَه المبرِّد والزجاجي[٤].

(٤) **تنوين المقابلة**: ولا يكون إِلَّا في جمع المؤنَّث السالم؛ فإنه لمقابلة نون جمع المذكَّر السالم، نحو: (مسلماتٍ)، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كـ(مسلمين)، ولو حُمل على غير ذلك لم يتَّجه، قال عليُّ بن عيسى الربعِيّ[٥]: "هُوَ فِيهِ للصَّرف، وذلك يتعذَّر؛ لوجوده في (عرفات) مع المانع من الصَّرف، وَقيل: هُوَ عوض من الفتحة نصبًا، ورُدَّ بِأَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِك لم يُوجد فِي الرَّفْع والجرّ، ثمَّ الفتحة قد عُوِّضَ مِنْهَا الكسرة فَمَا هَذَا الْعِوَض؟ وكذلك لو جعلته للتمكين أو للتنكير لم يتَّجه؛ فتعيَّن أن يكون

(١) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٢، همع الهوامع٢/٦١٩.

(٢) سورة الْوَاقِعَة: ٨٤.

(٣) سورة يس: ٤٠.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٢، همع الهوامع٢/ ٦١٩.

(٥) علي بن عيسى الربعي (٣٢٨-٤٢٠هـ).

علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الربعي: عالم بالعربية. أصله من شيراز اشتهر وتوفي ببغداد. له تصانيف في النحو، منها: كتاب (البديع)، قال الأنباري: «حسن جدًّا»، و(شرح مختصر الجرمي)، و(شرح الإيضاح)، لأبي علي الفارسيّ. وغيرها.

(معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٨، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٢٩٧، الأعلام للزركلي ٤/ ٣١٨).

للمقابلة"[١]، وقد أوضح ابن الحاجب في (الإيضاح) تعذُّر جعله واحدًا من أقسام التنوين الأخرى بأكثر مما ذكر هنا.

وهذه الأقسام الأربعة من التنوين إنما اختصَّت بالأسماءِ؛ لأنها لمعانٍ لا تليقُ بغيرِها، أو لدلالتها على معانٍ لا توجد في غيرها[٢].

القسم الآخر من أقسام التنوين: قسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف، وهو نوعان:

الأول: تنوين التَّرَنُّم: وهو عوض من التَّرَنُّم؛ لأن (التَّرَنُّم) مَدُّ الصوتِ بِمَدَّةٍ تُجَانِسُ حرفَ الرَّوِيّ، وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف[٣]، وهو يلحق الرَّوِيَّ المطلقَ، والقوافيَ المطلقةَ بحرفِ عِلَّةٍ، وحروفه (الياء، والواو، والألف)، فهم يعوِّضون التنوين من هذه الحروف، وذلك في لغة كثير من بني تميم، وقيس -إذا أنشدوا-، بِخِلَافِ لُغَةِ الحجاز فَإِنَّهُم يُثبتون الْمَدَّةَ[٤].

وذلك كقول جرير[٥]:

أَقِلِّـــي اللَّـــوْمَ عَـــاذِلَ والعِتَـــابَنْ وقُـــولِي إِنْ أَصَـــبْتُ لَقَـــدْ أَصَـــابَنْ

فجيء بالتنوين في قوله: (العِتَابَنْ - أَصَابَنْ) بدلًا من (ألف الإطلاق)؛ وذلك لأجل (التَّرَنُّم).

الثاني: تنوين الغالي: أثبته الاخفش[٦]، وهو الذي يلحق القوافي المقيَّدة،كقول رؤبة[٧]:

---

(١) ينظر: الكناش في فنَّي النحو والصرف٢/١٢٥، همع الهوامع٢/٦٢٠.

(٢) ينظر: التصريح١/٢٦.

(٣) توضيح المقاصد١/٢٧٨.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢/٦٧٠، شرح ابن عقيل ١/٢٣، ٢٤، همع الهوامع ٢/٦٢٠.

(٥) البيت لجرير بن عطية، ورد في: ديوانه ص ٦٤، ونُسب له في: الكتاب ٤/٢٠٥- ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٨، شرح شواهد المغني ٢/٧٦٢، وروي من غير نسبة في: المقتضب ١/٢٤٠، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١، الإنصاف ٢/ ٥٣٩، همع الهوامع ٢/ ٦٢٠.

(٦) ينظر: الارتشاف٢/٦٧١، همع الهوامع٢/٦٢٠.

(٧) قائله رؤبة بن العجَّاج، وبعده: "مشتبه الأعلام لماع الخفقن". كما في: الشعر والشعراء ١/ ٦٣، المنجد في اللغة (ص: ١٥٦)، جمهرة اللغة ١/ ٤٠٨، الخصائص ٢/ ٢٣٠، المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٥٦)، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣١١.

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المخترَقِنْ

مُشتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقِنْ

وأَنْكَرَهُ الزَّجَّاجُ والسيرافيُّ؛ لِأَنَّهُ يَكسْرُ الْوَزْنَ، وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ: هُوَ ضربٌ من التَّرَنُّم؛ زاعمًا أَن التَّرَنُّم يحصل بالنُّون نَفسِهَا؛ لِأَنَّهَا حرفٌ أَغَنُّ[1].

وهذا التقسيم في التنوين هو مذهب جمهور النحاة.

والذي عليه المأخذ في هذه المسألة، هو أن الشلوبيني ذكر أن (تنوين التمكين) هو الأصل في هذه التنوينات، وأن كلها ترجع لتنوين التمكين، وهو الأكثر في الكلام، وغيرها فرع عنه؛ إذ قال: "فلا يصحُّ قول أبي القاسم: (إن الأسماء تنفرد بالتنوين) على الإطلاق، ولا تعليل المؤلِّف لانفرادها بالتنوين؛ لأن ذلك لا يتوجَّه إلا في تنوين التمكُّن منها.

والجواب عن ذلك أن يقال: إن تنوين التمكُّن هو الأصل من هذه التنوينات كلها وهو الأكثر في الكلام...؛ وذلك أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين التمكُّن"[2].

فعلى ذلك: ينقسم التنوين إلى قسمين: قسم يكون في الكلام، ويسمَّى (تنوين التمكين)، وقسم يكون في قوافي الشعر، وإلى قريب من هذا ذهب أبو الحَجَّاج يوسف بن معزوز[3] إلى أن الأربعة الأُوَل هو: (تنوين التمكين) وهو تنوين الصرف، قال: وهو مذهب سيبويه، وقال: وظاهر قول سيبويه في الذي يسمُّونه (تنوين التَّرَنُّم) أنه ليس بتنوين، إنما هو نون تتبعُ الآخِرَ عوضًا عن المَدَّة، فعلى هذا: لا يكون التنوين إلا قسمًا واحدًا، وهو (تنوين التمكين) والمسمَّى (تنوين الصَّرْف)[4].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٦٧٠/٢، شرح ابن عقيل ٢٣/١، همع الهوامع ٢/ ٦٢٠.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٧٧/١.

(٣) يوسف بن معزوز (...-٦٢٥هـ).

يوسف بن معزوز القيسي المرسي، أبو الحجاج: عالم بالعربية. من أهل الجزيرة الخضراء، بالأندلس. انتقل أخيرا إلى مرسية وأقرأ بها. وتوفي بها. له (شرح الإيضاح)، للفارسي، و(التنبيه على أغلاط الزمخشريّ في المفصل وما خالف فيه سيبويه).

(تاريخ الإسلام ٨٠٧/١٣، بغية الوعاة ٣٦٢/٢، الأعلام ٢٥٤/٨).

(٤) ينظر: الارتشاف٦٧١/٢، توضيح المقاصد٢٨٣/١، همع الهوامع٦٢١/٢.

وقد تابع الشلوبيني ابنَ معزوز في بعض ذلك، خلافًا لما عليه جمهور النحاة.

والذي أميل إليه في هذه المسألة، هو مذهب جمهور النحاة؛ القاضي بأن كل قسم من أقسام التنوين قائمٌ بنفسه، وليس كلها راجعة لقسم واحد، وهو التمكين.

أما كون التنوين من خواصِّ الاسم دون غيره، فقد اختلف النحاة فيه، فبعضهم عَدَّهُ من خواصِّ الاسم: كابن مالك في ألفيَّته[(١)]، وآخرون يرون بعض أقسامه خاصَّةً بالاسم، وبعضها في الاسم والفعل والحرف، والذي يراه ابن عقيل -في شرحه على (ألفيَّة ابن مالك)- هو أنَّ التنوين الذي يختصُّ به الاسم إنما هو: تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، أما تنوين (التَّرنُّم، والغالي) فيكونان في الاسم والفعل والحرف[(٢)].

وقد استدرك الشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد[(٣)]- في هامش تحقيقه لكتاب (شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك)- بقوله: "إن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك لا يردُّ على الناظم؛ لأن تسمية (نون التَّرنُّم) و(النُّون) التي تلحق القوافي المطلقة تنوينًا، إنما هي تسمية مجازيَّة، وليست من الحقيقة التي وُضع لها لفظ التنوين، فأنتَ لو أطلقتَ لفظ التنوين على المعنى الحقيقيّ الذي وُضع له لم يشملها، والأصل أن يُحمَل اللفظ على معناه الحقيقيّ؛ ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم"[(٤)].

والخلاصة: أن التنوين لا يختصُّ بالاسم، بل يتعدَّاه؛ فيكون في الفعل والحرف. والله أعلم.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق١/٢٥.

(٣) مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد (١٣١٨-١٣٩٣هـ).

مُحَمَّد محيي الدين بن عبد الحميد، مدرس مصري، من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، ورئيس لجنة الفتوى والأزهر، عمل في التدريس بمصر والسودان. ثم كان عميدا لكلية اللغة العربية، وضمه مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى أعضائه سنة ١٩٦٤ واشتهر بتصحيح المطبوعات وتحقيقها، ومن تأليفه (الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية) و (أحكام المواريث على المذاهب الأربعة) و (التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية) و (تهذيب السعد) ثلاثة أجزاء، و (تصريف الأفعال).

(الأعلام للزركلي ٧/ ٩٢، معجم المفسرين ٢/ ٦٣٤).

(٤) شرح ابن عقيل١/٢٥.

المسألة الرابعة

التنوين

علة امتناع جزم الأسماء

تعريف (التنوين): للتنوين معنيان -في اللغة والاصطلاح-:

فهو -**في اللغة**-: مصدر: نَوَّنَ يُنَوِّنُ تنوينًا، تقول: نَوَّنْتُ الاسمَ تنوينًا، إذا أَلحقتَ به نونًا[(١)].

و-**اصطلاحًا**-: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا، بعد حركة الآخِر، لا خَطًّا ووقفًا[(٢)].

أغراض التنوين[(٣)]:

للتنوين أغراض، منها:

أولًا: التمييز بين المعرفة والنكرة، فإنه إذا لحقَ عَلَمًا، حقُّه أَلَّا ينوَّن أفاد أنه نكرة، نحو (رأيتُ إسماعيلًا)، والمعنى: (رأيتُ شخصًا ما اسمه إسماعيل)، بخلاف قولك: (رأيتُ إسماعيلَ) فإنه يعني شخصًا معلومًا. ومن قوله تعالى: ﴿**ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ**﴾[(٤)]، أي: بلدة من البلدان، ولو قال: (مصر) بلا تنوين، لكان يعني البلد المعروف.

ثانيًا: أن التنوين يبيّن لنا أصل النون في الكلمة، وذلك نحو (حَسَّان، ورَيَّان)، فإنه إذا نُوِّن العَلَمُ أفاد أن النُّون من أصل الكلمة، وإنْ لم يُنوَّن أفاد أنها زائدة، فـ(حَسَّان) إذا نُوِّنَ كان من الحُسْنِ، وإن لم ينوَّن فهو من الحِسِّ، و(ريَّان) منوَّنًا من الرَّيْن، وغير منوَّن من الرَّيِّ.

ثالثًا: أن التنوين يبيّن لنا المقصود بالاسم، أهو معناه الوضعيّ الأساسيّ أم يراد به العَلَميَّة؟، وذلك

---

(١) ينظر: لسان العرب، مادة: (نون) ٤٢٩/١٣، التصريح ٢٣/١، شرح كتاب الحدود في النحو ٢٨١/١.

(٢) ينظر: الكناش في فنَّي النحو والصرف ١٢٤/٢، الارتشاف ٦٦٧/٢، أوضح المسالك ٣٧/١، التصريح ٢٣/١، شرح كتاب الحدود في النحو ٢٨١/١.

(٣) ينظر: معاني النحو ٣٠٤/٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧.

(٤) سورة البقرة: ٦١.

نحو: (صفوان)، فإنه إذا نُوِّن أريدَ به معناه الوضعيّ، فـ(صفوان) هو الحجر الأملس، وإذا لم ينوَّن أريدَ به العَلَميَّة، فإذا قلتَ: (هذا صفوانُ) بلا تنوين، كان المعنى: هذا رجلٌ اسمه (صفوانُ)، وإذا نوَّنتَ كان المعنى: هذا حَجَرٌ.

رابعًا: أن التنوين يميِّز بين الوصف وغيره، نحو: (أَوَّل) فإنْ نوَّنتها لم تكن وصفًا، نحو: (أفعلُ هذا أَوَّلًا)، وإذا لم تنوَّن كانت وصفًا، نحو: (جئتُ عامَ أَوَّلَ).

خامسًا: أن التنوين يدل على هويَّة الكلمة؛ إذ قد تكون الكلمة ذات مادة اشتقاقيَّة ذات معنًى معيَّن في العربية، وهي موافقة لكلمة أعجميَّة في لفظها، والذي يقطع بأصلها ومعناها في الاستعمال: **التنوين:** كلفظة (قارون) فإنه إذا كان منصرفًا، فهو على وزن (فاعول)، مِنْ: (قرن)، وإذا كان غير منصرف فهو أعجميّ.

سادسًا: أن التنوين يُبَيِّن الكلمة أهي مؤنثة أم مذكرة؟، فإذا قلتَ مثلًا: (أقبلَ اليومَ صباحُ) دون تنوين، كان عَلَمًا لأنثى وإذا نوَّنتها كان مذكرًا.

سابعًا: دلالة التنوين، ونصُّه على معنًى معيَّن، وذلك نحو: (ندمان) فهي بالتنوين من (المنادمة)، ومؤنثها (ندمانة)، وبالمنع من الصرف هي من (النَّدم) ومؤنثها (نَدْمَى).

ثامنًا: أن التنوين يميِّز بين المعاني المختلفة في المادة اللغوية الواحدة، وذلك نحو: (ذكرًا) و(ذِكرى) و(ريًّا) و(ريًّا) و(أسرًا) و(أسرَى)، فإنها لو كانت جميعها منوَّنة لالتبس بعضها ببعض، وكذلك لو لم تكن منوَّنة، غير أنه بتنوين بعضها، وترك تنوين بعضها الآخر اتضح معنى كل منها.

إلى غير ذلك من المعاني والأغراض التي يبيِّنها التنوين.

مواضع حذف التنوين[1]:

حذف (التنوين) يأتي على نوعين: وجوبًا، وجوازًا:

(١) ينظر: النحو الوافي١/٤٣، ٤٤، ٤٥.

أولًا: مواضع حذف التنوين وجوبًا:

(١) دخول (ال) التعريف في صدر الكلمة، مثل: (جاءَ الرجلُ)، فإنْ حُذفت (ال) التعريف دخلها التنوين، فتقول: (جاءَ رجلٌ).

(٢) أن تُضاف الكلمة المنوَّنة؛ فحينئذٍ يُحذف التنوين، نحو: (جاءَ رجلُ المروءةِ).

(٣) أن تكون الكلمة المنوَّنة شبيهةً بالمضاف، مثل: (لا مالَ لمحمودٍ)، بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة، وخبر (لا) النافية للجنس محذوفًا. أي: (لا مالَ لمحمودٍ حاضرٌ).

(٤) أن تكون الكلمة ممنوعةً من الصرف، مثل: (جاءتْ فاطمةُ)، و(رأيتُ يزيدَ)

(٥) أن يُوقَف على الكلمة المنوَّنة، وذلك فى حالتَي الرفع أو الجرّ، مثل: (هذا أمرٌ عجيبْ – فكَّرتُ فى أمرٍ عجيبْ) ...، فإن كانت منصوبة؛ فإن التنوين ينقلب ألفًا فى اللغة المشهورة، مثل: (شاهدتُ أَمْرَا).

(٦) أن يكون الاسم المنوَّن عَلَمًا، مفردًا، موصوفًا، مباشرةً –أي: من غير فاصل– بكلمة: (ابن) أو (ابنة)، وكلتاهما مفردة، مضافة إلى عَلَمٍ آخَرَ مفردٍ، أو غير مفردٍ، ولا بدَّ أن تكون البنوَّة حقيقيَّة، ولا يُشترط في واحد من العَلَمينِ التذكير.

(٧) المنادى المفرد العَلَم، مثل: (يا خالدُ، يا محمدُ).

(٨) النكرة المقصودة، مثل: (يا ليلُ، يا رجلُ).

وهذه أبرز مواضع حذف التنوين، فإذا تحقَّقت حُذف التنوين نطقًا وكتابةً.

ثانيًا:حذف التنوين جوازًا:

إذا وَلِيَ التَّنوينَ حرفٌ ساكنٌ، فمن النحاة من يحرِّكه بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، ومنهم مَنْ يُجيز حذفه، ويوجد من يرى أن حذفه أَولى من تحريكه، يقول عباس حسن[1]: "ومن العرب من يجيز حذف

(١) عباس حسن (١٣١٨-١٣٩٨هـ).

عباس حسن الأديب، النحوي، ولد بمدينة منوف بمحافظة المنوفية في مصر، التحق بالأزهر، فدرس فيه مقررات من علوم الدين =

التنوين إذا وَلِيَهُ ساكنٌ، وهذا أسهل اللغات كلها، فيقول: (وقفَ خَطيبْ اسمعْ خطبتَهُ)، و(صاحَ قائلْ افهمُوا)، و(أقبلَ عالمْ اخرجْ لاستقبالهِ)، وحَبَّذَا الاقتصار عليه بشرط التنبُّه إلى أن الكلمات التي حُذف منها ليست ممنوعة من الصرف"[(١)].

والذي عليه المأخذ في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، يكمن في قول الجزولي: "فلو جُزمتْ -يعني: الأسماء- لذهبتْ حركتها، أي: للجزم وتنوينه، أي: لالتقاء الساكنين، فكانت تختلُّ، أي: ينتقص من معانيها ما أفاده كل واحد من الحركة والتنوين -لذهابِها-"[(٢)].

فقد اعترض الشلوبيني بأن العِلَّةَ التي ذكرها الجزولي عند حذف التنوين والحركة من الاسم المجزوم ينتقص من معناه، وأن ذلك ليس بجيِّد؛ لأن دخول الجزم على الاسم يكون للدلالة على معنًى، والإعراب في الأسماء يكون للدلالة على معنًى، فلو ذهب المعنى الذي أفادته الحركة؛ حَلَّ محلَّه المعنى الذي أفاده الجزم، كذلك حذف الحركة والتنوين يكون لعارضِ دخولِ الجزمِ، فكما تُحذف الحركة والتنوين لعارضِ الوقفِ ولم يكن مخلًّا لعروضهِ؛ فكذلك لا يكون مخلًّا حذفُهما مع الجازم لعروضهِ.

ويرى أن الصواب أن يقول: "فكانتْ تختلُّ، أي: يتوالى الحذفُ فيها".

ويعني -بتوالي الحذف- أي: حذف التنوين بعد حذف الحركة، ويعلِّل ذلك أنهم يكرهون توالي الاعتلال، أو يكون المراد بقوله: (فكانتْ تختلُّ) أي: أن الأسماء متمكِّنة، ولتمكِّنها تصرَّفوا فيها بزيادة الإعراب والتنوين، وهذا التصرُّف بالزيادة موافقٌ لخفَّتهِ عليهم غير مناقضٍ له، أما الجزم فيها فهو ضدُّ ذلك؛ لأن الجزم حذفٌ، والحذفُ تخفيفٌ؛ ولأن الأسماء متمكِّنة وخفيفة عليهم؛ فإنه لا يليق التخفيف بالخفيف، إنما يليق التخفيف بالثقيل؛ لذلك كان الجزم في الأفعال دون الأسماء؛ لأن الجزم في الأسماء

= واللغة. ثم التحق بدار العلوم، وانتقل للعمل مدرساً للنحو بدار العلوم، وظل بها، رقي أستاذاً، واختير لعضوية مجمع اللغة العربية، له نشاط علمي مرموق برز من خلال ثلاثة كتب تركها، أهمهما كتابه (النحو الوافي) ، و(المتنبي وشوقي)، وقد اشترك في كتاب (المطالعة الوافية) بجزأيه للتعليم الثانوي.

(تكملة معجم المؤلفين (ص: ٢٦٥)، تتمة الأعلام، ١/ ٢٦٣).

(١) ينظر: النحو الوافي١/٤٣.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١/١٠.

فاسد؛ لمناقضته لوضعها؛ فيكون -على ذلك- هو معنى قوله: (فكانتْ تختلُّ) أي: أنها تفسد لمجيئها على نقيض ما وُضعتْ عليه عندهم(١).

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو ما ذهب إليه الشلوبيني، بأن حذف التنوين والحركة من الأسماء المجزومة يجعلها تختلُّ، ليس لأنه ينتقص من المعنى الذي تفيده الحركة والتنوين، وإنما تختلُّ لتوالي الاعتلال عليها، أو تختلُّ لأنها فسدتْ، لمجيئها لغير ما وُضعتْ عليه. والله أعلم.

(١) ينظر: المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠.

المسألة الخامسة

حذف التنوين لالتقاء الساكنين

التنوين: عبارة عن نونٍ ساكنةٍ تلحق آخِرَ الاسم، وتكون هذه النون ساكنةً؛ لأنَّها حرفٌ جاء لمعنًى في آخِر الكلمة(١).

وقد اختلف العلماء في التنوين إذا وَلِيَهُ ساكنٌ، على قولين:

الأول: أن يُحرَّكَ لالتقاء الساكنينِ، ويكون التحريك بالكسرة؛ لأنها الأصل في كل ساكنينِ التقيَا، وذلك نحو قولك: (هذا زَيْدُنِ العاقلُ)، و(رأيتُ زَيْدَنِ العاقلَ)، و(مررتُ بِزَيْدِنِ العاقلِ).

وقوله تعالى: ﴿وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرۡكُضۡ﴾(٢)، قُرئت بالضَّمّ والكسر، فمَنْ كَسَرَ فعلى الأصل، ومَنْ ضَمَّ أَتْبَعَ الضَّمَّ الضَّمَّ -كراهيةَ الخروجِ مِن كسرٍ إلى ضمٍّ-(٣).

الآخر: حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين؛ تشبيهًا له بحروف المدِّ واللِّين، وقد وقع ذلك الحذف كثيرًا حتى كاد أن يكون قياسًا، فمِن ذلك قوله تعالى في قراءةِ مَن قرأ: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾(٤)، والمعنى: (سابقٌ) منوَّنٌ، فحُذف التنوين للساكن بعده(٥) كما يُحذف حرفُ المدِّ مِن نحوِ: (يَغْزُ الجَيشُ)، و(يَرْمُ الغَرَضَ).

---

(١) ينظر: شرح المفصل٥/١٦٠.

(٢) سورة ص: ٤٢،٤١.

(٣) قرأ نافع وابن كثير وهشام والكسائي وابن ذكوان بخلاف عنه بضم نون التنوين في الوصل، والباقون بالكسر، وفي الابتداء الجميع بضم الهمزة. ينظر: الحجة للقراء السبعة ١/ ٦٥، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٤٢١، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر (ص: ٣٥٤)، غيث النفع في القراءات السبع (ص: ٥٠١).

(٤) سورة يس: ٤٠.

(٥) الجمهور على حذف التنوين تخفيفًا، وقرئ: (سابقٌ النَّهَارَ) بالتنوين والنصب على الأصل، وبالنصب مع حذف الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/ ٣٥٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٤٠، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/ ٨١، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٣٥٢.

وكذلك من الحذف قَرَأَ بعضُ القُرَّاء ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحدُ اللهُ الصَمَدُ﴾[1]، بحذف التنوين من كلمة (أحد)[2] [3].

ومما يُنشد من الشعر -في حذف التنوين لالتقاء الساكنين- قولُ حسَّان:

لو كنتَ مِنْ هاشمٍ أو مِنْ بَنِي أسد ... أو عبدِ شمسٍ أو أصحابِ اللِّوَا الصِّيدِ

أو مِنْ بَنِي زهرةَ الأخيارِ قَدْ عَلِمُوا ... أو مِنْ بَنِي خَلَفِ الخضرِ الجلاعيدِ[4]

وذلك بحذف التنوين من كلمة (خلف).

وذكر صاحب (المقتضب) أبو العبَّاس المبرِّد أن المختار في التنوين هو التحريك لالتقاء الساكنين، وبيَّن أن الحذف إنما يكون في حرف المدِّ واللِّين خاصَّةً، وأنه إنما جاز في التنوين لمضارعتهِ إيَّاها[5].

وحذف التنوين واقعٌ في سعة الكلام والشعر عند السيرافي؛ إذ قال: "فإنهم يحذفون التنوين الذي هو علامة الصرف؛ لاجتماع الساكنين وإن كان الاختيار فيه التحريك، والتنوين نون ساكنة؛ فشبَّهوا هذه النون -التي وصفنا- بالتنوين، غير أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز في الكلام وفي الشعر"[6]، فهو لا يراه -فقط- في ضرورة الشعر بل هو جائز عنده في سعة الكلام.

ومن وروده في الكلام؛ استدلَّ السيرافي بقوله: "فأما في الكلام، فقد قُرِئَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾"[7].

---

(١) سورة الإخلاص: ١،٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل٥/١٥٩، ١٦٠، ١٦١.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى ﴿أحد الله﴾ بتنوين الدال، وقرأ أبو عمرو ﴿أحد الله﴾ بغير تنوين. ينظر: السبعة في القراءات (ص: ٧٠١)، الحجة في القراءات السبع (ص: ١٨٩)، الحجة للقراء السبعة ٦/ ٤٥٤.

(٤) البيتان في ديوانه ص(١٣٣)، ونسبا له في: الكامل في اللغة والأدب ١/ ١٩٩، شرح كتاب سيبويه ١/ ٢١٥، ضرائر الشعر (ص: ١٠٥).

(٥) ينظر: المقتضب٢/٣١٢.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٢١٤.

(٧) ينظر: المصدر السابق١/٢١٤. وسبق تخريج القراءة قبل قليل.

وقال الجرمي: إنَّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين -مطلقًا- لغةٌ[١].

وعليها قُرِئَ قوله تعالى: ﴿أحدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾[٣]، بحذف التنوين من كلمة (أحد) وكلمة (سابق)[٤].

وللتنوين مواضع يُحذف فيها وجوبًا، وهي على النحو الآتي[٥]:

(١) أن يكون في صدر الكلمة المنوَّنة (ال) التعريف، فيُحذف التنوين وجوبًا معها؛ مثل: (جاءَ الرجلُ).

(٢) أن تكون الكلمة المنوَّنة مضافةً، مثل: (جاءَ رجلُ المروءةِ).

(٣) أن تكون الكلمة المنوَّنة شبيهةً بالمضاف، مثل: (لا مالَ لمحمودٍ)، بشرط أن يكون الجارُّ والمجرورُ صفةً؛ وخبر (لا) النافية للجنس محذوفًا.

(٤) أن تكون الكلمة ممنوعةً من الصرف؛ فلا يدخلها التنوين؛ لأن التنوين علامة الصرف.

(٥) الوقف على الكلمة المنوَّنة في حالة الرفع أو الجرِّ، فإنَّ التنوين يذهب في حالة الوقف.

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي في قوله: "وتنوين، أي: لالتقاء الساكنين"[٦]، فقال الشلوبيني عن ذلك: "ليس بجيِّدٍ؛ لأن التنوين لا يُحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلًا شاذًّا أو ضرورةً"[٧]، فإن الناظر في هذه المسألة يرى أن الشلوبيني قَصَرَ حذفَ التنوين على ضرورة الشعر، وأنَّ وروده في الكلام قليلٌ وشاذٌّ، وهذا فيه شيء من الخطأ؛ فقد وردَ كثيرٌ من المواضع حُذف

(١) ينظر: الارتشاف٢/٧١٩، همع الهوامع٣/٤١٠.

(٢) سورة الإخلَاص:١،٢.

(٣) سورة يس: ٤٠.

(٤) سبق تخريج القراءة فيهما في الصفحة السابقة.

(٥) ينظر: أوضح المسالك١/٤٣ حاشية رقم(٢) ، النحو الوافي ١/٤٣،٤٤، ضياء السالك١/٣٣ حاشية رقم(٢) .

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٨٧.

(٧) المصدر السابق١/٢٨٨.

منها التنوين، وليس الحذف فيها شاذًّا ولا ضرورةً، خلافًا لما ذكره الشلوبيني.

والذي أميل إليه في هذه المسألة، هو ما ذهب إليه السيرافي؛ بأن حذف التنوين غير مخصوص بالضرورة، بل هو جائز وحاصل في سعة الكلام -للأدلة المذكورة سابقًا-. والله أعلم.

المسألة السادسة

الخلاف في (الإعراب)؛ أهو أصلٌ في الأسماء أم الأفعال؟

تعريف (الإعراب): مصدر (أَعْرَبَ) مُشْتَرَكًا لمعانٍ، من أبرزها[(١)]:

"**الْإِبَانَةُ**: يُقَال: أعربَ الرجلُ عَنْ حَاجتِهِ: أَبَانَ عَنْهَا.

والإجالةُ: عربتِ الدَّابَّةُ: جالتْ فِي مرعاها، وأعربَها صَاحبُهَا: أَجَالَهَا.

والتحسين: أعربتُ الشَّيْءَ حَسَّنْتُهُ.

والتغيير: عربتِ المعدةُ، وأعربَها الله: غَيَّرَهَا.

وَإِزَالَة الفساد: أعربتُ الشَّيْءَ: أزلتُ عربَهُ، أي: فَسَادَهُ".

وغيرها من المعاني التي تبيّن معنى (الإعراب)، وأقربها لتفسير المعنى الاصطلاحي هو المعنى الأول، وهو (**الإبانة**)؛ إذ إنه بالإعراب تتبيَّن المعاني المختلفة للكلمات والجمل.

المعنى الاصطلاحي للإعراب:

"أَثَرٌ ظَاهِرٌ أَوْ مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الِاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ"[(٢)].

"ومِثَالُ الْآثَار الظَّاهِرَة: الضمة والفتحة والكسرة فِي قَوْلك: "جَاءَ زيدٌ" وَ"رَأَيْتُ زيدًا" و"مررتُ بزيدٍ"؛ أَلَا ترى أَنَّهَا آثَارٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخر (زيد)، جلبتها العواملُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ وَهِي (جَاءَ، وَرَأَى، وَالْبَاء)، وَمِثَالُ الْآثَار المقدَّرَة مَا تعتقده منويًّا فِي آخره نَحْو: (الْفَتَى) من قَوْلك: "جَاءَ الْفَتَى"، وَ"رَأَيْتُ الْفَتَى"، و"مررتُ بالفَتَى"، فَإِنَّك تقدّر فِي آخِره فِي الْمِثَال الأول ضمة، وَفِي الثَّانِي فَتْحة، وَفِي الثَّالِث كسرة، وَتلك الحركات المقدَّرَة إِعْرَابٌ كَمَا أَنَّ الحركات الظَّاهِرَة فِي آخر (زيد) إِعْرَاب"[(٣)].

---

(١) الارتشاف٢/٨٣٣، همع الهوامع١/٥٩.

(٢) متن شذور الذهب١/٢، شرح شذور الذهب١/٤١، فتح رب البرية١/١٠٤-٢٤٢.

(٣) شرح شذور الذهب١/٤٣.

قال ابن الخبَّاز: "الإعراب ضدُّ البناء في المعنى؛ لأن حقيقة الإعراب اختلاف أواخر الكَلِم؛ لاختلاف العوامل، كقولك: (جاءَ رجلٌ، ورأيتُ رجلًا، ومررتُ برجلٍ)"(١).

علَّة الإعراب:

وردَ فيه علَّتان: **الأُولى**: أن الإعراب دخل في الكلام حتى يُفرَّقَ بين المعاني التي تَرِدُ عليه – كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وغيرها–. **والثانية**: قال آخرون: إن الإعراب لم يجئ لعلَّة، وإنما أتى تخفيفًا على اللسان، واحتجَّ الأوَّلون بأن الكلام إذا لم يُعرب فإن المعاني تلتبس؛ أَلَا ترى أنك إذا قلتَ: "ضرب زيد عمرو"؛ لم تَعلم الفاعل من المفعول؟(٢).

الخلاف هل الإعراب أصل في الأسماء أم في الأفعال؟

اختلف العلماء في هذه المسألة، على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين: وهو أن الإعراب أصلٌ في الأسماء، وفرعٌ في الأفعال؛ وحجتهم أن الأسماء تقبل الصيغة الواحدة منها معاني متعدِّدة: كالفاعلية والمفعولية ونحوها، فلولا وجود الإعراب لم تُعلَم هذه المعاني في تلك الصيغة، وَذَلِكَ نحو: (مَا أحسنَ زيدًا!) بِالنَّصب فِي التَّعَجُّب، وبالرَّفع فِي النَّفْي، وبالجرّ فِي الِاسْتِفْهَام، فلولا وجود الإعراب لوقع اللبس فيها، بخلاف الفعل، فإن اللبس لا يقع فيه؛ لاختلاف الصيغ باختلاف المعاني(٣).

الثاني: مذهب الكوفيين: وهو أن الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال؛ وحجتهم في ذلك: أن اللبس الواقع في الأسماء وأوجبَ الإعرابَ له واقعٌ في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تَأْكُلِ السَّمك وتشرب اللَّبن، بِالنَّصب نُهي عَن الْجمع بَينهمَا، وبالجزم نُهي عَنْهُمَا مُطلقًا، وبالرفع نُهي عَن الأول وَإِبَاحَة الثَّانِي.

وأُجيب عن ذلك: بِأَنَّ النصب على إِضْمَار (أَنْ)، والجزم على إِرَادَة (لَا)، وَالرَّفْع على الْقطع، فَلَو

(١) توجيه اللمع١/٦٧.

(٢) ينظر: التبيين١/١٥٦، مسائل خلافية في النحو١/٩١.

(٣) ينظر: الارتشاف٢/٨٣٤، همع الهوامع١/٦٢.

أظهرتَ العوامل الْمُضمرة لم تحتجْ إِلَى الْإِعْرَاب[١].

الثالث: مذهب بعض المتأخرين: إذ نقل ضياء الدين بن الْعِلْج[٢]، في (البسيط) أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء[٣]، "فالْفِعْل عندهم أَحَقُّ بالإعراب من الِاسْم؛ وذلك لِأَنَّهُ وُجد فِيهِ بِغَيْر سَبَبٍ، فَهُوَ لَهُ بِذَاتِهِ، بِخِلَافِ الِاسْم فَهُوَ لَهُ لَا بِذَاتِهِ، فَهُوَ فرع"[٤].

قال ابن عقيل -في شرحه-: "والأول هو الصحيح"[٥].

وقال أبو حيَّان في (الارتشاف) عن هذا الخلاف:"إنه من الخلاف الذي ليس فيه نفع كبير"[٦].

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي؛ فهو مأخذ على العلَّة التي أوردها الجزولي في كون الإعراب أصلًا في الأسماء؛ إذ قال: "وأصل الإعراب للأسماء؛ لأنها لا تتغيَّر صيغها لتغيُّر المعاني عليها، وليس كذلك الأفعال؛ لأنها تتغيَّر صيغها لتغيُّر المعاني عليها"[٧].

وقد أورد الشلوبيني أن هذه العلَّة المذكورة معترَضٌ عليها، من جانبين:

الأول: أن الأسماء تتغيَّر صيغها أيضًا لتغيُّر المعاني الواردة عليها، وذلك نحو قولنا: (زَيْدٌ) يدل على معنى، و(زُيَيْدٌ) يدل على معنى آخر، وهو التصغير، فتغيَّرت صيغ الأسماء لتغيُّر المعاني عليها، وهذا الأمر أيضًا وارد في الأفعال تتغيَّر صيغه لتغيُّر المعاني الواردة عليها[٨].

---

(١) ينظر: همع الهوامع١/٦٣.

(٢) ضياء الدين بن العلج (٥٤٥هـ - ٦١٨هـ).

ابن العِلْج مُحَمَّد أبو عبدالله ضياء الدين بن العِلْج- بكسر العَيْن المهملةَ وسكون اللام ثم جيم- مؤلف كتاب البسيط في النحو. ذكره الشيخ أثير الدين أبو حَيّان في "شرح التسهيل" ونقل عنه في كتاب البسيط كثيراً. كان قد سَكَن اليمن وَصَنَّف بها. (طبقات النحاة واللغويين١/٢٩٨، بغية الوعاة: ٢/٣٧٠).

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل١/٤٠.

(٤) همع الهوامع١/٦٣.

(٥) شرح ابن عقيل١/٤٠.

(٦) الارتشاف٢/ ٨٣٤.

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٥٤.

(٨) ينظر الاعتراض في: شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٢٢، و شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٥٤، ٢٥٥.

الأمر الآخر أن الإعراب إنَّما يأتي للمعاني التي تطرأ بالتركيب، وليس لغيره من معاني الكَلِم في نفسها؛ إذ إن المعاني التي تتغيَّر تبعًا لها صيغ الأفعال، ليست معاني إعراب، فليس له معنى أن يذكر تغيُّر صيغ الأفعال، وإنَّما الأَولى أن يذكر المعاني التي جيء بالإعراب لأجلها[1].

وقد رأى الشلوبيني الصواب بأن يقول في تلك العلَّة: "لأن الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معانٍ لولا الإعرابُ لم تتبيَّن؛ فجيء بالإعراب من أجلها في الأصل، ثم حُمل على ذلك مَا تبيَّنت فيه من المعاني الطارئة مع التركيب"[2].

وهذا المأخذ فيه من الوجاهة مَا يجعله أقرب للصواب؛ وذلك بالحجج التي ذكرها الشلوبيني.

والذي أميل إليه في هذه المسألة هو **المذهب الأول**: القائل بأن الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال؛ وذلك للحجة المذكورة فيه.

وكذلك أميل إلى رأي الشلوبيني في الاعتراض على العلَّة التي أوردها الجزولي. والله أعلم.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) شرح الجزولية الكبير ١/٢٥٥.

المسألة السابعة

العلَّة في كون (البناء) أصلًا في الأفعال

تعريف (البناء):

(البناء) هو ضد الإعراب، و(البناء) -فِي الأَصْل- وضعُ الشَّيْء على الشَّيْء على وصفٍ يَثْبُتُ: كبناء الْحَائِط، وَمِنْهُ سُمِّيَ كلُّ مُرْتَفَعٍ ثَابتٍ (بِنَاءً): كالسَّماء[(١)].

وقد حَدَّهُ ابن جِنّي بقوله: "هو لزومُ آخرِ الكلمةِ ضربًا واحدًا: لا لشيءٍ أحدثَ ذلكَ من العواملِ، وكأنَّهم إنَّما سَمَّوْهُ بناءً؛ لأنه لمَّا لزمَ ضربًا واحدًا فلم يتغيَّرْ تغيُّرَ الإعرابِ؛ فسُمِّيَ بناءً من حيثُ كانَ البناءُ لازمًا موضعُهُ، لا يزولُ من مكانٍ إلى غيرهِ"[(٢)].

ألقاب (البناء):

للبناء أربعة ألقاب، وهي -في عددها- مساوية لعدد ألقاب الإعراب، وألقاب البناء هي: الضَّمُّ، والفتحُ، وَالكسرُ، والوقفُ[(٣)].

والخلاف بين العلماء في هذه المسألة راجع إلى مسألة أخرى وهي: هل الإعرابُ أصلٌ في الأسماء أم الأفعال؟، ومن خلال هذه المسألة يتبيَّن هل البناءُ أصلٌ في الأفعال؟، وقد اختلفوا في أصالة الإعراب، على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين[(٤)]: القاضي بأن الإعراب أصلٌ في الأسماء، وفرعٌ في الأفعال، فالأصل في الفعل عندهم البناء.

---

(١) ينظر: اللباب ١/٦٦.

(٢) ينظر: الخصائص ١/٣٨.

(٣) ينظر: اللباب ١/٦٠، ٧٠.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢/ ٨٣٤، همع الهوامع ١/٦٢.

الثاني: مذهب الكوفيين[١]: أن الإعراب أصلٌ في الأسماء، وفي الأفعال.

الثالث: مذهب بعض النحويين[٢]: أن الإعراب أصلٌ في الأفعال، وفرعٌ في الأسماء. وهذا المذهب الأخير نقله ضياء الدين بن العِلْج في (البسيط).

المُعْرَب والمبنيُّ من الأفعال:

ينقسم الفعل من حيث الزمن إلى: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، ومن حيث الإعراب والبناء: إلى مُعْرَبٍ، ومبنيٍّ.

وقد انقسم العلماء في بناء الفعل، على ضربين:

أحدهما: مَا اتُّفِقَ على بنائه[٣]، وهو الفعل الماضي. وهو مبنيٌّ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء (على الصحيح).

ثانيهما: مَا اخْتُلِفَ في بنائه، والراجح أنه مبنيٌّ، وهو فعلُ الأمر. فالبَصْرِيَّة على بنائِهِ والكوفيَّة على إعرابه[٤].

وقد أوضح السيوطي أن منشأ هذا الخلاف هو الاختلاف السابق في الإعراب أهو أصلٌ في الأفعال، أم لا؟، فعلى رأي البصريين أن الفعل مبنيٌّ؛ لأنه الأصل فيه، ولا مقتضًى لإعرابه.

وعلى رأي الكوفيين أن الفعل معربٌ؛ لأنه الأصل فيه، ولا مقتضًى لبنائه.

وقد يعلِّل الكوفيون ذلك بأن فعل الأمر مقتطَع من الفعل المضارع، يعني: فرعًا عنه، والفرع يأخذ حكم أصله.

لكن البصريين يقولون: إن فعل الأمر أصلٌ برأسه، وليس مقتطَعًا من المضارع[٥].

---

(١) ينظر: همع الهوامع١/٦٣.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل١/٤٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق١/٤٠.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل١/٤٠، ٤١، وهمع الهوامع١/٦٥.

(٥) ينظر: همع الهوامع١/٦٥.

الفعل المضارع معربٌ أم مبنيٌّ:

الأصل في الفعل المضارع أنه معربٌ إذا لم تتصل به نون التوكيد اتصالًا مباشرًا، وإذا لم تتصل به نون النسوة. وهذا مذهب الجمهور ومعهم ابن مالك.

وذهب الأخفش إلى غير ذلك وهو أن الفعل المضارع مبنيٌّ، سواء باشرته نون التوكيد أو لم تباشره(١).

والذي أميل إليه في ذلك هو مذهب الجمهور، بأن الفعل المضارع معربٌ إذا تجرَّد عن نون التوكيد، ونون النسوة.

أما مأخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي في هذه المسألة؛ فهو مأخذ على العلَّة التي ذكرها الجزولي بقوله: "وأصل البناء للأفعال؛ لأنها تتغيَّر صيغُها لتغيُّر المعاني عليها"(٢)، فاعترض الشلوبيني عليه بقوله: "ليس بشيء، والصواب: لأن المعاني التي تتغيَّر عليها معها مَا يبينها، وأما المعاني التي تتغيَّر صيغُها لتغيُّرها فليست موجبةً للإعراب؛ لأنها لم يُحْدِثها التركيبُ، والإعراب، إنما توجبه المعاني التي أحدثَها التركيبُ"(٣).

وبالنظر في ذلك؛ نجد أنه ليس مأخذًا على أصالة البناء، هل هي للأفعال أم لا؟، بل هو مأخذ يدور حول العلَّة التي ذكرها الجزولي، وقد أردف الشلوبيني توجيهًا آخر، يبيِّن فيه مراد الجزولي، بأن كل معنًى يتغيَّر على الفعل فله صيغةٌ تبيِّنه، ولا يريد -بالصيغة- البِنْيَةَ خاصَّةً، بل كل مَا بَيَّنَ المعنى عنده، فبهذا التوجيه لا يلزمه الاعتراض(٤).

والذي أميل إليه في هذه المسألة، هو مذهب البصريين، في كون الأصل عندهم في الأفعال هو

(١) ينظر: تسهيل الفوائد٧، شرح ابن عقيل١/٤١، ٤٢.
(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٥٥.
(٣) المصدر السابق١/٢٥٥.
(٤) ينظر: المصدر السابق١/٢٥٦.

البناء، فإن مَا جاء منها مبنيًّا؛ فالأَولى أَلَّا يُسأل عن علَّة بنائه؛ لكونه على الأصل، وإنما يُسأل عن علَّة مَا أُعرب منه وهو المضارع، وعلَّة إعرابه عندهم أنه أَشْبَهَ الاسمَ في تعاقُب المعاني التركيبية عليه وتواردها، ولا يمكن التمييز بينها إلا بالإعراب. والله أعلم.

المسألة الثامنة

الخلاف في إعراب (الأسماء الستّة)

باب (**الأسماء السِّتَّة**):

من الأبواب التي تُعرب بالعلامات الفرعية، وذلك بالحروف نيابةً عن الحركات: **الأسماء الستة**، وهي: أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكَ، وفُوكَ، وذُو، وهَنُوكَ.

واختلفوا في هذه الأسماء، على سبعةِ مذاهبَ[١]:

الأول: ذهب سِيبَوَيْهِ وَجُمْهُور الْبَصرِيين، وَصَحَّحهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان وَابْنُ هِشَام[٢]، إلى أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدَّرة على الحروف[٣].

وَاسْتدلَّ لهَذَا القَوْل بِأَن أصل الْإِعْرَاب أَن يكون بحركات ظَاهِرَة أَو مقدَّرَة، فَإِذا أمكنَ التَّقْدِيرُ مَعَ وجود النظير؛ لم يُعْدَلْ عَنهُ[٤].

الثاني: قولُ أبي الحَسن الأَخفش إنَّ حروفَ المدِّ دوالُّ على الإعرابِ فَقط[٥] .

"وَاخْتُلف فِي معنى قول الأخفش، فَقَالَ الزَّجَّاج والسيرافي: الْمَعْنى أَنَّهَا معربة بحركات مقدَّرَة فِي الْحُرُوف الَّتِي قبل حُرُوف الْعلَّة، وَمنعَ من ظُهُورهَا كَونُ حُرُوف الْعلَّة تطلبُ حركاتٍ من جِنْسهَا، وَقَالَ ابْن السراج: مَعْنَاهُ أَنَّهَا حُرُوف إِعْرَاب وَالْإِعْرَاب فِيهَا لَا ظَاهر وَلَا مُقَدَّر، فَهِيَ دَلَائِلُ إِعْرَابٍ -بِهَذَا التَّقْدِير-"[٦].

---

(١) ينظر: التبيين١/١٩٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع١/١٣٦.

(٣) ينظر: التبيين١/١٩٣، شرح الكافية ١/٧٠.

(٤) ينظر: همع الهوامع١/١٣٧.

(٥) ينظر: التبيين١/١٩٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع١/١٣٨.

ونُسب للأخفش قولان: **الأول** مَا رآه البصريون من أن الألف والواو والياء هي حروفُ الإعرابِ، وذهب في **القول الثاني** إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائلُ الإعرابِ[١].

قال الأخفش -على المذهب الأول-: "وجُعلت الياء للنصب والجرّ نحو (العالمينَ) و(المتَّقينَ).... وجُعل الرفع بالواو؛ ليكون علامةً للرفع، وجُعل رفع الاثنين بالألف"[٢].

الثالث: ذهبَ أبو عمر الجرميُّ[٣] إلى أنَّ قبلَها إعرابٌ[٤].

الرابعُ: مذهبُ قُطْرِبٍ وأبي إسحاق الزِّيادِيِّ[٥]، والزَّجَّاجيِّ -من الْبَصرِيين-، وَهِشَام[٦] -من الْكُوفِيِّين-: إنَّ هذه الحُروف إعرابٌ وَأَنَّهَا نَابَتْ عَن الحركات[٧].

---

(١) ينظر: الإنصاف١/١٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش١/١٤.

(٣) أبو عمر الجرميّ (...-٢٢٥هـ) .

أبو عمر صالح بن إسحاق الجرميّ، النحويّ، عالمٌ بالنحو واللغة، أخذ النحو عن: الأخفش وغيره، ولقى يونس بن حبيب، ولم يلقَ سيبويه، وأخذ اللغة عن: أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، وأخذ منه: المازني، قال الخطيب: كان فقيها عالما بالنحو واللغة، دينا ورعا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد. له: (كتاب الفرخ)، و(كتاب الأبنية)، و(كتاب العروض)، و(كتاب غريب سيبويه).

(إنباه الرواة٢/٨١،٨٠، ٨٢، وفيات الأعيان٢/٤٨٥ ،٤٨٦، بغية الوعاة ٢/ ٨) .

(٤) ينظر: التبيين١/١٩٤.

(٥) أبو إسحاق الزيَادِيّ (...-٢٤٩هـ) .

إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبدالرحمن ابن زياد بن أبيه، أبو إِسْحَاق الزيَادِيّ، نحويّ، لغويّ، راوية، شاعر، روى عن: الأصمعيّ، وأبي عبيدة، قال ياقوت: «كان نحويا لغويا راوية. وكان يشبه بالأصمعي في معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعرا ذا دعابة ومزح» له: (النقط والشكل)، و (الْأَمْثَال)، و (شرح نكت سِيبَوَيْهِ)، وغيرها.

(تاريخ العلماء النحويين للتنوخي٧٩،٨٠، معجم الأدباء١/٦٧،٦٨، بغية الوعاة١/٤١٤) .

(٦) هشام (...-٢٠٩هـ) .

هشام بن معاوية الضرير، الكوفيّ، أبو عبدالله، نحويّ، صحب الكسائي وأخذ عنه الكثير من النحو، قال السيوطي: «أحد أعيان أصحاب الكسائي»، له: (مُخْتَصر النَّحْو)، (الْحُدُود)، (الْقيَاس).

(معجم الأدباء٦/٢٤٥٢، إنباه الرواة ٣/ ٣٦٤، بغية الوعاة٢/٣٢٨) .

(٧) ينظر: التبيين١/١٩٤، همع الهوامع١/١٣٦.

الخامس: قولُ المازِنِيّ[١]: إنَّ هذه الأسماء معربةٌ بالحركات، والحروف ناشئةٌ منها؛ للإشباع[٢].

السادس: قولُ أبي عليٍّ الفارسيّ: إنها حروفُ إعرابٍ، وتدلُّ على الإعراب[٣] .

السابع: أَنَّهَا معربة من مكانين بالحركات والحروف مَعًا، وَعَلِيهِ الْكسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ[٤].

أمَّا مذَهبُ الجَرميّ: أن انقلابها هو الإعراب، وهو أنها معربة بالتغيير والانقلاب في حالة النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع، فحُجَّته أن (الواوَ) في الرَّفع هي الأصل؛ فتكون حرفَ الإعرابِ، والإعرابُ مقدَّرٌ عليها، ولم تَظهر؛ لثقلِها مع (الواو)، فأمَّا في النَّصبِ والجرِّ فالموجب لقلبها فيهما حركةُ الإعراب، فـ(الألف) من جنسِ الفتحة، و(الياءُ) من جنسِ الكسرةِ، فقد نابَ الحَرفانِ عن الحَرَكَتينِ، والنائبُ عن الشيءِ يقوم مقامه.

ورُدَّ هذا الوجه بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثِّرًا شيئًا، وبأن العدمَ لا يكون علامةً[٥].

وأَمَّا مذهبُ المازِنِيّ فهو: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، فالضَّمَّةَ والفتحةَ والكسرةَ قبلَ حروفِ المدِّ ناشئةٌ عن عاملٍ؛ لأنَّها تَختَلِفُ بحسبِ اختلافه؛ فكانت هي الإعراب، ولكن لمَّا أُريدَ تمكينُها أُشبعتْ؛ فنَشأتْ عنها هذه الحروف.

ورُدَّ هذا الوجه؛ لأنه ضعيف، وسبب الضعف أن مثل ذلك إنما يكون لضرورة الشعر، ويسوغ

---

(١) المازِنِيّ (...-٢٤٧هـ) .

أبو عثمان بكر بن مُحَمَّد بن عثمان، النحويّ، البصريّ، كان إماما في العربية متسعا في الرواية، يقول بالإرجاء، وكان لا يناظره أحد، أخذ عن: أبي عبيدة، والأصمعيّ، وأبي زيد الأنصاريّ، وأخذ عنه: اليزيديّ، والمبرِّد، وعبدالله بن أبي سعد الورَّاق، له: (ما يلحن فيه العامة)، (الألف واللام)، (التصريف)، (العروض)، (القوافي)، وغيرها.

(تاريخ العلماء النحويين٦٥، ٦٨، إنباه الرواة١/٢٨١، ٢٨٢، بغية الوعاة ١/ ٤٦٣) .

(٢) ينظر: التبيين١/١٩٤، شرح الكافية١/٧٢.

(٣) ينظر: التبيين١/١٩٤، شرح الكافية١/٧٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع١/١٣٧.

(٥) ينظر: التبيين١/١٩٨، همع الهوامع١/١٣٨،١٣٧.

حذفه دون اختلال إلا في الوزن، وأيضًا بقاء (فُوكَ) و(ذُو مالٍ) على حرف واحد[١].

وأمَّا مذهبُ الفَرَّاء فحُجَّته أنه وَجَدَ الحركات قبل هذه الحروف، وهذه الحروف تَختلفُ باختلافِ العاملِ؛ فكانا -جميعًا- إعرابًا[٢].

قال -مَنْ ذهبَ إلى هذا المذهب- أيضًا: إن هذه الحركات تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال إفرادِها، أي: قطعِها عن الإضافة، فتقول: (هذا أبٌ لكَ) فإذا قلتَ في حال الإضافة: (هذا أَبُوكَ) فالضمة باقية على مَا كانت عليه في حال الإفراد؛ فوجب أن تكون علامة إعراب؛ لأن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة؛ أَلَا ترى أنك تقول: (هذا غلامٌ) فإذا قلتَ: (هذا غلامُكَ) لم يتغيَّر الحال، فكذلك هنا، وكذا (الواو، والألف، والياء) بعد هذه الحركات في حال إضافة **الأسماء السِّتَّة** تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا؛ بدليل أنها تتغيَّر في حال الرفع والنصب والجر؛ فدلَّ ذلك على أن (الضمة والواو) جميعًا: علامتان للرفع، و(الفتحة والألف) جميعًا: علامتان للنصب، و(الكسرة والياء) جميعًا: علامتان للجرِّ؛ فدلَّ على أنه معربٌ من مكانين.

ومنهم من قال: إنما لجأ العرب إلى ذلك؛ لقلَّة حروف هذه الأسماء؛ فتكثيرًا لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان؛ فوجَبَ أن تكون معربةً من مكانين[٣].

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا نظير له، وبيان فساده من وجهين:

الأول: لأنه لا يوجد في كلام العرب معربٌ له إعرابان، ولو كانت معربةً من مكانين لاحتاجت إلى عاملينِ.

الثاني: أنه يُفضي إلى أن تكون الكلمةُ كلُّها علامات الإعرابِ وهو قولك: (فُوكَ) و(ذُو مالٍ) فإنَّ ضَمَّة الفاء والذَّال والواو بعدهما هو كلُّ الكلمة، فإذا كان ذلك إعرابًا فأين المعرَب؟[٤].

---

(١) ينظر: شرح الكافية١/٧٣، همع الهوامع١/١٣٧.

(٢) ينظر: التبيين١/٢٠٠.

(٣) ينظر: الإنصاف١/١٩.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٩،٢٠، التبيين١/٢٠٠، شرح الكافية١/٧١، همع الهوامع١/١٢٧.

أما كلام الشلوبيني عن رأي شيخه السهيلي؛ فلم يكن دقيقًا في بيانه؛ إذ إن السهيليُّ يرى أن (فَاكَ، وذَا مالٍ) معرَبان بحركات مقدَّرَة فِي الْحُرُوف، وَأَن (أَبَاكَ، وأَخَاكَ، وحَمَاكَ، وَهَنَاكَ) ، معربة بالحروف، ولا يَرى أن هذه الحروف إشباع، ووافقه -في ذلك- الرنديُّ[1].

وقول السهيليّ دقيقٌ؛ لما فيه من البُعد عن محذورٍ من بقاء معربةٍ على حرف واحد.

وقد قال الشلوبيني عن مأخذه على شيخه السهيلي: "وأما قول من قال: إن هذه الحروف في هذه الأسماء مَا عَدَا (فُوكَ، وذُو مالٍ) إشباع، وهي في (فُوكَ، وذُو مالٍ) حرف إعراب...، وهذا الذي استدلَّ به السهيلي في هذه الأسماء من سقوطها عند الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه؛ لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلِّم؛ للثقل الذي يَلزم عن إثباتها مع ياء المتكلِّم، وإذا كانت هذه الحروف تُحذف من هذه الكَلِم؛ لتطرُّفها خاصَّةً في حال الإفراد؛ فأَنْ تُحذف لثقلِها مع ياء المتكلِّم أَحْرَى وأَولى، ثم يَلزمه مَا لزمَ القائلين بالإشباع من الوجهين اللذين هما: الإشباع في الكلام الفصيح، وحملُ الكلام الفصيح على مَا يَقِلُّ من الكلام"[2].

وأشهرُ هذه المذاهب جميعًا هو ذاك الذي يقول: إنها معربة بالحروف نيابةً عن الحركات، وهو مذهبُ قُطْرُبٍ، وأبي إسحاقَ الزِّيادِيّ، والزَّجَّاجيّ -من الْبَصرِيّين-، وَهِشَامٍ -من الْكُوفِيّين-[3].

وقد علَّل ابنُ مالك أفضليَّة هذا الرأي بأنه "أسهلُ المذاهب وأبعدُها عن التكلُّف؛ لأن الإعراب إنما جيء به؛ لبيان مقتضى العامل، ولا فائدةَ في جعلٍ مقدَّرٍ متنازَعٍ فيه دليلًا، وإلغاءٍ ظاهرٍ وافٍ بالدلالةِ المطلوبة.

ولا يمنع من ذلك أصالةُ الحروف؛ لأن الحرف المختلِف البيان صالح للدلالة -أصلًا كان أو زائدًا-، مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيدَ فائدةٍ، وهو كون ذلك توطئةً لإعراب المثنى والمجموع على حَدِّهِ؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحةَ عنه، فإذا سَبَقَ مِثْلُهُ

(١) ينظر: نتائج الفكر٧٨،٧٩، همع الهوامع١/١٢٧.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٣٥٩، ٣٦٠.

(٣) ينظر: الإنصاف١/١٩، التبيين١/١٩٤، همع الهوامع١/١٢٥.

في الآحاد أُمِنَ مِنَ استبعاد، ولم يُحَدْ عن المعتاد"[1].

وهذا الرأي المشهور هو الرأي المقبول -من وجهة نظري-؛ لبُعده عن التكلُّف والتقدير، والسلامة من المحذور والإعلال. والله أعلم.

(١) شرح التسهيل١/٤٣.

المسألة التاسعة

الخلاف في (هَنُ) هل هي من الأسماء التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة

اختلف العلماء في الأسماء التي من بنات الحرفين، هل هي خمسة أم ستة، وسبب الخلاف كلمة (هَنُوهُ)، وهذا الخلاف على النحو التالي:

الأول: أسقطَ **الفرَّاءُ والزَّجَّاجيُّ** (هَنُ) من هذه الأسماء، ولم يعدَّاها مع (أبيه، أخيه، حميه، فيه، ذي مال)؛ فصارت الأسماء الخمسة.

قال الفرَّاء: "وأما ما لم يتمَّ في حالٍ، وجاء منقوصًا فقولهم: (دم) ومثله (هَنُ) و(هنة)، قال: فهذا لم نجد له في الواحد تمامًا"(١).

وهذا الرأي للفرَّاء نقله عنه النحويون في كتبهم، ولم أقف عليه(٢)، وعلى هذا الرأي بنوا رأيه في إنكار أن تكون (هَنُ) من هذه الأسماء(٣).

وقال الزجاجي: "والواوُ علامةُ الرفعِ في خمسةِ أسماءٍ معتلَّةٍ مضافة وهي: أخوك، وأبوك، وحموك، وفوك، وذو مال"(٤).

والعلَّة في إسقاط الزجاجي هذه اللفظة، أن اللغة الأخرى الواردة فيها، هي أن تكون من باب (يد) وهي اللغة الكثيرة فيها؛ ولذلك أسقطها أبو القاسم من هذه الأسماء؛ لأن بناءهم يكون على الأكثر لا الأقل(٥).

الثاني: قول سيبويه: وهو أنَّ (هَنُ) مع (أبٌ، أخٌ، حمٌ، هَنٌ، فوهُ، ذو مالٍ).

---

(١) التذييل والتكميل١/١٦٣.

(٢) ينظر: التوطئة ١٢٥، تخليص الشواهد ١/٦٣، تمهيد القواعد ١/٢٦١.

(٣) رأيه في: الارتشاف ١/٤١٥، التذييل والتكميل ١/١٦٣، تمهيد القواعد ١/٢٦١.

(٤) الجمل ٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٣٧٦.

قال سيبويه: "واعلمْ أنَّ من العرب من يقول: (هذا هَنُوكَ) و(رأيتُ هَنَاكَ) و(مررتُ بِهَنِيكَ)"(١).

وعَدَّها ابن هشام لغةً قليلةً، فقال: "وَهِي لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ذكرهَا سِيبَوَيْهِ وَلم يطَّلع عَلَيْهَا الْفرَّاء، وَلَا الزَّجَّاجيُّ؛ فأسقطاه من عدَّة هَذِه الْأَسْمَاء وعَدَّاها خَمْسَةً"(٢).

وقال أبو حيَّان عن ذلك: "ومَنْ حفظَ حُجَّةٌ على من لم يحفظْ، ولمَّا لم يكن ذلك بالمشهور في كلام العرب لم يعدَّه كثير من النحويين منها، والمشهور نقصه كما قال الفرَّاء"(٣).

وذكر ابن مالك أن أغلب النحويين يُجرون (الهَنُ) مجرى الأسماء الأخرى، والمشهور أن تُجرى مجرى (يدٍ) فقال: "وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا (الهَنُ) مع هذه الأسماء فيُوهِم ذلك مساواته لهنَّ في الاستعمال، وليس كذلك، بل المشهور فيه إجراؤه مجْرَى (يدٍ) في ملازمة النقص إفرادًا وإضافةً، وفي إعرابه بالحركات، كما رُويَ أن النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَعَزَّى بعزاءِ الجاهليَّةِ؛ فأعضُّوهُ بِهَنُ أبيهِ ولا تَكْنُوا»(٤)، وقال عليٌّ ﷺ: "من يَطُلْ هَنُ أبيهِ ينتطقْ بهِ(٥)"(٦).

والمأخذ الوارد في هذه المسألة أن الشلوبيني أنكر على شيخه الجزولي استدراكه كلمة (هَنُوكَ) على قول أبي القاسم الزجاجي الذي عَدَّ الأسماء التي من بنات الحرفين خمسة، وليست ستة؛ إذ قال الجزولي: "(أخوكَ) وأخواته الخمس سِتَّتُها"، فقال الشلوبيني:" السادس (هَنُوكَ) استدركه على أبي القاسم، والأشهر ألَّا يكون منها، وأن يكون من باب (يدٍ)، فلا ينبغي أن يُستدرك عليه؛ لأن بناءهم إنما هو

(١) الكتاب٣/٣٦٠.

(٢) شرح قطر الندى١/٤٨.

(٣) التذييل والتكميل١/١٦٣.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ١٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١/١٩٨)، رقم (٥٣٢)، من حديث عُتي بن ضمرة ﷺ، قال الهيثمي مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ٣): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات» .

(٥) مثل من أمثال العرب، نسب لعلي ﷺ كما في: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان (ص: ٥٣)، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٦١، وبلا نسبة في: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٤/ ١٥٥٩، (نعق)، مجمع الأمثال: ٣/ ٣١٠.

(٦) شرح تسهيل الفوائد١/٤٤.

على الأشهر"[١]، ويرى الشلوبيني أن الذي فعله الجزولي هو حمل اللغة القليلة على اللغة الكثيرة، وإجراؤُها مجراها فسادٌ، ومن المعلوم أن النحويين يبنون كلامهم على المشهور، ولا يلتفتون إلى القليل والنادر[٢].

والذي يظهر لي وأميل إليه هو أن (هَنُوكَ) من الأسماء السِّتَّة، وإن كانت اللغة التي ذكرها قليلة، ولكنها واردة في كلام العرب؛ فورودها فيه مسوّغٌ لجعل (هَنُوكَ) منها؛ فتكون -بذلك- الأسماء ستَّة، لا خمسة، وكذلك أغلب الشُّرَّاح لكتب النحو ذكروا (هَنُوكَ) مع الأسماء الخمسة، منهم: ابن عقيل -في شرحه للألفيَّة-[٣]، وكثيرٌ من النحويين يسمِّي هذا الباب بـ(باب الأسماء السِّتَّة)[٤]. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣٤٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق١/٣٤٥،٣٤٤.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل١/٤٦.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير ١/٣٩، شرح قطر الندى ١/٤٦، همع الهوامع ١/١٣٥.

المسألة العاشرة

باب (المذكر، والمؤنث)

الكلام ينقسم إلى ثلاثة: أسماء، وأفعال، وحروف معانٍ.

وهذه الأقسام الثلاثة –من حيث التذكير والتأنيث– على النحو الآتي: الأفعال، وهي مذكَّرة كلها، وإنما تلحقها علامة التأنيث؛ للدلالة على تأنيث الفاعل، نحو قولك: (قامتْ هندُ).

وأما الحروف فإنها تُذكَّر وتؤنَّث، نحو قولك: (هذهِ ياءٌ، وهذا ياءٌ).

وإنما المقصود بالتذكير والتأنيث من هذه الأقسام الثلاثة هو الأسماء، والأصل –في الأسماء– التذكير، والتأنيث داخلٌ عليها، نحو قولك: (ذاهبٌ وذاهبةٌ)، فأصل الشيء هنا التذكير، ولكن دخل عليه التأنيث(١).

قال سيبويه: "بأن التذكير أصلٌ في جميع الأشياء، والتأنيث فرعٌ عن التذكير"(٢).

وكون التذكير والتأنيث للأسماء؛ فإنها تنقسم إلى قسمين: **(مذكَّر)**، **و(مؤنَّث)**: والمذكَّر مثل: رجل، وكتاب، والمؤنَّث يأتي على ضربين: تأنيث حقيقيّ، وهو مَا دلَّ على ذات حُرٍّ، مثل: فاطمة، وهند، وتأنيث مجازيّ، وهو مَا ليسَ كذلك، كأُذُن، وفأر، وشمس(٣)، ويسمِّيه بعض النحويين تأنيثًا غير حقيقيّ(٤).

وقد عرَّف النحويون (المذكَّر والمؤنَّث) الحقيقيَّ: بأنه مَا كان له بإزائه نظيرٌ من الآخَر، نحو: رجل وامرأة، وجمل وناقة، وقيل في تعريفه: المذكر الحقيقيّ مَا كان له فرجُ الذكر، والمؤنث الحقيقي مَا كان له

(١) ينظر: الجمل٢٩٠، ٢٩١، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٣٥٩، ٣٦٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٤١.

(٣) ينظر: شذا العرف٧٣.

(٤) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث٦٣.

فرجُ الأنثى، وغير الحقيقيّ مَا لم يكن له ذلك، وعُرِّفَ أيضًا بأنهما بإزائه ذكرٌ من الحيوان(١).

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي في ذكره أن التأنيث يكون في الأشخاص دون الأجناس(٢).

إذ قال الجزولي: "وضع التأنيث في الأشخاص فيلحق مَا هو ثانٍ عنها دون الأجناس"(٣)، فقال الشلوبيني عن ذلك: "وقوله: "دون الأجناس... إلى آخره" هذا -على ظاهرِه- لا يصحُّ إلَّا لو كان الجنس النحويّ هو الجنس المنطقيّ، وليس كذلك؛ فلا يصحُّ مَا قاله على ظاهره. وقد يُتأوَّل تأويلًا يكون به صحيحًا؛ وذلك أن يقال: قوله: التأنيث وضعه في الأشخاص، أي: أصله أن يكون في الأشخاص؛ لأن التأنيث على ضربين: حقيقيّ، ومجازيّ...، وهذا التأويل الذي تأوَّلناه إنما يصلح بكلام نحويّ يخلط صناعة النحو بصناعة المنطق. ولا أدري: مَا الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى حتى يتكلَّف هذا التكلُّف البعيد إلَّا وضعه أن التأنيث إنما ينبغي أن يكون في الأشخاص دون الأجناس؛ ليبنى عليه أن التأنيث ينبغي أن يكون مختصًّا بالأسماء، وهذا يَثبت دون هذا المرتكَب البعيد وتخليط الصنائع، فالتبسَ به مما لا ينبغي ارتكابه"(٤).

ومأخذ الشلوبيني وجيه؛ إذ إن (المؤنَّث) -بالأساس- يكون في كليهما، وليس مقصورًا على الأشخاص، وقد ذكر المبرِّد أن الأجناس يجوز فيها التذكير والتأنيث فقال: "اعلمْ أن من هذه الأسماء التي فيها علامة، مَا يكون اسمًا للأجناس، ومنها مَا يكون اسمًا للمفردات، فأما مَا يكون للأجناس، فإنما يقع واحدةً من جنسٍ؛ نحو قولك: (تمرة) و(بسرة)...، لا؛ فحَقُّ هذا -إذا أُخرجتْ منه الهاء- أن يجوز فيه التأنيث والتذكير"(٥).

وقد تأوَّل الشلوبيني للجزولي بأن مراده ليس خلط صناعتين، وإنما أراد أن التأنيث أصله أن يكون

(١) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣، البديع في علم العربية٢/٤٥، الكناش في فنَّي النحو والصرف١/٣٠٧.
(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٣١.
(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/١١.
(٤) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٣١، ٣٢.
(٥) المذكر والمؤنث للمبرد ٨٦.

في الأشخاص، وهذا الأقرب.

والذي يظهر لي وأميل إليه هو مَا ذكره الشلوبيني بأن التأنيث ليس مقصورًا على الأشخاص دون الأجناس، بل يكون في الأشخاص والأجناس، وهو الذي عليه أغلب النحاة. والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة

الخلاف في صلة (مَا) الموصوليَّة أو المصدريَّة

الموصول يأتي على ضربين: حرفيّ واسميّ[1]:

فالموصولات الحرفيَّة خمسة؛ هي:

(**أَنْ**) المصدريَّة، وتُوصَل بالفعل المتصرِّف -ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا-.

و(أنَّ) وتُوصَل باسمها وخبرها.

و(كَيْ) وتُوصَل بفعل مضارع فقط.

و(لو) وتُوصَل بالماضي والمضارع.

و(مَا) وتكون مصدريَّة ظرفيَّة، وغير ظرفيَّة، وتُوصَل بالماضي والمضارع، وبالجملة الاسميَّة. وصلة (مَا) هي مدار الخلاف في هذه المسألة.

والموصولات الاسميَّة تأتي على ضربين: نصٌّ، ومشترك.

فالنَّصُّ ثمانية: (الذي، والتي، واللذانِ، واللتانِ، واللذينَ، واللتينَ، والأُلَى، واللَّاتي، واللَّائي).

والمشترك ستة: (مَنْ، ومَا، وأَيّ، وأل، وذُو، وذَا).

وقد اختلف العلماء في (مَا) المصدرية، أهي حرف أم اسم؟، على مذهبين:

الأول: مذهب سيبويه[2] والجمهور: القاضي بأنها حرف موصول كـ(أَنْ)؛ ومِنْ ثَمَّ فلا تفتقر إلى ضمير، فإذا قلتَ: (أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ)؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: (أعجبَنى أَنْ قُمْتَ).

وممن ذهب -إلى ذلك- المبرِّدُ؛ إذ قال: "فَأَمَّا اخْتِلَافُ الْأَخْفَش، وسيبويهِ فى (مَا) إِذا كَانَتْ

(١) ينظر: شرح ابن عقيل١/١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ضياء السالك١/ ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤١٠،٣٦٧، المقتضب ٣/٢٠٠، الجنى الداني١/٣٣٢.

وَالْفِعْل مصدرًا؛ فَإِنَّ سِيبَوَيْهِ كَانَ يَقُول: إِذا قلتَ: "أعجبَنى مَا صنعتَ" فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: "أعجبَنى أَنْ قُمْتَ"؛ فعلى هَذَا يَلْزمه: "أعجبَنى مَا ضربتُ زيدًا"؛ كَمَا تَقول: "أعجبَنى أَنْ ضربتَ زيدًا"، وَكَانَ يَقُوله، والأخفش يَقُول: "أعجبَنى مَا صنعتَ"، أى: "مَا صَنعتَهُ": كَمَا تَقول: "أعجبَنى الذى صَنعتَهُ"، وَلَا يُجِيز: "أعجبَنى مَا قُمْتَ"؛ لِأَنَّهُ لَا يتَعَدَّى، وَقد خلط، فأجاز مثله، وَالْقِيَاسُ وَالصَّوَابُ قَولُ سِيبَوَيْهِ، فَإِنْ أردْتَ بـ(مَا) معنى (الذى)، فَذَاك مَا لَيْسَ فِيهِ كَلَام؛ لِأَنَّهُ الْبَاب وَالْأَكْثَر، وَهُوَ الأَصْل، وَإِنَّمَا خُرُوجهَا إِلَى الْمصدر فرع"[(١)].

الثاني: مذهب الأخفش[(٢)]: القاضي بأن (مَا) اسم موصول مفتقرة إِلَى ضمير، والتقدير عنده في (أعجبَني مَا صنعتَ) أى: (مَا صَنعتَهُ): كَمَا تَقول: (أعجبَنى الذى صَنعتَهُ).

وممن ذهب -إلى ذلك- المازني[(٣)]، والسهيلي[(٤)]، وَابْن السراج[(٥)].

"وحُجَّةُ المذهب الأول: أَنه لَا يعود إِلَيْهَا ضمير، وَلَو كَانَت اسْمًا لاحتاجت إِلَيْهِ.

واحتجَّ الْآخرُونَ: بأَنَّها مَوْصُولَة غيرُ عاملةٍ؛ فَكَانَت اسْمًا كأمثالها من الموصولات"[(٦)].

وقد أجاب أبو البقاء العكبري عن حجة المذهب الثاني بقوله: "أنَّ الاسميَّةَ لَا تثبتُ من حيثُ كَانَت مَوْصُولَة غيرَ عاملة؛ فإنَّ ذَلِك ليْسَ مِنْ حَدِّ الْأَسْمَاءِ وَلَا علاماتِها؛ لأنَّ كونَها مَوْصُولَة يخرِجُها عَن حكمِ الْأَسْمَاءِ؛ إِذْ مِنْ حكم الأسْماء التَّمام وَكَونهَا لَا تعمُّ حكمُ أَكثر الْحُرُوف؛ فعُلِمَ أنَّ الاسميَّة تثبت بدليلٍ غير هَذَا"[(٧)].

وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يوجد مانع من أن يكون كلا المذهبين سائغًا: الأول مذهب

(١) المقتضب٣/٢٠٠، ٢٠١.
(٢) ينظر: المقتضب ٣/٢٠٠، الأصول١/١٦١، الجنى الداني١/٣٣٢.
(٣) ينظر: همع الهوامع ١/٣١٦.
(٤) ينظر: نتائج الفكر١٣٩.
(٥) ينظر: الأصول١/١٦١.
(٦) اللباب٢/١٢٦.
(٧) المصدر السابق٢/١٢٦، ١٢٧.

سيبويه: وذلك إذا غَلَّبنا جانب الشبه الحرفيّ في (مَا) بـ(أَنْ)، والثاني مذهب الأخفش إذا غَلَّبنا جانب الشبه الاسميّ في (مَا) المصدرية بـ(مَا) الموصولة غير المصدرية.

وقد اختلف العلماء فيما تُوصَل به (مَا) المصدريَّة، على مذهبين:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور(١): القاضي بأن (مَا) المصدريَّة لا تُوصَل إلا بالجملة الفعليَّة؛ فلا تكون الجملة الاسميَّة صلةً لها؛ إذ قال سيبويه: "ولا تكون صلتها إلا بالفعل هنا، وهي (مَا) التي في قولك: (أَفعلُ مَا فعلتَ)"(٢).

الثاني: مذهب منسوب للفرَّاء(٣): وهو أن وصلها يكون بالجملة الفعليَّة والاسميَّة(٤).

والغالب في (مَا) المصدريَّة وصلُها بالجملة الفعليَّة. قال المرادي: "واعلمْ أن (مَا) المصدريَّة تُوصَل بالفعل الماضي والمضارع، ولا تُوصَل بالأمر، وفي وصلها بالجملة الاسميَّة خلافٌ"(٥).

وقال ابن عقيل: "(مَا) وتكون مصدريَّة...، وتُوصَل بالماضي...، وبالمضارع...، وبالجملة الاسميَّة... -وهو قليل-"(٦).

وقال أبو حيَّان: "وأَمَّا (مَا) إذا تقدَّرت بالمصدر هي وصلتها....، وتُوصَل بفعلٍ متصرِّفٍ غير أمرٍ، وأكثرُ مَا يكون ماضيًا"(٧).

وهذا الخلاف الأخير، هو مدار مأخذ الشلوبيني.

فالمأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، وذلك في قوله: "وأكثر مَا تُوصَل

(١) الارتشاف٢/٩٩٥.
(٢) الكتاب٢/٣٥٠.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٠.
(٤) ينظر: شرح الكافية٢/٢٠٠، ٢٠٣.
(٥) الجنى الداني١/٣٣١،٣٣٢.
(٦) شرح ابن عقيل١/١٣٢، ١٣٣.
(٧) الارتشاف٢/٩٩٣.

(مَا) بالجملة الفعليَّة"[١]؛ إذ قال الشلوبيني: "وقوله: "وأكثر مَا تُوصَل (مَا) بالجملة الفعليَّة...، وإنْ أراد أنَّ (مَا) في الجملة أكثر مَا تُوصَل بالجملة الفعليَّة فهو غير صحيح؛ لأن وصلها -إذا كانت بمعنى (الذي) بالجملتين- كثير في كلام العرب وعلى السواء"[٢].

فتساءل الشلوبيني: "هل يعني الجزولي بهذا القول (مَا) المصدريَّة، وهي التي فيها خلاف في صلتها، أم (مَا) التي بمعنى (الذي)، وهذه لا خلاف في صلتها؛ حيث تُوصَل بالجملة الاسميَّة والفعليَّة على السواء"[٣].

والظاهر في ذلك أن الجزولي قصد -بقوله هذا- (مَا) المصدريَّة وليس (مَا) التي بمعنى (الذي).

والذي يظهر لي وأميل إليه مَا ذهب إليه سيبويه والجمهور، من أنَّ (مَا) المصدريَّة أكثر مَا تُوصَل بالجملة الفعليَّة، وهذا الغالب عند النحاة. والله أعلم.

(١) المقدمة الجزولية في النحو١/٥٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٠٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق٢/٦٠٠.

المسألة الثانية عشرة

الخلاف في مصاحبة الصفة للموصوف في الحال في فعل (مَا دَامَ)

نواسخ الابتداء تنقسم قسمين[1]:

الأول: أفعال، وهي: (كان) وأخواتها، وأفعال المقاربة، و(ظَنَّ) وأخواتها.

الثاني: الحروف، وهي: (مَا) وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس، و(إِنَّ) وأخواتها.

و(كان وأخواتها) -من ناحية هذا العمل- على ثلاثة أقسام[2]:

أحدها: مَا يعمل هذا العمل مطلقًا، وهي ثمانية: (كَانَ) وهي أُمُّ الباب، و(أَمْسَى)، و(أَصْبَحَ)، و(أَضْحَى)، و(ظَلَّ)، و(بَاتَ)، و(صَارَ)، و(لَيْسَ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[3].

الثاني: مَا يعمله بشرط أن يتقدَّمه نفي، أو نهي، أو دعاء، وهو أربعة: (زَالَ) ماضي (يَزَالُ)، و(بَرِحَ)، و(فَتِئَ)، و(انْفَكَّ) مثالها بعد النفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[4]، ومثالها بعد النهي قوله:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المو ... تِ فنسيانُهُ ضلالٌ مُبِين[5]

ومثالها بعد الدعاء قوله:

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٤٤.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة٢/٥٦٩،٥٧٠، ٥٧١، شرح قطر الندى١/١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ضياء السالك١/٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١.

(٣) سورة الفرقان:٥٤.

(٤) سورة هود:١١٨.

(٥) صدر بيت من بحر الخفيف، البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها كما في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٣، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٩٤)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٤/ ١٢٢، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٢٣٠)، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٢٨).

أَلَا يَا اسْـلَمِي يَا دَارَ مَـيٍّ عَلَـى البِلَـى وَلَا زَالَ مَـنْهَلًا بجرعَائِـكِ القَطْـرُ[1]

الثالث: مَا يعمل بشرط تقدُّم (مَا) المصدريَّة الظرفيَّة وهو (دَامَ)؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[2]؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِي حيًّا. وسُمِّيَتْ (مَا) هذه مصدريَّة؛ لأنها تُقدَّر بالمصدر، وهو الدَّوام، وسُمِّيَتْ ظرفيَّة؛ لنيابتها عن الظرف وهو المدَّة.

والفعل (مَا دَامَ) هو مدار الخلاف في هذه المسألة، فهل يلزم في (مَا دَامَ) مصاحبة الصفة للموصوف في الحال؟ للعلماء فيه رأيان:

الأول: رأي أغلب النحاة؛ إذ لم يذكروا في (مَا دَامَ) لزوم مصاحبة الصفة للموصوف في الحال؛ إذ وقفتُ على أكثر آراء العلماء في (مَا دَامَ)، ولم أجدهم يُلزمونها الحال.

الثاني: رأي الجزولي، القاضي بأن (مَا دَامَ) لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال؛ إذ قال: "و(مَا دَامَ): لمقارنة الصفة للموصوف في الحال"[3].

وممن ذهب إلى ذلك ناظرُ الجيش؛ إذ قال: "وأَمَّا (مَا دَامَ): فللدلالة على مقارنة الصفة للموصوف في الحال"[4].

وقد عارض الشلوبيني قول شيخه الجزولي، بقوله: "وقوله: "(ومَا دَامَ) لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال" غيرُ صحيحٍ؛ لأنك إذا قلتَ: (لا أُكلِّمُكَ مَا دامَ زيدٌ ضاحكًا)؛ لا يراد به (مَا دامَ زيدٌ ضاحكًا في هذه الحال التي نحن فيها) فيكون معناها الدلالة على مصاحبة الصفة للموصوف في زمن الحال، وإنما هي للدلالة على دوام مصاحبة الصفة للموصوف، وقد يكون ذلك في الحال إذا قلتَ: (مَا

(١) من بحر الطويل، لذي الرمة، غيلان بن عقبة، يقوله في صاحبته "ميَّة"، ديوانه ٥٥٩/١، ونسب له في: الكامل في اللغة والأدب ١/ ١٢١، اللامات (ص: ٣٧)، نقد الشعر (ص: ٤٩)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/ ٨٣.

(٢) سورة مريم: ٣١.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١٠٥/١.

(٤) تمهيد القواعد١٠٧٩/٣.

دَامَ زيدٌ ضاحكًا الآنَ)، وقد يكون ذلك أبدًا (مَا دامَ زيدٌ ضاحكًا) إذا أطلقتَ ولم تقيّده بالآن، فهذا ليس بصحيحٍ متى أردتَ بالحالِ الحالَ التي أنتَ فيها"[1]، ثم صاغ تأويلًا يسوّغ به كلام الجزولي وذلك بقوله: "لكن قد تكون بمعنى قوله مصاحبة الصفة للموصوف في الحال، أي: في حال وجود الموصوف لا في الحال التي أنتَ فيها؛ فيصحُّ معناه على ذلك"[2].

والذي يظهر لي وأميل إليه، القول الأول، وهو عدم لزوم مصاحبة الصفة للموصوف في الحال في فعل (مَا دَامَ)؛ إذْ هو الذي عليه أغلب النحاة. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٧١.

(٢) المصدر السابق٢/٧٧١.

المسألة الثالثة عشرة

الخلاف في الفصل بين (فِعْلِ التَّعجُّبِ) ومعموله

التَّعجُّب: "هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزيَّة فيه"[(١)].

صيغ التَّعجُّب:

"التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: (مَا أَفْعَلَهُ) نحو: (مَا أَحْسَنَ زيدًا!)، وَ(أَفْعِلْ بِهِ) وَهُوَ بِمَعْنى: (مَا أَفْعَلَهُ) نحو: (أَحْسِنْ بزيدٍ!)"[(٢)].

وهاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة (باب التَّعجُّب) لبيانهما.

ويُشترط في الفعل الذي يُصاغ منه (فِعْلَا التَّعجُّبِ) سبعة شروط؛ هي[(٣)]:

١) أن يكون ثلاثيًّا.

٢) أن يكون متصرِّفًا، فلا يُبنيان من غير المتصرِّف.

٣) أن يكون معناه قابلًا للمفاضلة.

٤) أن يكون تامًّا.

٥) أَلَّا يكون منفيًّا.

٦) أَلَّا يكون الوصف منه على (أَفْعَلَ).

٧) أَلَّا يكون مبنيًّا للمفعول -أي: المجهول-.

وقد اختلف العلماء في الفصل بين فعل التعجب ومعموله، على مذهبين:

---

(١) شرح ابن الناظم١/٣٢٥.

(٢) ينظر: ضياء السالك٣/٧٤، ٧٥، تعجيل الندى بشرح قطر الندى١/٢٧٨.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل٢/١٤٥.

الأول: القاضي بمنع الفصل بين فعل التعجب ومعموله، وهذا المذهب نسبه الصيمريُّ[١] إلى سيبويه[٢].

فقال الصيمريُّ: "ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين مَا عمل فيه عند سيبويه؛ لأن فعل التعجب لا ينصرف، وقد لزم طريقة واحدة؛ فضعفَ عن الفصل"[٣].

وممن قال بالمنع أيضًا المبرِّد[٤]، والأخفش[٥]، وابن السراج[٦]، واختاره الزمخشري[٧].

الثاني: القاضي بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله، وهو المشهور والراجح، والجواز مذهب الفرَّاء، والمازنيّ، والفارسيّ، وابن خروف، والشلوبيني، وارتضاهُ ابنُ مالك[٨].

قال ابن مالك في تعليقه على ذلك: "والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور. هكذا قال الأستاذ أبو عليّ، وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلًا وفهمًا"[٩].

---

(١) الصّيمرىّ (...-...) .

أبو مُحَمَّد عبدالله بن عليّ بن إسحاق الصّيمرىّ، النحوىّ، سكن مصر مدة وأخذ فيها شيئًا من النحو واللغة، أخذ عن: السيرافي، والرماني، له: (كتاب التَّبْصِرَة فِي النَّحْو)؛ قال السيوطي: «كتاب جليل أَكثر مَا يشْتَغل بِهِ أهل الْمغرب، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله ذكر في جمع الجوامع».

(إنباه الرواة٢/١٢٣، بغية الوعاة٢/٤٩، معجم المؤلفين ٢/ ٢٦٠) .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٧، شرح ابن عقيل٢/١٤٨، المساعد٢/١٥٧.

(٣) التبصرة والتذكرة١/٢٦٨، وذكر المحقِّق أنه بعد البحث والاستقراء لم يقف عليه في كتاب سيبويه.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/١٧٨.

(٥) ينظر: شرح المفصَّل ٢/٣٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٨، وشرح الكافية ٢/٣٠٩، وشرح ابن الناظم ١/٤٦٤، والارتشاف ٣/٣٨، المساعد ٢/١٥٧.

(٦) ينظر: الأصول١/١٠٦، ١٠٧، ١٠٨.

(٧) ينظر: المفصل ٢٧٧ (باب التعجب) .

(٨) ينظر: شرح المفصَّل ٧/١٥٠، تسهيل الفوائد١/١٣١، شرح تسهيل الفوائد٣/٣٨، شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٨، اللمحة في شرح الملحة١/٥٢٢، المساعد٢/١٥٧.

(٩) شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٨.

ومن الأمثلة في (النَّظم) -التي ورد فيها الفصل-:

وَقَـــالَ نَـــبِيُّ المسْـــلِمِينَ تَقَـــدَّمُوا وَأَحْبِـــبْ إِلَيْنَـــا أَنْ تَكُـــونَ المقَـــدَّمَا[1]

وكقول الآخر:

خَليلـيَّ مَـا أَحْـرَى بـذِي اللُّـبِّ أَنْ يُـرَى صـبورًا، ولكـنْ لا سـبيلَ إلى الصـبرِ[2]

ومن وروده في النثر قول عمرو بن معديكرب:

"مَا أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَها! وأكثرَ في اللزباتِ عطاءَها! وأثبتَ في المكرماتِ بقاءَها!"[3].

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي في قوله: "ولا يُفصل بينهما وبينهما"[4].

فقال الشلوبيني:" وقوله: (ولا يُفصل بينهما وبينهما)؛ أي: لا تقل: (مَا أحسنَ اليومَ زيدًا) و(لا أَحْسِنْ اليومَ بزيدٍ)، وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه، ولا يصحُّ ذلك، والصواب أن ذلك جائز

(١) البيت من بحر الطويل، قاله العباس بن مرداس من قصيدة قالها في فتح مكة، ديوانه، ص(١٠٢)، ونسب له في: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٣/ ١٤٨٠، ونسب لبعض الصحابة ﷺ كما في شرح التَّسهيل ٣٥/٣، ٤١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٠٠)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٥٧)، وبلا نسبة في: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٩)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٥٠)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٦١٩).

(٢) البيت من بحر الطويل، احتج به الجرمي وغيره، ولم يذكر أحد منهم اسم قائله. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٢)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/ ٢١٣، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية ٤/ ٥٠٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ٢٧١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٥١.

(٣) يُنظر هذا القول في: شرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢، شرح ابن الناظم ص ٣٣٢، المساعد ١٥٧/٢.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو١٥٤/١.

وهو المذهب المشهور والمنصور"[1].

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو المذهب الثاني القائل بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله – وهو الراجح–، وقد دل على الجواز استعمال العرب له نظمًا ونثرًا. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٩١، ٨٩٢.

المسألة الرابعة عشرة
علَّة امتناع (النعت) في الأفعال

(النَّعْت) -ويسمِّيه البعض: (الوَصْف)، وَ(الصِّفَة)[(١)]-: "تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعهِ مطلقًا"[(٢)].

وعرَّفه الزمخشري فقال: "هو الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: (طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق، وقائم، وقاعد، وسقيم، وصحيح، وفقير، وغنيّ، وشريف، ووضيع، ومكرم، ومهان)"[(٣)].

(النعت) من خواصِّ الاسم أو الفعل:

ذكر أبو القاسم الزجاجي أن (النعت) تفرَّد به الاسم؛ إذ قال: "تنفرد الأسماءُ بالخفضِ، والتنوينِ، ودخولِ الألف واللامِ عليها، والنعتِ، والتصغيرِ، والنداء"[(٤)].

وقد علَّل ابن عصفور قولَ الزجاجي بانفراد الاسم بالنعت دون غيره بقوله: "انفردت الأسماء بالنعت؛ لأنه خبر في المعنى. والفعل لا يكون مخبَرًا عنه فلا يكون منعوتًا"[(٥)].

وقد أجاب عن هذا التساؤل في أصالة الاسم أو الفعل في (النعت) السُّهَيليُّ؛ إذ قال: "فإن قيل: وأيُّهما هو الأصل في باب النعت؟. قلتُ: الاسم أصل للفعل في باب النعت، والفعل أصل لذلك الاسم فيغيِّر باب النعت، وإنما قلنا ذلك؛ لأن حكم النعت أن يكون جاريًا على المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه؛ لأنه هو مع زيادة معنًى، ولأن الفعل أصله أن يكون له صدرُ الكلام؛ لأنه عاملٌ في الأسماء، وحقُّ العامل التقديم على المعمول، لا سيما على قول مَن زعم أن النعت يعمل فيه العامل في المنعوت.

---

(١) ينظر: همع الهوامع٣/ ١٤٥.
(٢) الكافية في علم النحو١/٢٩.
(٣) المفصل ١٤٩.
(٤) الجمل ٢.
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢.

فعلى هذا القول: لا يُتصوَّر كونُ الفعل أصلًا في باب النعت؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال"[١].

وأما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني، فهي علَّة امتناع النعت في الأفعال، وهذه العلَّة ذكرها أبو عليّ الرندي؛ إذ قال: "إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر؛ فلم يصحَّ وصفها؛ لأن الأوصاف أعراض في الموصوف، والعرض لا يحمل العرض"[٢].

وقد اعترض الشلوبيني على ذلك، واعتراضه وجيه؛ وذلك بأن المصادر أيضًا تدل على أحداث -كدلالة الأفعال على الأحداث-، فإذا كانت الأفعال تُمنع من النعت والوصف لما ذكر بأنها دالة على أعراض؛ فيجب أيضًا أن تُمنع المصادر من الوصف لذلك السبب؛ إذن: فهذا التعليل الذي ذكره أبو عليّ الرندي غير صحيح؛ لأن المصدر يُنعت، وإنما الصواب هو مَا ذكرنا سابقًا من كون الاسم مخبَرًا عنه في المعنى، أما الفعل فلا يكون مخبَرًا عنه[٣].

والأمثلة والشواهد -على أن المصدر يُنعت- كثيرة، كقولهم: (رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضي)[٤]، وكقوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾[٥].

والذي أميل إليه، في علَّة امتناع الوصف أو النعت في الأفعال، هي العلَّة التي ذكرها الشلوبيني، في كون الفعل غير مخبَر عنه؛ إذ إنها أوجَه وأصوَب. والله أعلم.

(١) نتائج الفكر١٦٣.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٨٠، ٢٨١.

(٣) ينظر: المصدر السابق١/٢٨٠، ٢٨١.

(٤) المفصل ١٥٠.

(٥) سورة الإسراء:٢٣.

المسألة الخامسة عشرة
الخلاف في زيادة (أبتع) و(أخواتها) على ألفاظ التوكيد

"(التوكيد) لفظ يتبع الِاسْم الْمُؤَكَّد؛ لرفع اللَّبْس وَإِزَالَة الاتساع"(١).

ويأتي على قسمين:

اللفظيّ: ويكون بتكرار اللفظ الأول بعينه(٢).

والمعنويّ: "ويكونُ بألفاظٍ معلومة، وهي: النَّفْسُ، والعَيْنُ، وكُلٌّ، وأجْمَعُ، وتَوابِعُ أجْمَعَ، وهي: أَكْتَعُ، وأَبْتَعُ، وأَبْصَعُ"(٣).

ترتيب هذه الألفاظ:

"يجب ترتيبُها إِذا اجْتمعتْ بِأَن يُقَال: كُلُّه أَجْمَعُ أَكْتَعُ، أَبْصَعُ، أَبْتَعُ، وَكَذَا الْفُرُوع.

وَتُقدَّم (النَّفْسُ) على (العَيْنِ)، وهما على (كلّ) فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهَا تَوَابِع، وَقيل: لَا يجب التَّرْتِيب بل يحسُن"(٤).

قال الشلوبيني: "أما الخلاف في توكيد الاثنتين في المؤنث، وذلك في الاستغناء بـ(كلاهما) وغيره مما هو في معناه -كالاختلاف في الاثنين في ذلك المذكر-"(٥).

وقد ذكر العلماء زيادة ألفاظ التوكيد وهي (أكتع وأخواتها) لدى البصريين والكوفيين والبغداديين، على النحو الآتي:

---

(١) اللمع في العربية١/٨٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل٢/١٩١، ١٩٧، ضياء السالك٣/١٥٦، ١٦٥.

(٣) متن الآجرومية١/١٥، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس١/٩٠.

(٤) همع الهوامع١/١٦٧.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٨١.

أن ألفاظ (التوكيد) المراد بها إزالة الشَّكِّ عن المحدَّث عنه هي عند البصريين نهايتها لفظ (أكتع)، وعند الكوفيين زيادة (أبصع) عليها، وعند البغداديين زيادة (أبتع).

قال الرضيُّ -نقلًا عن الأندلسيِّ- في ذلك: "أما (أكتعُ) وأخواته فالبصريون -على مَا حكى الأندلسيُّ عنهم- جعلوا النهاية (أبصعَ) ومتصرَّفاتِه، ولم يذكروا (أبتعَ) ومتصرَّفاتِه. قال: وهذا يدل على قلَّتِهِ.

والبغدادية جعلوا النهايةَ (أبتعَ) وأخواتِهِ، فقالوا: (أجمع، أكتع، أبصع، أبتع)، وكذا الجزولي"[(١)].

وقال ابن عصفور: "والتوكيد الذي يراد به إزالة الشَّكِّ عن المحدَّث عن التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد المذكر: (نفسُهُ، عينُهُ، كلُّه، أجمعُ، أكتعُ)، وزاد أهل الكوفة: (أبصَع)، وأهلُ بغداد: (أبتَع)"[(٢)].

وقال ناظر الجيش -عن المصنِّف-: "ونسبَ المصنِّف زيادة (أبتع) وفروعه إلى الكوفيين، ذكر ذلك في (شرح الكافية)"[(٣)].

وهذا الاختلاف في زيادة هذه الألفاظ هو مدار مأخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي في هذه المسألة، وذلك حين قال الجزولي: "وللاثنتين: (كلتاهما، وأنفسهما، وأعينهما)، وللجميع: (كلهنَّ) إلى (بُتَع)"[(٤)]. فقال الشلوبيني عن ذلك: "وهو في ذكره (بتع) وما تصرَّف منه في هذا الفصل كله ليس على مذهب البصريين، وإنما هو على مذهب البغداديين، والنهاية عند البصريين (بصع) وما تصرَّف منه، ولا يحفظون (بتع) وما تصرَّف منه؛ وهذا يدل على مَا قلته. وكان حقُّه أن يعتمد على مذهب البصريين ثم يذكر مَا ذكره البغداديون إلا أنه -والله أعلم- لم يشعر بهذا الذي ذكرناه من قلَّته، وأن (بُصَعَ) هو النهاية في الأكثر، ورأى أن هؤلاء جعلوا النهاية في (بصع)، وآخرون جعلوا النهاية في (بتع)، فأخذ

(١) شرح الكافية١/١٠٧١.
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٢٣٣.
(٣) تمهيد القواعد٧/٣٢٩٤.
(٤) المقدمة الجزولية في النحو١/٧٤.

بالزائد؛ لأن الحافظ حجة على غيره"[1].

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو ما ذهب إليه البصريون، أن ألفاظ التوكيد للجمع عندهم إلى (أبصع)، وما بعدها قليل. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٨١.

المسألة السادسة عشرة

الخلاف في معنى (بدل الاشتمال)

للبدل أنواع أربعة:

أولها: (بدلُ الكلِّ من الكلِّ)، **وثانيها:** (بدلُ البعضِ من الكلِّ)، **وثالثها:** (بدلُ الاشتمال)، **ورابعها:** (بدلُ الغلط)[(١)].

و(**بدل الاشتمال**) هو مدار الخلاف: "فهو مَا يدل على معنًى في متبوعه، أو يستلزم معنًى في متبوعه، فالدالُّ على معنى في المتبوع، كقولك: (أعجبَني زيدٌ حُسْنُهُ)...، والدالُّ على مَا يستلزم معنًى في المتبوع كقولك: (أعجبَني زيدٌ ثَوْبُهُ)"[(٢)].

أو (**بدل الاشتمال**): "هو بدلُ شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامله على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال: كـ(أعجبَني زيدٌ عِلْمُهُ، أو حُسْنُهُ)، و(سُرِقَ زيدٌ ثَوْبُهُ، أو فَرْسُهُ)"[(٣)].

وضابطه -أي: بدل الاشتمال-: "أَن يكون بَين الأول والثاني مُلَابسَةٌ بِغَيْر الْجُزْئِيَّة، كَقَوْلِك: (أعجبَني زيدٌ عِلْمُهُ)"[(٤)].

ولا بد في (**بدل الاشتمال**) من مراعاة أمرين:

"**أحدهما:** إمكان فهم معناه عند الحذف؛ ومِنْ ثَمَّ جعل نحو: (أعجبَني زيدٌ أَخُوهُ) (**بدلَ إضرابٍ**) لا (**بدلَ اشتمالٍ**)؛ إذ لا يصحُّ الاستغناء عنه بالأول.

والآخَر: حسن الكلام على تقدير حذفه؛ ومِنْ ثَمَّ امتنع نحو: (أَسرجتُ زيدًا فَرَسَهُ)؛ لأنه وإنْ فُهم معناه في الحذف، فلا يُستعمل مثله ولا يحسُن، فلو ورد مثل هذا في الكلام؛ لكان (**بدلَ**

---

(١) ينظر: الكناش في فنَّي النحو والصرف ١/٢٣٥.

(٢) شرح ابن الناظم١/٣٩٤.

(٣) أوضح المسالك٣/٣٦٥، حاشية الصبان على شرح الأشمونى٣/١٨٥.

(٤) شرح قطر الندى١/٣٠٩.

غلطٍ)"[1].

ولا بد أيضًا في (**بدل الاشتمال**) من ضمير عائد على المبدَل منه، وذلك الضمير إما مذكورًا، أو مقدَّرًا، وجعل ابن مالك اتصال الضمير بالمذكورين كثيرًا، لا شرطًا[2].

وقد اختلف العلماء في (المشتمِل) في (**بدل الاشتمال**)، على ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الأول مشتمل على الثاني، وهو مذهب الفارسيّ في أحد قوليه، والرمانيّ في أحد قوليه، وخطّاب الماورديّ[3].

الثاني: أن الثاني مشتمل على الأول نحو: (سُرِقَ زيدٌ ثَوْبُهُ)، ذهب إليه الفارسيُّ في (الحُجَّة)، وهذا قوله الثاني[4].

الثالث: أنه لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمِل المسنَد إلى الأول، على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يُكتفى به من جهة المعنى، وإنما أُسند إليه على قصد غيره مما يتعلَّق به، ويكون المعنى مختصًّا بغير الأول. وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس[5]، قال المبرِّد: "أن يكون المعنى مُحيطًا بغير الأول الذي سبق له الذكر؛ لالتباسه بما بعده؛ فتُبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة"[6]، أي أن المعنى المسنَد إلى المبدَل منه مسنَدٌ إلى البدل؛ فيكون إسناده إلى الأول مجازًا، وإلى الثاني حقيقةً، هذا

(١) توضيح المقاصد٢/١٠٣٧.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب٢/٧٩٠.

(٣) خطّاب الماورديّ (...- ٤٥٠هـ) .

خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، أبو بكر الماوردي، كان من جلة النحاة، ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، روى عن أبي عبدالله بن الفخار، وأبي عمر أحمد بن الوليد، وهلال بن غريب، وروى عنه ابناه: عبدالله وعمر، وأبو الحزم الحسن بن مُحَمَّد بن غُليم، وتصدر لإقراء العربية طويلًا. اختصر كتاب الزاهر لابن الأنباري.

(بغية الوعاة١/٥٥٣، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/ ٨١، كشف الظنون/٥٠٧).

(٤) ينظر: الارتشاف٤/١٩٦٨.

(٥) ينظر: التصريح٢/١٩٤.

(٦) المقتضب ٤/٢٩٧.

مذهب المبرِّد، والسيرافي، وابن جِنّي، والرماني في قوله الآخر، ومن أصحابنا ابن الباذش[(١)]، وابن أبي العافية[(٢)]، وابن الأبرش[(٣)(٤)].

والذي أميل إليه –من هذه المذاهب– هو المذهب الثالث؛ إذ إنَّ المشتمِل هو العامل في المبدَل منه، وهو الظاهر عندي والصحيح؛ ويتضح ذلك بالمثال، فمثلًا قولك: (أعجبَني زيدٌ عِلْمُهُ)، فالإعجاب اشتمل على كلٍّ من البدل والمبْدَل منه؛ لأن الذي أعجبك (زيدٌ)، وأعجبك أيضًا (عِلْمُهُ)، فهما محلُّ الإعجاب؛ إذًا: (أعجبَني) هو العامل الذي اشتمل على البدل والمبْدَل منه. فالإعجاب اشتمل على كلٍّ من البدل والمبْدَل منه، ونحو: (سُرِقَ زيدٌ ثَوْبُهُ، أو فَرَسُهُ)، فإن السرقة واقعةٌ على المبدَل منه وهو (زيدٌ) – بطريق التَّجَوُّز–، (سُرِقَ زيدٌ ثَوْبُهُ)، نقول: (سُرِقَ) –هنا– اشتمل على (زيد)، واشتمل على (الثوب) أو (الفرس)، اشتماله على (زيد)، لم يُسرَق هو بعينه، وإنما ثوبه، لكن يصحُّ إسناد السرقة إلى (زيد) –من باب المجاز–...؛ تجَوُّزًا، وإلى الثوب حقيقةً، إذًا: اشتمل اللفظ (سُرِقَ) على المبْدَل والمبدَل منه. وعلى

(١) ابن البَاذِش (٤٤٤– ٥٢٨هـ) .

علي بن أحمد بن خلف الأنصاريّ، النحويّ، الأندلسيّ، الغرناطيّ، المعروف بابن الباذش، أوحد في زمانه إتقانا ومعرفة وتفردا بعلم العربية ومشاركة في غيرها، حسن الخط، كبير الفضل، مشاركا في الحديث، عالما بأسماء رجاله ونقلته مع الدين والفضل والزهد والانقباض عن أهل الدنيا، روى عن: أبي عليّ الغسَّاني فأكثر، وعن: مُحَمَّد بن هشام المِصْحَفِيّ، وغيرهما. له كتب، منها: (شرح كتاب سيبويه)، و(شرح المقتضب من كلام العرب)، و(شرح أصول ابن السراج)، وغيرها.

(بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس٤١٩، تاريخ الإسلام ٤٧٧/١١، بغية الوعاة ٢/ ١٤٢).

(٢) ابن أبي العافية (...–٥٨٣هـ) .

مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز ابن أبي العافية، الأزديّ، الكنديّ، كنيته أبو بكر، من أهل غرناطة، وسكن مالقة مدة، وكان كاتبًا لبعض ولاتها، وكان شيخًا فقيهًا، جليلًا أديبًا بارع الأدب، عارفا بالعربية واللغة، ذاكرا لها، كاتبا مجيدا، شاعرا مكثرا.

(سلم الوصول إلى طبقات الفحول١٥/٤، مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار١٠٦/١، بغية الوعاة ١/ ١٥٤) .

(٣) ابن الأبرش (...–٥٣٢هـ) .

خَلَف بن يوسف بن فرتون، أبو القاسم ابن الأبرش، الأندلسيّ، الشنتريّ، النحويّ. كان إماما في العربية واللغة، له حظ من الفرائض؛ يستظهر كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل، روى عن: عاصم بن أيُّوب، وأبي الحسين بن سراج، وأبي عليّ الغسَّاني.

(بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس٢٨٩، تاريخ الإسلام ٥٧٠/١١، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧) .

(٤) ينظر: الارتشاف١٩٦٨/٤.

(ثوبه) أو (فرسه) بطريق الحقيقة، فهذا القول مطَّرد في كل الأمثلة، لو أَرَدْتَ أن تسلك الأمثلة تجد أن العامل يشتمل على المبْدَل والمبْدَل منه، لكن لو قيل بالأول أو بالثاني قد لا يطَّرد.

بخلاف القولين الأوَّلين، فلا يطَّردان في كل الأمثلة: (سُرِقَ زيدٌ عَبْدُهُ)، هذا لا يشتمل (زيد) على (العبد)، فـ(زيد) منفصل عنه، فالثاني منفصلٌ عن الأول؛ فيكون رَدًّا للقول الأول، ونحو: (سُرِقَ زيدٌ فَرَسُهُ)، (الفرس) ليس مشتملًا على (زيد)، إذًا: لا يستقيم مع كلِّ الأمثلة، (علمه) يمكن، (علمه)، (كلامه)، (وجهه): يحتمل هذا، أمَّا (فرسه) فلا يشتمل (الفرس) على (زيد)؛ فيكون ردًّا للقول الثاني[1].

وقد أخذ الشلوبيني على أستاذه أبي إسحاق بن ملكون حين ذكر بأن (**بدل الاشتمال**) لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح، ولم يوضِّحوه كل الإيضاح، وردَّ الشلوبيني ذلك بأن المبرِّد والسيرافي قد أفصحا عنه بما ذكرناه سابقًا، فقال الشلوبيني: "وهذا المعنى الذي أبنَّاه هنا وأفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق؛ إذ قال: "(بدل الاشتمال) مَا لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح، ولا أوضحوا حقيقته كل الإيضاح"، وليس كما قال، بل قد أفصح السيرافي، وأبو العبَّاس عنه بما ذكرته، ثم أردف قائلًا: إلا أنْ يريد (لم يفصح عنه أكثرُ النحويين) فهو كما قال"[2].

وهذا الاعتراض مما لا طائل منه؛ لأن معنى (الاشتمال) قد أوضحه بعض النحاة، وهذا هو مَا يعنينا. والله أعلم.

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي، درس ٢٢/٩٥.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٩١، ٦٩٢.

المسألة السابعة عشرة

الخلاف في (عطف البيان) هل يكون على اسم دونه في الشهرة؟

(**العطفُ**) -لغةً-: "الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، و-اصطلاحًا-: هو التَّابع المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف"(١)، "وهو في الأصل مصدر: عطفتُ الشيءَ إذا ثنيته، وعطفَ الفارسُ على قرنِه: إذا التفتَ إليه"(٢).

ويأتي العطف على ضربين، **أحدهما**: عطف البيان -وهو المقصود في هذه المسألة-، **والآخر**: عطف النسق(٣).

عطف البيان: عرَّفه ابنُ جِنِّي فقال: "معنى (عطف الْبَيَان) أَنْ تقيمَ الْأَسْمَاءَ الصَّرِيحَةَ غيرَ الْمَأْخُوذَةِ من الْفِعْلِ مقَامَ الْأَوْصَافِ الْمَأْخُوذَةِ من الْفِعْلِ، تَقول: (قَامَ أَخُوكَ محمَّدُ)، كَقَوْلِك: (قَامَ أَخُوكَ الظَّرِيفُ)، وَكَذَلِكَ (رَأَيْتُ أَخَاكَ مُحَمَّدًا) و(مررتُ بأخيكَ مُحَمَّدٍ)"(٤).

أو هو: "التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفةً وتخصيصه إن كان نكرةً، جامدًا أو بمنزلتِه"(٥).

وقد اختلف النحاة في (عطف البيان)، هل يكون على اسم دونه في الشهرة؟، على قولين:

الأول: أنه لا يُشترط أن يكون (عطف البيان) على اسم دونه في الشهرة، وممن قال -بذلك- سيبويه؛ إذ قال: "وإنما قلت: (يا هذا ذا الجمَّة)؛ لأن (ذا الجمَّة) لا توصف به الأسماء المبهمة، إنما يكون بدلًا، أو عطفًا على الاسم"(٦).

---

(١) حاشية الآجرومية١/٨٥.

(٢) التصريح٢/١٤٧.

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو١/٧٠ ،شرح ابن عقيل٢/٢٠١، ضياء السالك٣/١٧٧.

(٤) اللمع في العربية ١/ ٩٠.

(٥) شرح تسهيل الفوائد٣/ ٣٢٥، شرح الكافية الشافية٣/ ١١٩١، شرح ابن عقيل٢/٢٠١، ضياء السالك٣/١٧٧.

(٦) الكتاب٢/١٨٩، ١٩٠.

وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك[١] والشلوبيني[٢].

قال ابن مالك: "ولا يمتنع كونه أخصَّ من المتبوع على الأصحِّ"، ثم أردف قائلًا: "وزعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص، بل يساويه أو يكون أعمَّ منه. والصحيح جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمنزلة النعت، وقد تقدَّم في بابه أن النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقًا ومفوقًا ومساويًا، فليكن العطف كذلك، وهو مذهب سيبويه -رحمه الله-، فإنه أجاز في: (ذا الجُمَّة)، من: (يا هذا ذا الجمة)، أن يكون عطف بيان أو يكون بدلًا"[٣].

الثاني: أنه يُشترط في (عطف البيان) أن يكون على اسم دونه في الشهرة، وممن قال بذلك وذهب إليه: ابن عصفور[٤]والجرجاني[٥]، والزمخشري[٦] والجزولي[٧].

قال ابن عصفور: "فقَولي: جريان اسم جامد على اسم دونه في الشهرة، تحرُّزٌ من النعت...، والنعت أيضًا يكون مساويًا للمنعوت في التعريف أو أقلَّ منه تعريفًا، وعطف البيان لا يكون إلَّا أَعْرَفَ من المعطوف عليه"[٨].

وقال الزمخشري في (المفصَّل) -في باب عطف البيان-:

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٣/٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٦٣.

(٣) شرح تسهيل الفوائد٣/٣٢٥، ٣٢٦.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٢٦٨.

(٥) الْجُرْجَانِيّ (...-٤٧١هـ) .

أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد الجرجانيّ، النحويّ، كان من كبار أئمة العربية والبيان، شافعيا، أشعريا،أخذ عن: أبي الحسين مُحَمَّد بن الحسن بن مُحَمَّد بن عبد الوارث الفارسيّ، وأخذ منه: عليّ بن زيد الفصيحيّ، صنف التصانيف الجليلة المفيدة، ومنها: (أسرار البلاغة)، (دلائل الإعجاز)، (الجمل) (القرآن)، وغيرها.

(إنباه الرواة٢/١٨٨، ١٨٩، طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٩، ١٥٠، بغية الوعاة ٢/ ١٠٦) .

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/١١٩٤، أوضح المسالك٣/٣١٢، التصريح ٢/١٤٩، همع الهوامع ٣/١٥٩.

(٧) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو١/٧٠.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٢٦٨.

"عطف البيان هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها، وذلك نحو قوله: (أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عمرُ).

أراد: (عمر بن الخطاب ﷺ)، فهو -كما ترى- جارٍ مجرى الترجمة؛ حيث كشف عن الكنية؛ لقيامه بالشهرة دونها"[(١)].

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي حين اشترط في (عطف البيان) أن يكون على اسم دونه في الشهرة؛ إذ قال الجزولي: "عطف البيان هو الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة"[(٢)].

فقال الشلوبيني عن ذلك: "قوله: (على اسم دونه في الشهرة) لا يُشترط هذا فيه، وإن كان بعضهم قد شرطه، بل قد يجري على اسم دونه في الشهرة، وقد يجري على اسمٍ مساوٍ له، وعلى اسمٍ أَشْهَرَ منه"[(٣)].

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو القول الأول، بأنه لا يُشترط أن يكون (عطف البيان) على اسم دونه في الشهرة؛ لأن (عطف البيان) في الجامد بمنزلة (النعت) في المشتقِّ، وكونه لا يُشترط زيادة تخصيص النعت باتفاق؛ فكذلك لا يُشترط زيادة تخصيص عطف البيان. والله أعلم.

(١) المفصل ١٥٩.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١/٧٠.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٦٣.

المسألة الثامنة عشرة

معاني (أَوْ، وإِمَّا)

معاني (أَوْ) و (إِمَّا)[1]:

(أَوْ، وإِمَّا) تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، يعني: أن يخيَّر بين شيئين أو أشياء، فإذا وقع التخيير بين أشياء؛ صار لها معانٍ عدَّة:

الأول: إِنْ سبقَها طلبٌ؛ كانت:

(١) **للتَّخْيِير**: نحو: (تزوَّجْ هندًا أَوْ أُخْتَهَا).

(٢) **للإباحة**: نحو: (جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ).

والفرق بينهما أَن **التخيير** يكون فيما لا يُجمع بينهما؛ فلا يجوز أن يُجمع في الزواج بين هند وأختها، **والإباحة** تكون فيما يمكن الجمع بينهما.

الثاني: إِنْ تقدَّمها خبرٌ؛ كانت لأحد المعاني الآتية:

(١) **للشك**: مثل: (هُمْ سِتَّةٌ أَوْ سبعةٌ)، ونحو: (جاءَ زيدٌ أَوْ عمرٌو) إذا كنتَ شاكًّا في الجائي منهما.

(٢) **للإِبهام**: نحو: (جاءَ زيدٌ أَوْ عمرٌو) إذا كنتَ عَالِمًا بالجائي منهما، وقصدتَ الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2].

(٣) **للإِضراب**: مثل: (استدعِ لي خالدًا)، أَوْ (اجلسْ؛ فلا يَعنيني أَمْرُهُ) (بمعنى: بل).

(٤) **للتقسيم**: مثل: (الكلمةُ اسمٌ أَوْ فعلٌ أَوْ حرفٌ).

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى ٣٠٥/١، شرح ابن عقيل ٢٣٢/٣،٢٣٣،٢٣٤، تمهيد القواعد ٣٤٥١/٧،٣٤٥٢، ضياء السالك ٢٠٥/٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) سورة سبأ: ٢٤.

(٥) **للتفصيل**: مثل: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ﴾[١]، المعنى: قالت اليهود: كونوا هودًا تهتدوا، وقالت النصارى: كونوا نصارى تهتدوا.

و(**إمَّا**) المسبوقة بمثلها فتفيد ما تفيده (**أَوْ**) من **التخيير**: نحو: (خُذْ مِنْ مالي إمَّا درهمًا وإمَّا دينارًا)، **والإباحة**: نحو: (جَالِسْ إمَّا الحَسَنَ وإمَّا ابنَ سِيرينَ)، **والتقسيم**: نحو: (الكلمةُ إمَّا اسمٌ وإمَّا فعلٌ وإمَّا حرفٌ)، **والإبهام والشك**: نحو: (جاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو).

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي في معاني (أَوْ، وإمَّا)؛ لأنه جعلَ الشَّكَّ والإبهامَ والتخييرَ والإباحةَ معانيَ لـ(أَوْ) و(إمَّا)؛ فقال الجزولي: "(أَوْ، وإمَّا) وكلتاهما تكون في غير الطلب: للشَّكِّ والإبهام على السامع، وفي الطلب: للتخيير والإباحة"[٢]، وقد خالفه الشلوبيني في ذلك وذكر أن هذه المعاني هي -في الحقيقة- معانٍ للكلام الذي هما فيه لا من صفتهما، وأن معناهما في الحقيقة الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء، فهذا هو الذي ينبغي أن يضاف إليهما، وما سوى ذلك هي معانٍ تضاف -مجازًا- إليهما. فإذا أُريدَ ذِكر ذلك ذُكر معنى (إمَّا) و(أَوْ) الذي هو أحد الشيئين أو الأشياء، ثم قيل بعده: على جهة الشَّكِّ، أو الإبهام، أو كذا أو كذا، وعلى جهة التخيير أو الإباحة، أو كذا أو كذا[٣].

والذي يظهر لي وأميل إليه: أن المعاني التي ذكرها الجزولي لـ(أَوْ، وإمَّا) صحيحة، وهو الذي عليه أغلب النحاة. والله أعلم.

(١) سورة البقرة:١٣٥.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١/٧٢.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولي الكبير٢/٦٧٣.

المسألة التاسعة عشرة

الخلاف في أنّ (الألف والنون) مانعتان للاسم من الصرف

يُمنع الاسم من الصرف لعِلَلٍ عِدَّةٍ، حصرها بعض العلماء في تسعٍ، ويرى الشلوبيني أن واحدة من هذه العلل التسع –وهي زيادة الألف والنون– ليست بعلَّة لمنع الصرف فقال: "خطأ؛ لِمَا ذكرناه من أن زيادة الألف والنون، ليست بعلَّة لمنع الصرف، وإنما العلَّة كونهما زائدتين لا تلحقهما علامة التأنيث: كزيادتي ألفي التأنيث اللذين هما زائدتان لا تلحقهما هاء التأنيث"(١).

وفي هذه المسألة ذكر الأنباري أن عِلل المنع من الصرف تسعٌ، وذكر –مِن ضمنها– الألف والنون الزائدتين فقال: "إن قال قائل: كم العلل التي تمنع الصرف؟ قيل: تسعٌ؛ وهي: وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان، والتعريف، والعجمة، والعدل، والتركيب، والجمع...، والألف والنون الزائدتان فرعٌ؛ لأنهما تجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما؛ أَلَا ترى أنه لا يقال: (عطشانة، وسكرانة) كما لا يُقال (حمراة وصفراة)"(٢).

وكذلك ذكر السيوطي أن (الألف والنون) من علل المنع فقال: "عِلَّة منع الْألف وَالنُّون، عَلى الأول لشبهها بِأَلف التَّأْنِيث فِي عدم قبول هَاء التَّأْنِيث، وَقيل إِن النُّون الَّتِي بعد الْألف مبدلة من الْهمزَة المبدلة من ألف التَّأْنِيث؛ بِدَلِيل قَول الْعَرَب فِي النَّسَب إِلَى صنعاء وبهراء: صنعانيّ وبهرانيّ.

وعَلى الثَّانِي كَونهمَا زائدتين لَا تلحقهما الْهَاء من غير مُلَاحظَة الشَّبَه بِأَلف التَّأْنِيث، وَنقل عَن الْكُوفِيّين"(٣).

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي حين قال إن مِن علل منع الصرف زيادة الألف والنون؛ إذ قال: "الزيادتان المعتبرتان في هذا الباب: الألف والنون اللتان لا تلحقهما هاء التأنيث، فإن كان المانع

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٨٥.

(٢) أسرار العربية ١٦١.

(٣) همع الهوامع ١/١٠٣.

من لحاقها لهما اختصاص البناء للمذكر في النكرات أثَّرتا مع الوصف ومع العَلَمية ومع شبه الوصف"[1]، فقال الشلوبيني عن ذلك: "وكذلك قوله: (ومع شبه الوصف) خطأ؛ لِمَا ذكرناه من أن زيادة الألف والنون ليست بعلَّة لمنع الصرف، وإنما العلَّة كونهما زائدتين لا تلحقهما علامة التأنيث: كزيادتي ألفي التأنيث اللذين هما زائدتان لا تلحقهما هاء التأنيث، وقد تقدَّم أن شبه مَا يمنع الصرف لاحقٌ بما يمنع عِلَّةً؛ متى انضاف إليها عِلَّةٌ من عِلل الصرف (الوصف، أو العلمية، أو شبه الوصف) تمنع الصرف"[2].

والذي يظهر لي في هذه المسألة أني لم أجد من يقول أن زيادة الألف والنون ليست بعلَّة لمنع الصرف، حتى إن أشبة ألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث، فإن الجمهور متفقون على أنها علَّة من علل منع الصرف. والله أعلم.

(١) المقدمة الجزولية في النحو١/٢١١،٢١٠.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٨٥.

المسألة العشرون

(كم) الخبريَّة و(كم) الاستفهاميَّة هل تُحمَل إحداهما على الأخرى؟

مواضع (كَمْ):

تأتي (كَمْ) في موضعين[1]:

أحدهما: الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة (كيفَ، وأينَ)، وهي أيضًا فيه بمنزلة (عشرين) وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون تَنصب مَا يفسِّرها، تقول: (كَمْ درهمًا لكَ؟)، كما تقول: (أَعشرونَ درهمًا لكَ)، وخصَّ الاستفهام بالنصب؛ ليكون فرقًا بينه وبين الخبر.

الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رُبَّ)، والخبريَّة تجرُّ.

وهي تكون في الموضعين اسمًا فاعلًا ومفعولًا وظرفًا، ويُبنى عليها، إلَّا أنها لا تُصرَّف تصرُّف (يوم، وليل)، كما أن (حيثُ، وأينَ) لا يتصرَّفان تصرُّف (تحتكَ، وخلفكَ)، وهما موضعان بمنزلتهما، غير أنهما حروفٌ لم تتمكَّن في الكلام.

وجوه المشابهة والمخالفة بين (كم) الاستفهامية والخبرية[2]:

وجه المشابهة: أنَّهما يشتركان في لفظ الكميَّةِ، ويلزمان صدر الكلام، وأنَّهما يشتركان في البِناء – لتَضمُّنِهمَا معنى الحرف–، وأنَّهما يشتركان في احتياجهما إلى مُفَسِّرٍ؛ لأجل إبهامهما، ويشتركان في جواز الحمل على اللَّفظ، وتارةً على المعنى في الإفراد والجمع والتَّذكير والتَّأنيث.

وجوه المخالفة:

أولًا: أنَّ الاستفهاميَّة بمنزلة عَدَدٍ مُنوَّنٍ، نحو: (عشرين دِرْهمًا) ، والخبريَّة بمنزلة عَدَدٍ مُضافٍ؛ ويدلُّ على ذلك انتصابُ مميِّز الاستفهاميَّة، وانجرار مميِّز الخبريَّة.

---

(١) ينظر: الكتاب٢/١٥٦، الأصول١/ ٣١٥.

(٢) اللمحة في شرح الملحة١/٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١.

ثانيًا: أنَّ مميِّز الاستفهاميَّة مفردٌ منصوبٌ، ومميِّز الخبريَّة جمع مجرور.

ثالثًا: أنَّ الاستفهاميَّة تقتضي جوابًا يكون إعرابه بحسب موضعها، والخبريَّة لا تقتضي جوابًا؛ لأنَّ المتكلِّم بها يُخْبِرُ عن نفسه.

أقوال العلماء في (كَمْ) من حيث كونها مفردة، أو مركَّبة:

الأول: قول الجمهور(١): "أنها مفردة، فهي اسم بسيط، وُضعت مُبْهمَةً، تقبل قَلِيل الْعدَد وَكَثِيره؛ وَالدَّلِيل على اسميتها دُخُول حرفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا، وَالْإِضَافَة إِلَيْهَا، وعَوْدُ الضَّمِير عَلَيْهَا"(٢).

الثاني: مذهب الكسائيّ والفرَّاء: أَنَّ (كَمْ) -بوجهيها- مركَّبة من (كاف) التَّشْبِيه و(ما) الاستفهاميَّة، وحُذفت ألفها كَمَا تُحذف مَعَ سَائِر حُرُوفِ الْجَرِّ نَحْو: (بِمَ، وَلِمَ، وَعَمَّ)، وَكثر الِاسْتِعْمَال لَهَا؛ فأُسكنتْ، وَحدث لَهَا بالتركيب معنًى غير الَّذِي كَانَ لكلِّ وَاحِدٍ من مفرديها كَمَا قَالَه النحويون فِي (لَوْلَا، وهلا)(٣).

وردَّ أبو حيَّان هذا المذهب فقال: "لو كان كما ذهب إليه لقيل في جواب من قال: (كَمْ مالُكَ؟) (كمالِ زيدٍ)، كما يقال في جواب من قال: (كَمَنْ زيدٌ؟) (كبكرٍ)، وهذا لا يقوله أحد؛ فدلَّ على فساد قوله"(٤).

وقد اختلف العلماء في (كم) الاستفهامية والخبرية هل تُحمَل كل واحدة منهما على الأخرى؟، على قولين:

الأول: قول الشلوبيني(٥): القاضي بأنه لا تُحمَل كل واحدة منها على الأخرى، فقط تُحمَل الخبرية على الاستفهامية في نصب مفسِّرها، سواءٌ أكان مفردًا أم جمعًا، أما الاستفهامية فإنها تَخفض مَا

(١) التذييل والتكميل١٠/٥.
(٢) همع الهوامع٢/٦٠٢.
(٣) التذييل والتكميل١٠/٥، همع الهوامع٢/٦٠٢.
(٤) التذييل والتكميل١٠/٥.
(٥) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٢٦٤.

بعدَها ليس حملًا على الخبرية، بل بإضمار (مِنْ).

وهذا مذهب سيبويه؛ إذ قال: "وسألته عن قوله: (على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟)، فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس، فأما الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ)، ولكنهم حذفوها -ههنا- تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضًا منها، ومثل ذلك: (اللهِ لا أفعلُ)، وإذا قلتَ: (لاها اللهِ لا أفعلِ) لم يكن إلا الجر...، واعلمْ أن ناسًا من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ منون. ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع مَا عملتْ فيه (رُبَّ) إلا أنها تنصب؛ لأنها منوَّنة، ومعناها -منوَّنةً وغير منوَّنةٍ- سواءٌ"[(١)].

وممن ذهب إلى ذلك: السيرافي[(٢)]، وابن جِنّي[(٣)]، وغيرهما.

الثاني: قول الجزولي[(٤)]: القاضي بأنه تُحمَل كل واحدة من (كم) الاستفهامية والخبرية على الأخرى؛ حيث قال: "وقد تُحمَل كل واحدة منهما على الأخرى"[(٥)].

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي حين قال بحمل كل واحد منهما على الأخرى -يعني: كم الخبرية والاستفهامية-؛ إذ قال الجزولي: "وقد تُحمَل كل واحدة منهما على الأخرى"[(٦)]. فقال الشلوبيني عن ذلك: "وقوله: (وقد تُحمَل كل واحدة منهما على الأخرى) ليس هذا بصحيح، إنما تُحمَل الخبرية على الاستفهامية في نصب مفسِّرها سواء كان مفردًا أو جمعًا، وأما الاستفهامية فإنما يُخفض مَا بعدَها لا بالحمل على الخبرية ولكن بإضمار (مِنْ)، ولا بدَّ من تقدُّم حرف جر قبل (كَمْ)؛ ليكون عوضًا

(١) الكتاب٢/١٦٠، ١٦١.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه٢/٤٨٥، ٤٨٦.
(٣) ينظر: اللمع في العربية١/١٤٦، ١٤٧.
(٤) المقدمة الجزولية في النحو١/١٨١.
(٥) المصدر السابق١/١٨١.
(٦) المصدر السابق١/١٨١.

منه، ومن اتصال المفسِّر بـ(كَمْ)، فإنْ نقصَ واحدٌ من الشرطين؛ رجعتْ (كَمْ) إلى أصلها"[1].

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو القول الأول، بأنه تُحمَل (كَمْ) الخبرية على الاستفهامية، ولا تُحمَل الاستفهامية على الخبرية؛ وذلك للفرق بينَ مفسِّرِ كلٍّ منهما. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٢٦٤، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٣٩، ٩٤٠.

الفصل الثاني

مآخذ الشلوبيني التَّصريفيَّة على شيوخه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مآخذه على شيوخه في تصريف الأفعال.

المبحث الثاني: مآخذه على شيوخه في تصريف الأسماء.

المبحث الثالث: مآخذه على شيوخه في المشترك بين الأفعال والأسماء.

المبحث الأول

مآخذه على شيوخه في تصريف الأفعال

ويشتمل على:

المسألة الأولى: الخلاف في دلالة الفعل.

المسألة الثانية: الخلاف في اختصاص حروف المضارعة.

المسألة الثالثة: الخلاف في عدد حروف العلة.

المسألة الرابعة: تسكين عين ما كان على (فَعُل) من فعل أو اسم.

المسألة الأولى

الخلاف في دلالة الفعل

(**الفعلُ**) ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ، ومن خصائصه صحة دخول (قَدْ) و(حرفي الاستقبال والجوازم) عليه، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة، نحو قولك: (قَدْ فعلَ)، و(يفعلُ)، و(سيفعلُ)، و(سوفَ يفعلُ)، و(لم يفعلْ)، و(فَعَلْتُ)، و(يفعلنَ)، و(افْعَلِي)، و(فَعَلَتْ)[1].

وينقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام[2]:

١) **المضارع**: وعلامته صحة دخول (لم) عليه.

٢) **الماضي**: وعلامته دخول التاء المتحركة، وتاء التأنيث عليه.

٣) **الأمر**: وعلامته قبول نون التوكيد، مع الدلالة على الأمر بصيغته.

دلالة الفعل على الحدث والزمان:

دلالة الفعل على الحدث تدخل تحت دلالة التضمين، وأقسام الدلالات على النحو الآتي، وقد ذكر الشلوبيني بعضها[3]:

١) **دلالة المطابقة**: وهي دلالة اللفظ على كل ما وُضع له: كدلالة البيت على كل ما يتألَّف منه.

٢) **دلالة التضمين**: وهي دلالة اللفظ على بعض ما وُضع له: كدلالة البيت على السقف.

٣) **دلالة الالتزام**: وهي دلالة اللفط على معنًى لم يُوضَعْ له، ولكنه لازمٌ له: كدلالة السقف على الحائط.

---

(١) المفصل ٣١٩، شرح المفصل٤/٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٩.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٣٨.

وقد ذكر السهيلي أنَّ دلالة الفعل على الحدث داخلة تحت دلالة التضمين، لا المطابقة؛ إذ قال: "دلالة الفعل على الحدث بالتضمين، لا بالمطابقة: كنحو دلالة (البيت) على (السقف)"(١)، أما دلالة الفعل على الزمان فقال: "وأما دلالته على الزمان فقال النحويون: بالبِنْيَة. وهو لا يدل على الزمان البَتَّةَ، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضيِّ والاستقبال والحال.

وأما الزمان الذي هو حركة للفاعل، إن كان مقارنًا له؛ لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر، وكذلك قال سيبويه في أول (الكتاب): أُخذت من لفظ أحداث الأسماء فبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولما يقع، ولما هو كائن لم ينقطع.

يعني: لما مضى من الحدث ولما هو كائن منه؛ لأنه لم يتقدَّم غير ذكر الأحداث"(٢).

ونقل صاحب (الاقتراح) عن أبي حيَّان ثلاثة مذاهب في دلالة الفعل؛ إذ قال: "وقال أبو حيَّان في (التذكرة): في دلالة الفعل ثلاثة مذاهب:

أحدها: إنما يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، أي: كونه على شكل مخصوص؛ ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها.

والثاني: أنه يدل على الحدث بالصيغة، واختلافها من كونه واقعًا، أو غير واقع، وينجرُّ مع ذلك الزمان؛ فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائط.

والثالث: عَكْسُهُ: أنه يدل على الزمان بذاته؛ لأن صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل بالذات، ودلالته على الحدث بالانجرار"(٣).

ودلالة الفعل على الحدث أو المصدر أقوى من دلالته على الزمان؛ لأن دلالته على الحدث أو المصدر تكون بحروفه، وعلى الزمان تكون بصيغته، ودلالة الحروف أوضح من دلالة الصيغة(٤)، ولأن

(١) نتائج الفكر ٥٢، ٥٣.
(٢) المصدر السابق ٥٣.
(٣) الاقتراح في أصول النحو ١/٢٩، ٣٠.
(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٦٣٣، ١٦٣٤.

دلالته على الحدث لا تتغيَّر بقرائن، ودلالته على الزمان تتغيَّر بالقرائن[١].

اختلف النحاة حول أصل وفرع كلٍّ من المصدر والفعل، على أربعة مذاهب:

الأول: مذهب أكثر البصريين[٢]: وهو أن المصدر هو الأصل، وأن الفعل مشتقٌّ منه، قال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء"[٣].

الثاني: مذهب الكوفيين[٤]: وهو أن الفعل أصل، والمصدر مشتقٌّ منه.

الثالث: مذهب بعض البصريين، كالفارسيّ، واختاره الشيخ عبدالقاهر[٥]: أن المصدر أصل، والفعل مشتقٌّ منه، والوصف مشتقٌّ من الفعل؛ فيكون الوصف فرع الفرع.

"وقد رُدَّ هذا المذهب، بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْوَصْف مَا فِي الْفِعْل من الدَّلَالَة على زمنٍ معيَّنٍ، فَبَطل اشتقاقه مِنْهُ، وتعيَّنَ اشتقاقه من المصدر"[٦].

الرابع: مذهب ابن طَلْحَة: "وهو أَنَّ كلًّا من المصدر وَالفِعْل أصلٌ بِرأسه، وَلَيْسَ أَحدهمَا مشتقًّا من الآخر"[٧].

والصحيح من هذه المذاهب: المذهب الأول؛ لأن الفرع لا بدَّ فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل والوصف فيه ذلك للمصدر؛ لأن كلًّا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل[٨].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد١/٣٤٠.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٥٠٦، التصريح١/٤٩٢، همع الهوامع٢/٩٥.
(٣) الكتاب١/١٢.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل١/٥٠٧، التصريح١/٤٩٢، همع الهوامع ٢/٩٥.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل١/٥٠٧، التصريح١/٤٩٢.
(٦) همع الهوامع٢/٩٥.
(٧) شرح ابن عقيل١/٥٠٧، التصريح١/٤٩٢، همع الهوامع ٢/٩٥.
(٨) شرح ابن عقيل١/٥٠٧، التصريح١/٤٩٢.

وقد قال أبو حيَّان عن هذا الخلاف: "وَهَذَا الْخلاف لَا يجدي كثيرَ مَنْفَعَةٍ"[١].

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي فهو مأخذ على عبارته؛ إذ قال الشلوبيني: "قال بعض الناس: (ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صِيَغِهِ، وقد لا تختلف...)، ورأى أن هذا إصلاح لكلام المؤلِّف، وأنه أجود من قول المؤلِّف: (ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغهِ)"[٢]، وقد فرض الشلوبيني هذا المأخذ ورَدَّ عليه، وختم هذا المأخذ بعبارةٍ؛ إذ قال: "ولذلك تختلف دلالته عند اختلاف صيغهِ، وهذا أقرب للصواب، ويكون الكلام -حينَ ذاكَ- مبنيًّا على الأصل، من غير نظر إلى الأمر العارض، على عادة الأئمة"[٣].

وقد وردَ هذا الاعتراض في (شرح المقدمة الصغير)[٤].

والذي يظهر لي وأميل إليه، أن عبارة الجزولي صحيحة، على أن هذا الاعتراض -كما قال أبو حيَّان- مما لا يجدي منفعةً. والله أعلم.

(١) همع الهوامع٢/٩٥.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٤٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق١/٢٤٦.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير١/١٨.

المسألة الثانية
الخلاف في اختصاص حروف المضارعة

تعريف (المضارع):

ما دلَّ على زمانَيِ الحالِ والاستقبالِ، ويسمَّى (حاضرًا) أو (مستقبلًا): كـ(يَفْعَلُ)، ويُعرف بأن تتعاقب على أوَّله (الهمزة، والنون، والتاء، والياء)، ويكون آخره مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا، ما لم يتصل به ضمير جماعة النساء، نحو: (يَضرِبْنَ)، أو ما لم تتصل به نون التوكيد بشرط أَلَّا يكون الفعل المضارع من الأفعال الخمسة؛ لأن الأفعال الخمسة لا تُبنى -حتى وإن اتصل بها نون توكيد-[1]، أو المضارع ما دلَّ على حدوثِ شيءٍ في زمن المتكلِّم أو بَعْدَهُ[2].

ويَلزم أوَّل الفعل المضارع إحدى الزوائد الأربع وهي مجموعة في قولنا: (أنيت)، **فالهمزة**: للمتكلِّم وحده، نحو: (أنا أقرأُ، وأقومُ)، **والنُّون**: للمتكلِّم إذا كان معه غيره نحو: (نقومُ)، وللمتكلِّم المعظِّم نفسه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ﴿٤٣﴾﴾[3]، **والتَّاء**: للمخاطَب مطلقًا (الذِّكر والأنثى)، نحو: (تقومُ، وتقومِينَ)، و(تنطلقُ، وتنطلقينَ)، وللمؤنَّثة الغائبة، نحو: (تقومُ هي)، **والياء** للمذكَّر الغائب، نحو: (يقومُ هو)، ولجماعة الرجال الغائبين، نحو: (هم يقومونَ)، وللمؤنَّثات الغائبات، نحو: (هنَّ يضربنَ)، وللمثنى الغائب بنوعيه (المذكر والمؤنث)، نحو: (هما يقومانِ)[4].

تسميته مضارعًا: وسُمِّي مضارعًا؛ لمضارعتهِ الِاسْمَ فِي الحركات والسكنات نحو: (ضَارِبٌ يَضْرِبُ، مسافرٌ يسافرُ، منطلقٌ ينطلقُ، مستنصرٌ يستنصرُ)؛ وَلذَا أُعْرِبَ، والمضارَعَة المشابَهة مَأْخُوذَة من ارتضاعِ اثْنَيْنِ مِن ضرعِ امْرَأَةٍ فهما أَخَوَان[5].

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف١/٥٣، ٥٤.

(٢) ينظر: شذا العرف ٣٣.

(٣) سورة ق:٤٣.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية١/٣٠، شذا العرف ٣٤.

(٥) ينظر: فتح المتعال على القصيدة المسمَّاة بلامية الأفعال١/٢٥٤.

تُعَدُّ حروف المضارعة من الزيادات، وأنواع الزيادات[١] على النحو الآتي:

الأول: الزيادة للإلحاق: فما زِيدَ فيه للإلحاق كثير، منه (كَوْثَر، وصَيْرَف[٢]) فالواو والياء فيهما زائدتان؛ لأنهما من الكثرة والصَّرف، وهما ملحقان بـ(جعفر، وسلهب[٣]).

الثاني: الزيادة للمَدِّ: ومنه ما يكون للمَدِّ، يعني: الواو في (عجوز، وعمود)، والياء في (جَرِيب[٤]، وقَضِيب)، والألف في (كتاب، وسراج)، لم يَرِدْ بهذه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثير بها.

الثالث: الزيادة للمعنى: ومنه ما يلحق للمعنى، يريد به نحو التنوين الذي دخل الكلام علامةً للخِفَّة والتمكُّن في الأسماء في نحو: (زيدٌ، وزيدًا، وزيدٍ). ومن ذلك: حروف المضارعة إنما جاءت؛ لتجعل الفعل يصلح لزمانين نحو قولك: (زيدٌ يقرأُ).

الرابع: الزيادة من أصل الوضع: ومنه ما يلحق في الكلام ولا يُتكلَّم به إلا بزائد؛ لأنه وُضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة، فإنما يُعنى به: (افتقرَ) ونحوه؛ أَلَا ترى أن الماضي من هذا اللفظ لم يُنطق به إلا على مثال: (افتعلَ)، والزيادة لازمة له، وهي الهمزة والتاء في أوَّله.

فنوع الزيادة في حروف المضارعة، زيادة للمعنى.

أقوى الزوائد: ذكر أبو حيَّان أن أقوى الزوائد حروف المضارعة؛ إذ قال: "ولا يُزاد حرف من العشرة إلا إن كان لمعنًى نحو: حرف المضارعة -وهو أقوى الزوائد-"[٥].

---

(١) ينظر: المنصف١/ ١٣، ١٤، ١٥، ١٦.

(٢) يقال: رجل صَيْرَف: متصرِّف فِي الْأُمُور مُجِدٌّ فِيهَا . ينظر: جمهرة اللغة ٢/ ٧٤١، تهذيب اللغة ١٢/ ١١٤، لسان العرب ٩/ ١٩٠. (صرف).

(٣) سلهب: السَّلْهَبُ: الطّويل من الخَيْل والنّاس. ينظر: العين ٤/ ١٢٢، تهذيب اللغة ٦/ ٢٧٧، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ١٤٩، (سهلب).

(٤) الجريب: مكيال قدر أربعة أقفزة، والجريب أيضًا: قدر ما يزرع فيه من الأرض. قال ابن دريد: لا أحسبه عربيًا؛ والجمع: أجربة وجربان. وقيل: الجريب المزرعة. ينظر: ٢/ ٣١٢ ، لسان العرب ١/ ٢٦٠، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/ ٩٥، تاج العروس ٩/ ٣٧٥، (جرب).

(٥) الارتشاف١/١٩٣.

علَّة زيادة هذه الحروف الأربعة المضارع:

"إِنَّمَا زادوا هَذِه الأحرف فِي الْمُضَارع؛ ليحصلَ الفرقُ بَينه وَبَين الْمَاضِي، واختصَّت الزِّيَادَةُ بالمضارع دون الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ فَرْعُهُ فَهُوَ مُؤخَّرٌ عَنهُ، وَالْأَصْلُ عدم الزِّيَادَة، فاختُصَّ الأَصْلُ بِالْأَصْلِ، وَالْفرعُ بالفرع -طلبًا للمناسبة-"(١).

حركة حروف المضارعة:

قال أبو حيَّان: "واعلمْ أن حركات هذه الحروف -أعني: حروف المضارعة- مع الرباعيّ: الضَّمُّ، سواء أكان مجرَّدًا نحو (يُدحرج) أم مزيدًا نحو (يُضارب)، ومع الثلاثيّ وما زاد على الرباعيّ: الفتح، نحو: (يضرب، وينطلق، ويستخرج) إذا كان مبنيًّا للفاعل، وكان في هذين الفتح؛ لأن الثلاثيَّ كثير في كلامهم، وما زاد على الرباعيّ ثقيل؛ فاختاروا الفتح للكثير والثقيل لخفَّة الفتح، واختاروا الضَّمَّ للقليل؛ لئلَّا يكثر استعمال القليل لو خفَّفوه"(٢).

اختصاص هذه الحروف الأربعة بالمضارعة دون غيرها:

قال ابن الأثير عن ذلك: "وإنما خُصَّتْ هذه الحروف بالزِّيادة؛ لأنَّ أُولى ما زيدَ حروف المدِّ واللِّين، ولم يمكن زيادة (الألف)؛ لأنَّها ساكنة أبدًا، والسَّاكن لا يُبتدأ به؛ فأبدلوا منها الهمزة؛ لمشابهتها لها مخرجًا وزيادةً، وأمَّا (الواو) فلو زِيدتْ لاجتمعتْ مع فعلٍ، فاؤه (واو)، وقد يُعطَف بواوٍ؛ فيَقبُح النُّطق به؛ فعوَّضوا منها (التاء)؛ لمشابهتها لها زيادةً، وقربَ مخرجٍ، وكما قالوا: (تاللهِ)، و(تراث)، وأَمَّا (الياء) فلم يوجد فيها مانع؛ فزِيدتْ، وبقيَ معهم معنًى آخر -وهو الجمع-؛ فجعلوا النُّون له علامةً؛ لمشابهتها حروف العلَّة زيادةً، وحذفًا، وبدلًا"(٣).

أما المأخذ الوارد من الشلوبيني على شيخه السهيلي، فمداره علَّة اختصاص الياء بالزيادة في حروف المضارعة؛ إذ ذكر أن علَّة اختصاصها أنه لم يبقَ للياء -بعد الهمزة والنون والتاء- إلا الغيبة، فقال

(١) فتح المتعال على القصيدة المسمَّاة بلامية الأفعال١/٢٥٤.

(٢) التذييل والتكميل١/٧٨.

(٣) البديع في علم العربية١/٣٠.

الشلوبيني: "ولم يبقَ للياء -بعد الهمزة والنون والتاء- إلا الغيبة؛ فجُعلت علامةً لها ما لم يكن الغائب مؤنثًا فإنه يكون بالتاء نحو: (هي تقومُ) و(هما تقومانِ)، إلا أن يتعذَّر فيها التاء بأن تجمع بين ما هو كعلامتي تأنيث في كلمة واحدة، فيرجع إلى الياء التي هي الأصل في الغيبة، وذلك قولك: (يقمنَ، ويقعدنَ)، وهذا القول -لَعَمْرِي- ممكنٌ إلا أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يُجعل مثله معتمدًا، أعني: أنه من تعاليل الاختصاص؛ إذ كانت علَّة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها، إلا أن يكون هناك أمرٌ يقرب أن يكون مقصورًا فيُعلَّل الاختصاصُ به، وأما هذا النحو فتعليل يبعُد، فالأَولى أَلَّا يُجعل للاختصاص فيه سببٌ -لكثرة الدَّعوى فيه-"[1].

وهذا الذي ذكره الشلوبيني مخالفٌ لما نصَّ عليه السهيلي في (نتائج الفكر)؛ إذ قال السهيلي: "إن الأصل في هذه الزوائد (الياء)؛ بدليل كونها في الموضع الذي لا يُحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنث، وهو فعل جماعة النساء. ودليل آخر، وهو: أن أصل الزيادة لحروف المدِّ واللِّين. و(الواو) لا تُزاد أَوَّلًا؛ كيلا تشبه واو العطف، ولعلَّة أخرى تُذكر في (باب التصريف)، و(الألف) لا تُزاد أَوَّلًا لسكونها؛ فلم تبقَ إلا (الياء)؛ فهي أصلُ هذا الباب"[2].

فليس كما ذكر الشلوبيني أنه لم يبقَ للياء -بعد الهمزة والنون والتاء- إلا الغيبة.

والذي يظهر لي وأميل إليه، أن مأخذ الشلوبيني على شيخه السهيلي لم يكن في محلِّه؛ لأن نصَّ السهيلي -في كتابه- على خلاف ما ذكره الشلوبيني. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٦٣، ٤٦٤.

(٢) نتائج الفكر ٩١، ٩٢.

المسألة الثالثة

الخلاف في عدد (حروف العلَّة)

حُرُوفُ الْعِلَّة: "هِيَ الَّتِي تَتَغَيَّرُ بقلبِ بَعْضِهَا إِلَى بعضٍ بالعِلَلِ المطَّردة"(١).

ووجهُ تسمية (**حروف العِلَّة**) بذلك ذكره ابن الحاجب في (الأمالي) فقال: "إنما سُمِّيَتْ حروف العلَّة بذلك، إما لأنها تعلُّ ما تكون فيه بالتغيير، أي: تُغيِّره؛ فتكون إضافتها كإضافة حروف الجر؛ فإنَّا أضفناها إلى أثرها-. وإما لأنها حروف تعتلُّ في أنفسها؛ فتكون إضافتها كإضافة حروف الاستعلاء؛ فأضفناها إلى صفة من صفاتها"(٢).

وقد اختلف العلماء في (حروف العلَّة) على مذهبين:

الأول: أن حروف العلَّة ثلاثة، وهي: (الواو، والياء، والألف)، وهذا مذهب كثير من النحاة، منهم: سيبويه.

إذ ذكر سيبويه -في معرض حديثه عمَّا آخره همزة- أن الهمزة حرف يطرأ عليه من الاعتلال بالحذف والتبديل والتسهيل وغيرها مما يطرأ على حروف العلَّة، فقال: "اعلمْ أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل. فالتحقيق قولك: (قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبئس، وأشباه ذلك)، وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بينَ بينَ وتُبدَّل، وتُحذف"(٣)، فلم يذكر أن الهمزة منها، وممن ذهب -إلى ذلك- الشلوبيني(٤).

الثاني: أن حروف العلَّة أربعة، وهي: (الواو، والياء، والألف، والهمزة)، فالهمزة هنا ضمن حروف

(١) رسالة الحدود١/٨٣، ٨٤، رسالة منازل الحروف١/٨٣، ٨٤.

(٢) أمالي ابن الحاجب٢/٧٠١،٧٠٢.

(٣) الكتاب٣/٥٤١.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية الكبير٢/٥٣٧، ٥٣٨.

العلَّة، وممن قال -بذلك- ابن السراج[١]؛ إذ قال: "إنَّ حروفَ العلَّةِ أَربعةٌ: الواوُ، والياءُ، والهمزةُ، والأَلفُ"[٢].

وممن ذهب إلى أن الهمزة من حروف العلَّة الفارسيُّ[٣]، ومكيٌّ[٤] [٥]،وابنُ مالك[٦].

وذكر ابن الأثير أنَّ جعل الهمزة من حروف العلَّة مخالفٌ لرأي الجمهور[٧].

وعدَّها ابن يعيش شبيهةً بحروف العلَّة؛ لقربها منها، وكثرة تغيُّرها، فقال: "حروف العلَّة التي هي (الواو، والياء، والألف)، وفي (الهمزة) أيضًا؛ لمقاربتها إيَّاها، وكثرة تغيُّرها"[٨].

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، فهو أن الجزولي عدَّ الهمزة من حروف العلَّة؛ إذ قال: "المثنَّى: إما صحيح، ونعني به: ما ليس في آخره حرفُ لِينٍ، ولا همزةٌ"[٩].

فأخذ الشلوبيني عليه ذلك، فقال: "واقتضى كلام المؤلِّف -بظاهره- أن حروف العلَّة هي (الواو، والياء، والألف، والهمزة)؛ لأنه قال: (إن الصحيح هو ما لم يكن آخره ياء ولا واوًا ولا ألفًا ولا همزة)، فظاهر هذا أن ما في آخره واحد من هذه فهو معتلٌّ، وليس كذلك؛ لأن حروف العلَّة إنما هي الواو

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية٢/٥٧٣.

(٢) الأصول٣/٣١١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد٣/١٥٧٤، المساعد٤/ ٢٤٧.

(٤) مكي (٣٥٥-٤٣٧هـ).

مكي بن أبي طالب حموش بن مُحَمَّد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو مُحَمَّد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. ولد فيها، حسن الفهم، جيد الدين كثير التأليف فى علوم القرآن والعربيةوطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها، وتوفي فيها. له كتب كثيرة، منها (مشكل إعراب القرآن)، و(الكشف عن وجوه القرآت وعللها) (الهداية إلى بلوغ النهاية)، وغيرها.

(إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/ ٣١٣، الأعلام للزركلي ٧/ ٢٨٦، معجم المفسرين ٢/ ٦٨٤).

(٥) ينظر: المساعد٤/٢٤٧.

(٦) ينظر:شرح ابن الناظم ١/٥٩٧، توضيح المقاصد٣/١٦٠٥.

(٧) ينظر: مقدمة البديع في علم العربية: ٩٨.

(٨) ينظر: شرح المفصل٥/٣٤٧.

(٩) المقدمة الجزولية في النحو١/٤٦.

والياء والألف خاصَّةً"[1].

والذي يظهر لي وأميل إليه هو القول الأول، وهو أن حروف العلَّة ثلاثة: (الواو، والياء، والألف)، وهو مذهب كثير من النحويين، وأما الهمزة فشبيهة بحروف العلَّة، وليست منها؛ فهي حرفٌ صحيحٌ، لكن قد يطرأ عليها ما يطرأ على حروف العلة من الاعتلال والتغيير[2]. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥٣٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد٣/١٥٧٤.

المسألة الرابعة

تسكين عين ما كان على (فَعُل) من فعل أو اسم

يقال في المدح: (حَبَّذَا زيدٌ)، كما يقال: (نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ)، فإذا أُريدَ الذَّمُّ قيل: (لا حَبَّذَا زيدٌ)[1].
قال الشاعر:

أَلَا حَبَّـذَا أهـلُ الـمَلَا غـيرَ أَنَّـهُ إِذَا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فَـلَا حَبَّـذَا هِيَـا[2]

وقد اختلف العلماء في إعراب (حَبَّذَا) على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب ابن مالك[3]: القاضي بأن (حَبَّ) فعلٌ ماضٍ، و(ذا) فاعله، أما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبره، أو أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف.

قال ابن مالك: "أصلُ (حَبَّ) من (حَبَّذَا): حَبُبَ، أي: صار حبيبًا، فأُدْغِمَ كغيرِهِ، وألزمَ منعَ التصرُّف، وإيلاء (ذا) فاعلًا في إفراد، وتذكير، وغيرهما، وليس هذ التركيب مزيلًا فعليَّةَ (حَبَّ)؛ فتكون – مع (ذا)– مبتدأً"[4].

وممن ذهب –إلى ذلك– أبو عليّ الفارسيّ في (البغداديات)، وابن برهان، وابن خروف، وهو

(١) شرح ابن الناظم١/٣٣٨.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لكنزة –أم شملة بن برد المنقري– من أبيات تهجو فيها ميَّة صاحبة ذي الرمة، وقيل: البيت لذي الرمة نفسه، ديوانه، ٣/١٩٢٠، وينظر: شرح ديوان الحماسة (ص: ١٠٧٨)، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١١٦، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٨)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/ ١٦٣، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١٦٩،شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص: ٢٠٧).

(٣) تسهيل الفوائد١/١٢٩.

(٤) المصدر السابق١/١٢٩.

ظاهر قول سيبويه[١]، والجزولي[٢]، والسيوطي[٣]، والعكبري[٤].

الثاني: مذهب المبرِّد[٥]: القاضي بأن (حَبَّذَا) مبتدأ، والمخصوص خبره، أو هي خبر مقدَّم، والمخصوص مبتدأ مؤخَّر.

وممن ذهب إلى ذلك: ابن السراج[٦]، وابن عصفور[٧].

ورُدَّ بأن فيه دعوى خروج الشيء عمَّا استقرَّ له بغير دليل[٨].

الثالث: مذهب ابن درستويه[٩]: أن (حَبَّذَا) فعلٌ، والمخصوص (زيدٌ) فاعله، وذكر ابن عقيل أن هذا أضعف المذاهب. وممن ذهب إلى ذلك: الأخفش، وخطاب الماردي[١٠].

والذي يظهر لي وأميل إليه، هو المذهب الأول، القائل بأن (حَبَّذَا) فعل وفاعل، فـ(حَبَّ) فعلٌ مَاضٍ وَأَصله (حَبُبَ)، ثم رُكِّبَتْ مَعَ (ذَا)، وهذا التركيب لا يزيل فعليَّتها.

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، فمداره أنه خَصَّصَ (الفعل) بأن العرب تُسكِّن وسطه إذا كان على مادة (فَعُلَ)، فقال الجزولي: "وكل فعل على (فَعُلَ) فالعرب قد تُسكِّن وسطه"[١١]، فقال الشلوبيني عن ذلك: "وتخصيصه الفعل بذلك دون الاسم غير جيِّد، وأجودُ منه إطلاق القول فيما كان (فَعُلَ) من اسمٍ أو فِعْلٍ، فيقول: وكان (فَعُلَ) فالعرب قد تُسكِّن وسطه تخفيفًا

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٣/٢٣، الارتشاف٤/٢٠٥٩، المساعد٢/١٤٠، ١٤١.
(٢) المقدمة الجزولية في النحو١/١٦٢.
(٣) همع الهوامع٣/٣٨.
(٤) اللباب١/١٨٨.
(٥) المقتضب ٢/١٤٥.
(٦) ينظر: الأصول ١/١١٥.
(٧) ينظر: المقرّب ٧٠، شرح الجمل ١/٦١٠، ٦١١.
(٨) المساعد٢/١٤١.
(٩) ينظر: شرح ابن عقيل٢/١٦٠.
(١٠) ينظر: الارتشاف٤/٢٠٥٩، ٢٠٦٠.
(١١) المقدمة الجزولية في النحو١/١٦٣.

كما أَطلقَ القول في تخفيف (فَعِلَ) في (باب نِعْمَ وبِئْسَ) ولم يخصَّ فعلًا من اسمٍ"[١].

والذي يظهر لي وأميل إليه: أن هذا التخصيص من الجزولي غير صحيح؛ إذ وردَ تسكينُ الوسط في الاسم أيضًا؛ مما كان على مادة (فَعُلَ) وذلك مثل: (عَضُدَ)[٢]، ولكن يمكن أن يُعتذر للجزولي بأنَّ الكلام كان عن (حَبَّذَا)، وهي -عنده- (فَعُلَ)[٣]، وأن الأَصْل فِيها (فَعُلَ) على وزن (كَرُمَ)[٤]. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩١٠.

(٢) شذا العرف ٧٥.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/١٦٢.

(٤) ينظر: علل النحو١/٢٩٦.

المبحث الثاني

مآخذه على شيوخه في تصريف الأسماء

ويشتمل على:

المسألة الأولى: هل يتعيَّن خلوّ الصفة المراد جمعها جمع مذكر سالمًا من تاء التأنيث؟

المسألة الثانية: اللغات في (حَموك).

المسألة الثالثة: الخلاف في تثنية (أجمع جمعاء) وما يتبعها.

المسألة الرابعة: الخلاف في تصغير ما كان على (أفعال) جمعًا.

المسألة الخامسة: اسم الجنس، الخلاف في لفظ (بقر) اسم الجنس المعدود يُذكَّر ويُؤنث.

المسألة السادسة: ما جاء على وزن (فُعْل) هل يُكسّر على (أفعال) أو (فِعلان).

المسألة السابعة: الخلاف في (فِعَال) و(فُعُول) من أبنية جموع الكثرة.

المسألة الثامنة: الخلاف في التسوية في تحريك العين مما جاء على (فَعْلة) مضعفًا أو معتلًا.

المسألة التاسعة: الخلاف في جمع (ضَيعة) على (ضِياع).

المسألة العاشرة: الخلاف في الهمزة المنقلبة عن الواو أو الياء.

المسألة الأولى

هل يتعيَّن خلوُّ الصفة المراد جمعها جمع مذكر سالمًا من تاء التأنيث؟

جمع المذكر السالم هو: "ما دلَّ على أكثرَ من اثنينِ، وسَلِمَ فيه بناءُ واحدِهِ"(١).

وهو مما يُعرب بالحروف، وإعرابه يكون: رفعًا بالواو، ونصبًا وجرًّا بالياء(٢)، وينقسم قسمين: جامد، جامد، وصفة(٣).

ولكل قسم منهما شروطٌ تتفق في بعضها وتختلف في بعضها الآخر:

فيُشترط في الجامد(٤):

(١) أن يكون عَلَمًا: كـ(زيد)، فإن لم يكن عَلَمًا لم يُجمع بالواو والنون، فلا يقال في (رَجُل) (رَجُلُون)، إلا إذا صار مصغَّرًا كـ(رُجَيْل) (رُجَيْلُون)؛ لأنه وصف.

(٢) أن يكون مذكرًا، فإن كان لغير مذكر لم يُجمع بهذا الجمع، فلا يقال في (زينب) (زينبون)؛ لأنها عَلَمٌ لمؤنث.

(٣) أن يكون لعاقلٍ، فلا يُجمع نحو: (لاحق) -اسم لِفَرَسٍ-؛ لأنه عَلَمٌ مذكَّرٌ لغير العاقل.

(٤) أن يكون خاليًا من تاء التأنيث، فلا يقال في نحو (طلحة) (طلحون)؛ فإنه يُجمع بالألف والتاء نحو: (طلحة، وطلحات).

وخالفَ الكوفيون في هذا الشرط؛ فجوَّزوا جمعَ ذلك بالتاء وبالواو والنون مطلقًا(٥).

---

(١) الحدود في علم النحو١/ ٤٥٧.

(٢) ينظر: همع الهوامع١/١٦٦.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل١/٦١.

(٤) تُنظر الشروط في: الكافية في علم النحو ١/٤٠، الكناش في فنَّي النحو والصرف ١/٣١٥، شرح ابن عقيل ١/٦١، ٦٢، تمهيد القواعد ١/٣٥٣.

(٥) ينظر: الإنصاف١/٣٤ المسألة رقم٤، شرح الأشموني١/٦٠، همع الهوامع١/١٦٦، ١٦٧.

(٥) أَلَّا يكون مركَّبًا، فلا يقال في (سيبويه) (سيبويهون)، وأجازهُ بعضهم.

ويُشترط في الصفة[١]:

(١) أَنْ تكونَ صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ.

(٢) خالية من تاءِ التأنيثِ ومن التركيبِ؛ لكي يخرج ما فيه تاء التأنيث نحو: (عَلَّامَة)، فلا يقال فيه: (عَلَّامون).

(٣) أَلَّا يكون من باب (أَفْعَلَ فَعْلَاء)، مثل (أَحْمَرَ) (حَمْرَاء)، فلا يقال فيه: (أحمرون).

(٤) أَلَّا يكون من باب (فَعْلَان فَعْلَى) مثل (سَكْرَان) (سَكْرَى)، فلا يقال فيه: (سكرانون).

(٥) أَلَّا يكون مما يستوي فيه المذكَّر مع المؤنَّث مثل (جَرِيح) و(صَبُور)، فلا يقال في جمع المذكر السالم: (صبورون، ولا جريحون).

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي في إسقاط شرط من شروط جمع المذكر السالم الصفة، وهو خلوُّ الصفة من هاء التأنيث؛ إذ قال الجزولي: "وإن كان صفةً اشتُرِطَ فيه ثلاثةُ شروطٍ: الذكوريَّة، والعقل، وأَلَّا يمتنع مؤنَّثه من الألف والتاء"، فقال الشلوبيني عن ذلك: "ونقصه شرطٌ رابعٌ، وهو الخلوُّ من هاء التأنيث"[٢]، وهذا الاعتراض في محلِّه؛ فجمهور النحويين على إثبات هذا الشرط، ولم يُسقطوه، وممن أخذ هذا المأخذ على الجزوليّ: الأبذيُّ[٣]، واللورقيُّ[٤]، وإن كان الشلوبينيُّ قد قدَّم توجيهًا لهذا الاعتراض[٥]، وفيه شيء من الصواب. والله أعلم.

(١) تُنظر الشروط في: الكافية في علم النحو ١/٤٠، الحدود في علم النحو ١/٤٥٧، شرح الأشموني ١/٥٩، التصريح ١/٦٨.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣٩٥، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الصغير ١/٤٨.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ١/١٧٥.

(٤) ينظر: المباحث الكاملية ١/٩٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨.

المسألة الثانية

اللغات في (حَمُوكَ)

(**حَمُوكَ**) هي أحد الأسماء السِّتَّة، وهذه الأسماء السِّتَّة ورد فيها إعرابات مختلفة، مِن ضمنها الإعراب بالحروف نيابةً عن الحركات، ولكي تُعرب بهذا الإعراب اشتُرط لها أربعة اشتراطات؛ هي على النحو الآتي[1]:

الأول: أن تكون مضافة.

الثاني: أن تكون الإضافة إلى غير ياء الْمُتَكَلِّم، فإنْ أُضيفت إليها أُعربت بحركات مقدَّرة، ولم تُعرب بالحروف.

الثالث: أن تكون مُكَبَّرَةً، فإذا صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بالحركات، مثل: (جاءَ أُبَيُّكَ).

الرابع: أن تكون مفردةً؛ فلا تكون جمعًا ولا مثنى.

وهذه الشروط عامَّة لكل الأسماء السِّتَّة.

"ويخْتَصُّ الـ(حَمُ) بِشُرُوطٍ، هي: أَلَّا يماثل (قَرْو، وقُرْء، وَخَطَأ)؛ فَإِنَّهُ إِنْ مَاثَلَ ذَلِك أُعرب بالحركات الظَّاهِرَة، نَحْو: (هَذَا حَمْوُكَ، وحَمْؤُكَ، وحَمَؤُكَ)"[2].

واختلف العلماء في لغات (حَمُوكَ) على النحو الآتي:

أحدها: أن لغات (حَمُوكَ) خمس لغات[3]، هي:

(١) **لغةُ الإِتْمَامِ بالمَدِّ**: (حَمُوكَ) على (فَعَل) وهي أَنْ تُعْرَبَ بالحروف -رفعًا بالواو، ونصبًا بالألف، وجرًّا بالياء-، وهذه اللغة هي المشهورة.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل١/٥٥، حاشية الآجرومية١/٢٩.

(٢) همع الهوامع١/١٣٥.

(٣) تُنظر اللغات في: التذييل والتكميل ١/١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، شرح الأشموني ١/٥٠، ٥١، ٥٢، همع الهوامع ١/١٤١.

(٢) **لغة القَصْر**: (حَمَا) كـ(عَصَا) تَلْزَمُ الألفَ مطلقًا -رفعًا، ونصبًا، وجرًّا-، وتُعرب بالحركات الأصليَّة المقدَّرة على الألف. فتقول: (قامَ حَمَاكَ). وقَصْرُ (حَمُ) مشهور أكثر من استعمالها منقوصة.

(٣) **لغة النَّقْص**: (حَمٌ) على وزن (يدٍ) تُحذف فيها لام الكلمة، وتُعرب بالحركات الأصليَّة الظاهرة -وهذه اللغة نادرة-.

(٤) **الإتمام**: (حَمْو) على وزن (فَعْل) بالواو كـ(دَلْو).

(٥) **الإتمام**: (حَمْأٌ) على وزن (فَعْلٍ) بالهمز كـ(خبءٍ).

الآخِر: زاد بعضُهم لغة سادسة على الخمس السابقة، وهي أن تكون (حَمُوكَ) من باب (فَعَل) بالهمز كـ(رَشَأ)[١].

قال الأشموني: "(حَمَأ) كـ(خطَأ)؛ فيكون فيه سِتُّ لغاتٍ"[٢].

والاستدراك الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، حين ذكر أن في (حَمُوكَ) خمسَ لغاتٍ؛ إذ قال الجزولي: "وفي (حَمُوكَ) خمسُ لغاتٍ"[٣].

فقال أبو عليّ الشلوبيني: "هي سِتٌّ، والسادسة أن يكون من باب (رشأ) ذكرها القالي[٤]"[٥].

---

(١) ينظر: التوطئة ١٢٤، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣٧٥، التذييل والتكميل ١/١٦٧.

(٢) شرح الأشموني ١/٥٢، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/١٠٦، ١٠٧.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الصغير ١/٤٢ .

(٤) القالي (٢٨٨-٣٥٦هـ).

إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن مُحَمَّد بن سلمان، أبو علي القالي، أحفظ أهل زمانه للغة والشعر ونحو البصريين والأدب، رحل إلى العراق، فتعلم في بغداد وأقام ٢٥ سنة، ثم رحل إلى المغرب سنة ٣٢٨هـ، أخذ الأدب عن أبي بكر ابن دريد الأزدي وأبي الأنباري ونفطويه وابن درستويه وغيرهم. وأخذ عنه أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن الزبيدي أشهر تصانيفه كتاب (النوادر) ويسمى (أمالي القالي) في الأخبار والأشعار، و(البارع) و (المقصود والممدود والمهموز) وغيرها.

(وفيات الأعيان ١/ ٢٢٦، إنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٢٣٩، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١/ ٣٢٤).

(٥) شرح المقدمة الجزولية الصغير ١/٤٢ .٤٢.

وهذا الاستدراك عندي محلُّ نظر، وهو زيادة حرص منه على ذكر جميع اللغات -وإن كانت نادرة-، وأمَّا اللغات المشهورة فيها فهي خمسٌ -كما ذكر الجمهور-. والله أعلم.

المسألة الثالثة

الخلاف في تثنية (أَجْمَع جَمْعَاء) وما يتبعها

"(**التوكيد**) لفظٌ يتبعُ الِاسْمَ الْمُؤَكَّدَ؛ لرفعِ اللَّبْسِ وَإِزَالَةِ الاتساع"(١).

ويأتي (التوكيد) على قسمين:

الأول: التوكيد اللفظي: ويكون بتكرار اللفظ الأول بعينه(٢).

الثاني: التوكيد المعنوي: "ويكونُ بألفاظٍ معلومة، وهي: (النَّفْسُ، والعَيْنُ، وكُلٌّ، وأَجْمَعُ، وتَوابِعُ أَجْمَعَ، وهي: أَكْتَعُ، وأَبْتَعُ، وأَبْصَعُ)"(٣).

وقد اختلف العلماء في تثنية (أَجْمَع) وتوابعها، على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين: القاضي بالاستغناء في تثنية المثنى بـ(كلا وكلتا) عن تثنية (أَجْمَع وجَمْعَاء) وتوابعها (أَكْتَع وكَتْعَاء، وأَبْصَع وبَصْعَاء، وأَبْتَع وبَتْعَاء)؛ فلا يقال: (أجمعان)، ولا (جمعاوان)(٤).

الثاني: مذهب الكوفيين، ومَن وافقَهم كابن خروف والأخفش(٥): وهو جواز تثنية (أَجْمَع جَمْعَاء) على القياس، مع إقرارهم بعدم السَّماع، فتقول: (جاءَني الزَّيدانِ أجمعانِ) و(الهندانِ جمعاوانِ)،

---

(١) اللمع في العربية١/٨٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٧/٢،١٩١، ضياء السالك ١٥٦/٣، ١٦٥.

(٣) متن الآجرومية ١٥/١، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس ٩٠/١.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد ١٦٥/١، شرح تسهيل الفوائد ٢٩١/٣، الارتشاف ١٩٥١/٤، توضيح المقاصد ٩٧٧/٢، أوضح المسالك ٢٩٨/٣، تمهيد القواعد ٣٢٩٣/٧، التصريح ١٣٧/٢، المساعد ٣٨٩/٢، فتح رب البرية ٤٧٧/١، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس ٩٢/١، ضياء السالك ١٦١/٣.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد ١٦٥/١، شرح تسهيل الفوائد ٢٩١/٣، الارتشاف ١٩٥١/٤، توضيح المقاصد ٩٧٧/٢، أوضح المسالك ٢٩٨/٣، تمهيد القواعد ٣٢٩٣/٧، التصريح ١٣٧/٢، المساعد ٣٨٩/٢، فتح رب البرية ٤٧٧/١، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس ٩٢/١، ضياء السالك ١٦١/٣.

وهذا الخلاف يجري في توابع (أَجْمَع وجَمْعَاء) أيضًا، نحو: (أَكْتَع وكَتْعَاء)، فيقولون: (كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان)[١].

قال ابن خروف: "وقياس تثنية (أَفْعَل) و(فَعْلَاء) في هذا الباب -يريد: (أَجْمَع، وجَمْعَاء)- قياس (أَحْمَر) و(حَمْرَاء)، ومَنْ منعَ تثنيتَهما فقد تكلَّفَ وادَّعى ما لا دليل عليه، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتتبعه، وليس قِلَّةُ استعمالها بمخرجِها عن القياس"[٢].

وقد يجاب عن هذا: بأن العرب لم تستعمل هذا، وأنهم استغنوا عن تثنيتهما بتثنية غيرهما[٣]، وباب (الاستغناء) في اللغة كثير.

وأخذ الشلوبيني على ابن خروف في هذه المسألة أنه لم يُلْقِ بالًا لرأي البصريين، فأخذ برأي الكوفيين، ورأى أنه لا معنى لقول البصريين، فقال الشلوبيني: "وإنما أشبعت القول في هذه المسألة؛ لأني رأيت بعض أصحابنا (وهو ابن خروف) لم يُلْقِ لها بالًا، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له، فقال بالمسألة بقول الكوفيين؛ إذ رأى أنه لا معنى لقول البصريين، وهيهات، فالقوم أعلى مما تخيَّله فيهم"[٤]، وقد رَدَّ الشلوبيني على هذه المسألة ردًّا مطوَّلًا[٥].

والذي يظهر لي وأميل إليه: المذهب الأول، وهو أن (أَجْمَع وجَمْعَاء) وتوابعها: لا تُثنَّى، ويُستغنَى عنها بـ(كلا، وكلتا) في التثنية؛ وذلك لأنه لم يَرِدْ فيها سماع، وإنْ وُجِدَ فيها سماع فهو قليل؛ ولأن البصريين استقرؤوه فلم يجدوه. والله أعلم.

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٩٧٧، التصريح ٢/١٣٧.

(٢) شرح الجمل لابن خروف١/٣٣٨، التذييل والتكميل٤/ ١٠٦، ١٠٧، التصريح ٢/١٣٧.

(٣) تمهيد القواعد٧/٣٢٩٣.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٨٠، ٦٨١.

(٥) ينظر: المصدر السابق٢/٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١.

المسألة الرابعة

الخلاف في تصغير ما كان على (أفعال) جمعاً

يأتي (**التصغير**) لفوائد، منها[1]:

تحقير شأن ذات الشيء وقدره، نحو: (رُجَيْل، وزُبَيْد)، تريد تحقير قدره، والوضع منه.

ومنها تقليل الشيء: إما لذاته نحو: (كُلَيْب)، أو كَمِّيَّته نحو: (دُرَيْهِمَات).

ومنها تقريب الشيء: إما لمنزلته نحو: (صُدَيِّق)، وإما تقريبه لزمانه ومسافته نحو: (قُبَيْل العصر)، و(بُعَيْد المغرب)، و(فُوَيْق الفرسخ)، و(تُحَيْت البريد).

ومنها التَّعطُّف أو التَّحبُّب، ويقول لها بعضهم: التَّمليح: نحو: (يا أُخَيّ، ياحُبَيِّبي).

وزاد الكوفيون معنًى آخر وهو: التَّعظيم نحو: (دُوَيْهِيَّة). واستدلوا بقوله:

وكـــلُّ أُنَاسٍ ســـوفَ تـــدخلُ بيـــنَهم دُوَيْهِيَّـــةٌ تَصْـــفَرُّ مِنْهَـــا الأَنامـــلُ[2]

وخرَّجها البصريون على التقليل؛ لأن الدَّاهية إذا عَظُمَتْ قَلَّتْ مُدَّتُهَا، وقد تأوَّلوها بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها؛ إذ المراد بها الموت، أي: يأتيهم ما يحقرونه، مع أنه عظيم في نفسه؛ إذ تصفرُّ منه الأنامل.

وللتصغير علامات ثلاث: ضمُّ أوَّلِهِ، وفتحُ ثانيهِ، وزيادةُ ياءٍ ساكنةٍ ثالثةٍ، أي: بعدَ الثاني[3].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٦٤/٤، التصريح ٥٥٩/٢، همع الهوامع ٢٩٤/٣، شذا العرف ١٢٨، ١٢٩.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص(٨٥)، ونسب له في: الأضداد لابن الأنباري (ص: ٢٩٢)، العقد الفريد ٤/ ٢٦٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨٤، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٨١)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٢٠٥٠، شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٧٤.

(٣) ينظر: التصريح ٥٥٩/٢.

أبنية (التصغير):

ذكر سيبويه ثلاثة أوزان للمصغَّر؛ إذ قال: "اعلمْ أنَّ (التصغير) إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على: (فُعَيْلٍ)، و(فُعَيْعِلٍ)، و(فُعَيْعِيْلٍ)"(١).

وزاد أبو سعيد السيرافي وزنًا رابعًا، وهو (أُفَيْعَال)(٢)، فأبنية المصغَّر ثلاثة إجماعًا، وأربعة عند قوم(٣).

"فمثال (فُعَيْل) لمَّا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف (كَعْبٌ وكُعَيْبٌ، وفَرْخٌ وفُرَيْخٌ).

وَمِثَال (فُعَيْعِل) لمَّا كَانَ على أَرْبَعَة أحرف (جَعْفَر وجُعَيْفِر، وجَدْوَل وجُدَيْوِل).

وَمِثَال (فُعَيْعِيْل) لمَّا كَانَ على خَمْسَة أحرف رَابِعهَا ألف أَو يَاء أَو وَاو زَوَائِد (مِفْتَاح ومُفَيْتِيْحٌ، وقِنْدِيْل وقُنَيْدِيْل، وعُصْفُوْر وعُصَيْفِيْر)"(٤).

"أما الأربعة: فـ(أُفَيْعَال) نحو: (أَجْمَال وأُجَيْمَال)، و(فُعَيْلَان)، نحو: (سَكْرَان وسُكَيْرَان)، و(فُعَيْلَاء) نحو: (حَمْرَاء وحُمَيْرَاء)، و(فُعَيْلَى) نحو: (حُبْلَى وحُبَيْلَى).

وهذه الأربعة: داخلة في الثلاثة"(٥).

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي حين قال: "بعد ألف (أفعال) جمعًا"(٦)، فذكر الجزولي أنَّ ما كان على (أفعال) فإن ما بعد ياء تصغيره يكون مفتوحًا وليس مكسورًا. واعترض الشلوبيني على لفظ (جمعًا) فقال: "فهذا يدلُّ على أن قول هذا المؤلِّف (جمعًا) بعد قوله: أو (أفعال) خطأ لا لعًا له منه"(٧)، واعتراضه في غير محلِّه؛ لأن (أفعال) غالبًا ما تقع في الجمع.

---

(١) الكتاب٣/٤١٥.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه٤/١٦٥، ١٦٦.

(٣) ينظر: المفصل ٢٠٢، شرح المفصل ٥/ ١١٦، توضيح المقاصد ٥/٩٩.

(٤) اللمع في العربية١/٢١١.

(٥) البديع في علم العربية٢/١٥٩.

(٦) المقدمة الجزولية في النحو١/٢٢٨.

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١٠١٨.

قال أبو سعيد السيرافي: "ما ذكره سيبويه في أصل الباب: أن (التصغير) في الباب على ثلاثة أمثلة، (فُعَيْل)، و(فُعَيْعِل)، و(فُعَيْعِيل)، ولو ضَمَّ إلى هذا وجهًا رابعًا لكان يشتمل على التصغير كله، وذلك (أُفَيْعَال)، نحو قولنا: (أَجْمَال) و(أُجَيْمَال)، و(أَنْعَام)، و(أُنَيْعَام) وسائر ما كان على (أَفْعَال) من الجمع"(١).

وفي كلام ابن يعيش -أيضًا- تأييدًا لهذا؛ إذ قال: "قد جاءت هذه الأمثلةُ الثلاثة الأُخَر في التصغير، وهو مخالفةٌ للأمثلة المذكورة، وهي (أُفَيْعَالٌ) تحقيرُ (أَفْعَالٍ)، نحوُ قولك في تحقير (أَجْمَالٍ): (أُجَيْمَالٌ)، وفي تحقير (أَنْعَامٍ): (أُنَيْعَامٌ)، وسائرِ ما يُجمع على (أَفْعَالٍ). وإنما لم يذكر سيبويه هذا البناء؛ لأنه جمعٌ، والتصغيرُ ليس قعيدًا في الجمع، وذلك من قِبَل أنَّ المراد من الجمع الدلالةُ على الكثرةِ، والتصغيرُ تقليلٌ، فكان بينهما تَنافٍ؛ فلذلك لم يذكره؛ إذ كان الدليلُ يأباه. والذي حسَّنه -ههنا- أنه من أبنية القِلَّة. قال السِّيرافيّ: ولو أضاف مثالًا رابعًا؛ لكان يشتمل على التصغير كلِّه، وهو(أُفَيْعَالٌ) نحو: (أُجَيْمَالٍ)"(٢).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الجزولي من ذكر لفظ (جمعًا) بعد ألف (أَفْعَال) صحيح. والله أعلم.

(١) شرح كتاب سيبويه٤/١٦٦.

(٢) شرح المفصل٣/٣٩٨.

المسألة الخامسة

اسم الجنس

الخلاف في لفظ (بقر) اسم الجنس المعدود يُذكَّر ويُؤنَّث

عرَّف الرَّضِيُّ (**اسم الجنس**) بقوله: "اعلمْ أن الاسم الذي يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد، فإذا قُصِدَ التنصيصُ على المفرد جيء فيه بالتاء؛ يسمَّى بـ(اسم الجنس)"[(١)].

وعرَّفه أبو الفداء[(٢)] بقوله: "هو ما عُلِّقَ على شيء وعلى كلِّ ما أشبهه فإنَّك تجد مثل (ثوب، ودار) وما أشبههما موضوعًا لواحدٍ ولِمَا ماثله بخلاف (زيد، وعمرو) فإنه لواحدٍ بعينهِ ولا يدخل فيه مماثلُهُ ولا مخالفُهُ"[(٣)].

أنواع اسم الجنس:

ذكر مُحَمَّد بن محيي الدين عبدالحميد في (منحة الجليل مع شرح ابن عقيل) أن (اسم الجنس) يأتي على نوعين:

الأول: يقال له (**اسم جنس جمعيّ**)، وهو ما يدل على أكثر من اثنين، ويُفرَّق بينه وبين واحدِهِ بالتاءِ، والتاءُ غالبًا تكون في المفرد كـ(بقرة، وبقر) و(شجرة، وشجر)، ومنه (كَلِم وكَلِمَة)، وربما كانت زيادة التاء في الدَّالِّ على الجمع مثل: (كمء) للواحد و(كمأة) للكثير -وهو نادر-.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب٢/١٩٣.

(٢) أبو الفداء (٦٧٢-٧٣٢هـ).

إسماعيل بن علي بن محمود بن مُحَمَّد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب: الملك المؤيد، صاحب حماة. مؤرخ جغرافي، قرأ التاريخ والأدب وأصول الدين، واطلع على كتب كثيرة في الفلسفة والطب، وعلم الهيأة. ونظم الشعر، قال الإسنوي: «كان جامعا لأشتات العلوم، أعجوبة من أعاجيب الدنيا»، له (المختصر في أخبار البشر - ط) ويعرف بتاريخ أبي الفداء، وله (تقويم البلدان) و (تاريخ الدولة الخوارزمية) و (نوادر العلم) ، و (الكناش) في النحو والصرف وغيرها.

(الدرر الكامنة ١/٣٩٦، النجوم الزاهرة ٩/٢٩٢، معجم المفسرين ١/ ٩٢).

(٣) الكناش في فنَّي النحو والصرف١/٢٩٢.

وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كـ(زنج، وزنجيّ)، و(رُوم، ورُومِيّ).

الثاني: (اسم الجنس الإفراديّ)، وهو ما يصدُق على الكثير والقليل واللفظ واحد، كـ(ماء، وذهب، وخلّ، وزيت)[١].

وينقسم (اسم الجنس) إلى قسمين[٢]:

الأول: اسم عين، ويكون إمَّا غير صفة كـ(رجل، وفرس، وثوب)، وإمَّا صفة كـ(راكب، وجالس).

الثاني: اسم معنى: ويكون إمَّا غير صفة كـ(عِلْم، وجَهْل)، وإمّا صفة كـ(مَفهوم، ومُضْمَر).

نحو: (أتيتُ بكلامٍ مفهومٍ)، (وفي النَّفْسِ سِرٌّ مُضْمَرٌ).

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، فهو أن الجزولي قال فيما غلب عليه الجمع من اسم الجنس وهو لفظ (بقر): "وربَّما غَلَّبوا عليه أن يراد به الجمع، فجاء مؤنَّثًا لا غير، كـ(النخل، والبط، والبقر)"[٣]، فذكر أن لفظ اسم الجنس (البقر) فيما غلب عليه الجمع جاء مؤنَّثًا لا غير، فلم يجئ منه مذكَّر، وخالفه الشلوبيني في ذلك بأنها قد تذكَّر كما تؤنَّث، واستدلَّ بالقراءتين الواردتين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[٤]، فإن الفتح في ﴿تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ يدل على التذكير، والضَّمُّ (تشابَهُ علينا) يدل على التأنيث[٥] [٦].

ومن الأقوال التي تدعم اعتراض الشلوبيني، قولُ جمال الدين بن مالك: "فإن كان في (اسم الجنس) وجهان؛ جاز فيه استعمالان، وذلك نحو: (البقر) و(الطير)، فإن تذكير كل منهما وتأنيثه جائز؛ فلك أن

(١) ينظر: شرح ابن عقيل١/١٩، ٢٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل١/٩١، الكناش في فنَّي النحو والصرف١/٢٩٢.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/١٧٩.

(٤) سورة البقرة: ٧٠.

(٥) ينظر: معانى القرآن للأخفش ١/ ١١١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٥٤، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٦٠، التفسير البسيط ٣/ ٣٦.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٣٧.

تعدَّه بالتاء على لغة التذكير، وأن تعدَّه بلا تاء على لغة التأنيث فتقول: (عندي ثلاثةٌ من البقر، وثلاثٌ، وأربعةٌ من الطير، وأربعٌ)"[1].

وقال أبو حيَّان: "وقوله: (أو كان المعدود اسم جنس) إلى قوله: (يدل على التذكير) مثاله (اسم جنس): عندي ثلاث من البط، وخمس من النخل، فـ(البط) و(النخل) من اسم الجنس الذى استعملته العرب مؤنَّثًا فقط، ومدرك هذا النوع السَّماع.

وزعم أبو موسى أن ﴿ٱلْبَقَرَ﴾ مما استُعمل مؤنَّثًا لا غير، وهو خطأ، بل ﴿ٱلْبَقَرَ﴾ يذكَّر ويؤنَّث، ومن تذكيره ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ فيمن قرأه فعلًا ماضيًا، ومِن تأنيثه قراءة مَن قرأ ﴿تَشَٰبَهَ﴾ ، وجعله فعلًا مضارعًا بالتاء، أي: تتشابه"[2] [3].

والذي يظهر لي وأميل إليه، أن اعتراض الشلوبيني في محلِّه، وأن أغلب العلماء مُجمِعون أن لفظ (البقر) اسم الجنس، مما يذكَّر ويؤنَّث. والله أعلم.

(١) شرح الكافية الشافية٣/١٦٧٩.

(٢) ينظر: كتاب فيه لغات القرآن (ص: ٢٧)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٥٥، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٦٠، تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢/ ٢١١)،

(٣) التذييل والتكميل٩/٣٠١.

المسألة السادسة

ما جاء على وزن (فُعَل) هل يُكسَّر على (أَفْعَال) أو (فِعْلَان)؟

(**جمع التَّكسير**) هو: "ما تغيَّر فيه نظمُ الواحد وبناؤه؛ لأَنَّ وَاحِدَهُ يُكسَّر فيه كما يُكسَّر الإناء، ثمَّ يُجمَع على صيغة أُخرى"(١).

أو "هو الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين أو اثنتين، بتغييرٍ ظاهر كـ(رجل، ورجال)، أو مقدَّر كـ(فُلْك، وفُلُك)"(٢).

أبنية جمع التكسير(٣):

(جمع التكسير) يأتي على قسمين:

أحدهما: جمع القلَّة: وهو ما دلَّ على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وله أربعة أبنية.

والثاني: جمع الكثرة: وهو ما دلَّ على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية، وله ما يقرب من ثلاثة وعشرين بناءً، منها: (فُعْل) بضمِّ أَوَّلِهِ وسكون ثانيهِ، كـ(حُمْر).

واختلف العلماء في جمع ما جاء على (فُعْل) هل يُجمع على (أَفْعَال) أكثر أم (فِعْلَان)؟، على قولين:

الأول: قول سيبويه(٤): وهو أنَّ ما كان على (فُعَل) فإنه يُجمع على (فِعْلَان) أكثر، وقد يُجمع على(أَفْعَال) قليلًا.

قال سيبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فإنَّ العرب تُكسِّره على (فِعْلَان)، وإنْ

(١) اللمحة في شرح الملحة١/٢٠٥.
(٢) الارتشاف١/٤٠١، شرح ابن عقيل٢/٤١٥.
(٣) ينظر: ضياء السالك٤/١٨٦إلى ٢١٩.
(٤) الكتاب٣/٥٧٤.

أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به كما استغنوا بـ(أفعل، وأَفْعَال) فيما ذكرت لك، فلم يجاوزوه في القليل والكثير. وذلك قولك: (صُرَدٌ[1] وصِرْدَانٌ)، و(نُغَرٌ[2] ونِغْرَانٌ)، و(جُعَلٌ[3] وجِعْلَانٌ)، و(خُزٌّ[4] وخِزَّانٌ). وقد أَجْرَتِ العربُ شيئًا منه مجرى (فُعْل)، وهو قولهم: (رُبْعٌ وأَرْبَاعٌ)، و(رُطْبٌ وأَرْطَابٌ)، كقولك: (جَمَلٌ وأَجْمَالٌ)"[5].

وممن ذهب إلى ذلك: أبو عليّ الفارسيّ[6]، وابن عقيل[7]، والحملاويّ[8] [9]، ومُحَمَّد النَّجَّار[10].

قال الفارسيّ في (التكملة): "وما كان على (فُعَل)؛ فإنهم قد كسَّروه على (فِعْلَان)، ولا يجاوزون ذلك في أدنى العدد كما استغنوا بـ(شسوع) عن بناء العدد القليل، وذلك قولهم: (نُغْر، ونِغْرَان)، و(صُرْد،

(١) الصُّرَدُ: طائِرٌ يصيد العصافيرَ، أكبَرُ منها شيئاً، يتشاءم منه العرب، والجمع: صِردان. ينظر: العين ٧/ ٩٧، جمهرة اللغة ٢/ ٦٣٠، لسان العرب ٣/ ٢٥٠، (صرد).

(٢) النغَرُ: فِراخُ العصافيرِ، وقيل: طائر يشبه العصفور، أحمر المنقار، الواحدة بالهاء، ويجمع على نِغْرانٍ. ينظر: العين ٤/ ٤٠٥، جمهرة اللغة ٢/ ٧٨٢، مقاييس اللغة ٥/ ٤٥٣، (نغر).

(٣) الجُعْلُ بالضم: ما جعل للإنسان من شئ على الشئ يفعله. وكذلك الجعالة بالكسر. والجعيلة مثله. والجُعَل: دويبة سوداء تكون في المواضع الندية، الرجُلُ الأسْوَدُ الدَّميمُ، أو اللَّجوجُ، والرَّقيبُ ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٤/ ١٦٥٦، القاموس المحيط (ص: ٩٧٧)، تاج العروس ٢٨/ ٢١٠، (جعل).

(٤) خزز: الخُزَزُ: وَلَدُ الأَرنب، وَقِيلَ: هُوَ الذَّكَرُ مِنَ الأَرانب، وَالْجَمْعُ أَخِزَّةٌ وخِزَّانٌ مِثْلَ صُرَد وصِرْدان ينظر: العين ٤/ ١٣٦، المحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٥٠٠، لسان العرب ٥/ ٣٤٥، (خزز).

(٥) الكتاب٣/٥٧٤.

(٦) ينظر: التكملة ١٥٢، ١٥٣.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل٢/٤١٨.

(٨) الحملاوي (١٢٧٣-١٣٥١هـ).

أحمد بن مُحَمَّد الحملاوي: مدرّس مصري، له نظم. تخرج بدار العلوم ثم بالأزهر. وزاول المحاماة الشرعية مدة. وعمل في التدريس إلى سنة ١٩٢٨ ووضع كتبا مدرسية، منها (شذا العرف في فن الصرف) و (زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع) و (مورد الصفا في سيرة المصطفى)، وغيرها.

(الأعلام للزركلي ١/ ٢٥١، معجم المؤلفين ١/٢١٣، معجم أعلام شعراء المدح النبوي (ص: ٨١))

(٩) ينظر: شذا العرف ١٢٠.

(١٠) ينظر: ضياء السالك ٤/١٩١.

وصِرْدَان)...، وقالوا: (رُبْع، وأَرْبَاع)، و(رُطْب، وأَرْطَاب)"[1].

وقال ابن عقيل: "وأما (فُعَل) فجاء بعضُه على (أَفْعَال): كـ(رُطَب، وأَرْطَاب)، والغالب مجيئُهُ على (فِعْلَان): كـ(صُرَد، وصِرْدَان)، و(نُغَر، ونِغْرَان)"[2].

الثاني: قول الجزولي: القاضي بأن ما جاء على (فُعَل) فإنه يُكسَّر على جمع القِلَّة (أَفْعَال)؛ إذ قال: "وإذا أرادوا القِلَّة لم يجاوزوه إلا قليلًا، وإذا جاوزوه فإلى (أَفْعَال)، وقد قالوا (أَرْبَاع) في جمع (الرُّبَع)"[3]، واعترض الشلوبيني على ذلك فقال: "هذا يُوهِم أن (أَرْبَاعًا) لا يقال إلا في جمع القِلَّة، ولا أدري من أين هذا الحكم؟"[4].

والذي يظهر لي وأميل إليه: ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، من أن الغالب في (فُعَل) أنها تُجمَع جمع تكسير على (فِعْلَان)، وتأتي قليلًا على جمع القِلَّة (أَفْعَال)؛ لأنه هذا الذي عليه أغلب النحويين. والله أعلم.

(١) التكملة ١٥٢، ١٥٣.

(٢) شرح ابن عقيل٢/٤١٨.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/٢٩٢.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١١١٤، ١١١٥.

المسألة السابعة
الخلاف في (فِعَال) و(فُعُول) من أبنية جموع الكثرة

أولًا: (فِعَال): بكسرٍ ففتحٍ، من أمثلة جمع الكثرة، ويطَّرد في ثمانية أوزان[(١)]، هي على النحو الآتي[(٢)]:

الأول والثاني: (فَعْل، وفَعْلة)، بفتح الفاء وسكون العين فيهما، حالَ كونِهما (اسمين أو وصفين)، غير يَاءَيِ الفاءِ والعينِ، فالاسم منهما نحو: (كَعْب، وكِعَاب)، والصفة منهما نحو: (صَعْب -بمهملتين-، وصِعَاب).

الثالث والرابع: (فَعَل، وفَعَلَة)، بفتحِ أولهما وثانيهما، حالَ كونهما اسمين غير معتلِّي اللام ولا مضعَّفيها كـ(جَمَل، وجِمَال)، و(جَبَل، وجِبَال) -بالجيم فيهما-، و(رَقَبَة، ورِقَاب).

الخامس: (فَعْل) بكسرٍ فسكونٍ، اسمًا كـ(قَدْح، وقِدَاح).

السادس: (فُعْل)، بضمّ الفاء وسكون العين كـ(دُهْن، ودِهَان)، و(رُمْح، ورِمَاح).

السابع والثامن: (فَعِيْل) بمعنى (فَاعِل)، ومؤنَّثُهُ (فَعِيْلَة)، صحيحيّ اللام؛ كـ(ظَرِيف، وظِرَاف)، و(كَرِيم، وكِرَام)، و(شَرِيف، وشِرَاف). ومؤنَّثاها كـ(ظَرِيْفَة، وظِرَاف)، و(كَرِيْمَة، وكِرَام).

ثانيًا: (فُعُول) بضمَّتين، وهو من أبنية جمع الكثرة، ويطَّرد في أوزان أربعة، هي[(٣)]:

(١) اسم على (فَعِل) بفتح أوله وكسر ثانيه، نحو: (كَبِد، وكُبُود)، و(وَعِل، ووُعُول[(٤)]).

---

(١) في أوضح المسالك ٣/ ٢٦٢، وكذلك: التصريح ٢/٥٣٦، أنَّ (فِعال) يطَّرد في ثلاثة عشر وزنًا.

(٢) ينظر: الارتشاف ١/٤٣٠، تمهيد القواعد ٩/٤٧٨٧، التصريح ٢/٥٣٦، شذا العرف ١١٨،١١٩، جامع الدروس العربية ٢/٣٩، ٤٠، ٤١، ضياء السالك ٤/٢٠٣، ٢٠٤.

(٣) ينظر: الارتشاف ١/٤٣٥، ٤٣٦، تمهيد القواعد ٩/٤٧٩٠، التصريح ٢/٥٣٩، ٥٤٠، شذا العرف ١١٩، ١٢٠، جامع الدروس العربية ٢/٤١، ٤٢، ضياء السالك ٤/٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) الوعل: تيس الجبل، والجمع: وُعُول. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥/ ١٨٤٣، مقاييس اللغة ٦/ ١٢٣، =

(٢) (فَعْل) الاسم الثلاثيّ الساكن العين حالَ كونهِ مفتوح الفاء، ليس عينه واوًا، نحو: (كَعْب، وكُعُوب)، و(فَلْس، وفُلُوس).

(٣) (فَعْل) الاسم الثلاثيّ الساكن العين حالَ كونهِ مكسور الفاء، نحو: (حَمْل -بالحاء المهملة-، وحُمُول)، و(ضَرْس، وضُرُوس).

(٤) (فَعْل) الاسم الثلاثيّ الساكن العين حالَ كونهِ مضموم الفاء، نحو: (جَنْد، وجُنُود)، و(بَرْد، وبُرُود).

وقد اختلف العلماء أَيُّهم أكثر استعمالًا في جمع (فَعْلَة): (فِعَال) أو (فُعُول)، على قولين:

الأول: قول سيبويه: القاضي بأنه إذا جاوزت أدنى العدد؛ فإن الاسم يُكسَّر على (فِعَال)، ويجيء على (فُعُول) لكنه قليل، قال سيبويه: "فإذا جاوزت أدنى العدد كسَّرت الاسم على (فِعَال)؛ وذلك (قَصْعَةٌ وقِصَاعٌ، وجَفْنَةٌ وجِفَانٌ، وشَفْرَةٌ وشِفَارٌ، وجَمْرَةٌ وجِمَارٌ). وقد جاء على (فُعُولٍ) وهو قليلٌ، وذلك قولك: (بَدْرَةٌ وبُدُورٌ، ومَأْنَةٌ ومُؤُونٌ)، فأَدخلوا (فُعُولًا) في هذا الباب؛ لأنَّ (فِعَالًا، وفُعُولًا) أختان، فأَدخلوها -ههنا- كما دخلت في باب (فعلٍ) مع (فِعَالٍ)، غيرَ أنَّه في هذا الباب قليل"[(١)].

وممن ذهب -إلى ذلك- الشلوبيني[(٢)].

الثاني: قول الجزولي: القاضي بأن (فُعُول) و(فِعَال) كلاهما كثير، ولكن (فِعَال) أكثر؛ إذ قال: "وفي الكثرة على (فُعُول)، و(فِعَال) أكثر"[(٣)].

فمدار المأخذ من الشلوبيني على شيخه الجزولي في هذه المسألة أن الجزولي ذكر أنَّ كلا الوزنين يأتي كثيرًا، غير أن (فِعَال) أكثر؛ واستدلَّ الشلوبيني بكلام سيبويه مناقضًا به كلام الجزولي، بأن لـ(فِعَال)

= النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٢٠٧ ، لسان العرب ١١/ ٧٣١، (وعل).

(١) الكتاب٣/٥٧٨.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١١١٦.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١/٢٩٢.

مواضع تكون فيها كثيرة، و(فُعُول) قليلة، وذكر الشلوبيني أنه كان ينبغي للجزولي أن يبيّن ذلك[1].

والذي يظهر لي وأميل إليه: هو القول الأول؛ لكثرة ورود الأمثلة فيه، على أن الخلاف في مثل هذا هَيِّنٌ؛ إذ هم جميعًا متفقون على أن كلا البناءين من أبنية جموع الكثرة. والله أعلم.

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١١١٦.

المسألة الثامنة

الخلاف في التسوية في تحريك العين مما جاء على (فَعْلَة) مضعَّفًا أو معتلًّا

تعريف (جمع التكسير):

"هو ما تغيَّر فيه بناء الواحد، إما بزيادة ليست عوضًا من شيء من غير تبديل شكل كـ(صِنْو) للمفرد و(صِنْوَان) لجمعه"(١).

أو "هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردهِ، تغييرًا ظاهرًا، أو مقدَّرًا: كـ(فُلْك)"(٢).

ويأتي (جمع التكسير) على قسمين(٣):

الأول: جمع القِلَّة: ويدلُّ -حقيقةً- على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة.

وأبنيته أربعة: (أَفْعِلَة)، (أَفْعُل)، (فِعْلَة)، (أَفْعَال). وهي مجموعة في قولنا: (أنفس الفتية أعمدة الأجيال).

الثاني: جمع الكثرة: ويدلُّ على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية.

وأبنيته: هي ما عدا أبنية القِلَّة الأربعة السابقة.

وقد اختلف العلماء في حكم التسوية على لغة (هُذَيْلٍ)، وذلك في تحريك العين في المعتلِّ والمضعَّف مما جاء على زنة (فَعْلَة) على قولين:

الأول: قول عند سيبويه: وهو أن (هُذَيْلًا) لم تسوِّ في تحريك العين في المعتلِّ والمضعَّف، بل

---

(١) صنو: فلانٌ صِنْوُ فُلانٍ أي أخُوه لأَبَوَيهِ وشَقيقُه. وعَمُّ الرجلِ: صِنوُ أبيهِ. والصِّنْوُ من النَّخْل: نَخْلتانِ أو ثلاثٌ أو أكثَرُ أصلُهُنَّ واحد، كلُّ واحدةٍ على حِيالها صِنْوٌ، وجمعُه صِنْوانٌ، والتثنية صِنوانِ، ويقال لغير النخل. ينظر: العين ٧/ ١٥٨، العين ٧/ ١٥٨، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢٤٠٤، (صنا).

(٢) شذا العرف ١١٢.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل٢/٤١٥.

وقعت التسوية عندهم في الصحيح والمعتلِّ، أما المضعَّف فلم تَقُلْ (هُذَيْلٌ) بتحريكِ وسطِهِ.

إذ قال سيبويه: "وذلك قولهم: (عرساتٌ وأرضاتٌ، وعيرٌ وعيراتٌ)، حرَّكوا الياء، وأجمعوا فيها على لغة (هُذَيْلٍ)؛ لأنَّهم يقولون: (بيضاتٌ، وجوزاتٌ)"(١)، ومن خلال قول سيبويه نرى أن (هُذَيْلًا) لم تقل بتحريك عين المضعَّف، وممن نقلَ لغةَ (هُذَيْلٍ) -على هذا النحو- ابنُ جِنِّي(٢)، والزمخشريُّ(٣).

وممن قال بالتحريك في الصحيح، والتسكين في المعتلِّ والمضعَّف: العُكبريُّ؛ إذ قال: "وإنَّما حُرِّكت العينُ من (فَعْلَة) إذا كَانَت اسْمًا فِي الْجمع نَحْو: (جَفْنة وجَفَنات)...، فإنْ كانتِ العينُ وَاوًا أَو يَاءً لم تُحَرَّكَا لِئَلَّا تَنْقَلِبَا أَلفَيْنِ...، وَهَكَذَا أَيْضًا إنْ كانَ مضاعفًا نَحْو: (سَلَّة وسَلَّات)؛ لأنَّك لَو حَرَّكتَ اللَّامَ الأُولى لَالتقى مِثلانِ، ومِنْ شأنِهم أَنْ يُدْغِموا الأَوَّلَ فِي الثَّاني فِيمَا هُوَ أصلٌ؛ فكيفَ فِيمَا حَرَكَتُهُ عارضةٌ"(٤).

وقال ابن الصائغ: "وإنْ كان اسمًا -كـ(جَفْنَةٍ)- جُمِعَ بفتح عينه وسكونها، كـ(جَفَنَاتٍ) و(جَفْنَاتٍ) و(جِفَانٍ)، وكذلك (صَحْفَة)، فإنْ كان ثاني الاسم حرفَ عِلَّةٍ سكنتْ في جَمْعِهِ، كـ(بَيْضَاتٍ) و(رَوْضَاتٍ)؛ وتقول في المضعَّف: (مَرَّاتٍ)"(٥).

فلم يقل أحد منهم بتحريك الوسط في المضعَّف. وهو ما ذهب إليه الشلوبيني(٦).

الثاني: قول الجزولي: القاضي بالتسوية على لغة (هُذَيْلٍ) في المعتلِّ والمضعَّف، في جمع ما جاء على (فَعْلَة)؛ إذ قال: "و(فَعْلَة) في القلَّة بالألف والتاء قياسًا، وتُفتح العين إن لم تعتلّ ولم تُضعَّفْ.

(١) الكتاب٣/٦٠٠.
(٢) ينظر: الخصائص٣/١٨٤.
(٣) ينظر: المفصل٥/٣٠.
(٤) اللباب٢/١٨٧، ١٨٨.
(٥) اللمحة في شرح الملحة١/٢١٣.
(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير ١/٣٥٠، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١١١٥، ١١١٦.

و(هُذيلٌ) تسوّي"[1].

والذي يظهر لي وأميل إليه: القول الأول؛ إذ لم يقل أحدٌ عن (هُذَيْلٍ) إنها تحرّك الوسط من المضاعف إلا الجزولي، وذكر الشلوبيني أنه قد يفسَّر كلام الجزولي بأن هذه التسوية بين معتلِّ العين والصحيح؛ فلا بدَّ من أن يُحمَل على ذلك؛ لأن المضاعف لا خلاف في تسكين وسطه[2]. والله أعلم.

(١) المقدمة الجزولية في النحو١/٢٩٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٣٥٠، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١١١٥، ١١١٦.

المسألة التاسعة

الخلاف في جمع (ضَيْعَة) على (ضِيَاع)

(جمع التكسير): "هو الذي يتغيَّر فيه بناءُ الواحد، مثل (جَمَل، وأَجْمَال)، و(دِرْهَم، ودَرَاهِم)"[(١)].

وعرَّفه آخرون بأنه "ما دلَّ على أكثر من اثنين، بتغيير ظاهر كـ(رَجُل، ورِجَال)، أو تغيير صورة مفردِهِ تغييرًا مقدَّرًا كـ(فُلْك)"[(٢)].

ويفارق جمعُ التكسير (جمعَ السلامة) في أربعة أشياء:

أحدها: أن (جمع السلامة) مختصٌّ بالعقلاء، والتكسير لا يختصُّ بذلك.

الثاني: أنه يَسْلَمُ فيه بناءُ المفرد، ولا يَسْلَمُ في التكسير.

الثالث: أنه يُعرب بالحروف، وجمع التكسير بالحركات.

الرابع: أن الفعل المسنَد إلى (جمع السلامة) لا يؤنَّث مع التكسير، قاله أبو البقاء[(٣)].

ويأتي (جمع التكسير) على قسمين[(٤)]:

الأول: جمع القِلَّة: وهو ما يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها، إلى العشرة.

الثاني: جمع الكثرة: وهو ما يدلُّ حقيقةً على ما فوق العشرة إلى غير نهاية. ويُستعمل كلٌّ منهما في موضع الآخَر مجازًا.

والمأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على أبي بكر الزبيديِّ[(٥)] الذي جمع (ضَيْعَة) على

---

(١) الأصول ١/٤٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ١/٤٠١، شرح ابن عقيل ٢/ ٤١٥، شذا العرف ١١٢.

(٣) التصريح ٢/٥١٩.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ١/٥٤٧، شرح ابن عقيل ٢/٤١٥.

(٥) أبو بكر الزبيدي (٣١٦-٣٧٩هـ).

=

(ضِيَاع)، ويرى الشلوبيني أن جمعها (ضِيَعٌ)، وهذا الجمع حكاه سيبويه[١].

وبعد الاستقراء في أقوال العلماء؛ وجدتُ أن سيبويه قد جمع (ضَيْعَة) على (ضِيَاع)، ولكن هذا مما هو إذا كُسِّرَتْ (فَعْلَة) -من بنات الواو والياء-؛ إذ قال: "وإذا كَسَّرْتَ (فَعْلَةً) -من بنات الياء والواو- على بناء أكثر العدد كَسَّرتها على البناء الذي كَسَّرْتَ عليه غيرَ المعتلِّ، وذلك قولك: (عَيْبَةٌ، وعَيْبَاتٌ، وعِيَابٌ)، و(ضَيْعَةٌ، وضَيْعَاتٌ، وضِيَاعٌ)"[٢].

وقال سيبويه فيه: "وقد قالوا: (فَعْلَةٌ) في بنات الياء، ثم كَسَّروها على (فِعَلٍ)، وذلك قولهم: (ضَيْعَةٌ، وضِيَعٌ)، و(خَيْمَةٌ، وخِيَمٌ)"[٣].

وممن ذهب إلى جمع (ضَيْعَة) -التي على وزن (فَعْلَةٌ) من بنات الياء- على (فِعَلٍ): ابنُ السَّرَّاج[٤]، وأبو حيَّان الأندلسيُّ[٥]، والسيوطيُّ[٦].

وقد قال أبو بكر الزبيديُّ: "ويقولون في تصغير (ضَيْعَة): (ضُوَيْعَة)، ويجمعونها على (ضِيَعٍ)، قال محمَّد: والصواب (ضُيَيْعة)، وإنْ شئتَ قلتَ: (ضِيَيْعة) بكسر أوله، وكذلك كل ما كان أصله الياء من هذا المثال ونحوه، والجمع: (ضِيَاعٌ)"[٧].

= محمَّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، وكان أخبر (٢) أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنوادر، إلى علم السير والأخبار، ولم يكن بالأندلس في فنه مثله في زمانه، ولد ونشأ واشتهر في إشبيلية، وتولى بها القضاء. من تصانيفه (الواضح) في النحو، و (طبقات النحويين واللغويين) و (لحن العامة) و (مختصر العين) في اللغة، وغيرها.

(بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٦٦)، معجم الأدباء ٦/ ٢٥١٨، وفيات الأعيان ٤/ ٣٧٢).

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٣٥١، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١١١٧.

(٢) الكتاب٣/٥٩٣.

(٣) المصدر السابق٣/٥٩٣، ٥٩٤.

(٤) ينظر: الأصول٢/٤٣٩.

(٥) ينظر: الارتشاف١/٤٢٨.

(٦) ينظر: همع الهوامع٣/٣٥٥.

(٧) لحن العوام١/ ١٥٦.

والذي يظهر لي وأميل إليه: أن اعتراض الشلوبيني في محلِّه؛ إذ إن جميع النحويين متفقون على جمع ما كان من بنات الياء -مما مفردُهُ (فَعْلَة) كـ(ضَيْعَة)- فإنه يُجمَع جمعَ تكسير على (فِعَلٍ)، فيُقال: (ضِيَعٌ)، ولم أجد المخالفة بأنه يُجمَع على (ضِيَاعٍ) إلا عند الزبيديِّ. والله أعلم.

المسألة العاشرة

الخلاف في الهمزة المنقلبة عن الواو أو الياء

التصريفُ: "(تَفْعيلٌ) مِنَ: الصَّرْفِ، وهو أَنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّدَ منها أَلْفَاظٌ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَةٌ"(١).

"والتصريفُ -في اللغة-: التقليب والتغيير من حالٍ إلى حالٍ، وهو مصدر: صَرَّفَهُ، أي: جعله يتقلَّب ويتغيَّر في أنحاء كثيرة.

و-اصطلاحًا-: تحويل الكلمة من بِنية إلى غيرها لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ، فاللفظيُّ كتغيير: (قول، وبيع، ورمي)، إلى: (قال، وباع، ورمى)، والمعنويُّ كتغيير المفرد إلى المثنى والمجموع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمَي الفاعل والمفعول"(٢).

"والتصريف يعمل تغييرًا على عدَّة صور، منها: الإبدال. والإبدال يقع في أربعة عشر حرفًا، تسعة من حروف الزيادة، وخمسة من غيرها، ولم يذكر سيبويه منها إلَّا أحد عشر حرفًا، وهى: (الهمزة، والألف، والواو، والياء، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والطاء والدال، والجيم)، وزاد غيره: (الصاد، والزاي، واللام)، وزاد قوم: (السين، والحاء، والفاء، والباء)؛ فصارت ثمانية عشر حرفًا"(٣). وقد أُبدلت الهمزة من خمسة أحرف، هي: (الألف، والواو، والياء، والهاء، والعين).

إبدال الهمزة من الواو والياء:

إبدال الهمزة من الواو والياء، هو مدار الخلاف في هذه المسألة، فالهمزة تُبدَّل من الواو والياء وجوبًا في أربعة مواضع(٤):

---

(١) المفتاح في الصرف١/٢٦.

(٢) تمهيد القواعد١٠/٤٨٧٥، شذا العرف ٢٣.

(٣) البديع في علم العربية٢/٤٨٣.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية٢/ ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، شرح الكافية الشافية ٢/٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، =

(١) أن تتطرَّف الواو أو الياء، وهي لام، أو زائدة للإلحاق، بعد ألف زائدة، سواء كُسر أول كلمتها أم فُتح أم ضُمَّ، نحو: (كساء)، فالهمزة فيها مبدَلة عن واو، والأصل: (كساو).

ونحو: (بناء)، فالهمزة فيها مبدَلة عن ياء، والأصل: (بناي).

(٢) أن تقع الواو أو الياء عينًا لاسم فاعلِ فعلٍ، أُعِلَّتْ فيه (أي: في الفعل) نحو: (قائل) و(بائع)، أصلهما: (قاول)، و(بايع).

(٣) أن تقع الواو أو الياء بعد ألف (مفاعل)، وقد كانت إحداهما مَدَّةً زائدةً في الواحد، نحو: (عجوز، وعجائز)، و(صحيفة، وصحائف).

(٤) أن تقع إحداهما -أي: الواو أو الياء- ثاني حرفين لِيّنينِ، بينهما ألف (مفاعل)، سواء كان اللَّيِّنان ياءين كـ(نيائف) (جمع: نَيِّف)، أو واوين كـ(أوائل) (جمع: أَوَّل)، أو مختلفين؛ بأن تكون إحداهما ياء والأخرى واوًا كـ(سيائد) (جمع: سَيِّد)؛ إذ أصله: (سَيْود) اجتمع فيه الواو والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياء في الياء، وسُبقت فأُبدل ما بعد ألف الجمع همزةً في الأمثلة الأربعة -استثقالًا-؛ لتوالي ثلاث لِيّنات متصلة بالطرف.

وقد اختلف العلماء في إبدال الواو والياء همزةً إذا وقعت إحداهما (الواو أو الياء) ثاني حرفين لِيّنينِ، بينهما ألف (مفاعل) على مذهبين[١]:

الأول: مذهب سيبويه والخليل ومَن وافقهما[٢]: وهو أنه لا فرقَ في اللَّيِّنين بين الياءين والواوين؛ فالإبدال يقع في الهمزة من كليهما.

والحجة في ذلك: أن الإبدال، يكون مطلقًا للقياس والسَّماع.

= شرح ابن الناظم ١/٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، التصريح ٢/٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦.

(١) ينظر: التصريح ٢/٦٩٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٧٧.

فمن القياس: أن الإبدال في (أوائل) إنما هو بالحمل على (كساء، ورداء)؛ لشبهه به من جهة قربه من الطرف، وفي (كساء، ورداء) لا فرق بين الياء والواو؛ فكذا هنا.

ومن السَّماع: حكى أبو زيد[1] في (سيقة: سيائق)، بالهمز، وهي (فعيلة) مِن (ساق)، وحكى الجوهري[2] في (تاج اللغة): (جيِّد، وجيائد) بالهمز.

الثاني: مذهب الأخفش: القاضي بأن الهمزة في الواوين فقط، ولا همزة في الياءين، ولا في الواو مع الياء؛ فتقول: (نيايف، وسياود، وصوايد) -على الأصل-، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما؛ ولأن لذلك نظيرًا، وهو اجتماع الواوين أوَّل الكلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان، أو الياء والواو فلا إبدال؛ لأنه التقت الياءان، أو الياء والواو أوَّل الكلمة، فلا همزَ نحو: (بين) اسم موضع، ونحو: (يوم).

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، فهو أن الجزولي خصَّ فيما تُبدل فيه الهمزة من الواو والياء إذا وقعت إحداهما ثاني حرفين ليّنينِ، بينهما ألف (مفاعل) خصَّ هذا

---

(١) أبو زيد (١١٩-٢١٥هـ).

سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري: أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة. ووفاته بها، حدّث عن عمرو بن عبيد وأبي عمرو بن العلاء، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلّام، ومُحَمَّد بن سعد الكاتب، وأبو حاتم السجستاني، كان يرى رأي القدرية. وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال «سمعت الثقة» عنى أبا زيد. من تصانيفه: كتاب (النوادر) في اللغة، و (الهمز) و (المطر) و (اللبأ واللبن) ، وغيرها.

(طبقات النحويين واللغويين (ص: ١٦٥)، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٠، الأعلام ٩٢/٣).

(٢) الجوهري (...-٣٩٣هـ).

إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، لغويّ، من الأئمة، وكان الجوهري من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما، وأصله من بلاد الترك من فاراب، وهو إمام في علم اللغة والأدب، وخطّه يضرب به المثل في الجودة، أشهر كتبه (الصحاح) مجلدان. وله كتاب في (العروض) ومقدمته في (النحو) أصله من فاراب، ودخل العراق صغيرا، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور.

(معجم الأدباء ٢/ ٦٥٦، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٨٠، الأعلام ٣١٣/١).

الحكم بألف الجمع؛ إذ قال: "وإنْ وقع قبل ألف الجمع ياء أو واو؛ فلا أثر للحركة في المفرد"[(١)].

وخالفه الشلوبيني في ذلك بأنَّ هذا الحكم غير خاصٍّ بتالي ألف الجمع[(٢)].

وأيَّد الشلوبينيّ -في ذلك- الوقَّاد؛ إذ قال: "وفُهم من إطلاقه (مفاعل) أن هذا الإبدال لا يختصُّ بتالي ألف الجمع، حتى لو بُنيتْ من (القول) مثل (عوارض)؛ لقلتَ: (قوائل) بالهمز، هذا مذهب سيبويه والجمهور"[(٣)].

والذي يظهر لي وأميل إليه -من المذاهب السابقة-: هو المذهب الأول، وهو أن الإبدال يقع فيهما كليهما، إذا وقع إحداهما ثاني حرفين لِيّنينِ، بينهما ألف (مفاعل)، ولا فرقَ في اللَّيِّنين بين الياءين والواوين، وسبب تأييد هذا المذهب هو مجيء ما يؤيِّده من السَّماع والقياس. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١١٥٠.

(٢) المصدر السابق٣/١١٥٠.

(٣) التصريح٢/٦٩٧.

المبحث الثالث

مآخذه على شيوخه في المشترك بين الأفعال والأسماء

ويشتمل على:

المسألة الأولى: تغير المعاني لتغير الصيغة.

المسألة الثانية: الخلاف في (هاتِ) هل هي اسم فعل أو فعل أمر.

المسألة الثالثة: هل تمنع حروف الاستعلاء من الإمالة.

المسألة الأولى

تغير المعاني لتغير الصيغة

تعريف (الإعراب):

"مصدرُ (أَعْرَبَ) مُشْتَرَكٌ لمعانٍ مِن أبرزها: **الْإِبَانَة**، يُقَال: (أَعْرَبَ الرجلُ عَنْ حَاجتهِ): أَبَانَ عَنْهَا. **والإجالة**: (عربتِ الدَّابَّةُ): جالتْ فِي مرعاها، و(أعربَها صَاحبُهَا): أَجَالَهَا. **والتحسين**: (أَعربتُ الشَّيْء): حَسَّنْتُهُ. **والتغيير**: (عربتِ المعدةُ وأعربَها الله): غَيَّرَهَا. **وَإِزَالَة الْفساد**: (أعربتُ الشَّيْءَ): أزلتُ عربَهُ، أي: فَسَادَهُ"(١).

وغيرها من المعاني، التي تبيّن معنى الإعراب، وأقربها لتفسير المعنى الاصطلاحيّ هو المعنى الأول – وهو **الإبانة**–؛ إذ إنه بالإعراب تتبيَّن معانٍ مختلفةٌ للكلمات والجمل.

المعنى الإصطلاحيّ للإعراب:

"أَثَرٌ ظَاهِرٌ أَوْ مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الاِسْمِ الْمُتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ"(٢).

"ومِثَالُ الْآثَارِ الظَّاهِرَةِ: (الضمة، والفتحة، والكسرة) فِي قَوْلك: (جَاءَ زيدٌ، وَرَأَيْتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ)؛ أَلَا ترى أَنَّهَا آثَارٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِ (زيد) جَلبتْها العواملُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ وَهِي: (جَاءَ، وَرَأَى، وَالْبَاء)، وَمِثَالُ الْآثَارِ المقدَّرَة مَا تعتقده منويًّا فِي آخِره نَحْو: (الفَتَى) من قَوْلكَ: (جَاءَ الفَتَى، وَرَأَيْتُ الفَتَى، ومررتُ بالفَتَى)، فَإِنَّك تُقدِّر فِي آخِره فِي الْمِثَال الأوَّل: ضمَّة، وَفِي الثَّانِي: فتحة، وَفِي الثَّالِث: كسرة، وَتلك الحركات المقدَّرَة إِعْرَابٌ، والحركاتُ الظَّاهِرَةُ فِي آخِرِ (زيد) إِعْرَابٌ"(٣).

قال ابن الخبَّاز: "(الإعرابُ ضدُّ البناء في المعنى)؛ لأن حقيقة الإعراب اختلاف أواخر الكَلِم

(١) الارتشاف٢/٨٣٣، همع الهوامع١/٥٩.

(٢) متن شذور الذهب١/٢، شرح شذور الذهب١/٤١، فتح رب البرية١/١٠٤،٢٤٢.

(٣) شرح شذور الذهب١/٤٣.

لاختلاف العوامل، كقولك: (جاءَ رجلٌ، ورأيتُ رجلًا، ومررتُ برجلٍ)"[1].

علَّة الإعراب:

وردَ فيه عِلَّتان: **الأُولى:** أن الإعراب دخل في الكلام حتى يفرِّق بين المعاني التي تَرِدُ عليه؛ كالفاعليَّة، والمفعوليَّة، والإضافة، وغيرها)، **والثانية:** أن الإعراب لم يجئ لعلَّة، وإنما أتى تخفيفًا على اللسان، واحتجَّ الأوَّلون بأن الكلام إذا لم يُعرب فإن المعاني تلتبس؛ أَلَا ترى أنك إذا قلتَ: (ضربَ زيد عمرو) لم تَعْلَمِ الفاعلَ من المفعول[2].

الخلاف في هل الإعراب أصلٌ في الأسماء أم الأفعال؟:

اختلف العلماء في هذه المسألة، على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين: وهو أن الإعراب أصلٌ في الأسماء، وفرعٌ في الأفعال، وحجتهم في ذلك: أن الأسماء تقبل الصيغةُ الواحدةُ منها معانيَ متعدِّدةً (كالفاعليَّة، والمفعوليَّة، ونحوها)، فلولا وجود الإعراب لم تُعلم هذه المعاني في تلك الصِّيغة، وَذَلِكَ نَحْو: (مَا أَحْسَنَ زيدًا)، بِالنَّصب فِي التَّعَجُّب، وبالرَّفع فِي النَّفْي، وبالجرّ فِي الِاسْتِفْهَام، فلولا وجود الإعراب لوقع اللبس فيها، بخلاف الفعل؛ فإن اللبس لا يقع فيه؛ لاختلاف الصِّيَغ باختلاف المعاني[3].

الثاني: مذهب الكوفيين: أن الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال، وحجتهم في ذلك: أن اللبس الواقع في الأسماء وأوجب الإعرابَ له، واقعٌ في الأفعال في بعض المواضع، نحو: (لا تَأْكُلِ السَّمك وتشرب اللَّبن)، بِالنَّصب نَهيٌ عن الجمع بَينهمَا، وبالجزم نَهيٌ عَنْهُمَا مُطلقًا، وبالرَّفع نَهيٌ عن الأول وَإِبَاحَة الثَّانِي.

وأُجيب عن ذلك: بِأَنَّ النَّصب على إِضْمَار (أَنْ)، والجزم على إِرَادَة (لَا)، وَالرَّفْع على القطع،

(١) توجيه اللمع١/٦٧.

(٢) ينظر: التبيين ١/١٥٦، مسائل خلافية في النحو ١/٩١.

(٣) ينظر: الارتشاف٢/٨٣٤، همع الهوامع١/٦٢.

فَلَو أَظهرتَ العوامل الْمُضمرة؛ لم تَحتجْ إِلَى الْإِعْرَاب[١].

الثالث: مذهب بعض المتأخرين: إذ نقل ضياء الدين بن الْعِلْج في (البسيط) أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصلٌ في الأفعال فرعٌ في الأسماء[٢]، "فالْفِعْلُ عندهم أَحَقُّ بالإعراب من الِاسْمِ؛ وذلك لِأَنَّهُ وُجِدَ فِيهِ بِغَيْرِ سَبَبٍ، فَهُوَ لَهُ بِذَاتِهِ، بِخِلَافِ الِاسْمِ؛ فَهُوَ لَهُ لَا بِذَاتِهِ، فَهُوَ فرعٌ"[٣].

وقد صحَّح ابنُ عقيل -في شرحه- المذهبَ الأوَّل؛ فقال: "والأوَّل هو الصحيح"[٤].

وقال أبو حيَّان في (الارتشاف) عن هذا الخلاف: "إنه من الخلاف الذي ليس فيه نفعٌ كبيرٌ"[٥].

أما المأخذ الوارد في هذه المسألة من الشلوبيني على شيخه الجزولي، فهو مأخذ على العلَّة التي أوردها الجزولي في كونِ الإعرابِ أصلًا في الأسماء؛ إذ قال الجزولي: "وأصلُ الإعرابِ للأسماء؛ لأنها لا تتغيَّر صيغُها لتغيُّر المعاني عليها، وليس كذلك الأفعال؛ لأنها تتغيَّر صيغُها لتغيُّر المعاني عليها"[٦].

فقال الشلوبيني: "إن هذه العلَّة المذكورة معترَضٌ عليها من جانبين:

الأول: أن الأسماء تتغيَّر صيغُها أيضًا لغير المعاني الواردة عليها، وذلك نحو قولنا: (زَيْدٌ) يدل على معنًى، و(زُيَيْد) يدل على معنًى آخر -وهو التصغير-؛ فتغيَّرت صيغُ الأسماء لغير المعاني عليها، وهذا الأمر أيضًا واردٌ في الأفعال فهي تتغيَّر صيغُها لتغير المعاني الواردة عليها.

والآخر: أن الإعراب إنما يأتي للمعاني التي تطرأ بالتركيب، وليس لغيره من معاني الكَلِم في نفسها؛ إذ إن المعاني التي تتغيَّر تبعًا لها صيغُ الأفعال، ليست معانيَ إعرابٍ، فليس له معنًى

(١) ينظر: همع الهوامع١/٦٣.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل١/٤٠.
(٣) همع الهوامع١/٦٣.
(٤) شرح ابن عقيل١/٤٠.
(٥) الارتشاف٢/ ٨٣٤.
(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٥٤.

أن يَذكر تغيُّر صيغ الأفعال، وإنما الأَولى أن يَذكر المعاني التي جيء بالإعراب لأجلها"[(١)].

ويرى الشلوبيني الصواب أن يقول الجزولي في تلك العلَّة: "لأن الأسماء يطرأ عليها -مع التركيب- معانٍ، لولا الإعرابُ لم تتبيَّن؛ فجيء بالإعراب من أجلها في الأصل، ثم حُمل على ذلك ما تبيَّنت فيه من المعاني الطارئة مع التركيب"[(٢)].

وهذا المأخذ فيه من الوجاهة ما يجعله أقرب للصواب؛ وذلك بالحجج التي ذكرها الشلوبيني.

والذي يظهر لي وأميل إليه -في هذه المسألة-: رأي الشلوبيني في المأخذ على العلَّة التي أوردها الجزولي. والله أعلم.

(١) ينظر الاعتراض في: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٥٤، ٢٥٥، وقد تكررت المسألة في شرح المقدمة الجزولية الصغير١/٢٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٥٥.

المسألة الثانية

الخلاف في (هَاتِ) هل هي اسم فعل أو فعل أمر

(أسماء الأفعال) ألفاظٌ تقوم مقامَ الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها، وتكون بمعنى (الأمر)، وهو الكثير فيها، وتكون بمعنى (الماضي)، وبمعنى (المضارع)[١].

"وهي ألفاظ تؤدِّي معاني الأفعال، ولا تقبل علاماتها، وليست هي على صيغها؛ فسمَّاها النحاةُ (أسماء الأفعال).

وهي –عند جمهور النحويين– أسماء؛ لأن قسمًا منها يقبل بعض علاماته: كالتنوين، وذلك نحو: (صَهٍ، وأُفٍّ) والألف واللام، نحو: (النَّجَاءَكَ)"[٢].

"وأسماء الأفعال ألفاظٌ تقوم مقامَ الأفعال غير متصرِّفة تصرُّفَها، ولا تصرُّفَ الأسماء، وحكمُها –غالبًا– في التَّعدِّي واللزوم والإظهار والإضمار حكمُ الأفعال لموافقتها معنًى، ولا علامة للمضمَر المرتفع بها، وبروزه مع مشبهها في عدم التَّصرُّف دليل فعليَّته"[٣].

أقسام أسماء الأفعال:

أسماء الأفعال على ضربين: متعدٍّ، وغير متعدٍّ:

فالمتعدِّي على ضربين: مفرد، ومضاف، فمِنَ المفرد: (تراكِ، ومناعِ)، ومن المضاف نحو: (دُونَكَ زيدًا). وأمَّا غير المتعدِّي؛ فعلى ضربين أيضًا: مفرد، ومضاف، فالمفرد نحو: (صَهٍ، ومَهٍ، ونزالِ)، والمضاف نحو: (مكانَكَ، ووراءَكَ)، إذا حذَّرته شيئًا خلفه وقدَّامه[٤].

(١) ينظر: شرح ابن عقيل٣/٣٠٢،٣٠٣.

(٢) معاني النحو: للدكتور فاضل صالح السامرائي٤/٤٠.

(٣) تسهيل الفوائد١/٢١٠.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية١/٥٢٦.

ومن أسماء الأفعال (هَاتِ) وقد اختلف العلماء فيها، على قولين:

الأول: أن (هَاتِ) اسم من أسماء الأفعال، وممن ذكرها في أسماء الأفعال: الزمخشريُّ؛ إذ قال: "أسماء الأفعال التي للأمر: ...، و(هَاتِ الشيءَ) أي: أَعْطِنِيهِ. قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾[1]"[2].

وحُجَّتُهُ: استعمالها بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، وإبراز الضمير معها؛ لشدَّة شبهها بالفعل.

وقد بَيَّنَ ابنُ يعيش مرادَ الزمخشريِّ؛ فقال: "(هَاتِ الشيءَ) أي: أَعْطِنِيهِ، وهو اسمٌ لـ(أَعْطِنِي) و(نَاوِلْنِي) ونحوِهما. وهو مبنِيٌّ لوقوعهِ موقعَ الأمر، وكُسِرَ لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، وكأنَّه من لفظِ (هَيْتُ) ومعناه"[3].

وتبعَ الزمخشريَّ في ذكر (هَاتِ) ضمن أسماء الأفعال الجزوليُّ في مقدمته فعدَّها من أسماء الأفعال المتعدِّية؛ إذ قال: "ومن المتعدِّي: (رُوَيْدَ، وتَيْدَ، وهَلُمَّ، وهَاتِ)"[4].

الثاني: القول إنَّ (هَاتِ) فعلُ أمرٍ، وليس اسم فعل، وهذا القول هو الذي عليه أغلب النحاة، قال ابن هشام: "أما (هَاتِ، وتَعَالَ) فعدَّهما جمَاعَةٌ من النَّحْوِيِّينَ فِي أَسمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا فِعْلَا أَمْرٍ"[5].

وممن ذهب -إلى ذلك- الشلوبيني[6]، والأشموني[7]، وناظر الجيش[8]، والجَوجَري[9] [10]، وذلك في

---

(١) سورة البقرة:١١١، وسورة الأنبياء: ٢٤.

(٢) المفصل١/١٩٢.

(٣) شرح المفصل٣/٩.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو١/ ٢٢٥.

(٥) شرح قطر الندى١/٣٢.

(٦) ينظر: التوطئة ٣١٩.

(٧) ينظر: شرح الأشموني٣/١٠١.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد٨/٣٨٨٩.

(٩) ينظر: شرح شذور الذهب ١/١٥٥، ١٥٦.

(١٠) الجوجري (٨٢١-٨٨٩هـ).

=

معرض حديثه عن أنواع الفعل، وعلامات فعل الأمر.

وحجتهم في ذلك: دلالة (هَاتِ) على الطلب مع قبولها ياء المخاطبة[١].

واستدلوا على ذلك بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾[٢].

وَقَولِ الشَّاعِرِ:

إذا قلتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ[٣].

وقد أخذ الشلوبيني على شيخه الجزولي في هذه المسألة، قائلًا: "وذكر المؤلِّف في الجملة: (هَاتِ، أي: أَعْطِ)، وهذا ليس من هذا الباب، وذِكره فيه غلطٌ من الواضع"[٤].

والذي يظهر لي، وأميل إليه: ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن (هَاتِ) فعلٌ، وليست اسم فعل؛ لقبولها علامات الفعل، ودلالتها على الطلب، فالقول إنها فعل أقوى. والله أعلم.

= مُحَمَّد بن عبد المنعم بن مُحَمَّد الجوجري: فاضل مصري، من فقهاء الشافعية. ولد بجوجر (قرب دمياط) وتحوّل إلى القاهرة صغيرا، فتعلم، وناب في القضاء، ثم تعفف عن ذلك. ومات بمصر، من كتبه (شرح الإرشاد) لابن المقري، و (شرح شذور الذهب) و(شرح همزية البوصيري) و (ترجمة الإمام الشافعيّ) وغيرها.
(هدية العارفين ٢/٢١٢، الأعلام للزركلي (٦/ ٢٥١، معجم المؤلفين ١٠/٢٦٠).

(١) ينظر: المسائل السفرية في النحو ١/٣٦، ٣٧.

(٢) سورة البقرة: ١١١، وسورة الأنبياء: ٢٤، وسورة النمل: ٦٤.

(٣) صدرُ بيتٍ من بحر الطويل لامرئ الْقَيْس من معلَّقته المشهورة. وعَجُزُهُ: عَليَّ هضيم الكشح ريا المخلخل.
انظر البيت في: ديوان الشاعر ص١٥، شرح شذور الذهب ص٢٢، والتذييل ٦/ ٢١٦.

(٤) التوطئة: ٣١٩.

المسألة الثالثة

هل تمنع حروف الاستعلاء من الإمالة؟

تعريف (الإمالة):

"**في اللغة:** مصدرٌ لقولك: (أَمَلْتُ الشيءَ أُمِيلُهُ إمالةً)؛ إذا عدلتُ به إلى غير الجهة التي هو فيها.

وفي الاصطلاح: هو أن يُنْحَى جوازًا في فعل أو اسم متمكِّن بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء"(١).

فائدة الإمالة وغرضها:

"قصدُ مناسبةِ صوتِ نطقِكَ بالفتحة لصوتِ نطقِكَ بالكسرة التي قبلها نحو: (عماد)، أو بعدها نحو: (عالم)، أو قصدُ مناسبةِ صوتِ نطقِكَ بالألفِ بصوتِ نطقِكَ بأصلِ هذه الألف، أو لصوتِ ما يصيرُ إليه الألف في بعض المواضع؛ أو قصدُ مناسبةِ فاصلةٍ لفاصلةٍ، أو قصدُ مناسبةِ إمالةٍ لإمالةٍ.

والخلاصة: أن الغرض منها تَنَاسُبُ الأصواتِ، وتناسقُها بتقارب نغماتها، وتحسين جَرْسِها، وعدم تنافرها مِن علوٍّ يليه تسفُّلٌ، ومِن تسفُّلٍ يليه ارتفاعٌ في الكلمة أو الكلام"(٢).

موانع الإمالة: تمتنع الإمالة بشيئين:

"**الأول: الرَّاءُ تمنعُ الإمالةَ** إذا كَانَت مَفْتُوحَةً أَو مَضْمُومَةً، وانفردتْ، وأن تكون متصلة بالألف قبلها نَحْو: (هَذَا سِرَاجٌ وفِرَاشٌ)، أو بعدها نحو: (هذا الجِدَار).

الثاني: حروف الاستعلاء السبعة تمنعُ الإمالة، وَهِي: (الخَاءُ، والغَيْنُ، والقَافُ، والصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ)، وَهَذِهِ الحروفُ -إِذا وَقعتْ سواءً قبلَ الْألفِ أَوْ بعدَها بحرفٍ أَو أَكثرَ- مَنعتِ الإمالةَ،

(١) تمهيد القواعد ٥٢٨٣/١٠، شذا العرف ١٨٧.

(٢) تمهيد القواعد ٥٢٨٣/١٠.

والعِلَّةُ فِي ذَلِك أَنَّ الحرفَ المستعلِي يُنْحَى بِهِ إِلَى أَعْلَى الْفَمِ، والإمالةُ تَحْرِفُ الحرفَ إِلَى مَخْرَجِ الْيَاءِ وَهِيَ مِنْ أسفلِ الْفَمِ، والصُّعودُ بعدَ التسفُّلِ شاقٌّ؛ فَلذَلِك مُنِعَ، وَهَذَا نَحْو: (قَاعِدٌ وغَالِبٌ)"[1].

وقد اختلف العلماء في حروف الاستعلاء؛ هل تمنع الإمالة؟، على مذهبين:

الأول: مذهب جمهور النحويين: وهو أن (حروف الاستعلاء) ليست مانعةً للإمالة على الإطلاق، بل تمنع هذه الحروفُ الإمالةَ إذا كانت واقعةً بعدَ الألف، نحو: (نَاقِدٌ، وعَاطِسٌ، وعَاصِمٌ)، أَمَّا إِذَا كانَ حرفٌ مِنْ هذِه الحروفِ قبلَ الألفِ بحرفٍ -وكانَ مكسورًا- فإنَّهُ لا يمنعُ الإمالةَ.

قال سيبويه: "ولا نعلمُ أحدًا يُمِيلُ هذه الألفَ إلا مَن لا يؤخذ بلغته. وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعدَ ألفٍ تليها، وذلك قولك: (ناقدٌ، وعاطسٌ، وعاصمٌ، وعاضدٌ، وعاظلٌ[2]، وناخلٌ[3]، وواغلٌ[4]...)، فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف قبلَ الألفِ بحرفٍ، وكان مكسورًا؛ فإنه لا يمنعُ الألفَ من الإمالة. وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف؛ لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع المستعلية، ثم يُصوِّبون ألسنتهم؛ فالانحدارُ أَخَفُّ عليهم من الإصعاد"[5].

وممن ذهب إلى ذلك: المبرِّدُ[6]، وابنُ السرَّاج[7]، والعُكبريُّ[8]، وأبو حيَّان الأندلسيُّ[9]،

---

(١) اللباب٢/٤٥٤، ٤٥٦ (بتصرف يسير).

(٢) التعاظل: تدَاخل الشَّيْء بعضه فِي بعض. والمعاظَلة: رُكُوب الشَّيْء بعضِه بَعْضًا يُقَال مِنْهُ: تعاظلت الإبلُ بالأعناق، إذا لَفّتْ بعضَها بِبَعْض. ينظر: جمهرة اللغة ٢/ ٩٣٠، تهذيب اللغة ١٧٨/٢، مقاييس اللغة ٤/ ٣٥٦، (عظل).

(٣) انتخلت الشئ: استقْصَيْتُ أفضَلَهُ. وتَنَخَّلْتُه: تَخيَّرْتُهُ. ورجل ناخل الصدر، أي ناصح. والناخل: الخالص. ينظر: الصحاح ٥/ ١٨٢٧، لسان العرب ١١/ ٦٥٢، تاج العروس ٣٠/ ٤٧١، (نخل).

(٤) الوُغُولُ فَإِنَّهُ الدُّخولُ فِي الشَّيْء وَإِن لم يُبعدْ فِيهِ، وكل دَاخلٍ فَهُوَ واغلٌ. ينظر: تهذيب اللغة ٨/ ١٧٢، الصحاح ٥/ ١٨٤٤، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢/ ٦٦٦، (وغل).

(٥) الكتاب٤/١٢٩، ١٣٠.

(٦) ينظر: المقتضب٣/٤٦، ٤٧.

(٧) ينظر: الأصول٣/١٦٤.

(٨) ينظر: اللباب٢/٤٥٥.

(٩) ينظر: الارتشاف٢/٥٢٢.

والوقَّاد[1]، وغيرهم.

الثاني: مذهب أبي موسى الجزوليّ: وهو أن حروف الاستعلاء تمنع الإمالة.

قال: "ويَمنع المستعلِي إمالةَ الألفِ في الاسم إذا وقعَ قبلَها يليها عند الكلِّ، أو قبلها بحرفٍ مكسورًا"[2].

ولم أجد هذا القول إلا عند الجزولي، وهو مدار مأخذ الشلوبيني عليه؛ إذ قال الشلوبيني عن ذلك: "وجعلُهُ حرف الاستعلاء في هذا مانعًا من الإمالة على الإطلاق، أو مانعًا منها عندَ الأقلِّ: شيءٌ لا أعلمه عندَ أحدٍ من العرب ولا من النحويين. فالصوابُ إسقاطُهُ من هذا الموضع"[3].

والذي يظهر لي وأميل إليه: هو المذهب الأول، وهو أن حرف الاستعلاء إذا كان قبلَ الألفِ بحرفٍ وكان مكسورًا فإنه لا يمنعُ الألفَ من الإمالة. والله أعلم.

(١) ينظر: التصريح٢/٦٤٥، ٦٤٦.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١/٣١٠، ٣١١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/ ١١٤٧.

الفصل الثالث

منهج الشلوبينيّ في مآخذه على شيوخه

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طريقته في عرض المسألة ومناقشتها.

المبحث الثاني: طريقته في نقل الأقوال والآراء.

المبحث الثالث: مصادره في مآخذه المختلفة على شيوخه.

المبحث الرابع: الأصول النحوية التي اعتمد عليها في مآخذه على شيوخه.

المبحث الأول

طريقته في عرض المسألة ومناقشتها

اتَّبَعَ الشلوبينيُّ في كتابيه (شرح المقدمة الجزولية الصغير، والكبير) طريقةً معيَّنةً في مناقشة المسائل النحوية؛ إذ كان يجتزئ من كلام الجزوليّ ما يرى من النصوص أنه بحاجةٍ إلى تفصيل ومناقشة، فيذكر النَّصَّ المراد شرحه، كقوله: "وقوله: وتقع الجملة الفعليَّة موقعها"، ثم يعلِّق عليه، إما بالأمثلة، كقوله في النَّصِّ السابق: "مثال ذلك: (جاءَ عمرٌو وقد ضحكَ)، ونحو: (جاءَ زيدٌ وقد ضحكَ عمرٌو)"[(١)]، وهي طريقة غالبة على كتابيه (الصغير، والكبير)، وفي حال عدم موافقته للرأي فإنه غالبًا ما يُصدِّر كلامه بألفاظ وعبارات تدلُّ على هذا، كقوله في تفرُّد (لَمَّا) بالاستغراق؛ إذ قال: "ليس هذا بصحيح، إنما هي لنفي الماضي المتوقَّع خاصَّةً"[(٢)] أو يكون ما يدل على المخالفة آخِرُ النصِّ: كقوله: "تمامه أن يقول..."[(٣)]، أو "كان ينبغي أن يكون الكلام..."[(٤)]، أو "ليس بجيِّد"[(٥)]، وغيرها من الألفاظ التي تدل على المعارضة، ثم يشرع في شرح المسألة وذكر بعض الأقوال إن وُجدت.

وكثيرًا ما ينزع أبو عليّ إلى الاحتمالات العقلية في مناقشة المسألة والرَّدِّ عليها، ومزجها بعلم الكلام والمنطق، من ذلك قوله: "إذ ليس بلازمٍ لأبي القاسم؛ إذ له أن يقول: ما قصدتُ -قَطُّ- أن الكلام جنسٌ، أنواعه الاسم والفعل والحرف، فيكون ذلك قسمة الجنس إلى أنواعه التي يُشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام، وإنما قصدتُ قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادُّها، وتلك قسمة لا يُشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام؛ لأن الكلام اسم واقع على الجُمَل ما قلَّ منها وما كثر، وإنما

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٧٣٤.
(٢) المصدر السابق٢/٤٨٨.
(٣) شرح المقدمة الجزولية الصغير١/١٢.
(٤) المصدر السابق١/١٨.
(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٨٨.

قصدتُ إلى قسمة الجملة إلى أجزائها، لا قسمة الجنس إلى أنواعه"[١]، وكذلك قوله في (حَتَّى) تكون بمعنى (كَيْ): "ومما يدل على أن (حَتَّى) ليست بمعنى (كَيْ) حقيقةً عند النحويين ما قدَّمناه من إجماعهم على أن (حَتَّى) إنما هي حرفُ غايةٍ، ولا يقول أحد إنها (حرف علَّة وسبب). فإنْ قلتَ: فقد قالوا في هذا الموضع، أعني: في قولهم: (كَلَّمْتُهُ حَتَّى يأمرَ لي بشيءٍ) إنها بمنزلة (كَيْ) أي: كَيْ يأمرَ لي بشيءٍ؟ قلنا: هذا مَجَازٌ من قولهم، إنما يريدون أنها هنا مشبهة لـ(كَيْ) من حيث كان ما قبلَها ماضيًا وما بعدَها مستقبلًا، كما تكون (كَيْ) في قولك: (كَلَّمْتُهُ حَتَّى يأمرَ لي بشيءٍ) ما قبلَها ماضٍ وما بعدها مستقبلٌ...، فإنْ قلتَ: ما دليلك على ذلك؟ والأَولى أن يُحمَل الكلام على الحقيقة لا على المجاز حتَّى يدل الدليل، وقد قالوا هم: إنَّ (حَتَّى) هنا بمعنى (كَيْ)؛ فينبغي أن يُحمَل على الحقيقة لا على المجاز؟

فالجواب: أنه قد تقرَّر عندنا أن (حَتَّى) حرفُ غايةٍ، والذي يقول: إنها خارجة عمَّا تقرَّر إنما هو مُدَّعٍ دعوى مجرَّدة لا دليل عليها إلا القول بما يقتضيه ظاهر كلامهم، في هذا الموضع، وكلامهم فيه معنى إبقائه على الأصل؛ فلا ينبغي أن يُعدَل عنه، فلا سبيل إلى القول بظاهر هذا الكلام مع إمكان تأويله بالتأويل الذي يُبقي الحرف على أصله"[٢]، وغير هذا كثير من المواضع التي ناقشها الشلوبيني بهذه الطريقة[٣].

ونهج الشلوبيني في كثيرٍ مما اطَّلعتُ عليه من مؤلَّفاته -ولا سِيَّما في (شرحي المقدمة الجزولية الصغير والكبير)، إلى اختيار ما يحتاج من النصوص إلى إيضاح وتعليل ومناقشة، متَّبعًا -بذلك- أسلوبًا منطقيًّا، غلبت عليه كثير من المناقشات والاعتراضات، والفرضيَّات والرَّدِّ عليها، حتى وصل إلى أنْ يفترضَ، ثم يَرُدَّ على الافتراض، ثم يفترضَ اعتراضًا على الرَّدِّ ثم يَرُدَّ عليه، وهكذا، وقد ظهر هذا الأسلوب واضحًا جليًّا في كثيرٍ من مناقشاته وعرضه للمسائل، وهو ما سمَّاه بـ(الاعتراض والانفصال عنه)؛ إذ قال في تعليل انفراد الاسم المتمكِّن بالجرِّ: "والاعتراض عليه كالاعتراض عليه، والانفصال عن الاعتراض هنا

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٠٥.

(٢) المصدر السابق٢/٨٣٧، ٨٣٨.

(٣) المصدر السابق ١/٢٦٣، و٢٦٦، و٢٧٣، و ج٢/ ٨١٠، ٨٥٨، ٨٦١.

كالانفصال عن الاعتراض هناك"[١].

ومعالجة الشلوبيني للمسائل بهذا الأسلوب كثير، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر-:

قال الجزولي: "الفعل كلمة تدل على معنًى في نفسها، ويُفهَم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيًا"[٢]. فقال الشلوبيني في مناقشته لهذه المسألة: "أَخرجَ الاسمَ، واختارَ هذه العبارة على غيرها؛ لأن (الغبوق) ونحوه يتعرَّض للزمان، ولكنه لا يُفهَم من لفظه أن الزمان ماضٍ أو ليس ماضيًا...، وتوجيه هذه العبارة أن يريد في الاسم، ولا تتعرَّض -بِبِنْيَتِهَا- لزمان وجود ذلك المعنى، ويريد في الفعل وتتعرَّض -بِبِنْيَتِهَا- لزمان وجود ذلك المعنى، وقد دلَّ على هذا بقوله (قعد) في الفعل أنه يدل على الزمان بصيغته؛ فخرج -بهذه الإرادة- (الصبوح، والغبوق)؛ لأنه إنما يدلُّ على الزمان بوضعه لذلك لا ببنيتهِ، وبهذا الانفصال ينفصل عن اعتراض مَن اعترض هذه العبارة بالبطء والسرعة واللبث والعجلة، فقال: إن هذه الألفاظ كلها كَلِمٌ تدلُّ على معانٍ في أنفسها، وتتعرَّض لزمان ذلك المعنى، وهي -مع هذا- أسماء وليست بأفعال، فإن (البطء) يدل على معنًى -ولا بدَّ-، وهو ضدُّ (السرعة)، وكل واحد منهما -ولا بدَّ- متعرِّض لزمانٍ، فـ(البطء) متعرِّض لزمان طويل، و(السرعة) متعرِّضة لزمان قصير، ولكن ينفصل عن هذا الاعتراض بما قلناه من أنه قد فسَّر هذا التعرُّض للزمان أنه تعرُّض بالبِنْيَة...، وبهذا الانفصال -أيضًا- ينفصل عن اعتراض مَن اعترض هذه العبارة بنحو: (إِيهٍ)، و(صَهٍ)، و(مَهٍ)، فإن (صهٍ) -مثلًا- يدل على سكوت، وجاء السكوت المطلوب في زمان بعد زمان هذا الطلب...، وتصدُّر الاعتراض بهذا الكَلِم من كل كلمة تدل على معنًى في نفسها، وتتعرَّض لزمان ذلك المعنى، وهي -مع هذا- أسماء وليست أفعالًا. فينفصل -عن هذا الاعتراض أيضًا- بأن يقال: إن هذه الكَلِم إنما تعرَّضت لهذه الأزمنة بالوضع لا بالبِنْيَة"[٣].

وقد ترتَّب -على هذا الأسلوب- بعضُ الأمور؛ منها:

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٧١، ٢٧٢.

(٢) المصدر السابق ١/٢١٠.

(٣) المصدر السابق ١/٢١٠، ٢١١.

أولًا: التطويل والاستطراد:

وهي سمة ظهرت في أغلب مناقشات الشلوبيني للمسائل، فيُفصِّل فيها للدرجة التي تبلغ فيها عدد صفحات مناقشة المسألة أحيانًا ثلاث صفحات، فيُسرف في الإطالة، حتى يكاد القارئ أن يملَّ من طول الاستطراد.

ثانيًا: الاختصار المخلُّ:

وهذا ظهر في آخر كتابه (الشرح الكبير)؛ إذ مال إلى الاختصار، وقلَّتْ اعتراضاته ومناقشاته.

ثالثًا: التكرار:

فكان أبو عليّ يكرِّر بعض الأقوال في المسألة، ويعيد طرحها، وصورُ ذلك متعدِّدة في كتبه.

فطريقة الشلوبيني في مناقشة المسألة غالبًا ما يبدؤها بالنقد أو المعارضة، ثم يبيِّن الوجه الآخر، أو العلَّة من النقد، ثم يسرد الأقوال أحيانًا، وهي سمة قليلة جدًّا عند الشلوبيني أن يذكر أقوال العلماء، ثم يختم المسألة برأيه، وذلك بقوله -مثلًا-: فالصوابُ كذا وكذا.

وعُني الشلوبيني بالعلَّة، فعَلَّلَ لأغلب المسائل التي تناولها، فغَدَتْ سمةً من سمات مناقشاته للمسائل، وجعلها منهجًا سار عليه في كتبه.

رابعًا: التطاول على بعض العلماء، والدعاء عليهم أحيانًا:

اتسمت بعض مناقشات الشلوبيني للمسائل، بأن يتطاول على مَن لا يرى صواب رأيه في المسألة، وقد ظهر ذلك في مواضع متعدِّدة، منها -على سبيل المثال-: "وقوله: ما جاز في (كان) -عند القدماء- هو مذهب سيبويه، ولا يُلتفت إلى هذيان الخِدَبِّ في هذا الموضع"[(١)].

وكذلك رَدُّهُ على شيخه ابن طلحة؛ إذ قال: "قلنا له: هذا التمادي في كسر القوانين وادِّعاء خلافها فعلُ المتخلفين لا ينالون بكسر القوانين فيما يَرِدُ عليهم مما هو خارج عن مذهبهم...، إلا ذلك التخلُّف الذي تَقَدَّمَ له" إلى أن قال: "وكسر القوانين -بهذا التخلُّف- تخلُّف في ذلك التخلُّف"، ثم قال

(١) شرح المقدمة الجزولية الصغير ١/١٨٩، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٧٣

-أيضًا-: "فنقول له: كذلك استمرَّ في تخلُّفك وكسر القوانين أبدًا في كل ما يمرُّ بك على غير مذهبك، واتِّباعُ المتخلفين يُفضي إلى المصائب"(١).

ومن الدعاء دعاؤه على شيخه الجزولي في مسألة ألف (أفعال) جمعًا؛ إذ قال: "في كلام متصل في هذا المعنى، فهذا يدل على أن قول هذا المؤلِّف: (جمعًا) بعد قوله: (أو أفعال) خطأٌ، لا لعًا له منه"(٢). وغيرها من الأمثلة التي كان فيها الشلوبيني يستخدم ذلك.

ولم يشأ الشلوبيني في (التوطئة) أن يُصعِّب على الدَّارس فيما رأى من المسائل أن الجزولي قد وفَّاها حقَّها من الشرح، فكان يغلب عليه النقل الحرفيّ، وأحيانًا يتوسَّع فيضرب الأمثلة، وأحيانًا يسهب بالشرح ويطيل.

وكانت طريقته في هذا الكتاب أن يدخل مباشرة في شرح المسألة، ومناقشتها دون أن يذكر النَّصَّ المراد شرحه، وهي سمة غالبة فيه، وهو أن يتدرَّج في مسائل النحو مباشرة، وبعد أن يُشبع المسألة تفصيلًا يختمها أحيانًا بقوله: "هذا قولُ بعضهم، وبه قال المؤلِّف"(٣).

ورغم أن هذا الكتاب شرح وتبسيط للمقدمة الجزولية، غير أن الشلوبيني لم يجتزئ نصوص (المقدمة الجزولية) كما فعل في كتابيه (الشرح الصغير، والكبير)، بل كان هُنا يناقش المسألة مباشرة، وقد جاء ذكره لقول الجزولي على صورتين؛ فأحيانًا يقول: "وقولُ صاحبِ المقدمة، أو وذكرَ المؤلِّفُ".

ثم يذكر -أحيانًا- قول الجزولي في أثناء المسألة، كما فعل في (باب النداء)؛ إذ قال -بعد أن فصَّل القول فيها-: "وقولُ صاحب المقدمة: تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدِّمة غفلةٌ منه"(٤).

واتسمت بعض عباراته بالحدَّة -كما سبق- حينما وصف شيخه بالغفلة.

وإذن: فالسِّمة الغالبة على هذا الكتاب أنه يشرح المسألة، ويضرب الأمثلة عليها، ويسهب أحيانًا

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٦٠، ٨٦١

(٢) المصدر السابق٣/١٠١٨

(٣) التوطئة ١١٥.

(٤) المصدر السابق ٢٩٣.

فيها، ثم يذكر رأي الجزولي المخالف، وينفي أحيانًا أن يكون رأي الجزولي من هذا الباب كما فعل في (باب اسم الفعل)؛ إذ فصَّل القول في أسماء الأفعال المتعدِّية وغير المتعدِّية، ثم ذكر قول الجزولي فقال: "وذكرَ المؤلِّف في الجملة: هَاتِ، أي: أَعْطِ، وهذا ليس من هذا الباب، وذِكره فيه غلطٌ من الواضع، وإنما هو (فِعْلٌ)"(١).

وأحيانًا يختم المسألة بآراء العلماء، وهذا قليل جدًّا، كما فعل عندما تكلَّم عن حكم (أَنْ) المخفَّفة، فبعد أن ذكر أحكامها، ذكر رأي العلماء الآخرين فقال: "لكن إذا خُفِّفَتْ لم تعمل -في المشهور-، وحُكي عن يونس إعمالها، إلا أني أراه في أصل كتاب، وإنما هو عندي من حكاية الأستاذ أبي زيد السُّهيليِّ، عن ابن الرّماك"(٢).

وأخيرًا، فإننا نستطيع أن نرى التشابه الكبير بين (التوطئة) و(الشرحين الآخرين: الصغير، والكبير)، من حيث مناقشة المسألة، غير أن (التوطئة) قد اتَّسَمَ بالاختصار، بينما كان الإسهاب في (الشرح الكبير)، وليس أدلَّ على ذلك من كثرة عدد صفحات الأبواب في الشرحين. والله أعلم.

(١) التوطئة ٣١٩.

(٢) المصدر السابق ٢٣٧.

المبحث الثاني

طريقته في نقل الأقوال والآراء

للشلوبيني في نقله عن العلماء عدة طرائق، وهي على النحو الآتي:

أولًا: نقله لنصوص المقدمة الجزولية:

كانت طريقة الشلوبيني في نقل نصوص (المقدمة الجزولية) هي بترها والاجتزاء منها، وخاصَّةً في (شرحيه: الصغير، والكبير)، فينقل منهما ما يحتاج إلى شرح وتعليل وتفسير؛ مما يجعل القارئ مضطرًّا في بعض المواضع إلى قراءة ما قبل النَّصِّ وما بعده؛ لفهم المراد منه، وهذه الطريقة هي المتَّبَعة عنده في هذين الشرحين، أما في (التوطئة) فلم ينقل نصوصًا للمقدمة الجزوليَّة.

ثانيًا: ذكر القول والكتاب الوارد فيه:

فقد نقل بهذه الطريقة عن بعض العلماء في أثناء شرحه، ومثال ذلك: نقله عن أبي عليّ الفارسيّ؛ إذ قال في (باب الكلام وأقسامه): "وإلى هذا أشار أبو عليّ في قوله في (الإيضاح): (باب ما إذا ائتلف من هذه الكَلِم الثلاث كان كلامًا مستقلًّا)، ثم قال: فالاسم يأتلف مع الاسم؛ فيكون كلامًا مفيدًا "[(١)]، وكذلك نقله عن ابن جِنِّي، إذ قال: "ولذلك بوَّب عليه صاحبُ (الخصائص): باب (التَّامُّ يُزاد عليه فيصير ناقصًا)"[(٢)].

ثالثًا: الإشارة إلى الرأي مع ذكر الكتاب دون نقل قول العالِم:

ومن ذلك: الإشارة إلى مذهب أبي عليّ الفارسيّ؛ إذ قال: "وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ في (الإيضاح)"[(٣)]، وكذلك قوله: "وأرى أن النصب لا يكون بعد لا سِيَّما إلا أن يكون المستثنى نكرة؛ لأن

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/١٩٨.

(٢) المصدر السابق١/٢٢٥.

(٣) المصدر السابق٢/٨٤٤.

انتصابه كانتصاب: (على التمرة مثلها زبدًا)، وكذا قال الفارسيُّ في (التذكرة)، والتمييز لا يكون إلا نكرة، ولا وجه للنصب في المعرفة"[(١)]، وكذلك الإشارة إلى قول ابن جِنّي في (باب التنوين)؛ إذ قال: "وإقامة كل واحد من السبب والمسبّب مقام صاحبه أكثر في الكلام، وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه، وقد ذكر أبو الفتح له في (الخصائص) بابًا مفردًا"[(٢)]. وكذلك قوله في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف): "وقد نصَّ على ذلك أبو زيد في كتاب (اللغات)، وحكى كيفيَّة سؤال العرب في ذلك وإجابتهم السائل فيه بترك الصرف"[(٣)].

وكذلك نقله عن الجرميّ؛ إذ قال في (باب الاستثناء): "وأما الجرميُّ؛ فإنهما يجوز أن يكونا – عنده– حرفين مع (ما)، حكى ذلك عن بعض العرب في (باب الجرّ) من كتابه (الفرخ)"[(٤)].

رابعًا: نقل القول دون أن يعزوه إلى مرجع:

وهذه الطريقة كثيرة جدًّا عند الشلوبيني، ومن ذلك –على سبيل المثال لا الحصر–: نقلُهُ عن ابن ملكون؛ إذ قال: "وقد صرَّح –بهذا المعنى– شيخُنا الأستاذ أبو إسحاق حين قال في وصف (الكلام): الكلام اسم ما استقلَّ بالتأليف من مفرد الكَلِمِ ومُرَكَّبِها، وأفاد معنًى من المعاني التي أُلِّفَتِ الكَلِمُ لها، وقال في وصف له آخر فيه: الكلام اسم ما رُكِّبَ من الألفاظ تركيبَ اكتفاءٍ واستغناءٍ للدلالة على معنًى أو أكثر من معنًى من المعاني التي يدور عليها الكلام العربي، ثم قال: والمعاني التي يدور عليها الكلام العربي: الخبر، والاستفهام، والأمر، والنهي، وكذا وكذا، فذكر معاني الكلام المستقلِّ"[(٥)].

ومثله نقله عن أبي بكر بن طلحة؛ إذ قال: "وإنما احتجت إلى هذا كله؛ لأن الشيخ أبا بكر بن طلحة ردَّ على صاحب هذا التأليف هذا الوصف الذي وصف به (الكلام)، وقال: إنه وصف غير خاصٍّ به؛ أَلَا ترى أن قولنا: (غلامُ زيدٍ) ليس بكلامٍ وفيه هذا الوصف؛ لأنه لفظٌ مركَّبٌ مفيدٌ

(١) شرح المقدمة الجزولية الصغير ٣/٩٩٨.
(٢) المصدر السابق١/٢٩٢.
(٣) المصدر السابق ١/٢٨٥.
(٤) المصدر السابق١/٢٨٩.
(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/١٩٨، وكذلك نقل عنه في المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٩١.

بالوضع"[١]. وكذلك نقل الشلوبيني عن أبي عليّ الرنديّ، حيث قال: "وقد اعترضه بعضُ أصحابنا وهو الأستاذ أبو عليّ الرنديّ فقال: ليس بشيء؛ لأن أبا القاسم قد كرَّره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسمًا للمعنى الصادر عن الفاعل"[٢]. وكذلك نقل عن أبي زيد السُّهيليّ بهذه الطريقة، فقال: "وتمَّم شيخُنا الأستاذ أبو زيد السُّهيليّ هذا القول بأن قال: اختصَّ المتكلِّم عن نفسه وَحْدَهُ بالهمزة؛ لأنهم كأنهم جعلوها مقتطعة من (أَنَا) وهي للمتكلِّم عن نفسه وحده، واختصَّت النون بالمتكلِّم عن نفسه وعن غيره؛ لأنهم جعلوها كأنها مقتطعة من (نحنُ)، وهي للمتكلِّم عنه وعن غيره، واختصَّت التاء بالخطاب والتأنيث؛ لأنهم كأنهم اقتطعوها من: (أنتَ، وأنتِ)، واقتطعوا منها (التاء) دون الهمزة والنون؛ إذ كان المتكلِّم عن نفسه وحده قد اقتُطعت له الهمزة، والمتكلِّم عنه وعن غيره اقتُطعت له النون"[٣]. وكذلك نقله عن يونس بن حبيب[٤]؛ إذ قال: "قول يونس -رحمه الله-: وكل فعل كانت الضمة تظهر في آخره، نحو: (يضربُ، ويقتلُ)، فجزمه بإسكان آخره. وكل فعل قُدِّرَت الضمة في آخره ولم تظهر، نحو: (يَقْضِي، ويَغْزُو، ويَخْشَى)، فجزمه بحذف الحرف الذي تُقدَّر فيه الضمة، نحو: (لم يَقْضِ، ولم يَغْزُ، ولم يَخْشَ). وكل فعل كان رفعه بالنون، نحو: (يفعلان، وتفعلون)، فجزمه بحذفها"[٥]. وغيرها كثير من الأمثلة والمواضع التي استخدم الشلوبيني فيها نقل القول دون أن يعزوه إلى كتاب.

خامسًا: الإشارة إلى رأي العالم فقط دون الإحالة على كتابه:

وهذه الطريقة منتشرة في كتبِ الشلوبيني، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر-: نقله عن سيبويه؛

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٩٩/١.

(٢) المصدر السابق٢٤٩/١.

(٣) المصدر السابق ٤٦٢/٢، ٤٦٣.

(٤) يونس بن حبيب (٩٤-١٨٢هـ).

يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، يعرف بالنحوي: علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة. قال ابن النديم: «كانت حلقته بالبصرة، ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية»، من كتبه (معاني القرآن)، و(اللغات)، و(النوادر)، وغيرها.

(تاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص: ١٢٠)، معجم الأدباء ٦/ ٢٨٥٠، الأعلام ٢٦١/٨).

(٥) التوطئة ١٣٥.

إذ قال في (باب حروف الخفض): "وبنى هذا على ما قدَّمه من أن تكون الكاف اسمًا وحرفًا، وذلك غير جائز عند سيبويه إلا في الضرورة كما قدَّمناه"(١)، وكذلك الإشارة إلى رأي السُّهيليِّ؛ إذ قال: "وهذا الذي استدلَّ به السُّهيليُّ في هذه الأسماء من سقوطها عند الإضافة إلى ياء المتكلِّم لا دليل فيه؛ لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلِّم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلِّم"(٢). ومن ذلك: إشارته إلى مذهب الأخفش ورأيه في (باب حروف الخفض)، وذلك في معرض حديثه عن (كاف التشبيه)؛ إذ قال: "كأنه يريد: هي -بعد هذين الموضعين- اسم على الجواز لا الوجوب، وليس هذا مذهب سيبويه، وإنما هو مذهب الأخفش"(٣). ومن ذلك: الإشارة إلى رأي أبي عليّ القالي؛ إذ قال في (باب معرفة علامات الإعراب): "ذكره أبو عليّ البغداديُّ في (المقصور والممدود والمهموز له)"(٤)، وأشار إلى رأي ابن الطَّرَاوة(٥) في (باب القسم)، فقال: "ولا يُلتفت إلى ما قاله ابن الطراوة، من أنه يلزم فيه حذف الخبر، كما في: (يمينُ اللهِ، وأيمنُ اللهِ، وعَمْرُ اللهِ)؛ لأن هذه الأشياء خرجت عمَّا يجب، ولا ينبغي أن يُرَدَّ ما جاء على ما يجب إلى ما خرج عمَّا يجب"(٦)، وأشار إلى رأي الأخفش وسيبويه والمبرِّد والمازنيّ في (باب الاستثناء) فقال: "هذا رأي الأخفش، وأما سيبويه فـ(خَلَا) -عنده- متردِّدة بينهما، والفعليَّة فيها أكثر عنده، و(عَدَا) فعلٌ ليس إلا" ثم قال في (حَاشَا): "هو رأي المبرِّد والمازنيّ، أعني: كونها فِعْلًا...، ورأي سيبويه أنها لا تكون إلا حرفَ جرٍّ"(٧).

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٤١.

(٢) المصدر السابق ١/٣٦٠.

(٣) المصدر السابق٢/٨٤١، ٨٤٢.

(٤) التوطئة ١٢٤.

(٥) ابن الطراوة (...-٥٢٨هـ).

سليمان بن محمَّد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة: أديب، من كتاب الرسائل، له شعر، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم وأبي مروان بن سراج، حمل عنهم كتاب سيبويه، وكان عالم الأندلس بالنحو في زمانه، وله آراء في النّحو تفرّد بها. تجول كثيرا في بلاد الأندلس، من كتبه: (الترشيح) في النحو، مختصر، و (المقدمات على كتاب سيبويه) و (مقالة في الاسم والمسمى)، وغيرها.

(فوات الوفيات ٢/ ٧٩، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/ ١١٣، الأعلام ٣/١٣٢).

(٦) التوطئة ٢٥٥.

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٩٣، ٩٩٤.

وغيرها كثير من المواضع التي أشار فيها الشلوبيني إلى آراء العلماء، دون أن يُحيل إلى كتبهم.

سادسًا: النقل بالمعنى، وبالمفهوم، وبظاهر الرأي:

من ذلك: نقله عن سيبويه بالمفهوم -مع التصريح بذلك-؛ إذ قال في (باب التثنية): "ولذلك نصَّ سيبويه على أن (المعرفة) لا تُثنَّى، وقال في قولك: (الضاربان): إنه ليس تثنية (الضارب)، وإنما ثُنِّيَ (ضاربٌ) نكرة فقيل: (ضاربان) ثم أُدخل عليه الألف واللام ...، وأيضًا فلأنهما قد عُوملا معاملةَ الحروف بالبناء، وقد تقدَّم أن ما عُومل معاملةَ الحروف بالبناء يُعامَل معاملتَها في أَلَّا يُثنَّى ولا يُجمَع؛ فقد انتظم هذا الكلام بمفهومه"(١).

وكذلك في (باب الأسماء السِّتَّة)؛ إذ قال: "وهذا الذي نرتضيه في هذه الأسماء من الأقوال التي قالها النحويون فيها -وهي ثمانية- ستأتي، وتأتي احتجاجاتهم فيها، وردُّ ما سوى هذا القول منها، وهو -عندي- قولُ سيبويه بالمفهوم منه"(٢).

ونقل رأي ابن جِنِّي بالمعنى؛ إذ قال: "فبهذا نُجيب ابنَ جِنِّي عن قوله: إن النون في (الرجلين) ليس فيها عوضيَّة من تنوين أصلًا، وقال في قولك: (غلامَا زيدٍ): إن النون هنا لم تكن عوضًا من التنوين؛ ولذلك حُذفت مع الإضافة"(٣).

ونسبة الرأي -على ظاهره- كثيرة عند الشلوبيني، منه قوله في (باب المنفيِّ بـ(لا)): "وقوله: على رأي الأكثر، استظهر به على مذهب أبي العباس الذي لا يلزم التكرار مع الإلغاء"(٤).

وكذلك قوله (في باب المثنى): "ولا بدَّ من هذا إن كان: (فَمَوَانِ)، لغةٌ في قولك: (فَمَانِ). وهو ظاهر كلام سيبويه"(٥).

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٣٠٧.
(٢) المصدر السابق ١/٣٤٨.
(٣) المصدر السابق١/٤٠٤، ٤٠٥.
(٤) المصدر السابق٣/١٠٠٠.
(٥) التوطئة ١٥٧.

المبحث الثالث

مصادره في مآخذه المختلفة على شيوخه

تنوَّعت مصادر الشلوبيني في كتبه المؤلَّفة التي جُمعت منها المادة العلميَّة، وسأذكر مصادر كلِّ كتابٍ على حِدَة.

أولًا: كتاب (التوطئة):

أفاد الشلوبيني كثيرًا في كتابه (التوطئة) من آراء النحاة والعلماء الذين سبقوه، أو عاصرهم، وتعدُّ هذه الآراء مصدرًا ضخمًا في مادته النحوية، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصادر مباشرة، ومصادر غير مباشرة.

أولًا: المصادر المباشرة:

وهم الشيوخ والعلماء الذين أخذ عنهم الشلوبيني مباشرة، أو عاصرهم، وورد ذكرهم في كتابه (التوطئة)، وهم:

أبو موسى الجُزُوليُّ: وهو شيخه الذي تتلمذ أبو عليٍّ عليه، ولم يردْ ذكره في كتابه (التوطئة) إلا مرة واحدة، وباسم (صاحب المقدمة)، على الرغم من أن (التوطئة) شرح لمقدمة الجزولي؛ إذ قال: "وقولُ صاحب المقدمة: تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة غفلةٌ منه"[(١)].

أبو القاسم السُّهيليُّ: وقد ورد ذكره مرتين في الموضع نفسه في معرض الحديث عن عمل (إنَّ)، وكان الشلوبيني يُظهر الإجلال للسُّهيليِّ؛ فيسبق حديثه عنه بقوله: (شيخنا) أو "الأستاذ"؛ إذ قال: "إلا أني أراه في أصل كتاب، وإنما هو عندي من حكاية الأستاذ أبي زيد[(٢)] السُّهيليِّ، عن ابن الرّماك"[(٣)] [(١)].

---

(١) التوطئة ٢٩٣.

(٢) يُكنى السهيليُّ -كذلك- بأبي زيد.

(٣) ابن الرماك(...-٥٤١هـ).

عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن الرماك أبو القاسم الأستاذ، فقيه نحوي لغوي مشهور أقرأ النحو والأدب بإشبيلية، وكان مقدماً فيهما، قال =

ثانيًا: المصادر غير المباشرة:

استقى الشلوبيني كثيرًا من آرائه النحوية في كتابه (التوطئة) من علماء لم يلتقِ بهم، لكنه نقل عنهم، وأفاد منهم ومن كتبهم، وهم على النحو الآتي:

(١) **سيبويه:** وقد نقل عنه الشلوبيني في أكثر من ستين موضعًا، لا يتسع المجال لذكرها، واختلف نقله عنه ما بين النقل نصًّا، أو الإشارة إلى رأيه، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر- قوله في (باب معرفة علامات الإعراب): "وهَنُوكَ: فيه لغتان، الواحدة كما قدَّمنا، ولم يعرفها الفرَّاء -على اتساعه في لغات هذه الأسماء-، وحكاها سيبويه عن بعض العرب"[٢].

(٢) **الخليل بن أحمد الفراهيديُّ:** وقد أفاد منه أبو عليّ، ونقل عنه في ثلاثة مواضع: اثنان منهما في (باب النداء)[٣]، والثالث في (المضمَر المرفوع المنفصل)[٤].

(٣) **يونس بن حبيب الضَّبِّيُّ:** أفاد منه الشلوبيني، ونقل عنه في ثلاثة مواضع؛ إذ نقل عنه في (باب أصل الإعراب بالحركات والحروف)[٥]، وكذلك في (باب (إنَّ) وأخواتها وشبهها بالأفعال المتعدِّية)[٦]، وأشار إلى رأيه في (باب المندوب المنادى)[٧].

(٤) **أبو الحسن الأخفش:** ونقل عنه الشلوبيني في أكثر من تسعة مواضع، منها -على سبيل المثال-: نقله عنه في (باب حروف الجرِّ)؛ إذ قال: "والأخفش يقول: (لولا) هنا غير عاملة على أصلها، و(الكاف) في موضع الابتداء، والمرفوع بالابتداء من الضمائر ينبغي أن يكون ضميرَ رفعٍ منفصلًا "[٨].

= الذهبي: «قَلَّ أن ترى العيون مثله، أَقرَأَ كتاب سيبويه، وتخرَّج به أئمَّة».
(بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٣٥٩)، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٧٥، بغية الوعاة ٢/ ٨٦).

(١) التوطئة ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) المصدر السابق ١٢٥

(٣) المصدر السابق ٢٨٩، ٢٩٠

(٤) المصدر السابق ٢٨٧

(٥) المصدر السابق ١٣٥

(٦) المصدر السابق ٢٣٧

(٧) المصدر السابق ٢٩٦

(٨) المصدر السابق ٢٤٢

(٥) **أبو زكريَّا الفَرَّاء**: أشار الشلوبيني إلى رأي الفَرَّاء في عدة مواضع، منها: في (باب معرفة علامات الإعراب)؛ إذ قال: "وهَنُوكَ: فيه لغتان، الواحدة كما قدَّمنا، ولم يعرفها الفَرَّاءُ -على اتساعه في لغات هذه الأسماء-"[١]، ونقل عنه أيضًا في (باب الاسم المرخَّم)[٢].

(٦) **أبو العبَّاس المبرِّد**: ونقل عنه الشلوبيني في سبعة مواضع، منها -على سبيل المثال-: قوله في (باب الأفعال - وضعها من جهة الزمان-): "هذا مذهب أبي بكر بن السَّرَّاج، وهو أَولى من مذهب أبي العبَّاس؛ إذ قال فيه: إنَّ (إِنْ) تقلب الماضي إلى الاستقبال"[٣].

(٧) **أبو بكر بن السَّرَّاج**: وأشار الشلوبيني إلى رأيه مرتين: إحداهما في (باب الأفعال -وضعها من جهة الزمان)، وذلك عند حديثه عن (أدوات الشرط)[٤]، والأخرى في معرض حديثه عن (ليس) في (باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)[٥].

(٨) **أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ**: وقد أورد الشلوبيني للزَّجَّاجيِّ أقوالًا، في (باب الكلام وما يتألَّف منه)[٦]، وفي (باب معرفة علامات الإعراب)، وذلك في معرض الحديث عن (هَنُوكَ)، وأنَّ فيها لغتين[٧].

(٩) **أبو عليٍّ القالي**: نقل عنه الشلوبيني مرتين: إحداهما في (باب معرفة علامات الإعراب)[٨]، والأخرى: في (باب الأفعال لوضعها من جهة الزمان)، وذلك في معرض حديثه عن (لام الابتداء في الإيجاب)[٩].

هؤلاء العلماء غير المباشرين الذين أفاد منهم الشلوبيني في مواضع متعدِّدة، وأما من أفاد منهم من

(١) التوطئة ١٢٥.
(٢) المصدر السابق ٢٩٤.
(٣) المصدر السابق ١٣٨.
(٤) المصدر السابق ١٣٨.
(٥) المصدر السابق ٢٢٨.
(٦) المصدر السابق ١١٣.
(٧) المصدر السابق ١٢٥.
(٨) المصدر السابق ١٢٤.
(٩) المصدر السابق ١٣٧.

العلماء غير المباشرين، ونقل عنهم مرة واحدة؛ فهم على النحو الآتي:

(١) **قُطرب (أبو عليٍّ مُحَمَّد بن المستنير)**: نقل عنه الشلوبيني في معرض حديثه عن (كيف)[١] من (باب الأفعال لوضعها من جهة الزمان).

(٢) **أبو عُمر الجرميُّ**: أشار الشلوبيني إلى رأيه مرة واحدة، وذلك في معرض حديثه عن (خَلَا) و(عَدَا)[٢]، في (باب الاستثناء).

(٣) **أبو عثمان المازنيُّ**: نقل عنه الشلوبيني في (باب التصغير)[٣].

(٤) **أبو الحسن بن كيسان**: نقل الشلوبيني عنه مرة واحدة، في أثناء حديثه عن (تقدُّم خبر ما زال وأخواتها عليها)[٤] من (باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر).

(٥) **أبو سعيد السِّيرافيُّ**: أشار إلى رأيه مرة واحدة، في (باب التمييز)[٥].

(٦) **أبو عليٍّ الفارسيُّ**: نقل عنه في موضع واحد، في (باب المصدر يعمل عمل الفعل)، إذا كان بدلًا من اللفظ المعامَل فيه[٦].

(٧) **أبو الحسين بن الطَّراوة**: نقل الشلوبيني رأيه في موضع واحد، في (باب القَسَم)، وردَّ عليه الشلوبيني فقال: "ولا يُلتفت إلى ما قاله ابن الطَّراوة، من أنه يَلزم فيه حذف الخبر"[٧].

(٨) **أبو محمَّد بن بريٍّ**[٨]: نقل عنه الشلوبيني في موضع واحد، في (باب حروف التصديق)؛ إذ

---

(١) التوطئة ١٥٤.
(٢) المصدر السابق ٣٠٨.
(٣) المصدر السابق ٣٢٠.
(٤) المصدر السابق ٢٢٨.
(٥) المصدر السابق ٣١٦.
(٦) المصدر السابق ٢٧٨.
(٧) المصدر السابق ٢٥٥.
(٨) ابن بري (٤٩٩-٥٨٢هـ).
عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو مُحَمَّد، من علماء العربية النابهين، ولد ونشأ وتوفي بمصر، يكن فِي
=

قال: "قال لنا أبو محمَّد : والدليل على أنها اسم: التنوين"[١].

ثانيًا: كتابا (شرح المقدمة الجزولية الصغير، وشرح المقدمة الجزولية الكبير):

نظرًا لأن (شرح المقدمة الجزولية الكبير) يُعَدُّ امتدادًا وتفصيلًا لما جاء في (شرح المقدمة الجزولية الصغير)؛ إذْ فصَّل الشلوبيني المسائل وأطنب فيها، بخلاف ما كان عليه في (الصغير)؛ فإني سأكتفي بذكر مصادره في الكبير؛ لكونها شاملةً ما في (الصغير) من مصادر، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى قسمين -كما سبق-: مصادر مباشرة، ومصادر غير مباشرة.

أولا: المصادر المباشرة: وهم الشيوخ الذين أخذ عنهم الشلوبيني مباشرةً، أو عاصرهم، وهم على النحو الآتي:

(١) أبو القاسم السُّهيليُّ: وقد نقل عنه الشلوبيني في موضعين، أحدهما في (باب الأسماء السِّتَّة)[٢]، والآخر في (باب حروف المضارعة)[٣].

(٢) **أبو إسحاق بن ملكون:** نقل عنه الشلوبيني في ثلاثة مواضع: الأول والثاني في (باب الكلام: تعريفه وأقسامه)[٤]، والثالث في (باب البدل) في أثناء حديثه عن (بدل الاشتمال)[٥].

(٣) **أبو بكر بن طلحة:** نقل الشلوبيني عنه في موضعين، أحدهما في (باب الكلام: تعريفه وأقسامه)[٦] ورَدَّ عليه وأغلظ في الرَّدِّ، والآخر في (باب القَسَم)، في معرض حديثه عن (حذف خبر

= الديار المصرية مثله وولي رياسة الديوان المصري. له: (الرد على عبد الله ابن الخشاب) انتصر فيه للحريري، و(غلط الضعفاء من الفقهاء)، و(شرح شواهد الإيضاح)، وغيرها.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٤، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/ ٥٣٣، الأعلام للزركلي ٤/ ٧٤).

(١) التوطئة ٣٥٦.
(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٣٦٠.
(٣) المصدر السابق٢/٤٦٢، ٤٦٣.
(٤) المصدر السابق ١/١٩٨.
(٥) المصدر السابق٢/٦٩١، ٦٩٢.
(٦) المصدر السابق١/ ١٩٩.

المبتدأ في جملة القَسَم)[١].

(٤) **أبو عليٍّ الرُّنديُّ**: نقل الشلوبيني عنه في موضعين: أحدهما في (باب دلالة الفعل)[٢]، والثاني في (باب التنوين)؛ إذ أشار إلى رأيه في (عِلل امتناع النعت في الأفعال)[٣].

هذا ما يخصُّ مصادر أبي عليٍّ المباشرة، أما مصادره غير المباشرة؛ فسأكتفي -نظرًا لكثرتهم- بذكر أبرزهم وأُحيل إلى الباقي.

المصادر غير المباشرة:

أخذ الشلوبيني كثيرًا من النحاة الذين لم يُعاصرهم، واستفاد من آرائهم النحوية، مدعِّمًا كتابه (الشرح الكبير) بتلك الآراء، وسأقسِّمهم قسمين: قسم للذين ذكرهم الشلوبيني أكثر من ثلاث مرات، وقسم للذين ذكرهم مرةً أو مرتين، وهؤلاء سأكتفي بالإحالة على الصفحات التي ذُكروا فيها.

القسم الأول:

(١) **سيبويه**: وتردَّد اسمه سيبويه في هذا الكتاب أكثر من مئة وعشرين مرة، ونقل عنه الشلوبيني نصوصًا كثيرة، لا يسع المجال لذكرها كلها، منها -على سبيل المثال- قوله في (باب التثنية): "لا يصحُّ أن يُضَمَّ إليه مثله حتى يُنكَّر؛ ولذلك نصَّ سيبويه على أن المعرفة لا تُثنَّى"[٤].

(٢) **الخليل بن أحمد**: نقل عنه الشلوبيني في ستة مواضع، منها -على سبيل المثال- قوله في (باب علامات الإعراب): "والقول في ذلك أنَّ مذهب الخليل وسيبويه في ذلك أن حكمها حكم الضمة؛ فتُستثقل في الموضع الذي تُستثقل فيه الضمة"[٥].

(٣) **يونس بن حبيب الضَّبِّيُّ**: نقل عنه الشلوبيني عددًا من الآراء منها، رأيه في (الفصل بين

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٥٨، ٨٥٩.
(٢) المصدر السابق١/ ٢٤٩.
(٣) المصدر السابق ١/٢٨٠.
(٤) المصدر السابق ١/٣٠٧.
(٥) المصدر السابق١/ ٤٥٠.

المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرورات غير التامة خاصَّةً)[١].

(٤) الأخفش الأوسط: نقل عنه الشلوبيني آراء كثيرة، منها في (باب معرفة علامات الإعراب)؛ إذ قال: "وقوله هنا أيضًا في ياء (تفعلين) إنها ضمير؛ بناءً على مذهب الجمهور، وقد خالف الأخفشُ فيها فجعلها علامةً، وجعل الفاعل مضمَرًا مستترًا في الفعل"[٢].

(٥) أبو العبَّاس المبرِّد: ذكر الشلوبينيُّ المبرِّدَ عدة مرات في كتابه، منها قوله في (باب المنفيِّ بـ(لا)): "استظهر به على مذهب أبي العبَّاس الذي لا يُلزم التكرار مع الإلغاء"[٣].

(٦) أبو بكر بن السَّرَّاج: نقل عنه الشلوبيني جملةً من الآراء، منها رأيه في (باب الإعراب)؛ إذ قال: "وهذا قولٌ قد ذهب إليه بعضُ المتقدِّمين، إلا أن الذين ذهبوا إليه قليلٌ منهم، حكاه أبو بكر بن السَّرَّاج"[٤].

(٧) أبو عليٍّ الفارسيُّ: تكرَّر نقل الشلوبيني عنه، وذكره كثيرًا في كتابه، ومن ذلك -على سبيل المثال- في (باب معرفة علامات الإعراب)؛ إذ قال: "وإنما تُعرب كلها بالحركات، فإذا أمكن في الموضع أمران: أحدهما لا يكسر فيه ما اطَّرد كان أَولى، وثَمَّ أيضًا ما يدلُّ على ذلك غير ما ذكرناه، وهو مذهبُ الفارسيِّ، -وهو الذي يعضِّده النظر والقياس-"[٥].

(٨) أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ: وتردَّد ذكره كثيرًا في هذا الكتاب، ونقل عنه الشلوبيني في مواضع كثيرة، منها -على سبيل المثال- في (باب (إنَّ وأَنَّ)) فقال: "ويمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها استثقال الكسر والتضعيف، وكثرة استعمالها، ويكون فتح آخرها موجِبًا لشبهها بالأفعال، وكذلك قال الزَّجَّاجيُّ، وكلا الأمرين ممكن"[٦].

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٤٢.
(٢) المصدر السابق ١/٣٢٥.
(٣) المصدر السابق٣/١٠٠٠.
(٤) المصدر السابق١/٢٦٤، ٢٦٥.
(٥) المصدر السابق١/ ٣٢٩.
(٦) المصدر السابق ٢/ ٧٨٤، ٧٨٥.

(٩) أبو الفتح بن جِنّي: نقل عنه الشلوبيني كثيرًا، وغالبًا ما يذكره بكُنيته، ومن ذلك ما ذكره في (باب التنوين)؛ إذ قال: "وإقامة كل واحد من السبب والمسبِّب مقامَ صاحبهِ أكثر في الكلام، وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه، وقد ذكر أبو الفتح له في (الخصائص) بابًا مفردا"[١].

(١٠) أبو الحسين بن الطَّراوة: ونقل الشلوبيني بعضًا من آرائه، منها -على سبيل المثال- في (باب الكلام: تعريفه وأقسامه)؛ إذ قال: "وسَلَفُهُ في هذا القول -فيما علمتُ- أبو الحسن بن الطَّراوة"[٢].

القسم الثاني: وهم النحاة الذين أفاد منهم، وأخذ عنهم الشلوبيني، لكن ورد ذكرهم في كتابه مرةً أو مرتين، وهم عدد غير قليل، سأكتفي بالإحالة إلى مواضع ذكرهم، على النحو الآتي:

الزمخشري[٣]، والكسائي[٤]، والفرَّاء[٥]، وأبو زيد الأنصاري من كتاب (اللغات)[٦]، ونقل عن أبي عمر الجرمي من كتاب (الفرخ)[٧]، وأخذ عن أبي عثمان المازني[٨]، وابن السكيت[٩] [١٠]، وابن الكلبي[١١] [١]، وابن كيسان[٢]، وأبي إسحاق الزَّجَّاج[٣]، وابن درستويه[٤]، والأعلم، وابن أبي العافية[٥]،

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٠٤.

(٣) المصدر السابق٢/ ٤٨٧، ٤٨٨.

(٤) المصدر السابق٢/٦٠٦.

(٥) المصدر السابق١/٣٧٦.

(٦) المصدر السابق٣/٩٨٣.

(٧) المصدر السابق٣/٩٩٣.

(٨) المصدر السابق١/٣٢٣، ٣/٩٩٤.

(٩) ابن السكيت (١٨٦-٢٤٤هـ).

يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت: إمام في اللغة والأدب، كان من أهل الفضل والدّين، موثوقا بروايته، رحل إلى البادية، وكان يؤدّب ولد جعفر المتوكل بالله. من كتبه (إصلاح المنطق) و(الألفاظ) و(الأضداد) وغيرها.
(طبقات النحويين واللغويين (ص: ٢٠٢)، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/ ٥٦، الأعلام ١٩٤/٨)

(١٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣٧٩، ٣/١١٢٩.

(١١) ابن الكلبي (...-٢٠٤هـ).

=

ومن مصادره غير المباشرة -أيضًا- أبو عليٍّ القالي من كتابه (البارع)[٦]، والسيرافي[٧]، والصيمري[٨]، وابن بابشاذ[٩] [١٠]، كما نقل أيضًا عن الوقشي[١١] [١٢]، وابن الباذش[١٣]، وابن طاهر الخِدَبِّ[١٤]، وابن

= هشام بن مُحَمَّد أبي النضر بن السائب بن بشر الكلبي، أبو المنذر: مؤرخ، عالم بالأنساب وأخبار العرب وأيامها، من أهل الكوفة، ووفاته فيها، كثير التصانيف، فله نيف ومئة وخمسون كتابا، منها (جمهرة الأنساب)، و (الأصنام) و (نسب الخيل)، وغيرها الكثير.

(معجم الأدباء ٦/٢٧٧٩، وفيات الأعيان ٦/ ٨٢، سير أعلام النبلاء ١٠/١٠١).

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٣٧٧.

(٢) المصدر السابق٢/٧٧٤.

(٣) المصدر السابق ٢/٦٤٧.

(٤) المصدر السابق١/٤٠٦، ٤٣١.

(٥) المصدر السابق١/٣٥٧.

(٦) المصدر السابق١/ ٣٧٧.

(٧) المصدر السابق٢/ ٦٩١، ٨٧٩.

(٨) المصدر السابق١/٢٥٩، ٢/٨٩٢.

(٩) ابن باشاذ (...-٤٦٩هـ).

طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن، وكان هو بمصر إمام عصره في علم النحو، تعلم في العراق. وولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، له مصنفات مفيدة منها: (المقدمة) في النحو، تعرف بمقدمة ابن بابشاذ، و (شرح الجمل للزجاجي) و (شرح الأصول لابن السراج)، وغيرها.

(وفيات الأعيان ٢/ ٥١٥، معجم الأدباء ٤/ ١٤٥٥، إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ٩٥).

(١٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣٦٣، ٣/٩٨٦.

(١١) الوقاشي (٤٠٨-٤٨٩هـ).

هشام بن أحمد بن هشام الكناني أبو الوليد، المعروف بالوقشي، فقيه إمام في اللغة والآداب متقدم عارف، أخذ عن: الحافظ أبي عمر الطَّلمنكي، وأبي مُحَمَّد بن عيَّاش الخطيب، وأبي عمرو السَّفاقسي، وجماعة، صنف (نكت الكامل للمبرد) و (المنتخب من غريب كلام العرب)، وغيرهما.

(معجم الأدباء ١٩/٢٨٦، الأعلام للزركلي ٨/ ٨٤، معجم المؤلفين ١٣/١٤٨).

(١٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٢٤.

(١٣) المصدر السابق١/ ٢٣٥.

(١٤) المصدر السابق١/٤٤٥.

خروف[١].

ثالثًا: كتاب (حواشي المفصَّل) من كلام الأستاذ أبي عليٍّ الشلوبينيّ:

ألَّفَ أبو عليّ الشلوبينيّ حواشيه هذه على نسخة من كتاب (المفصَّل) للزمخشريّ، وإنَّ الناظر في هذه الحواشي يجد أن مصادر الشلوبيني لم تزد على المصادر التي جاءت في الكتب السابقة: (التوطئة)، و(شرحي المقدمة الجزولية الصغير، والكبير)، ونظرًا لكثرة الأعلام الذين ورد ذكرهم أو نقل عنهم الشلوبيني؛ فإني سأكتفي بذكر مَن أكثر الشلوبيني في النقل عنهم، والإحالة على بعض مواضع النقل، وهم على النحو الآتي:

(١) الخليل بن أحمد الفراهيديُّ: ونقل عنه الشلوبيني في أكثر من ثلاثين موضعًا، منها -على سبيل المثال- ما جاء في ذكر (المنصوبات)؛ إذ قال: "فإنْ قلتَ: (صوتُ الحمارِ) جاز الرفع عند الخليل ولم يُجِزْهُ سيبويه"[٢].

(٢) سيبويه: وهو أكثر النحاة الذين نقل عنهم الشلوبيني؛ إذ يحتل المرتبة الأولى، وقد ذكره في معظم الأبواب، وتردَّد ذكره في أكثر من مئتي موضع، كقوله -على سبيل المثال-: "صوابه ما لم تكن الإضافة غير محضة، كذا قال سيبويه"[٣].

(٣) الأخفش الأوسط: وقد ورد ذكره في أكثر من أربعين موضعًا في هذا الكتاب، قوله: "وقال أبو الحسن الأخفش: (لات) لا تعمل شيئًا -رفعتْ أو نصبتْ-"[٤]، وغيرها كثير من المواضع.

(٤) أبو الفتح بن جِنّي: ونقل عنه الشلوبيني في أكثر من أربعين موضعًا، منها -على سبيل المثال لا الحصر-: "قال أبو الفتح: وقد يجوز في (العُزَّى) أن يكون تأنيث (الأَعَزِّ)"[٥].

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٨٠.
(٢) حواشي المفصل لأبي علي الشلوبيني١/٩٦.
(٣) المصدر السابق١/ ١٢٢.
(٤) المصدر السابق ٢/٣٠٠.
(٥) حواشي المفصل لأبي علي الشلوبيني ١/١٤.

(٥) أبو بكر بن السَّرَّاج: كذلك أفاد منه الشلوبيني في أكثر من أربعين موضعًا، منها قول الشلوبيني: "قال أبو بكر: هذا إذا أردتَ العدد فقط، فإن أردتَ ثلاثةً من الدراهم، أو غير ذلك تُنكِّر"(١).

(٦) أبو عليٍّ الفارسيُّ: نقل عنه الشلوبيني في أكثر من أربعين موضعًا، منها -على سبيل المثال لا الحصر-: "قال أبو عليٍّ الفارسيُّ -رحمه الله-: تعريف هذه الأشياء لفظيٌّ، ولا فرق بينها وبين النكرة من جهة المعنى"(٢).

(٧) السِّيرافيُّ: نقل عنه الشلوبيني في أكثر من خمسين موضعًا، منها: "وإذا كان في الكلام معنى التَّعجُّب نحو: (ما أحسن زيد)...، فعل التعجُّب...، أن فيها معنى الاستفهام، وعليه حمل السيرافي"(٣).

(٨) أبو زكريَّا الفَرَّاء: وهو من النحاة الذين أكثر الشلوبيني من النقل عنهم؛ إذ أفاد منه في أكثر من ستين موضعًا، منها -على سبيل المثال-: "والفَرَّاء لا يُجيز هذه المسألة ونحوها؛ لأنه لا يُجيز الإضمار قبل الذكر"(٤).

(٩) أبو الحسن الكسائيُّ: نقل عنه الشلوبيني في أكثر من ثلاثين موضعًا، منها: "قال بعضهم: والأصحُّ في هذه المسألة من هذه الأقوال الثلاثة قولُ الكسائيِّ -رحمه الله-"(٥).

(١٠) يونس بن حبيب الضَّبِّيُّ: وهو من العلماء الذين نقل عنهم الشلوبيني في أكثر من ثلاثين موضعًا، أذكرُ مثالًا واحدًا لذلك، وهو قول الشلوبيني: "قال بعضهم: واختلفوا في رجوع الياء، فالخليل يرجعها، ويونس لا يرجعها، وقوَّى سيبويه قول يونس، وقوَّى غيره قول الخليل"(٦).

(١١) أبو العبَّاس المبرِّد: نقل عنه الشلوبيني في أكثر من ستين موضعًا، منها -على سبيل

(١) حواشي المفصل لأبي علي الشلوبيني ١/١١.
(٢) المصدر السابق١/ ٩.
(٣) المصدر السابق١/٥٩.
(٤) المصدر السابق١/٤٤.
(٥) المصدر السابق ١/ ٤٤.
(٦) المصدر السابق ١/١١٥.

المثال-: "ومما التزم فيه حذف المبتدأ ما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: (هذانِ لا سواءٌ)، تأوَّله على أن هناك مبتدأ محذوفًا كأنه: (هذانِ لا هما سواءٌ)، وخالف فيه أبو العبَّاس"[1].

وهؤلاء هم أكثر النحاة الذين نقل عنهم الشلوبيني في مواطن كثيرة تزيد على الثلاثين موطنًا، وقد ذكر أبو عليٍّ غيرهم، لكنهم أقلُّ ممَّا أوردته، وهم كُثر لا يسع المجال لذكرهم جميعًا.

والناظر في مصادر الشلوبيني المباشرة وغير المباشرة في جميع كتبه لا يجد فرقًا كبيرًا بينها؛ فهي متقاربة، وغالبها متكرِّر.

(١) حواشي المفصل لأبي علي الشلوبيني ١/٧٢، ٧٣.

المبحث الرابع

الأصول النحوية التي اعتمد عليها الشلوبيني في مآخذه على شيوخه

قبل البدء بذكر الأصول النحوية عند الشلوبيني، أقدِّم تعريفًا مختصرًا للأصول النحوية التي اعتمدتْ عليها المدارس النحوية المختلفة.

فقد اختلف النحاة القدماء في أصول النحو؛ إذ حصرها ابنُ جِنِّي في ثلاثة: (السَّماع، والقياس، والإجماع)، في حين حصرها الأنباريُّ في: (السَّماع، والقياس، واستصحاب الحال)، مُسقطًا (الإجماعَ)، أما السيوطيُّ فقد جمع المذهبين السابقين؛ فحصرها في (السَّماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال)[(١)].

أولًا: السَّماع:

يُعَدُّ (السَّماع) الأصل الأول الذي اعتمد النحاةُ قاطبةً عليه اعتمادًا قويًّا في استنباط القواعد النحوية وتقعيدها؛ ولذلك فإن الشلوبيني -كغيره من النحاة- لم يخرج في تعامله مع السَّماع عن ذلك، وقبل أن أذكر تعامل الشلوبيني مع السماع، أقدِّم تقديمًا يسيرًا لتعريفه ومفهومه.

فالسَّماع في اصطلاح النحويين -كما ذكر ابن الأنباريِّ- هو: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة"[(٢)]. وعرَّفه السيوطيُّ بأنه: "ما ثبت في كلام من يُوثَق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه -ﷺ-، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظمًا ونثرًا من مسلم أو كافر"[(٣)].

ومن خلال تعريف السيوطيِّ؛ يتضح أن السَّماع قائم على ركائز أوضحتها د.نادية رمضان؛ "فأُولى هذه الركائز هي القرآن الكريم، وحديث الرسول ﷺ، بقيد صحته، إسنادًا ومتنًا، وكلام العرب الموثوق في

(١) د. نادية رمضان النجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص ١٥٣.

(٢) لمع الأدلة للأنباري١/٨١.

(٣) الاقتراح، في علم أصول النحو١/ ٧٤.

لغتهم، شعرًا ونثرًا، والثانية: تحديد زمانيّ، لا يتجاوز نهاية القرن الثاني الهجريّ في الحواضر، ونهاية القرن الرابع الهجريّ في البوادي، وتحديد مكانيّ: لا يتعدَّى قبائل (الحجاز، ونجد، وتهامة)، **وبالجملة:** كل قبائل وسط شبه الجزيرة التي تبعد عن التخوم لأهل البلاد الأخرى من (فُرس، وروم، وأحباش)، الثالثة: فصاحة الراوي الذي يعدُّ أهمَّ تلك الركائز؛ لكونه أهم وسيلة لنقل اللغة وحفظها"[(١)].

وبعد العرض اليسير لمفهوم (السَّماع) أعرضُ طريقة الشلوبيني في اعتماده على السَّماع؛ وذلك بالتطرُّق لكل مصدر من مصادر السَّماع على حِدَة.

المصدر الأول: القرآن الكريم:

هذا المصدر يأتي على قسمين: القرآن الكريم، والقراءات القرآنية.

فمفهوم كل واحد من هذين القسمين على النحو الآتي؛ وذلك ليؤمَنَ اللبسُ بينهما:

فالقرآن الكريم هو"كلام الله تعالى المنزَل على قلب محمَّد بن عبدالله بألفاظه العربيَّة، ومعانيه الحقَّة؛ ليكون معجزةً للرسول -ﷺ- المبدوء بـ(الحمد لله رب العالمين)، والمختوم بـ(سورة الناس)، المنقول إلينا تواترًا جملةً وتفصيلًا، المتحدِّي بأقصر سورة منه"[(٢)].

أما القراءات القرآنية؛ فهي: "علمٌ بكيفيَّة أداء القرآن واختلافها بعزوه لناقله، ولا بدَّ من التلقِّي والمشافَهة"[(٣)].

وقد استَشهد أبو عليٍّ الشلوبينيُّ بكلا القسمين: القرآن الكريم، والقراءات القرآنية المتواترة والشاذَّة، متبعًا -في ذلك- أستاذه السُّهيليَّ "الذي استَشهد بالقراءات الثابتة، سواءٌ كانت من المتواتر، أو الشَّاذِّ"[(٤)].

والناظر في مؤلَّفات الشلوبينيِّ؛ يلحظ التباينَ في تعامله مع هذا المصدر؛ فعلى الرغم من صغر

(١) د. نادية رمضان النجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص ١٥٤.

(٢) أصول الفقه الإسلامي، أحمد فراج وزميله ص٢٧.

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص١٠، ١١.

(٤) جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، لفادي صقر أحمد عصيدة ص٥٧.

حجم كتاب (حواشي المفصَّل) فقد بلغت الآيات الواردة فيه ثمانيًا وخمسين آية، وهذا العدد ليس قليلًا بالنظر إلى حجم الكتاب، وأما إذا نظرنا إلى شواهده في كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير) فإنها قد تجازوت المئة بقليل، وهو -في نظري- قليل بالنظر إلى لحجم الكتاب الكبير الذي يقع في ثلاثة مجلدات، تربو صفحاتها على ألف ومئة صفحة.

ولعلَّ قلَّة الشواهد في بعض مؤلَّفاته عائد إلى أن تلك الشواهد ليست هي المقصودة، وإنما مراد الشلوبيني -في أغلب مؤلَّفاته- الشرح والإيضاح والتعليل[١].

الاستشهاد بالقرآن الكريم:

ومن أمثلة استشهاده بالقرآن الكريم ما جاء في (باب الحرف)؛ إذ استَشهد على حكم الفصل بين (أَمَّا) وجوابها بجملة الشرط[٢] في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾[٣]. وغيرها كثير من المواضع التي استَشهد فيها الشلوبيني من القرآن الكريم[٤].

الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

واستَشهد الشلوبيني بالقراءات القرآنية المتواترة، لكنه لم يفصِّل في توضيح القراءة، وربما اكتفى بمثل قوله: (كقراءة مَن قرأ) أو (كمَن قرأ) أو (في قراءة الأكثر).

ومثال استشهاده بالقراءة المتواترة: قوله في أثناء حديثه عن (أَيّ) في باب الموصولات المشتركة: "وقوله: فالمعروف أن يُبنَى على الضَّمِّ. مثاله: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[٥]، في قول سيبويه، وقال: فالمعروف لأنه قُرئ بالنصب، والبناء على الضَّمِّ، وهو الأكثر والأشهر"[٦] [١].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/١٠١.

(٢) ينظر: المصدر السابق١/٢٢٥.

(٣) سورة الواقعة: ٩٠- ٩١.

(٤) ينظر -مثلًا-: المقدمة الجزوالية الكبير١/٢٢٧، ٢٧٥، ٣٦٨، التوطئة ١٤١، ١٥٢، ٢٢٦، حواشي المفصل٢/٢٥٩، ٣٩٨، ٤٠٣.

(٥) سورة مريم: ٦٩.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٠٩.

وكذلك استشهاده في (باب نون الوقاية)؛ إذ قال: "مثاله: ﴿أَتُحَٰجُّوٓنِّي﴾[٢] في قراءة الأكثر، ومذهب المؤلِّف –في مثل هذا– أن (نون الوقاية) هي المحذوفة من النونين"[٣] [٤] وغيرها من المواضع التي استَشهد فيها الشلوبيني بالقراءات المتواترة[٥].

القراءات الشَّاذَّة: استَشهد الشلوبيني في مواطن متعدِّدة بقراءات شاذَّة، ولكنه لم يُشِرْ إلى شذوذها، ومن ذلك –على سبيل المثال–: قوله في (باب نواصب المضارع): "وقد قرئ ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾[٦]، بنصب (فيغفرَ)، (ويعذبَ)[٧].

وليس من الأجوبة الثمانية"[٨]. وهي قراءة ابن عبَّاس، والأعرج، وأبي حيوة، وأبي العالية، وعاصم الجحدريّ[٩].

ومن أمثلة استشهاده بقراءة شاذَّة، وبنى عليها حكمًا؛ قوله: "ذكر ﴿ٱلْبَقَرَ﴾فيما غلب عليه الجمع، فجاء مؤنَّثًا لا غير، خطأ؛ لأن ﴿ٱلْبَقَرَ﴾ قد تذكَّر كما تؤنَّث، وعليه القراءتان في قوله تعالى:

= (١) الجمهور على ضم قوله: ﴿أَيُّهُمْ﴾. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٣٩، التفسير البسيط ٣/ ٣٤، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٣٨٠،

(٢) سورة الأنعام: ٨٠.

(٣) قرأ ابن عامر ونافع (أتحاجوني) بتخفيف النون، وشددها الباقون. ينظر: السبعة في القراءات (ص: ٢٦١)، الحجة في القراءات السبع (ص: ١٤٣)، الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٣٢.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/ ٦٤٣.

(٥) ينظر –مثلًا–: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٤٣، ٩٤٤، وكذلك: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٣٦، ٦٣٧، وينظر: حواشي المفصل١/١٠٦، وكذلك ينظر: شرح المقدمة الجزولية الصغير١/١٢٣.

(٦) سورة البقرة: ٢٨٤.

(٧) ينظر: السبعة، ص(١٩٥)، حجة القراءات (ص: ١٥٢)، التفسير البسيط ٤/ ٥٢٥، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٦١٠ .

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/ ٤٦٦.

(٩) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان٢/ ٣٦٠، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: ١١٣و ٢١٨، معجم القراءات القرآنية١/٣٩٠.

﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[1]، و﴿تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾بالفتح على التذكير والضَّمِّ على التأنيث"[2]، "ويعني أن القراءة الصحيحة بفتح هاء تشابهَ، تدل على تذكير ﴿ٱلْبَقَرَ﴾، والقراءة الشَّاذَّة بضمِّ هاء ﴿تشابَهُ﴾ ، وقد قرأ بها الحسَنُ؛ وتدل على تأنيث ﴿ٱلْبَقَرَ﴾"[3]. وغيرها من المواطن التي استَشهد فيها الشلوبيني بقراءة شاذَّة على حكم نحويّ[4].

ومن خلال الأمثلة السابقة؛ يتضح لنا أن الشلوبيني كغيره من النحاة الذين عمدوا إلى بناء قواعدهم بالاعتماد على المصدر الأول من أصل السَّماع، وهو القرآن الكريم، إضافةً إلى استشهاده بالقراءات القرآنية المتواترة والشَّاذَّة، لكنه لم يتطرَّق إلى شذوذها، ولم يرفض أيَّ قراءةٍ، فيمكن عَدُّهُ ممن يقبلون كل القراءات القرآنية، وهي ميزة غالبة على نحاة الأندلس.

المصدر الثاني: الحديث النبوي الشريف:

قبل البدء في بيان استخدام الشلوبينيّ لهذا المصدر، سأقدِّم موجزًا يسيرًا عنه؛ فمصطلح (الحديث النبويّ) أُطلق على "القول الصادر عن رسول الله ﷺ أو أقوال الصحابة التي تحكي فعلًا من أفعاله -عليه الصلاة والسلام- أو حالًا من أحواله، وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت عن طريق المحدِّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغويّ أو قاعدة نحوية"[5].

فالنحاة الأوائل لم يَستشهدوا بالحديث إلا قليلًا، وعِلَّةُ ذلك عندهم، أنهم كانوا يرون أن بعض الأحاديث قد نُقلت بالمعنى، ولم تُنقل باللفظ، الأمر الذي لا يُستبعد معه أن يكون قد دخلها اللحن؛ لاختلاط العرب بالأعاجم، وهم يهمُّهم اللفظ، وقد يكون -أيضًا- أن المادة اللغوية التي بين أيديهم

(١) سورة البقرة: ٧٠.
(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٣٧.
(٣) ينظر: روح المعاني للألوسي١/ ٤٠٤.
(٤) ينظر -مثلًا-: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٩٤،٤٩٣، وكذلك: ٦٠٨، ٦٠٩.
(٥) دراسات في العربية وتاريخها، لمحمد الخضر حسين ١٦٦، ١٦٧.

ضخمة، من قرآن وقراءات قرآنية، وشعر ونثر، فأغنتْهم عن الاستشهاد بالحديث النبويّ[١].

وعلى الرغم من الخلاف حول الاستشهاد بالحديث النبوي في تقعيد القواعد النحوية، فإنَّ علماء الأندلس استَشهدوا به؛ "إذ كانت كثرة الاستشهاد بالحديث في النحو إحدى سمات النحو في الأندلس. ولم يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث لكنهم أكثروا منه، وهو الأمر الجديد في نحوهم"[٢].

أما الشلوبيني -وهو محور الدراسة في هذا البحث- فقد وجد الطريق أمامه مفتوحًا للاستشهاد بالحديث النبوي، ولمس ذلك الاتجاه واضحًا لدى أبرز أساتذته، وهو السُّهيليُّ، فقد استَشهد السُّهيليُّ باثنين وأربعين حديثًا في كتابه (نتائج الفكر)[٣]، أما الشلوبيني فاستشهاده بالحديث النبوي قد تباين في الكثرة والقلَّة بين مؤلَّفاته، ففي كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير) استَشهد بستَّة أحاديث فقط، وهو عدد قليل بالنسبة لحجم الكتاب، وكذلك اكتفى في (التوطئة) بالاستشهاد بثلاثة أحاديث، لكنه في (حواشي المفصَّل) استَشهد بثمانية عشر حديثًا وهو عدد غير قليل؛ لذلك نستنتج أن قلَّة استشهاده بالحديث في بعض مؤلَّفاته لا تجعلنا نحكم بأنه ممن لا يعتدُّون بالاستشهاد بالحديث؛ بدليل وفرتها في مؤلَّفاته الأخرى، وهذا يُثبت أن الشلوبيني لا يرفض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

ومن استشهاده بالحديث -على سبيل المثال لا الإحصاء-:

ما جاء في مسألة جواز نصب ما بعد الواو في المفعول معه: "قوله -بعد الفصل-: وأمَّا في قولك: (ما أنتَ وعبدُاللهِ). سيبويه وأمَّا (أنتَ وشأنُكَ)، و(كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)، فكله رفع. وذكر الصيمري جواز نصبه على المفعول معه، وقد وجدت ذلك: روى ثابت ﷺ قالﷺ: "أَبْشِرُوا فواللهِ لَأَنَا وكثرة الشيءِ أَخْوَفَنِي عَلَيْكُمْ مِنْ قِلَّتِهِ"[٤]، ورُوي عن عائشة -ﷺ- أنها قالت: "ينزلُ عليهِ الوحيُ وأَنَا

(١) ينظر: الجهود النحوية لأبي علي الشلوبيني من خلال كتابيه (التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية) ص ١٩١.

(٢) خصائص مذهب الأندلس النحوي للهيتي ١٨٢.

(٣) ينظر: رسالة (أبو عليّ الشلوبيني وأثره في الدراسات النحوية) لإيمان عبدالله مُحَمَّد حسنات ص ١٢٨.

(٤) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٣٥/٣، رقم ٢٥٤٠، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٢/٩، رقم ١٨٦٠٩، من حديث عبدالله بن حوالةﷺ. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٦/ ٢١٢: «رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما رجال =

وإيَّاهُ في لحافٍ واحدٍ"[1] [2]، وغيرها من الأمثلة في هذا الكتاب[3].

كذلك استَشهد بالحديث النبوي في (باب الجوازم) فقال: "أي: سواءٌ كان المفعول متكلِّمًا أو مخاطَبًا أو غائبًا، فمتكلِّمًا مثاله: (لأُعْنَ بكذا)، على معنى إلزامه لنفسه ذلك، ومنه إلزام المتكلِّم نفسه لا في أنه فعل مبنيّ للمفعول قوله ﷺ: "قُومُوا فلأُصَلِّ لكم"[4]، وغيرها من الأمثلة[5].

كذلك قوله في (باب المؤنث الذي لا علامة فيه)، قال: "أو بإلحاق علامة التأنيث في فعله...، أو نعته، نحو: "في كلِّ كبدٍ رطبةٍ أجرٌ"[6] [7].

ولو أردنا أن نستعرض جميع الشواهد من الأحاديث النبوية؛ لطال بنا المقام؛ ويدل ذلك على كثرة استشهاد الشلوبيني بها، وما كانت تلك الكثرة إلا لأن الشلوبيني لم يقف عند القيود التي منعت بعض النحاة من التزوُّد بالشواهد النبوية في بناء القواعد النحوية والاستدلال عليها.

المصدر الثالث: كلام العرب:

كلام العرب هو ما ثبت عن العرب الذين يُحْتَجُّ بلغتهم من شعر أو نثر، ويُعَدُّ هذا المصدر من أهم المصادر السَّماعيَّة، فأما الشعر فقد "حظي الشاهد الشعري بالنصيب الأوفر من اهتمام النحاة، وقد يكون مردُّ ذلك إلى تلك المنزلة العظيمة المحفوظة للشعر لدى العقلية العربية، بخلاف النثر فقد كان دونه

= الصحيح غير نصر بن علقمة وهو ثقة».

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٣٠٠/٧، رقم ٧٥٥٦، والحاكم في المستدرك على الصحيحين ١١/٤، رقم ٦٧٣٠، وقال: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٢٤١): «رواه الطبراني، ورجال أحد أسانيد الطبراني رجال الصحيح».

(٢) حواشي المفصل١/١٩٤.

(٣) ينظر -مثلًا-: المصدر السابق١/٧٠، ٨٥، ١٤٠، ٤٠٠.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٩٢.

(٥) ينظر -مثلًا-: المصدر السابق ٦٣٢/٢، ٨٠١، ٨٠٣، وكذلك ٩٠٧/٣، ٩٢٩.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء ١١١/٣، رقم ٢٣٦٣، ومسلم، كتاب السلام، باب فضل ساقي البهائم المحترمة وإطعامها، ١٧٦١/٤، رقم ٢٢٤٤، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) التوطئة ٣٣٨.

في المنزلة، وقد يرجع ذلك إلى صعوبة نقل النثر لتعسُّر حفظه؛ لذلك قلَّ النثر الذي وصل النحاة عن العرب الفصحاء"[١].

وسوف نتناول كل نوع على حِدَة.

أولا: الاستشهاد بالشعر:

استَشهد الشلوبيني كثيرًا بالشعر؛ لإثبات القواعدالنحوية، أو رأي نحويّ: "وفي حالة الشلوبيني المعروف بسعة محفوظه الشعري؛ بحيث أنه يذكر في مؤلَّفاته أبياتًا لم تدوَّن في دواوين الشعراء، وكثيرًا ما خرج لنا محقِّقو مصنَّفات الشلوبيني بقولهم "لم نعثر على الشاهد"؛ الأمر الآخر الذي يسجِّل للشلوبيني بأنه استَشهد بعدد هائل من الشواهد الشعرية، الأمر جعل مَن بعده من النحاة يستفيدون من تلك الشواهد التي غُيِّبَتْ عنهم"[٢].

وقد تفاوت عدد الأبيات الواردة في مؤلَّفاته؛ فقد فاق بعضها مئتي بيتٍ، وطريقته كانت كطريقة غيره من النحاة الذين يُوردون البيتَ كلامًا، أو شطرَ بيتٍ أحيانًا، وقد يورد كلمتين أو ثلاثًا، هي موطن الشاهد، ويترك الباقي، ولا يهتمُّ غالبًا بذكر نسبة الأبيات الشعرية إلى قائليها، إلا قليلًا.

ومواطن استشهاد الشلوبيني بالبيت كاملًا أو شطرًا منه واضحة وكثيرة، منها:

استشهاده بقول جميل بثينة في (باب التوكيد) فقال: "مثاله نعم نعم، ولا لا، قال جميل:

لا لا أبـــوحُ بحـــبِّ بثنـــةَ إنَّهـــا أخـذتْ علـيَّ مواثقًـا وعهـودًا [٣]"[٤]

وغيره كثير من مواطن الاستشهاد بالبيت كاملًا[٥].

---

(١) ينظر: أصول النحو للأفغاني٦٠، ورسالة (أبو علي الشلوبيني وأثره في الدراسات النحوية) لإيمان عبدالله مُحَمَّد حسنات١٤٠.

(٢) ينظر: رسالة (أبو علي الشلوبيني وأثره في الدراسات النحوية)، لإيمان عبدالله مُحَمَّد حسنات ١٤٠.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو لجميل بثينة، ديوانه ص (٧٩)، ونسب له في شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية ٣/ ٢٣٣، همع الهوامع ١٢٥/٢ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٦٧٧/٢.

(٥) ينظر –مثلًا–: شرح المقدمة الجزولية الكبير٥١٩/٢، ٥٢١، و٦٨٢، ٧٠٠، وغيرها.

ومن استشهاده بشطر بيت، قوله في (باب المثنى) : "وفي مثل قول عبدة:

كِـــلَا يَـــوْمَيْ أُمَامَـــةَ يـــومُ صَـــدٍّ ..... "[1][2]

وغيره كثير من الأمثلة على استشهاد الشلوبيني بشطر واحد من البيت[3].

ومن أمثلة إيراده كلمتين أو ثلاثًا من بيت –على سبيل المثال–:

قوله في (باب التثنية والجمع): "ودليل زيادتها قولهم:

.... بالسَّمهريِّ المعلَّبِ"[4][5]

وغيره من أمثلة استشهاد الشلوبيني بكلمتين أو ثلاث من بيت شعريّ[6].

ثانيًا: الاستشهاد بالنثر:

(النثر) نوع من كلام العرب، ويعدُّ مصدرًا من مصادر تقعيد القواعد النحوية، وهو عبارة عن أقوال العرب وأمثالهم الذين يُعتدُّ بلغتهم، والشلوبيني من النحاة الذين استَشهدوا بالنثر، لكنه –في غالب الأحيان– لا ينسب هذه الاستشهادات إلى أصحابها، فقط يكتفي بقوله: (حُكي عن بعضهم)، أو (جاء قولهم)، أو (سُمع من يقول)، أو (في كلام العرب) وغير ذلك.

ومن مواطن استشهاد الشلوبيني بأقوال العرب وأمثالهم استدلاله في (باب الإعراب)، في ردِّ مسألة

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٤١٢، ٤١٣.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الوافر، وعجزه: وإن لم نأتها إلاَّ لماما، وهو لجرير ديوانه، ص (٧٧٨)، ونسب له في : كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ١٢٦)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٤٧٦)، إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٩٥)، وبلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٣٦٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٥٨).

(٣) ينظر –مثلًا–: التوطئة ١٩٨، و٢٣٦، و٢٣٧، وغيرها.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٥٨.

(٥) البيت من بحر الطويل، وتمامه: وظَلَّ لثيرَانِ الصّرِيمِ غَمَاغِمُ ... يُدَاعِسُهَا بالسَّمْهَرِيِّ المعَلَّبِ، وهو لامرئ القيس، ديوانه، ص (٧٧)، كتاب العين ٧/ ٥٩، لسان العرب ١٢/ ٤٤٤ (غمم)، تاج العروس ٣/ ٤٣٢ (علب)، (غمم)؛ ولعلقمة بن عبدة في ديوانه ص (٩٦)، لسان العرب ١٢/ ٤٤٤ (غمم)؛ وتاج العروس (غمم)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٦٢٧ (علب)، ١٥/ ٣٣١ (نضا).

(٦) ينظر –مثلًا–: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٤١٥، ٤٤٣، ٢/ ٧٢٨.

أن الإعراب أصل في الأفعال، كما هو أصل في الأسماء، فقال: "فتلك الألفاظ -إِذَنْ- مختلفة، على هذه المعاني، ومن أجل اختلاف المعاني اختلفتْ، فتلك الألفاظ المختلفة هي المعبِّرة عن المعاني المختلفة والإعراب. والإعرابُ من العبارة عن تلك المعاني (فالج بن خلاوة) [(١)]، فإذا كان الإعراب من تلك المعاني خاليًا عن العبارة عنها لم يكن للمجيء به في هذه الأفعال معنًى، إنما هو فيها لشبهها بالأسماء لا العبارة عن تلك المعاني"[(٢)].

واستَشهد بقولٍ من أقوال العرب، وذلك في معرض حديثه عن شروط الابتداء بالنكرة؛ إذ قال: "ومنها: أن يكون في النكرة معنى الدعاء، نحو قوله: (أمنتُ في الحجرِ لا فيكَ) [(٣)]، إلا أن هذا محفوظ"[(٤)]، وغيرها من مواطن الاستدلال بأقوال العرب وأمثالهم[(٥)].

ومن خلال العرض السابق للأصل الأول من الأصول النحوية -وهو (السَّماع)-؛ نستنتج أن الشلوبيني قد عُني به عناية فائقة، ووظَّفه في كتبه كلها؛ ليدعم رأيه في المسائل النحوية، واستشهد بجلِّ أنواع الشواهد المختلفة، من قرآن كريم، وحديث نبويّ، وشعر ونثر -مع التفاوت بينها في القلَّة والكثرة.

ثانيًا: القياس:

يعدُّ (القياس) أصلًا من الأصول النحوية، ويحتل المرتبة الثانية بعد (السَّماع)؛ ولهذا تزخر به كتب النحو.

تعريف (القياس):

(١) يقال في المثل: أنا من هذا الأمر فَالِجُ بن خَلَاوَةَ، أي أنا مِنْه بريءٌ. وفالج من قَوْلهم فلج الرجل على خَصمه وَابْن خلاوة أَي قد تخليت مِنْهُ وبرئت وَيُقَال أَنا خلاء من كَذَا وبراء أَي بمعزل مِنْهُ ينظر: إصلاح المنطق (ص: ٢٣٨)، جمهرة الأمثال ٢/ ١٠٢، مجمع الأمثال ١/ ٤٦، المستقصى في أمثال العرب ٢/ ٢٣٤.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٥٨، ٢٥٩.

(٣) يقال: أَمْتٌ في الحَجر لا فيك، أي ليكن الأمتُ في الحجارة لا فيك؛ ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة. ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٩، لسان العرب ٢/ ٥، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/ ٣٣٠.

(٤) التوطئة ٢١٧.

(٥) ينظر -مثلًا-: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٩٣، ٣٧٦، ٢/ ٨١٦، وفي التوطئة ٢١٦، ٢١٧.

يُقال -في اللغة-: "قاسَ الشيءَ يقيسُهُ قيسًا وقياسًا...: إذا قَدَّرَهُ على مثالِهِ"(١).

و-في الاصطلاح-: ذكر أبو البركات الأنباريُّ جملةً من تعريفات العلماء، فقال: "هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّةٍ، وإجراءُ حكمِ الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاقُ الفرعِ بالأصل بجامعٍ، وقيل: هو اعتبارُ الشيءِ بالشيءِ بجامعٍ، وهذه الحدود كلها متقاربة"(٢).

وقال د/ إبراهيم أنيس: "وليس القياسُ إلا استنباطَ مجهولٍ من معلومٍ، فإذا اشتقَّ اللغويُّ صيغةً من مادة من مواد اللغة على نسقِ صيغة مألوفة في مادة أخرى؛ سُمِّيَ عمله هذا قياسًا، فالقياسُ اللغويُّ هو مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال؛ رغبةً في التوسُّع اللغويِّ، وحرصًا على اطِّراد الظواهر اللغوية"(٣).

وقد عُني أبو عليّ الشلوبينيّ بالقياس عناية كبيرة، وعَدَّهُ دليلًا قويًّا على القواعد النحوية، وردَّ به بعضَ الآراء، ومن نماذج أقيسته -على سبيل المثال لا الإحصاء-: قولُ أبي عليّ في (باب الإعراب): "إن الفعل إذا كان مضارعًا لم يدخل عليه واو الحال، كما لا يدخل على ما يضارعه وهو -هنا- اسم الفاعل الذي هو حال"(٤).

وقال أيضًا في (باب التثنية): "وكان ذلك -نعني: حرف التثنية- أَخْصَرَ من تكرير الاسم بحرف العطف؛ فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غيرُ أخصَر منهما إذا وجدوا السبيل إلى الأخصَر، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى الضمير المتصل، فلم يقولوا: (قام أنا) في (قمتُ)، ولا (ضربتُ إيَّاكَ) في: (ضربتُكَ)، فكذلك لم يقولوا: (قامَ زيدٌ وزيدٌ)، حيث أمكنهم: (قامَ الزَّيدانِ) -الذي هو أخصَر منه-"(٥). وغيرها كثير من المواضع التي اعتمد فيها الشلوبيني على القياس(٦)، والتي لا يتسع المجال لذكرها كلها.

---

(١) لسان العرب لابن منظور، مادة (قيس) ، ج٦.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب٤٥، ولمع الأدلة في أصول النحو٩٣.

(٣) من أسرار اللغة ٩.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/ ٢٥٨ .

(٥) المصدر السابق١/ ٣٠٩، ٣١٠.

(٦) ينظر -مثلًا-: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/ ٢٥٧، ٣٠٤، ٣٠٦، ٢/٥٠٥.

ثالثًا: العلَّة:

عُني الشلوبيني بالعلَّة عنايةً بالغة، واستخدم كلمة (العلَّة) في كثير من صفحات كتبه، فهو يقول -عن العلَّة-: "فالعلَّة -إِذَنْ- مفيدة بالوضع، وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلافُ الوضع، وعلى ذلك أكثرُ عِللهم"(١).

والعلَّة سمة من سمات كتب الشلوبيني، ومن نماذج تعليلاته -على سبيل المثال-:

(١) قال الشلوبيني في (باب الفاعل): "وفي هذا المعنى غلطَ مَن جعل العلَّة الرافعة للاسم في ذلك كونه فاعلًا، حتى احتاج في قولهم: (ما قامَ زيدٌ) أن يقول: إنه ارتفع بكونه فاعلًا من حيث ترك القيام، فإنه إنما ارتفع في قولنا: (ما قامَ زيدٌ) من حيث كان معنى قولك: (ما قامَ زيدٌ): تركَ زيدٌ القيامَ، وهذا لا يستتبُّ لهذا القائل في قولك: (هَلْ قامَ زيدٌ؟) وما أشبه ذلك. اللهمَّ إِلَّا أن يقول قائل: إن العلَّة الرافعة في قولك: (قامَ زيدٌ) كونه فاعلًا..."(٢).

(٢) علَّل الشلوبيني في (باب القَسَم) سبب النصب في حال حذف فعله وحرفه، فقال: "لأنَّ النصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع؛ لأن أصل الباب أن يكون بـ(أُقْسِمُ، وأَحْلِفُ)، وأنتَ إذا نصبتَ قدَّرتَ (أُقْسِمُ، وأَحْلِفُ)؛ واصلًا بحرف الجر إلى الاسم المنصوب في الأصل ثم أضمرتَ الفعل، فقلتَ: (باللهِ) -دونَ فعلٍ-، ثم حذفتَ الحرفَ الجارَّ، ووصلَ الفعلُ المضمَر إلى الاسم كما يصل المظهَر إليه إذا حذفتَ من حرف الجر نحو: (اخترتُ الرجلَ زيدًا)، فكما تنصب هناك تنصب هنا، فيكون القسَم مع المنصوب الذي هو بتقدير (أُقْسِمُ، وأَحْلِفُ) على أصل الباب، ومع الرفع بالابتداء والخبر خارجًا عن أصل الباب تكون الجملة فيه اسميَّة -وليس أصل الباب عليها-؛ فلذلك كان النصب أوجَه من الرفع -وقد تقدَّم ذلك-"(٣).

(٣) قال الشلوبيني في (باب التنوين): "وعلَّة انفراد الأفعال بالتصرُّف الذي ذكرناه: أن الذي هو الكَلِمُ دالٌّ على معنًى في نفسه، وله بِنْيَةٌ تدل على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم ولا الحرف،

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣٠٤.
(٢) المصدر السابق ١/٢٣٤.
(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٦٢.

والتصرُّف: هو اختلاف الأبنية للأزمنة؛ فانبغى أَلَّا يكون إلا في الأفعال؛ لأن ذلك -كما قلنا- إنما هو معنًى مختصٌّ بالأفعال"[(١)]، وهذه عِلَّةُ اختصاصٍ؛ إذ اختُصَّ الفعلُ بالتصرُّف دون الاسم والحرف؛ لأنه هو الذي تتغيَّر بِنْيَتُهُ بتغيُّر زمانه.

(٤) ذكر الشلوبيني أن الاسم يختصُّ بالتنوين؛ إذ قال: "يعني: أن التنوين إنما زِيدَ في الاسم لمَّا ذُكر، أي: ليدلَّ على أنه أصلٌ في الألفاظ المفردة لا فرعٌ كالفعل والحرف؛ وذلك أن الألفاظ المفردة على ضربين: أصلٌ، وفرعٌ، فالأصل منها هو الاسم، والفعل والحرف فرعانِ؛ فجُعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف؛ ليدلَّ على أنه أصلٌ في الألفاظ المفردة للفعل والحرف..."[(٢)].

(٥) ذكر في (باب التنوين) علَّة اختصاص النِّداء بالاسم؛ فقال -بعد أن ذكر قول الجزولي-: "المنادى مفعولٌ في المعنى، والفعل لا يكون مفعولًا فلا يكون منادى"، ثم قال الشلوبيني: "هذه علَّة اختصاص النِّداء بالاسم، ومعناه أَنَّا إذا قلنا: (يا عبدَاللهِ) فكأنَّا قلنا: (يا أَدْعُو عبدَاللهِ)، أو (يا أُنَادِي عبدَاللهِ) أو ما أشبه ذلك"[(٣)].

وهذه نماذج -فقط- على استعمال الشلوبيني للعلَّة، ويَظهر من خلال العرض السابق للأمثلة؛ عنايته الكبيرة والواضحة بهذا الأصل؛ وذلك لتعليل الأحكام النحوية وترسيخ قواعدها؛ حتى لَتُعَدُّ سمةً من سمات كتبه.

رابعًا: استصحاب الحال:

(استصحاب الحال) أحد الأدلة والأصول النحوية عند كثير من العلماء.

وقد عرَّفه ابنُ جِنِّي بأنه: "إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل؛ ما لم يَدْعُ داعٍ إلى التَّرك والتحوُّل"[(٤)]. وقال الجرجانيُّ: هو "عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه؛ لانعدامِ المغَيِّر، وهو الحكم

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٨٦.
(٢) المصدر السابق١/٢٧٣.
(٣) المصدر السابق١/٢٨١.
(٤) الخصائص ٢/ ٤٥٧.

الذي يَثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأوَّل"[١].

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة؛ إذ قال الأنباريُّ: "هو من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء -وهو الإعراب-، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجِب البناء"[٢]. وعلى الرغم من اعتبار الأنباريّ (استصحاب الحال) من أدلة النحو، فإنه يرى أنه أضعفُ الأدلة؛ حيث يقول: "لهذا لا يجوز التمسُّك به ما وُجد هناك دليلٌ؛ أَلَا ترى أنه لا يجوز التمسُّك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء مِن شبه الحرف أو تضمُّن معناه"[٣].

وقد احتجَّ الشلوبيني باستصحاب الحال، ومن أمثلة ذلك:

قوله في (باب الإعراب) في مسألة بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به إحدى النونات الثلاثة؛ إذ يُرَدُّ إلى أصل الأفعال وهو البناء، فقال: "وقد ذكرنا أن هذا الشبه الذي بين هذين الفعلين أقوى من الشبه بينه وبين الاسم -على ما تقدَّم بيانه-، فيما اجتمع فيه شبهانِ، وكان الشبه الواحد الذي هو شبهه بالماضي يوجِب البناءَ والشبه الآخر الذي هو شبهه بالاسم يوجِب الإعرابَ؛ لم يكن أحدهما أَولى بالحكم له من الآخَر، إلا ما كانت له مزيَّةٌ منهما، والذي له المزيَّةُ من الشبهين هنا هو الشبه الذي بين الفعلين -ولا بدَّ-؛ لأنه الشبه الأقوى، ولأنه لو تعارضَ الشبهانِ واستويا ولم يكن أحدهما أقوى من الآخَر؛ لَانْبَغَى أن يكون الذي يردُّ الفعلَ إلى أصله منهما له مزيَّةٌ على الذي لا يردُّه إلى أصله، والذي يردُّه إلى أصله منهما هو الشبه بين الفعلين لأنه يوجِب له البناءَ، والشبه الآخَر إنما يوجِب له الإعرابَ، والبناءُ هو الأصلُ في الفعل؛ فكان الحكم الذي يردُّ إلى الأصل أَولى"[٤].

وكذلك من أمثلة استخدام الشلوبيني لاستصحاب الحال، في (باب التنوين)، عندما ذكر أن دخول التنوين في الأسماء دليلٌ على أصالتها؛ إذ قال: "فالجواب: أن التنوين إنما فائدته -كما قال المؤلِّف- لأن الاسمَ باقٍ على أصالته، والاسمُ المبنيُّ ليس باقيًا على أصالته، لأنه لم يُبْنَ حتى أَشْبَهَ

(١) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام- دراسة نحوية صرفية ٨٥.
(٢) لمع الأدلة للأنباري١٤١.
(٣) المصدر السابق ١٤٢.
(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٦٦

الحرفَ؛ ولذلك قال -بعد هذا-: "وكل اسم عَرَضَ فيه شبه الحرف؛ فعلامته عدم الإعراب والتنوين"، وكذلك الاسم غير المنصرف؛ لأنه لم يُمنع التنوين والخفض حتى أشبه الفعلَ، فلمَّا أشبه كلُّ واحدٍ منهما الحرفَ والفعلَ أُلْحِقَ بذلك الذي أشبهه؛ فلم يبقَ على أصالته بذلك الإلحاق"(١). وغيرها من المواطن(٢) التي اعتمد فيها الشلوبيني في بناء قواعده النحوية على (استصحاب الحال).

(١) المصدر السابق١/٢٧٣، ٢٧٤

(٢) ينظر -مثلًا-: التوطئة ١١٦، ١١٨، ١١٩، شرح المقدمة الجزولية الكبير١/ ٢٥٢، ٢/ ٥٥٤-٥٥٦، ٨٢٩، وغيرها.

الفصل الرابع

تقويم مآخذ الشلوبيني على شيوخه

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أسباب مآخذ الشلوبيني على شيوخه.

المبحث الثاني: ما يُمَيِّز هذه المآخذ.

المبحث الثالث: ما يُؤخذ على هذه المآخذ.

المبحث الرابع: أثر هذه المآخذ في الدراسات اللاحقة.

المبحث الأول

أسباب مآخذ الشلوبيني على شيوخه

بعد البحث والاستقراء لبعض مؤلَّفات الشلوبيني؛ يمكننا أن نستنتج بعض الأسباب التي يمكن عزو مآخذه على شيوخه إليها، وهي على النحو الآتي:

أولًا: التأثر بالمذهب النحوي البصري:

للمدرسة البصرية أثر واضح وجليّ في الدرس النحوي الأندلسي، فهي أعمق أثرًا من غيرها من المدارس: كالكوفية والبغدادية؛ لذا فإن القارئ لكتب الشلوبيني يرى تأثره بالمذهب البصري، فيُلْحَظ أنه يُورد آراء البصريين كثيرًا في مؤلَّفاته، بل إنه في بعض المواضع ينسب نفسه إليهم، وليس أدل على ذلك مِن ذِكره في مسألة اسم التوكيد (كَلَّا) أنها مفردة؛ إذ قال في (باب المثنى): "هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه مثنى حقيقةً، ودليلنا: أنه لو كان مثنى لكان في الرفع بالألف، وفي النصب والخفض بالياء، سواء في حال إضافته إلى الظاهر وإلى المضمَر؛ لأن التثنية كذلك تكون في الحالين"[(١)]. فالناظر في هذا المثال يجد أن الشلوبيني استعمل (نا) في كلمة (دليلنا) الدالة على الجماعة وضمير المتكلِّمين؛ فهو يشير إلى نفسه أنه ضِمن جماعة البصريين، في كون (كَلَّا) مفردة، ورغم أن الشلوبيني بصريُّ الهوى، فإن هذا الموضع هو الوحيد الذي صرَّح فيه بأنه ينتمي للمذهب البصريّ، لكنه -رغم ذلك- يُعَدُّ مهمًّا؛ لوضوحه.

ومن تأثره أيضًا بمذهب البصريين في كثير من آرائه النحوية -وإن لم يصرّح بالموافقة بشكل واضح- ما يأتي:

(١) في (باب علامات الإعراب)، وفي مسألة بناء اسم الزمان، لا يَبني نحاةُ البصرة اسم الزمان إلا إذا أضيف إلى جملة، صدرُها فعلٌ ماضٍ، وقد خالف الشلوبيني أستاذه الجزولي الذي يرى أن كل ما يضاف إلى جملة بُنِيَ، فقال: "وقوله: ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٤١٢.

يريد نحو قوله:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا ....[1]

وصوابه إلى جملة صدرُها فعلٌ ماضٍ في أحد الوجهين. هذا مذهب البصريين.

وقد قال غيرهم: إن كل ما يضاف إلى جملة بُنِيَ كقول المؤلِّف. والصواب ما قدَّمناه"[2].

ففي قوله: "والصواب ما قدَّمناه" إشارة إلى ميله إلى رأي البصريين، في أن اسم الزمان يُبنى إذا أضيف إلى جملة صدرُها فعلٌ ماضٍ.

(٢) أيَّد الشلوبيني في (باب التوكيد) رأي البصريين في مسألة عدم جواز تثنية ألفاظ التوكيد المعنويّ (أجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع)، وأن التثنية تكون فقط في لفظ التوكيد (كلاهما)؛ واستدلَّ على ذلك بأن السَّماع لم يَرِدْ فيها، فقال: "وقوله: وللاثنين (كلاهما) فقط. هذا مذهب البصريين، والكوفيون يقولون: (كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان)، والصوابُ الأوَّل؛ لأن مثله لا يقال إلا بعد استقراء السَّماع، ولم يُسمع؛ فيُعلَم أنه قد استُغْنِيَ عنه، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسَّماع سمعوه، وكيف ما كان لم ينبغِ أن يُلتفت إلى ما خالفوا لأجله؛ لأنه إن كان قياسًا فالسَّماع قد عارضه بأن تركوه ولم يستعملوه، والسَّماع إذا عارض القياس لم يُلتفت إلى القياس، وإن كان سماعا فهو -ولا بدَّ- سماعٌ قليلٌ؛ لأن البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه؛ فدلَّ على قلَّته وشذوذه، إن كان وُجد، والشَّاذُّ القليل لا يُعْتَدُّ به"[3]. فالناظر لهذا الموضع يجد أن الشلوبيني وافقَ البصريين في كون التثنية لألفاظ التوكيد المعنويّ، لا تكون إلا في لفظ (كلاهما)؛ وذلك بحجة أنه لم يَرِدْ في السَّماع.

بل إنه تعصَّب لرأي البصريين في هذا الموضع، ورفض -بقوَّةٍ- رأيَ ابن خروف، وذلك بعد أن أشبع القول في هذه المسألة فقال: "وإنما أشبعتُ القول في هذه المسألة؛ لأني رأيتُ بعض أصحابنا -وهو ابن خروف- لم يُلْقِ لها بالًا، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له، فقال بالمسألة بقول الكوفيين؛

(١) سبق تخريجه ص (٧٥).

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٤٧/١.

(٣) المصدر السابق ٦٧٨/٢، ٦٧٩.

إذ رأى أنه لا معنى لقول البصريين، وهيهات؛ فالقومُ أعلى مما تخيَّله فيهم"[١].

(٣) في (باب أدوات الشرط) اختلف نحاة البصرة والكوفة في مسألة المجازاة بـ(كيفَ)، فالبصريون يرون عدم المجازاة بها، والكوفيون يرون المجازاة بها، فقال الشلوبيني: "لا يُجازى بـ(كيفَ) عند البصريين على الإطلاق، والكوفيون يجازون بها على الإطلاق، والصوابُ أَلَّا يجازى بها؛ إذ لم يَثبت الجزم بـ(كيفَ) منقولًا، ولا أعرف للكوفيين نقله. فالذي يسبق أنهم قاسوه، وليس بموضع قياس، فإنه جزمٌ بالاسم لتضمُّنه معنى أداة الشرط، وكيف ما كان فهو جزمٌ بالاسم، وليس الجزم للأسماء في الأصل، فجعلُها جازمةً إخراجٌ لها عن أصلها؛ لا ينبغي أن يقال منه إلا بما قيل، وهو لم يُقَلْ في (كيفَ) -فيما أعلم-؛ فينبغي أن يبقى فيه على الأصل ويُمنع الجزم به"[٢].

ففي قوله: "والصواب أَلَّا يجازى بها" يتضح لنا ميله للمذهب البصري.

ويوجد كثيرٌ من الأمثلة التي توضِّح تأثُّر الشلوبيني بالمذهب البصري، ولا يسع المجال لذكرها كلها؛ فاكتفيتُ ببعض المواضع التي توضِّح هذا التأثُّر.

ولعلَّ لهذا التأثُّر دورًا في انتقاده شيوخه، ممَّن لهم رأيٌ مخالفٌ للمذهب البَصْرِيّ.

ثانيًا: كونه شارحًا لبعض مؤلَّفات سابقيه:

إن المتصفِّح لكتب الشلوبيني؛ يجد أنَّ بعضها في شرح ما أُلِّفَ وعَسُرَ فهمه: كشرحه (مقدمة الجزولي) التي صنَّفها أبو موسى الجزولي؛ إذ أتى فيها بالعجائب، ولذلك يقرُّ بعضُ النحويين بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلِّفها؛ ولذلك شرح الشلوبيني هذه (المقدمة)، ومَدَّ الإطناب فيها، وأوضحَ ما يحتاج منها إلى إيضاح أو تعليل أو استدلال، وعالج ذلك كله بأسلوب منطقيّ، يغلب عليه استعمال العلَّة والمناقشة؛ مما نتج عن ذلك بعضُ المخالفات أو إصلاح العبارات التي تعدُّ مآخذَ للشلوبيني على شيخه الجزولي، فمِن مآخذه -على سبيل المثال لا الحصر-:

(١) أصلح الشلوبيني في (باب التنوين) عبارة المؤلِّف فقال: "(وقوله: تنوين، أي: لالتقاء

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٨٠، ٦٨١.

(٢) المصدر السابق ٢/٥٠٥، ٥٠٦.

الساكنين) ليس بجيِّد؛ لأن التنوين لا يُحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلًا -شَاذًّا أو ضرورةً-، وأحسنُ من هذا أن يقول: أي: لأنه تابعٌ لحركة الإعراب فإذا حُذف المتبوع لم يبقَ التابع"[١].

(٢) استدراكه في (باب أسماء الأفعال)، لمواضع (بَلْهَ) وأوجهها التي لم يذكرها الجزولي؛ إذ يُعَدُّ هذا الاستدراك من المآخذ، فقال: "(وقوله: و(بَلْهَ) معناه: دَعْ)، ولو قال هنا: (في أحد وجوهها) لكان حريًّا بذلك؛ لأن لها ثلاثة أوجه:

أحدها: هذه التي ذَكر.

والثاني: أن تكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده بمعنى: (تَرْك) النائبِ منابَ (اتْرُكْ).

والثالث: أن تكون بمعنى (كيفَ)"[٢].

(٣) اعتراضه على عبارة الجزولي، في (باب الصفة المشبَّهة باسم الفاعل)؛ إذ ذكر الجزولي: "أنه يقبُح أن يُضمَر فيها (أي: الصفة المشبَّهة) للموصوف، ويضاف معمولها إلى مضمَر"[٣].

فقال الشلوبيني -معترضًا-: "(وقوله -في هذه المسألة-: إنها تقبُح) يقتضي جوازها على القبح، فإنَّ القبح غيرُ الباطل، وقد صرَّح بذلك في هذا الباب، وليس ذلك على مذهب البصريين، ولا أذكر أحدًا من الكوفيين قَبَّحَهُ بل أجازوه على الإطلاق. فالرجل -في هذا القول- ليس على واحدٍ من المذهبين، على عادتهِ في أمثال هذا؛ لأن مذهب البصريين البطلان إلا في الضرورة، ومذهب الكوفيين الجواز على الإطلاق في ذكري"[٤].

ثالثًا: الميل الواضح والصريح لرأي سيبويه:

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٨٧، ٢٨٨.
(٢) المصدر السابق ٣/١٠١٥.
(٣) المصدر السابق٢/٨٨٦.
(٤) المصدر السابق٢/٨٨٦.

لقد تردَّد ذكر سيبويه كثيرًا في مؤلَّفات الشلوبيني، واستفاد منه فائدة كبيرة؛ الأمر الذي يوضِّح مدى التقدير والإجلال اللذين يكنُّهما الشلوبيني لشيخ المدرسة البصرية، فنجده -في بعض المواطن- يستدلُّ برأي سيبويه لتقوية رأيه، وفي مواطن أخرى ينتصر لرأي سيبويه على مخالفيه من المدرسة البصرية نفسها ، ومن ذلك -على سبيل المثال لا الحصر-:

(١) انتصر في (باب الاستثناء) لرأي سيبويه، في مسألة أن (حَاشَا) لا تكون إلا حرف جرٍّ، فقال: "وقوله: ومما اتُّفق عليه أن يكون حرفًا، واختُلف في أنه يكون فِعْلًا: (حَاشَا).

هو رأي المبرِّد والمازنيّ، أعني: كونها فِعْلًا، وحكى المازنيُّ: (اللهمَّ اغفرْ لي ولمن سَمعني حَاشَا الشيطانَ وأبا الأصبع)، ورأي سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جرٍّ، وكأن تلك الحكاية شاذَّةٌ عنده، فلم يَعْتَدَّ بها، أو لم يَسمعها، ويُقوِّي مذهبه في ذلك أنها لا تكون صلةً لـ(مَا) كما تكون (عَدَا، وخَلَا) صلتين لها، ولو كانت فِعْلًا لكانتْ صلةً لـ(مَا) المصدريَّة كما يكونان صلتين لها، ويقوِّيه -أيضًا- أنك تقول: (حَاشَاي) ولا تقول: (حَاشَانِي)، ولو كانت فِعْلًا لَلَزِمَتْ نون الوقاية"[(١)].

(٢) رجَّح أبو عليٍّ في (باب أدوات الشرط) رأي سيبويه على رأي المبرِّد، وذلك في مسألة حرفيَّة (إِذْمَا)، فقال: "وقوله: (و(إِذْ) مقرونةً بـ(مَا))- هذا على مذهب أبي العبَّاس، لا على مذهب سيبويه، وإنما مذهبُ سيبويه فيها أعني: (إِذْ) من (إِذْمَا) أنها حرفٌ، وهو الصحيح؛ لأنها لم تبقَ لها دلالتُها على الزمان التي كانت لها قبل تركيبها مع (مَا)، والاشتراط بها، وإذا لم تبقَ لها دلالتُها على الزمان لم يبقَ فيها مِن معنى الاسميَّة شيءٌ؛ لأنها لم تكن اسمًا إلا بما فيها من الدلالة على الزمان، وإذا لم يبقَ فيها مِن معنى الاسميَّة شيءٌ فهي كلمة تدل على أن ما يتصل بها شرطٌ في الجواب، فإذا كانت كذلك فهي كلمة تدل على معنًى في غيرها، وكل ما هو كذلك فأصله أن يكون حرفًا إلا أن يقوم دليل على اسميَّته؛ فلذلك قال سيبويه في (إِذْمَا): إنها حرف. وأما المبرِّد فزعمَ أن أصلها أن تكون اسمًا ظرفًا -وإنْ كانت قد ذهبتْ دلالتُها على الزمان الذي كانت تدلُّ عليه-"[(٢)].

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٩٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٥٠٧، ٥٠٨.

(٣) اختلف سيبويه والأخفش في (باب الحروف التي يُجَرُّ بها) حول مسألة الضمير المتصل بـ(لولا)، أيكون في محلِّ جرٍّ؟ أم في محلِّ رفعٍ؟ وقد أَيَّدَ الشلوبينيُّ رأيَ سيبويه؛ إذ قال: "و(لولا) مِنَ المضمَر، نحو: (لولاكَ لفعلتُ) -في رأي سيبويه-.

والأخفش يقول: (لولا) -هنا- غيرُ عاملةٍ على أصلها، و(الكاف) في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع بالابتداء من الضمائر ينبغي أن يكون ضمير رفع منفصلًا؛ فكان القياس أن يكون هذا: (لولا أنتَ)، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[١]، ولكنه وضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع المنفصل: كقولهم: (ما أنتَ الغَدَاةَ كأَنَا).

وسيبويه يقول: (لولا) تخفض من المضمَر خاصَّةً -وإنْ كانت غيرَ رافعةٍ مع الظاهر-، وقولُ سيبويه أكثرُ نظائرَ؛ فهو أَولى"[٢]. وغيرها من المواضع.

فإذا كان هذا دأبُ الشلوبيني في ميله لرأي سيبويه في هذه المواضع -وغيرها كثير-، ممَّا ينتصر فيها لرأي سيبويه على غيره من النحاة، سواء من المدرسة البصرية نفسها، أو من مدرسة أخرى؛ فإنه -من باب أَولى- أن يميل لرأي سيبويه على رأي شيوخه وأساتذته؛ الأمر الذي يجعلني أَعُدُّهُ سببًا من أسباب مآخذ الشلوبيني على شيوخه.

ومن ذلك -على سبيل المثال-: استدلاله بكلام سيبويه في (باب الأسماء السِّتَّة)، وذلك حينما استدرك الجزولي على أبي القاسم اسم (هَنُوكَ)، فقال: "وقوله: (أَخُوكَ) وأخواته الخمس سِتَّتُها. السادس (هَنُوكَ) استدركه على أبي القاسم، والأشهر أَلَّا يكون منها، وأن يكون من باب (يدٍ)؛ فلا ينبغي أن يُستدرك عليه؛ لأن بناءهم إنما هو على الأشهر"[٣].

ثم استدل على ذلك بقول سيبويه فقال: "ولذلك قال سيبويه: واعلمْ أن من العرب من يقول: (هَنُوكَ) -رفعًا-، فجعلها لغةً لبعض العرب...، وإذا كان الأمر على هذا؛ كان في هذا الذي فعله

(١) سورة سبأ: ٣١.

(٢) التوطئة ٢٤٢.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣٤٤.

المؤلِّف مِن حملِ اللغة القليلة على الكثيرة وإجراؤها مجراها فسادٌ، وهم يعقدون كلامهم على المشهور ولا يلتفتون إلى القليل ولا إلى النادر"[(١)].

رابعًا: رفضه لآراء نحاة مدرسته الأندلسية إذا خالفت الإجماع:

يرفض أبو عليٍّ في مواطن متعدِّدة آراء نحاة مدرسته الأندلسية؛ وذلك إذا خالفتِ الإجماعَ، أو آراءَ المحقِّقين البصريين، ومن ذلك -على سبيل المثال لا الحصر-:

(١) رفض في (باب التصغير) رأي شيخه ابن ملكون في مسألة حذف حرف المدِّ الرابع في تصغير الاسم الزائد كـ(نَهْور)، فقال: "(وقوله: بحرف مَدٍّ ولِينٍ هو رابعه. مثاله: سربال، ومصباح)، وينقصه أن يقول: (زائد)؛ لأنه إن كان أصليًّا فحكمه حكم غيره نحو: (مختار)، وأن يسقط قوله: (مَدٍّ) من قوله: (حرف مَدٍّ ولِينٍ)، فيقول: (حرف لِينٍ زائدٍ، كـ(نَهْوَر)؛ لأن زيادة المدِّ يقتضي أنه إن كان الخماسيُّ فيه (حرف لِينٍ زائدٍ، كـ:(نَهْوَر) يُحذف ويُرَدُّ إلى أربعة، ولا يقول بذلك محقِّقو النحويين (سيبويهِ، ولا الفارسيُّ، ومَن تابَعَهما)، إنما يقولون: كـ(نيهير) -دون حذف-، ولا أعلم أحدًا قال بحذفه إلا ابن ملكون شيخنا؛ فإنه مثَّل به في موضوعه على الحمل فيما يُحذف من هذا النوع غلطًا"[(٢)].

(٢) ردَّ الشلوبيني في (باب القَسَم) رأي ابن الطَّراوة -وهو أحد أعلام المدرسة الأندلسية-، القائل بأنه يلزم حذف الخبر؛ فقال: "القَسَمُ جملةٌ تؤَكَّدُ بها جملةٌ أخرى، كلتاهما خبريَّةُ المعنى، ما لم يصحب القَسَمَ سؤالٌ، ويرتبطان ارتباط الشرط، إلا أن الأُولى منهما جاءت اسميَّة، لا في موضع واحد، نحو: (على عهدِ اللهِ لَأقتلنَّ). حكاه سيبويه، ولا يُلتفت إلى ما قاله ابنُ الطَّراوة من أنه يَلزم فيه حذفُ الخبر، كما في: (يمينُ اللهِ، وأيمنُ اللهِ، وعَمْرُ اللهِ)؛ لأن هذه الأشياء خرجتْ عمَّا يجب، ولا ينبغي أن يُرَدَّ ما جاء على ما يجب إلى ما خرج عمَّا يجب"[(٣)].

(٣) رفض رأي شيخه أبي بكر بن طلحة في (باب القَسَم)، وذلك في مسألة حذف خبر المبتدأ في جملة القَسَم، فقال: "وهذا الذي قلناه في رفع المبتدأ -ها هنا- من أنه مبتدأ محذوف الخبر هو مذهب

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٤٤/١١، ٣٤٥.
(٢) المصدر السابق ١٠١٨/٣، ١٠١٩.
(٣) التوطئة ٢٥٥.

النحويين كلهم، إلا أن أبا بكر بن طلحة خالفَهم في ذلك، وقال: إن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر وأن ما قدَّره النحويون في ذلك من قولهم: (يمينُ الله قَسَمِي، ولَعَمْرُ اللهِ قَسَمِي، وأيمنُ اللهِ قَسَمِي) خطأ. قيل له: لِمَ يكونُ خطأ؟ قال: لأن العرب لا تقول: (يمينُ اللهِ قَسَمِي) ...، فقلنا له: لم يقولوا ما لم تقله العرب، بل أضمروه، ولم يستعملوا إظهاره، ومما يتؤوَّل عليهم ولم يظهر في لسانهم كثيرًا؛ أَلَا ترى أن تقول: (قَامَ) أصله (قَوَمَ)، و(بَاعَ) أصله (بَيَعَ)، ولم يُنطق بِـ(قَوَمَ) ولا (بَيَعَ) -قَطُّ-، والعربية ملأى من هذا، فكيف تُنكره هنا وأنت تقول به ولا تُنكره في موضع؟؛ هذا تخلُّف"[1]. وغيرها من الأمثلة والمواضع التي يرفض فيها الشلوبيني آراء نحاة مدرسته؛ لمخالفتها الإجماع، أو لرأي المحقِّقين البصريين.

ومن خلال هذه الأسباب؛ أستطيع أن أقول: إن مآخذ الشلوبيني على شيوخه كانت ناتجةً عن وجود تلك الأسباب؛ الأمر الذي جعل الشلوبيني -في مواضع كثيرة- يختلف مع شيوخه. والله أعلم.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٥٨.

المبحث الثاني
ما يُميِّز هذه المآخذ

أولًا: أنها شرحتِ المبهَمَ والغامضَ والمُجْمَلَ من (المقدمة الجزوليَّة):

لقد جاءت عبارة أبي موسى الجزولي -في (مقدمته)- غايةً في الإيجاز والإجمال، ويؤيِّد ذلك صغرُ حجمها رغم اشتمالها على جميع أبوب النحو، وإضافةً إلى غموضها فقد ذكر صاحب (كشف الظنون) قصور أفهام أكثر النحاة عن إدراك معناها فقال: "ومع هذا، فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضلُ البلغاء، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلِّفها؛ فإنها رموز وإشارات. وقال بعضهم: "ليس فيها نحو، إنما هي منطقٌ؛ لدقَّةِ معانيها وغرابةِ تعاريفها"[(١)]؛ لذا فإن شروح الشلوبيني كانت مفسِّرة وشارحة لما أوجزته وأجملته هذه (المقدمة) من النحو، ومن ذلك -على سبيل المثال-: في (باب المفعولات)، قال الجزولي:

"المفعول: ما تضمَّنه الفعلُ من حدثٍ وزمانٍ، والتزمه الحدثُ من مكانٍ، واستدعَاهُ من محلٍّ وباعثٍ ومُصاحِبٍ"[(٢)] فالجزولي -في هذه العبارة- تكلَّم عن دلالات (المفعول)، وكذلك عن (المفعول به) و(المفعول فيه) -بنوعيه: الزمانيّ والمكانيّ-، و(المفعول لأجله) و(المفعول معه)، وهذه المعاني غاية في الإجمال والإبهام؛ لذا فإن الشلوبيني أخذ يوضِّحها فيما يقرب من خمس صفحات.

وكذلك في مسألة (دلالة المفعول) ذكر الجزولي الدلالات التي يتضمَّنها المفعول بإيجازٍ دون أن يوضِّحها، لكن الشلوبيني شرحها واعترض على واحدة منها، وقال: إنهما دلالتان، أما الثالثة فهي راجعة إلى واحدة من هاتين الاثنتين، وقد فصَّل الشلوبيني القول في هذه الدلالات وفسَّرها[(٣)].

وكذلك فرضُ الاعتراض والرَّدَّ عليه في مسألة (المفعول به) حين قال الجزولي: "واستدعاه مِن محلٍّ"

---

(١) كشف الظنون٢/١٨٠٠.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١/٥.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٣٨.

يريد: (المفعول به) الذي هو محلُّ فِعْلِ الفاعلِ، وكأنه يقول: مِن محلٍّ له سوى الفاعل، ولكنه حذف (له) و(سِوَى محلِّ الفاعل) -لفهمِ المعنى-، فإنْ قلتَ: قد يدخل في هذا (المكان المضروب فيه زيدٌ)؛ لأنه محلٌّ يستدعيه الحدث سوى محلِّ الفاعل؛ فيكون في هذه القسمة عيبُ التداخل[1]. فأخذ الشلوبيني يفكُّ رموز (المقدمة الجزوليَّة).

ثانيًا: تعزيز هذه المآخذ بالأمثلة والشواهد:

لم تخلُ مآخذ الشلوبيني من الأمثلة والشواهد التي من شأنها أن تدعم اعتراضاته، ومن ذلك -على سبيل المثال- ما جاء في (باب أسماء الأفعال)، حينما تكلَّم الجزولي عن المتعدِّي من أسماء الأفعال فقال: "ومِنَ المتعدِّي: ...، و(بَلْهَ)"[2] فقد استدرك الشلوبيني على الجزولي وجهين لـ(بَلْهَ) غير الذي ذكره الجزولي، وأورد الشاهد الشعري الذي يدعم هذا الاستدراك والاعتراض فقال: "معناه: (دَعْ)، ولو قال -هنا-: (في أحد وجوهها)؛ لكان حريًّا بذلك؛ لأن لها ثلاثة أوجه:

أحدها: هذا الذي ذَكره.

والثاني: أن تكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده بمعنى: (تَرْك) النائبِ منابَ (اتْرُكْ).

والثالث: أن يكون بمعنى (كيفَ)، وبالوجوه الثلاثة أنشدوا:

نَـــذَرُ الجَمَـــاجِمَ ضَـــاحِيًا هَامَاتُهَـــا بَلْـــهَ الأَكُـــفَّ كَـأَنَّهَـــا لَمْ تُخْلَـــقِ[3]

بنصب (الأكفّ) على أن (بَلْهَ) اسم فعل كـ(دَعْ)، وخفضها على أنها مصدر، كـ(تَرْك) النائبِ منابَ (اتْرُكْ)، ورفعها على أن (بَلْهَ) بمعنى (كيفَ)"[4].

واعترض الشلوبيني في موطن آخر من الباب نفسه على اسم الفعل (هَاتِ)، وخَطَّأَ المؤلِّفَ في

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٤٠، شرح المقدمة الصغير١/١٧.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١/٢٢٥.

(٣) البيت من بحر الكامل، ونسب لكعب بن مالك الأنصاري يصف السيوف كما في: غريب الحديث للهروي١/ ٢٣٦، تهذيب اللغة ١٦٧/٦، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٥٦)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٢٩٠.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١٠١٥، ١٠١٦.

ذلك، مدعِّمًا اعتراضه بالشاهد القرآني والشعري؛ إذ قال: "وذكرُ المؤلِّف في الجملة: (هَاتِ، أي: أَعْطِ)، وهذا ليس من هذا الباب، وذِكره فيه غلطٌ من الواضع، وإنما هو (فِعْلٌ)؛ لاتصال الضمائر التي تتصل بالأفعال به في قوله:

* فقلتُ لَهَا هَاتِي ....*[1]

وفي قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ﴾[2]"[3].

وغيرها من مآخذ واعتراضات الشلوبيني التي كانت مؤيَّدة ومدعَّمة بالشواهد، سواء من القرآن الكريم[4]، أو القراءات القرآنية[5]، أو الشاهد الشعري[6]، وغيرها من الأدلة التي تدعم هذه الاعتراضات، فهو لم يبخل في الاستشهاد في كل ما يقتضيه ذلك؛ لتجلية ما كان غامضًا أو مبهَما فيما ورد في (المقدمة) وغيرها.

ثالثًا: وفرة العِلَل والأقيسة:

لقد عُني الشلوبيني بالعِلَل والأقيسة كثيرًا -كما سبق بيانه-، وكانت واضحة في شرحه؛ الأمر الذي جعلها ميزة تتميَّز بها مآخذه في كتبه، وقد ذكر أن "العلَّة مفيدة بالوضع وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلافُ الوضع، وعلى ذلك أكثرُ عللِهم"[7]. ومن أمثلة عللِهِ: قوله في (باب التنوين): "انبنى هذا التعليل على أنه لا يختصُّ إلا المخبَر عنه، وأما المخبَر به فلا يخصَّصُّ، وهذا الذي بُني عليه التعليل يحتاج إلى تعليل أيضًا وإلا لم يتمّْ، وإنما لم يخصَّصْ إلا المخبَر عنه؛ لأن تخصيص الشيء بأمرٍ ما إخبارٌ عنه في المعنى بأنه مختصٌّ بذلك الأمر الذي اختصَّ به، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء، فلا

(١) بلا نسبة في المستطرف في كل فن مستطرف (ص: ٣١٣)، وتمامه:

فقلت لها هاتي من الناس واحدا ... صفا وقته والنائبات تنوبه

(٢) سورة الأنبياء: ٢٤.

(٣) التوطئة ٣١٩.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٣٥، ١١٥٥، ١١٥٦.

(٥) المصدر السابق٢/ ٤٦٦، ٤٦٧، ٣/ ٩٣٧، ١١٥٥.

(٦) المصدر السابق٣/٩٣٥.

(٧) المصدر السابق ١/٣٠٤.

يكون التخصيص -إِذَنْ- إلا في الأسماء، فإذا كان الأمر على هذا؛ فقد كان ينبغي أن يختصر هذا، ويجعل التعليل أَوَّلًا، لا ثانيًا؛ فيقال: (الألف واللام) و(النعت) كلاهما تخصيصٌ للاسم، وتخصيصُ الشيء بأمرٍ ما إخبارٌ عنه في المعنى بذلك الذي اختصَّ به؛ فلا ينبغي أن يكون واحدٌ منهما إلا فيما يخبَر عنه، والذي يخبَر عنه إنما هو الاسمُ؛ فلا يكون واحدٌ منهما إلا في الاسم، و(التصغير) يجري مجرى النعت؛ لأنه تغيير في الاسم يقوم مقامَ وصفهِ بـ(صغير، أو حقير، أو قريب)، أو ما أشبه ذلك..."[1].

فقد ذكر الشلوبيني هنا علَّة اختصاص التنوين بالاسم، وعلَّة اختصاص الألف واللام والتصغير والنعت بالاسم.

ومن الباب نفسه رَدُّهُ على قول السُّهيليِّ والجزوليِّ في مسألة أن الاسم هو الذي يكون فيه التنوين، أما الفعل والحرف فلا يدخلهما التنوين؛ معلِّلًا عدم دخول التنوين على الفعل والحرف بأنه لا يكون إلا في تنوين التَّمكُّن؛ إذ قال: "فلا يصحُّ قول أبي القاسم: إن الأسماء تنفرد بالتنوين، على الإطلاق، ولا تعليل المؤلِّف لانفرادها بالتنوين؛ لأن ذلك لا يتوجَّه إلا في تنوين التَّمكُّن منها"[2].

ومن أمثلة أقيسة الشلوبيني: قولُهُ في (باب التثنية): "وكما لا تُثنَّى الأفعال ولا تُجمَع لهذا المعنى؛ فكذلك لا تُثنَّى الحروف ولا تُجمَع؛ لأن معانيها أيضًا كمعاني الأفعال؛ أَلَا ترى أن النحويين يقولون إن حروف المعاني إنما هي مختص بها الأفعالُ، فهي نائبةٌ منابَ الأفعال؛ تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال، إلا أن الأفعال اختُصرت بالحروف على الوجه الذي ذكره النحويون"[3].

وكذلك في مسألة أن الإعراب أصلٌ في الأسماء، وأن إعراب الأفعال المضارعة إنما هو حملٌ على الأسماء -للمشابهة-؛ إذ قال الشلوبيني: "فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل إلا للأسماء؛ لأن تلك المعاني لا تكون في الأسماء، فإنْ دخل غيرها فإنما يدخل على التشبيه، ولم يشبَّه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها، إلا بعض الأفعال وهو: الأفعال المضارعة"[4].

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٨٠.

(٢) المصدر السابق١/٢٧٧.

(٣) المصدر السابق ١/٣٠٤، ٣٠٥.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير /٢٥٧.

رابعًا: لم تكن آراؤه النحوية في مآخذه مقصورةً على رأيه أو آراء موافقيه:

امتازت مآخذ الشلوبيني في كتبه بتنوُّع الآراء؛ إذ لم يكن يذكر رأيه فقط، أو رأي من يوافقه، بل كانت تتسم بأوسع من ذلك، في ذكر رأي مَن خالفه، ثم يردُّ عليه، ومن ذلك: قوله في (باب التصغير) في مسألة التفريق بين المدِّ واللِّين؛ إذ أورد قول شيخه ابن ملكون رغم أنه مخالفٌ لرأيه فقال: "إنما يقولون: كـ(نيهير) -دونَ حذفٍ-، ولا أعلمُ أحدًا قال بحذفه إلا ابنَ ملكون -شيخَنا-؛ فإنه مثَّل به في موضوعه على الحمل فيما يُحذف من هذا النوع -غلطًا-"[1].

وكذلك ذكر في (باب التنوين) رأي أبي عليٍّ الرُّنديّ في علَّة امتناع النعت في الأفعال، رغم أنه مخالفٌ لرأيه فقال: "وقد رأيتُ بعض أصحابنا -وهو أبو عليٍّ الرُّنديُّ- قد علَّل امتناع النعت في الأفعال؛ بأن قال: إن الأفعال إنما هي دالَّةٌ على أحداثٍ، والأحداثُ أعراضٌ في الأسماء التي ليست بمصادر؛ فلم يصحَّ وصفًا؛ لأن الأوصاف أعراضٌ في الموصوف، والعَرَضُ لا يحملُ العَرَضَ.

وهذا القول -مع ما فيه من إدخال علمٍ على علمٍ، وتخليطُ العلوم بعضها ببعض غيرُ صحيح؛ وذلك أن المصادر تدل أيضًا على أحداث، كما تدل الأفعال عليها، فإن كانت الأفعال امتنعتْ من الوصف لِمَا ذكر من دلالتها على الأعراض؛ فينبغي أن تُمنع المصادر من النعت أيضًا لذلك؛ لأنها أيضًا دالَّةٌ على الأعراض كدلالة الأفعال عليها؛ فهذا التعليل ليس بشيءٍ، ولكنَّ الصواب فيه ما قدَّمناه."[2].

وغيرها من المواطن والمآخذ التي يُورد فيها الشلوبيني آراء مخالفيه؛ مما جعل ذلك ميزةً تميِّز انتقاداته.

خامسًا: أسلوب الاعتراض والانفصال عنه:

هذا الأسلوب إحدى الميزات التي تميَّزت بها انتقادات الشلوبيني ومآخذه، فهو قبل أن يذكر رأيه في المسألة، يفترض جملةً من الاعتراضات، ثم ينفصل عنها بردود علميَّة مدعَّمة بالعلَّة، وكذلك بالأمثلة أيضًا، وهكذا، وأمثلة ذلك كثيرة، منها -على سبيل المثال لا الحصر- ما جاء في (باب الإعراب)؛ إذ أورد اعتراضًا وانفصالًا عنه طويلًا، وذلك في مسألة علَّة انفراد الاسم المتمكِّن بالجرِّ، وكذلك أن الاسم المتمكِّن والفعل المضارع يشتركان في الرفع والنصب، وينفرد الفعل المضارع بالجزم، وينفرد الاسم المتمكِّن

(١) المصدر السابق ١٠١٩/٣.

(٢) المصدر السابق٢٨٠/١، ٢٨١.

بالجرِّ. وهذا الاعتراض والانفصال وقع فيما يقرب من عشرين صفحة، إلى أن وصل إلى (الفعل) فقال: "وقوله: ويُفهَم منه انفرادُ الفعل بالجزم. هذا أيضًا مثلُ تعليل انفراد الاسم المتمكِّن بالجرِّ فيما ذكر فيه، والاعتراض عليه: كالاعتراض عليه، والانفصال عن الاعتراض هنا كالانفصال عن الاعتراض هناك"(١).

وتوجد مواضع أخرى غير ما ذُكر(٢).

سادسًا: تأثُّر بعض الانتقادات بالمنطق:

لقد اتسمت بعض مآخذ الشلوبيني بتأثُّرها بـ(علم المنطق). ومن ذلك ما جاء في (باب الكلام: تعريفه وأقسامه)، وذلك موضع إصلاح عبارة المؤلِّف؛ إذ قال: "وبهذا الوجه كان يأخذ أبو موسى الجزولي في هذا الموضع، وكان يُصلحه بأن يقول: "اللهمَّ إِلَّا"، يريد: أقسام مواد الكلام؛ لأن كل واحد من الثلاثة يصدُق عليه اسمُ مادة من مواد الكلام...، إلى أن قال: ليس بلازمٍ لأبي القاسم؛ إذ له أن يقول: ما قصدتُ -قَطُّ- أن الكلام جنسُ أنواعه الاسم والفعل والحرف؛ فيكون ذلك من قسمة الجنس إلى أنواعه التي يُشترط فيها صدقُ اسم المقسوم على الأقسام، وإنما قصدتُ قسمةَ الجملةِ إلى أجزائها التي هي موادُّها، وتلك قسمةٌ لا يُشترط فيها صدقُ اسم المقسوم على الأقسام؛ لأن الكلام اسمٌ واقعٌ على الجُمَل ما قلَّ منها وما كثر"(٣).

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٧١، ٢٧٢.

(٢) المصدر السابق ١/٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) المصدر السابق ١/٢٠٤، ٢٠٥.

المبحث الثالث

ما يُؤخذ على هذه المآخذ

لا يوجد ما يُؤخذ على أبي علي الشلوبيني من المآخذ العلميَّة التي تتصل بالمادة النحوية؛ كيف يكون ذلك وهو مَن حملَ لواء العلم النحويّ في الأندلس، ولكني سوف أذكر مآخذ تتصل بأسلوبه ومنهجه وطريقته في شرح المادة العلميَّة، وهي على النحو الآتي:

أولًا: الإسهاب والتطويل والاستطراد في الشرح:

لقد كان الاستطراد والتطويل سمة ظاهرة في شرح الشلوبيني لبعض المسائل؛ فقد كان يفصِّل ويعيد ويطنب، ويعترض ثم ينفصل عن الاعتراض عدة مرات؛ مما يجعل القارئ يشعر بالملل في بعض الأحيان، وأمثلة ذلك كثيرة، منها -على سبيل المثال لا الحصر-:

اعتراض الشلوبيني على الجزولي في (باب جمع المذكر السالم)، في مسألة ضمّ ما قبل الواو؛ إذ قال الجزولي: "ويُضَمُّ ما قبل (الواو) في الصحيح، وفي كل موضع يُخاف انقلابُها فيه (ياءً) من المعتلِّ"[(١)]، فاعترض الشلوبيني في هذا الموضع وأطال فيه فقال: "قال بعض الناس: هذا الفصل مختلٌّ؛ لأنه جعل ضمَّ ما قبل (الواو) في الصحيح وفيما يُخاف انقلابُ (الواوِ) فيه (ياءً) من المعتلِّ؛ لأنه لا يخلو أن يريد -بضمِّ ما قَبْلَ (الواو)- ضَمَّهُ في الأصل أو ضَمَّهُ في اللفظ، فإن كان أراد ضمَّ ما قبل (الواو) في الأصل، فكل ما قبل (واو الجمع) في الأصل مطَّرد في الأقسام كلها في الصحيح وفي المشبَّه بالمعتلِّ (وفي المعتلِّ كله: بأقسامه الثلاثة: المنقوص العام، والمنقوص الخاص، والمقصور ...)، فإن أراد المؤلِّف بضمِّ ما قبل (الواو) ضَمَّهُ في الأصل؛ فلا معنى لتخصيصه بعض الأنواع دون بعض حتى يقول: "في الصحيح، وفي كذا".

وإن كان أيضًا أراد المؤلِّف ضمَّ ما قبل (الواو) في اللفظ لا في الأصل، سواء طرأ في المجموع اعتلالٌ أم لم يطرأْ؛ فما قبل (الواو) في اللفظ يُضَمُّ في الأنواع كلها إلا في المقصور خاصَّةً؛ فلا معنى لاختصاصه الصحيح، والموضع الذي يُخاف فيه انقلابُ (الواوِ) فيه (ياءً) من المعتلِّ -وهو المنقوص العامُّ...، إلى

(١) المقدمة الجزولية في النحو ١/٤٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٦٣.

آخر الاعتراض"[١]، فقد أطال الشلوبيني في شرح هذه المسألة فيما يقرب من أربع صفحات، وكان قد أوجزها في كتابه (الصغير)، فقال:

"وأتمُّ من هذا وأخصَرُ: ويُضَمُّ ما قبل (الواو) في جمع غير المقصور"[٢]، وهذا القول الموجز هو خلاصةُ هذا الاعتراض الطويل.

وفي موضع آخر من (باب الفعل) أطال في شرحه لتعريفِ (الفعل) وفرضِ الاعتراضات والرَّدِّ عليها فيما يقرب من ثماني صفحات؛ حتى ليدرك الشلوبيني أحيانًا أنه يطيل ويستطرد فيقول: "وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها والانفصالات عنها؛ لأن بعض الناس يظنُّ أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول: ويُفْهَمُ من لفظِها أنه ماضٍ أو ليس ماضيًا؛ لأنها لم تعترض بشيء، ويظنُّ أن العبارة الأخرى -أعني: عبارة من يقول: وتتعرَّض لزمان ذلك المعنى- غير صحيحة من جهة أنها لا تنهض به"[٣].

ثانيًا: الإغراق في المنطق:

لقد كان أبو عليٍّ الشلوبينيُّ متأثرًا بـ(علم المنطق) تأثُّرًا واضحًا ظهر على أسلوبه؛ الأمر الذي جعله ركيكًا في بعض الأحيان، كما أدَّى ذلك إلى صعوبة فهم مراده في بعض المواضع والمسائل، ومن أمثلة ذلك ما جاء في (باب الكلام: تعريفه وأقسامه) في موضع إصلاح عبارة المؤلِّف؛ إذ قال: "وبهذا الوجه كان يأخذ أبو موسى الجزولي في هذا الموضع، وكان يُصلحه بأن يقول: "اللهمَّ إلَّا"، يريد: أقسام مواد الكلام؛ لأن كل واحد من الثلاثة يصدُق عليه اسمُ مادة من مواد الكلام..."، إلى أن قال: "ليس بلازمٍ لأبي القاسم؛ إذ له أن يقول: ما قصدتُ -قَطُّ- أن الكلام جنسُ أنواعه الاسم والفعل والحرف؛ فيكون ذلك من قسمة الجنس إلى أنواعه التي يُشترط فيها صدقُ اسم المقسوم على الأقسام، وإنما قصدتُ قسمةَ الجملةِ إلى أجزائها التي هي موادُّها، وتلك قسمةٌ لا يُشترط فيها صدقُ اسم المقسوم على الأقسام؛ لأن الكلام اسمٌ واقعٌ على الجُمَل ما قلَّ منها وما كثر، وإنما قصدتُ إلى قسمةِ الجملة إلى أجزائها، لا إلى

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٦٣، ٥٦٤.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الصغير ١/٩٥.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢١٥.

قسمة الجنس إلى أنواعه"[١].

وفي مثال آخر من (باب علامات الإعراب)، في مسألة علَّة دخول الفتحة في الخفض، وأصلها أن تكون للنصب يقول: "والقول في ذلك: إن الفتحة إنما بابها في النصب -كما قلنا-، وإنما دخلتْ في الخفض في الأسماء التي لا تنصرف؛ لمَّا كانت تلك الأسماء قد عَرَضَ فيها شبهُ الفعل وحُكِمَ لها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوينٌ ولا خفضٌ بالكسر؛ لأن التنوين والكسر هو خفضٌ لا يكونان في الأفعال، وطلب عامل الخفض لفظًا يكون حملناه على النصب دون الرفع؛ فجئنا به بلفظ النصب؛ للتآخي الذي ذكرناه بين النصب والخفض"[٢].

ومن أمثلة تأثُّره بالمنطق الذي أدَّى إلى ركاكة عبارته، وعُسر فهمها على القارئ، قوله في (باب الحرف): "يريد: نحو: حرفي التنفيس، وانفراد حرفَيِ التنفيسِ بالفعل، أن الذي وُضِعَ مشتركَ البِنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل؛ فإن الأفعال -بالنسبة إلى الزمان- ثلاثة أقسام: ماضٍ بالوضع، ومستقبل، ومشترك بالوضع، فلمَّا كان الذي وُضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل وكان حرفَا التنفيسِ إنما وُضِعَا لتخليص المشترك البِنية الدالة على الزمان، وكان المشترك البِنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل؛ كان الحرفان اللذان وُضعا لتخليصها لا يكونان إلا حيث تكون هي؛ فلم يكونا إلا في الفعل كما لم تكن البِنية المشتركة الدالة على الزمان إلا في الفعل"[٣]. فعلى الرغم من معرفة أبي عليٍّ الشلوبينيِّ الجيِّدة بالمنطق، فإنه أصاب بعض عباراته بالركاكة، وانغلاق فهم مراده على المتعلِّم والقارئ.

ثالثًا: حدَّة اللسان والتطاول على الآخرين:

ومما يُؤخذ على هذه الانتقادات أن أبا عليّ الشلوبينيّ -غفر الله له- كان حادَّ الطبع واللسان؛ إذ كان يُسرع إلى التجاوز في الألفاظ أحيانًا على من يخالفه، وأمثلة ذلك كثيرة في كتبه، منها -على سبيل المثال لا الحصر- وصفه لشيخه الجزولي بالغفلة، وذلك في (باب النِّداء)؛ إذ يقول: "إذا ضممتَ الأوَّل من الاسمين في هذا الباب، وهو القياس، نحو: (يا زيدُ زيدَ عمرٍو)؛ نصبتَ الثاني من أوجه: عطف

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق١/٤٣٩، ٤٤٠.

(٣) المصدر السابق١/٢١٩.

البيان، والبدل، والنعت بتأويل الاختصاص، والنداء، والمستأنف، وإضمار (أعني) وإذا نصبته، كقولك: (يا زيدَ زيدِ عَمْرٍو)؛ فعلى أنه مُنادى مُضاف، على تأويلين: إما إلى محذوف دَلَّ عليه ما أُضيف إليه الثاني، وتنصب الثاني على ذلك من خمسة الأوجه المتقدِّمة على وجهين: على التَّوكيد اللَّفظيّ، وعلى النِّداء المستأنف.

وقول صاحب (المقدِّمة): (تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدِّمة) غفلةٌ منه"[1].

كما دعا عليه في (باب التصغير) في مسألة تصغير ألف (أفعال) جمعًا؛ إذ يقول: "مثاله: (أُنَيعَام) تصغير (أَنْعَام)، ولو أمسك عن قوله (جمعًا) لأصاب، فإن تقييده بقوله: (جمعًا) فائدته أنه إذا كان مفردًا يأتي على أصل التصغير مِن كسر ما بعد يائهِ، تقول فيه: (أُفَيْعِيل)...، إلى أن قال في كلام متصل في هذا المعنى: "فهذا يدلُّ على أن قول هذا المؤلِّف (جمعًا) بعد قوله: (أو أفعال) خطأٌ لا لعًا له منه"[2]. فقد دعا على شيخه الجزولي بهذا الدعاء الذي تقوله العرب، وهو بمعنى: لا أقامه الله من عثرته.

ووصف شيخه ابن طلحة في موضع آخر بالتخلُّف، وذلك في (باب القَسَم)، في مسألة حذف خبر المبتدأ في جملة القَسَم؛ إذ يقول: "إلا أن أبا بكر بن طلحة خالفَهم في ذلك، وقال: إن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر، وأن ما قدَّره النحويون في ذلك من قولهم: (يمينُ اللهِ قَسَمِي، ولَعَمْرُ اللهِ قَسَمِي، وأيمنُ اللهِ قَسَمِي) خطأ...، فقلنا له: لم يقولوا ما لم تقله العرب، بل أضمروه ولم يستعملوا إظهاره، ومما يُتؤوَّل عليهم ولم يظهر في لسانهم كثيرًا؛ أَلَا ترى أنك تقول: (قَامَ) أصله (قَوَمَ)، و(بَاعَ) أصله (بَيَعَ)، ولم يُنطق بِـ(قَوَمَ) ولا (بَيَعَ) -قَطُّ-، والعربية ملأى من هذا؛ فكيف تُنكره هنا وأنت تقول به ولا تُنكره في موضع؟ هذا تخلُّف"[3]، ثم يقول له: "قلنا له: هذا التَّمادي في كسر القوانين وادِّعاءُ خلافها فعلُ المتخلفين، لا ينالون بكسر القوانين فيما يردُ عليهم مما هو خارجٌ عن مذهبهم مع إمكان ردِّ ذلك الخارج إلى القوانين، ولا ضرورة تحمل على كثير مما استقرَّ من أن القَسَم وجوابه جملتان والشرط وجوابه جملتان، إلا ذلك

(١) التوطئة ٢٩٣.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١٠١٧، ١٠١٨.

(٣) المصدر السابق٢/٨٥٨.

التخلُّف -الذي تقدَّم له- من أن ذلك الخبر الذي قدَّره النحويون"[١]. ثم يختم المسألة بقوله: "فنقول له: كذلك استمرَّ في تخلُّفك وكسر القوانين أبدًا في كل ما يمرُّ بك على غير مذهبك، واتِّبَاعُ المتخلفين يُفضي إلى المصائب"[٢].

فهذه نماذج تُؤخذ على مآخذه على بعض شيوخه من حِدَّةِ لسانه وسلاطته على بعض مَن خالفه.

رابعًا: إعادة الكلام وتكراره:

مما يُؤخذ على هذه المآخذ إعادة الكلمات والجُمَل وتكرارها، ومن ذلك قوله في (باب الجوازم)، في مسألة اللام الجازمة واختصاصها بالأمر والدعاء دون الطلب والرغبة؛ إذ يقول: "وكأنه ذهب -أعني: المؤلِّف- مذهب تحقيق ما في كلام الزَّجَّاجيِّ من المجاز في قوله: "واللام في الأمر و(لا) في النهي"، وأراد الزَّجَّاجيُّ اللام في الأمر وما يجري مجراه مما اللام فيه لطلب إيجاد الفعل، و(لا) في النهي وما يجري مجراه مما (لا) فيه لطلب إعدام الفعل، فتجوَّزَ وأسقطَ هذا الذي زدناه، فكأنَّ المؤلِّف ذهب إلى جبر هذا الذي أنقصه أبو القاسم، وتجوَّز فيه ولم يصل إليه، ولكنه توسَّط الأمر لم يتجوَّز تجوُّز أبي القاسم، ولا حقَّق تحقيقنا"[٣]، ثم يعيد ويكرِّر الكلام فيقول: "وهذا الذي توسَّط به هذا المؤلِّف بين ما قلناه -وهو الحقيقة-، وبين ما قاله الزَّجَّاجيُّ -وهو المجاز- توسُّطٌ مذمومٌ؛ لأنه لا تجوَّز كما تجوَّز أبو القاسم، ولا حقَّق كما حقَّقنا، والصواب أن يحقِّق أو يتجوَّز، وإمَّا ألَّا يحقِّق ولا يتجوَّز؛ فضعيفٌ"[٤].

خامسًا: نسبة قول أو رأي لشيخه على خلاف ما نصَّ عليه الشيخ:

ومما يؤخذ على هذه المآخذ وهذه الانتقادات أن الشلوبيني قد ينسب -في بعض المواضع- قولًا لأحد شيوخه، وتكون تلك النسبة على خلاف ما نصَّ عليه الشيخ، ومثال ذلك ما ورد في مسألة إعراب الأسماء السِّتَّة؛ حيث يقول: "وأما قولُ من قال: إن هذه الحروف في هذه الأسماء ماعدا (فُوكَ،

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٦٠.
(٢) المصدر السابق٢/٨٦١.
(٣) المصدر السابق ٢/٤٨٥.
(٤) المصدر السابق٢/٤٨٦.

وذُو مالٍ) إشباعٌ، وهي في (فُوكَ، وذُو مالٍ) أحرفُ إعرابٍ"[١]؛ إذ نسب إلى شيخه السُّهيليِّ قولًا، بأن الإعراب في هذه الأسماء ما عدا (فُوكَ، وذُو مالٍ) إشباعٌ، وهذا خلافُ رأيِ السُّهيليِّ الذي يرى أن (أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكَ) معربة بالحروف، ولا يرى أن هذه الحروف إشباعٌ، أما (فُوكَ، وذُو مالٍ) فيرى أنها معربة بحركات مقدَّرة، فالواو فيهما حرفُ إعرابٍ[٢].

وفي موضع آخر من (باب حروف المضارعة) نقل رأيًا للسُّهيليِّ في الضمائر[٣]، وهو خلافُ ما نصَّ عليه السُّهيليُّ في كتابه[٤]. والله أعلم.

(١) المصدر السابق١/٣٥٩.

(٢) ينظر: نتائج الفكر ٧٨، ٨١.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٦٢، ٤٦٣.

(٤) ينظر: نتائج الفكر ٩١، ٩٢.

المبحث الرابع

أثر هذه المآخذ في الدراسات اللاحقة

كان لمآخذ الشلوبيني على شيوخه أثرٌ واضحٌ في جُلِّ الدراسات اللاحقة، وإنَّ المتصفِّح لكتب النحو التي جاءت بعد الشلوبيني أو في زمنه؛ لَيجدُ أنَّ أغلبها لا يخلو من الاستشهاد بأقوال أبي عليٍّ، وذكر آرائه؛ كيف لا وهو من قيل عنه وعن علمه: "كان في العربية بحرًا لا يُجارَى، وحَبْرًا لا يُبارَى، قيامًا عليها، واستبحارًا فيها"(١). وقال عنه ابن الزبير:

"كان الأستاذ أبو عليٍّ -رحمه الله- إمامًا في علم العربية غير مُدافَع، وهو آخر أئمة ذلك الشأن بالمشرق والمغرب"(٢). وقال عنه ابن خَلِّكان: "كان إمامًا في علم النحو مستحضِرًا له غاية الاستحضار"(٣).

وكان النحاة مِن بعده ينقلون آراءه، ويُثرون بها مؤلَّفاتهم، فأغلب النحاة -الذين جاؤوا بعده أو عاصروه- أخذوا عنه وصدَّروا بعض فصول كتبهم بأقواله واعتراضاته، ومِن هؤلاء تلاميذه الذين نَهلوا مِن علمه الواسع، ومنهم:

أولًا: ابن أبي الربيع الإشبيليّ (٦٨٨هـ):

وهو أحد التلاميذ الذين أخذوا عن الشلوبيني، وتأثَّر به كثيرًا، ولا سِيَّما في الاعتراضات والانفصالات في ردِّه على ما رفض من آراء النحاة، ومن المواضع التي ذكرها ابن أبي الربيع -آخذًا عن أستاذه الشلوبيني- ما يلي:

ذكر تفسير الشلوبيني في حديثه عن (بدل الاشتمال) في مسألة اعتراضه على كلام ابن ملكون(٤)

(١) شذرات الذهب٧/٤٠٢.
(٢) صلة الصلة٧/٧٠، ٧١.
(٣) وفيات الأعيان٣/٤٥١.
(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٩١.

الذي يشير إلى عدم تبيين النحاة لبدل الاشتمال، فذكر ابن أبي الربيع كلام ابن ملكون[١] ثم قال: "وقال أبو إسحاق بن ملكون: بدل الاشتمال...، كل الإبانة، وسكت عن الكلام فيه. وأنا أذكر ما عندي في ذلك -إن شاء الله-: والذي يظهر لي ما قاله أبو عليٍّ أنه سُمِّيَ (بدل الاشتمال)؛ لاشتمال الثاني على الأوَّل؛ لأنه مضافٌ إلى ضميره، وهو من سببه..."[٢].

وفي موضع آخر رجَّح رأيَ أستاذه الشلوبيني، وذلك في مسألة الخلاف في خافض المضاف إليه؛ إذ قال: "واختلف الناس في الخافض في مثل هذا، فمنهم مَن ذهب إلى أنها مخفوضة بحروف مقدَّرة، فإذا قلتَ: (غلامُ زيدٍ)؛ فـ(زيد) مخفوض باللام. والتقدير: (غلامٌ لزيدٍ)، وكذلك (مسجدُ عمرٍو)، و(خاتمُ حديدٍ)، فـ(حديد) مخفوض بـ(مِنْ)؛ لأن الأصل (خاتمٌ مِنْ حديدٍ)، وهذا القول مردودٌ عند المحقِّقين من أهل هذه الصنعة. وكان الأستاذ أبو عليٍّ يردُّ هذا القول، ويقول: إذا قلتَ: (غلامُ زيدٍ)، فـ (الغلام) معرفة، وإذا قلتَ: (غلامٌ لزيدٍ)، فـ(غلام) نكرة، فيكف يكون (غلامُ زيدٍ) مخفوضًا بحرف، لو ظهر ذلك الحرف لَأَخَلَّ المعنى؟. وهذا الذي رَدَّ به الأستاذ صحيح"[٣].

وفي موضع آخر أيضًا اعترض على ابن الطَّراوة في مسألة ضمير الأمر والشأن، ثم ختم رأيه بتأييده لاعتراض الشلوبيني وانفصاله؛ إذ قال: "وهذا الذي ذكرته من ضمير الأمر والشأن لا أعلمُ بين النحويين المتقدِّمين فيه خلافًا، وجاء ابن الطَّراوة، وقال: قولهم: ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول...، ثم ردَّ عليه قائلًا: "الجواب: أما قوله: الخبر الواقع (قيامُ زيدٍ)، فصحيح إلا أن الخبر الذي أراده النحويون ليس هذا، إنما مرادهم الخبر الذي ينبغي أن يُعوَّل عليه ويُتحدَّث به: (زيدٌ قائمٌ)، فأوقعه في هذا الإشكال اشتراكُ اللفظِ؛ وذلك أن الخبر يطلق بإطلاقين:

أحدهما: ما ذكره، **الثاني**: ما ذكرته، وهو المتعارف في الصنعة، وبهذا كان الأستاذ أبو عليٍّ ينفصل عن هذا الاعتراض، وهو الصحيح"[٤].

---

(١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٩٢.

(٢) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح٢/٢٩٠.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٨٦.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٥٥، ٧٥٦.

وغيرها من المواضع التي ذكر ابن أبي الربيع رأي أستاذه الشلوبيني مؤيِّدًا له ومعترفًا بفضله.

ثانيًا: ابن عصفور الإشبيليّ (٦٦٩هـ):

هو أحد تلاميذ الشلوبيني البارزين؛ إذ لازمه عشر سنين، وقرأ عليه (كتاب سيبويه)[١].

ورغم سوء العلاقة بينهما؛ بسبب مخالفته له في بعض آرائه، فقد حفظ ابن عصفور لأستاذه كثيرًا من التقدير والاحترام، وهو -في كثير من المواضع- يدعو له بقوله: (رضي الله عنه) وذلك دون غيره من النحاة، أو يصدِّر اسمه بلقب (الأستاذ)؛ فنقله عنه دليلُ تأثُّره به.

ومن ذلك -على سبيل المثال-:

(١) في (باب النعت)، في مسألة حذف المنعوت، ذكر ابن عصفور رأي الشلوبيني فقال: "قال رضي الله عنه: ولا تخلو الصفة من أن تكون اسمًا أو ما في تقديره، فإن كانت في تقدير اسم؛ فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامَهُ إلا مع (مِنْ)، أو تكون الصفة صفة تمييز لِـ(نِعْمَ)، نحو قولك: (نِعْمَ الرجلُ يقومُ)، تريد: (نِعْمَ الرجلُ رجلًا يقومُ)، وقولهم: (منَا ظعنَ ومنَا أقامَ)، يريد: منَا ظعنَ ومنَا إنسانٌ أقامَ. قال رضي الله عنه: وما عدا ذلك لا تُقام الصفة فيه مقامَ الموصوف إلا في ضرورة شعر"[٢].

(٢) وفي معرض حديث ابن عصفور عن (إِذَنْ) ذكر قول الشلوبيني مصدِّرًا اسمه بلقب (الأستاذ)؛ إذ قال: "وبـ(إِذَنْ) جواب وجزاء كذا قال سيبويه -رحمه الله- في (باب عدَّة ما يكون الكلام)، ففهم الأستاذ أبو عليّ الشلوبينيّ هذا أنه شرطٌ وجوابٌ، وأخذ الجزاء بمعنى الشرط، والجواب جوابه، فحيثما جاءت قَدَّرَهَا بفعل الشرط والجزاء"[٣].

ثالثًا: ابن مالك الطائيّ (٦٧٣هـ):

أحد أئمة النحو البارزين، وذاع صيته في مشارق الأرض ومغاربها، صاحب (الألفيَّة) المشهورة بـ(ألفيَّة ابن مالك) التي عكف على دراستها وشرحها النحاة، لم يكن له إلا أستاذان، أحدهما الشلوبينيُّ،

(١) الممتع الكبير في التصريف١/١٠، ١٢.
(٢) شرح الجمل ١/١٦٧.
(٣) المصدر السابق ٢/٢٧٩.

ذكر ذلك ابنُ الجزريّ -في (طبقات القرَّاء)- فقال: "قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يُعرَف له شيخٌ في العربية ولا في القراءات، وليس كذلك، بل قد أخذ العربية -في بلاده عن: ثابت بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبي عليّ الشلوبينيّ نحو العشرين يومًا"[(١)]؛ لذا تأثَّر ابنُ مالك بأستاذه الشلوبينيّ في عدَّة مواضع، منها -على سبيل المثال-:

تأييده لكلام الشلوبيني في مسألة الإلغاء والتعليق في (أَعْلَمُ، وأَرَى) وأخواتها؛ إذ قال: "ومنعَ قومٌ الإلغاء والتعليق في (أَعْلَمُ، وأَرَى) وأخواتهما مطلقًا، وخَصَّ بعضهم ذلك بالمبنيّ للفاعل -وهو اختيار الجزولي-، والصحيح الجواز مطلقًا؛ للدلائل المذكورة، قال الشلوبيني -في شرح قول الجزولي-: "وحكمُ الثاني والثالث معًا حكمُ الثاني من باب (كسوتُ)" يعني: في الاقتصار عليهما، وفي أَلَّا يُلْغَى الفعلُ عنهما ولا يُعلَّق، وهذا الذي قاله هنا هو المذهب الصحيح -وإن كان فيه خلافٌ لبعضهم-..."[(٢)].

وفي موضع آخر أَيَّدَ قولَ الشلوبينيّ، وذلك في مسألة اعتراضه على الجزولي في إضافة (التاء) بعد الفعل والفاعل جمعًا؛ إذ قال: "وظاهرُ قول الجزولي جوازُ (قامتِ الزَّيدونَ، وقامَ الهنداتُ)؛ لأنه قال قاصدًا للتاء: "ولا تَلزم في الجمع مطلقًا". قال الشلوبيني: "يعني -بقوله مطلقًا-: سواءٌ كان جمع تكسير أو جمع سلامة، وسواءٌ كان جمع مؤنث حقيقيًّا أو غير حقيقيّ، وسواءٌ كان جمع مذكر أو مؤنث، جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة"، ثم قال الشلوبيني: "ليس كما ذكره المؤلِّف في مذهب المحقِّقين، إلا في جمع التكسير واسم الجمع، أما جمع المؤنث السالم نحو: (قامتِ الهنداتُ) فحكمه حكمُ المفرد والمثنى، وكذلك حكمُ جمع المذكر السالم حكمُ المفرد منه أيضًا.

قلتُ: لا عدولَ عمَّا ذهب إليه الشيخ أبو عليّ الشلوبينيّ في هذه المسألة، من أنه لا يجوز (قامتِ الزَّيدونَ)، ولا (قامَ الهنداتُ) إلا على لغة من قال: (قال فلانةُ)"[(٣)].

وفي (باب المفعول معه) كذلك ذهب إلى ما ذهب إليه الشلوبيني من جواز حذف المصدر؛ لقوَّة الدلالة عليه؛ إذ قال: "فحمل أبو عليّ الشلوبينيّ كلامه على ظاهره، واعتذر عن إعمال المصدر مضمَرًا

(١) إرشاد السالك١/١١.

(٢) شرح تسهيل الفوائد٢/١٠٣.

(٣) شرح تسهيل الفوائد٢/١١٣.

بأنه –هنا– في قوَّة الملفوظ به؛ لوضوح الدلالة عليه، ودعاه إلى الاعتذار أن سيبويه منع في (باب الوصف بإلَّا) حذفَ (أَنْ يكونَ) وارتفاع "الفرقدان" فقال –بعد إنشاده–:

وكُـــــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــــهُ أَخُـــــوهُ لَعَمْـــــرُ أَبِيـــــكَ إِلَّا الفَرْقَـــــدَانِ[1]

كأنه قال: (وكلُّ أخٍ غيرَ الفرقدينِ يفارقه أخوهُ)، ثم قال: ولا يجوز على (إلَّا) (أن يكون) لأنك لا تضمِر الاسم الذي هذا من تمامه؛ لأن (أن يكون) اسمٌ؛ فظاهر كلامه أن المصدر العامل لا يضمَر، فحمل كلامه ثَمَّ على أنه لا يضمَر لضعفِ الدليل ووجود مندوحة عن حذفه، وحكم هنا بجواز الحذف لقوَّة الدلالة عليه. وما ذهب إليه الشيخ أبو عليّ هو الصحيح لا ما ذهب إليه مَنْ منعَ حذفَ المصدر مطلقًا؛ فإنَّ حذفه إذا قويتِ الدلالةُ عليه واردٌ في الكلام الفصيح..."[2].

وفي (باب التعجُّب) تأييدٌ من ابن مالك متبوعًا بثناء على الشلوبيني، وذلك في مسألة الفصل بين فعل التعجُّب ومعموله؛ إذ قال: "وقال أبو عليّ الشلوبينيّ: حكى الصيمريّ أن مذهب سيبويه منعُ الفصلِ بالظرفِ بين فعلِ التعجُّبِ ومعمولهِ. والصواب أن ذلك جائز –وهو المشهور المنصور–، هكذا قال أبو عليٍّ، وهو المنتهى في هذا الفن نقلًا وفقهًا"[3].

رابعًا: أبو الحسن الأبذيّ (٦٨٠هـ):

هو أحد تلاميذ الشلوبيني، وقد شرح (المقدمة الجزوليَّة) مثله، وتأثَّر به تأثُّرًا شديدًا، حتى نقل في عدد من المسائل عبارات وفقرات كاملة من شروح الشلوبيني: كنقله لكلام الشلوبيني في (مُذْ)؛ إذ يرى أبو عليّ أن "الاسميَّة على (مُذْ) أغلب من الحرفيَّة؛ وذلك للحذف الذي دخلها وبابه الاسم"[4] وتبعه في

(١) البيت من بحر الوافر، وينسب لعمرو بن معديكرب، وحضرمي بن عامر، الشاعرين الفارسيين، وهما من الصحابة – رضوان الله عليهم – ينظر: جمهرة أشعار العرب (ص: ١٤)، الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٣٤، البيان والتبيين ١/ ١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٥، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٠١)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٣/ ٣٤٧.

(٢) شرح تسهيل الفوائد٢/٢٥٥، ٢٥٦

(٣) المصدر السابق٣/٤٢، كذلك: شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٧، ١٠٩٨

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٥٠.

ذلك الأبذيُّ[1]. ونقل عنه -أيضًا- شرحه لعبارة الجزولي عن (التوكيد) -واصفًا له بالأستاذ-؛ حيث قال: "قلتُ: والذي قاله أبو موسى في التوكيد اللفظيِّ ظاهرٌ جدًّا، والذي قاله الأستاذ كأنه رأى أن المجاز لا يُؤَكَّد، فعندما تُؤَكِّده وتعيده عُرف -بذلك- أن اللفظ على حقيقته الموضوع لها من غير تجوُّز، وذلك في قولك: (قامَ الأميرُ الأميرُ)، و(قامَ القومُ القومُ)"[2]، وغيرها من المواضع التي تأثَّر فيها الأبذيُّ بأستاذه أبي عليّ.

خامسًا: أبو حيَّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ):

تتلمذ أبو حيَّان على ابن مالك، وقد ذكرت أن ابن مالك لم يلازم إلا الشلوبينيَّ وآخَرَ؛ لذا فإن أبا حيَّان كان تلميذًا لتلميذ الشلوبينيّ، ولا غرابة أن يتأثَّر به تأثُّرًا شديدًا، وكان ينعته في جُلِّ المواضع بـ(الأستاذ)، وقد أكثر أبو حيَّان من الاستشهاد بآراء الشلوبينيّ؛ إذ بلغت في مصنَّفه (ارتشاف الضرب) ما يربو على الثمانين، كان أغلبها في مخالفة النحويين، ومن تلك الآراء -على سبيل المثال-:

(١) خالف الشلوبينيُّ سيبويهِ في مسألة دلالة (هَنُ) فقال أبو حيَّان: "ونصَّ سيبويه على (الهن، والهنه) للمعرفة، وليس كذلك بغير لام، وقال الأستاذ أبو عليّ: (الهنُ، والهنه) كنايتان عن النكرات"[3].

(٢) في (باب المفعول معه) تابع أبو حيَّان رأي الشلوبيني، وذلك في مسألة دلالة (ليس) التي خالف الشلوبينيُّ فيها جمهورَ النحاة، فقال أبو حيَّان: "و(ليس) عند بعضهم للنفي مطلقًا، وذهب المبرِّد، وابن السَّرَّاج، وابن درستويه، والصيمريّ إلى أنها قد تنفى في الاستقبال، ومنعه الزمخشريّ، فقال: ولا تقول: (ليسَ زيدٌ قائمًا غدًا)، وفي الغُرَّة: وقد منعوا من قولهم: (ليس زيدٌ قد ذهبَ)، ولا قد يذهبُ)؛ لتضاد الحكم بين (قد)، و(ليس)، وذهب الأستاذ أبو عليّ إلى أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيَّدة بزمان، والمقيَّدة بزمان تنفيه على حسب القيد، وهو الصحيح"[4].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للأبذي٢/٢٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية للأبذي٢/٦٩٣.

(٣) الارتشاف٢/٩٧٢.

(٤) المصدر السابق٣/١١٥٧.

سادسًا: ابن أم قاسم المراديّ (٧٤٩هـ):

وهو أحد العلماء الذين تأثَّروا بالشلوبينيّ ونقل عنه، من ذلك -على سبيل المثال-:

(١) أشار إلى رأيه في باب (خَلَا)، في مسألة الخلاف في كونها اسمًا أو حرفًا؛ إذ قال: "ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد (جير) بـ(إِنْ) التي بمعنى (نَعَمْ)، فحذف همزتها، وخفَّف. ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنوَّن تنوين التَّرنُّم. وهو لا يختصُّ بالأسماء، بل يلحق الفعل والحرف. قلتُ: أشار الشلوبينيّ إلى هذا الاحتمال الثاني، وهو أقرب من الذي قبله. والله أعلم"[(١)].

(٢) استدل برأيه في (رُبَّ)؛ إذ قال: "قلتُ: أما استدلاله بصلاحية (كَمْ) في كل موضع وقعتْ فيه، غير نادر، فقد أجاب الشلوبيني عن ذلك بما معناه: إنَّ لمجرور (رُبَّ) -في تلك المواضع- نسبتين مختلفتين: نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلَّة إلى غيره. فتارةً يأتي بلفظ (كَمْ) على نسبة الكثرة، وتارةً يأتي بلفظ (رُبَّ) على نسبة القلَّة"[(٢)].

سابعًا: ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ):

رغم الفارق الزمانيّ والمكانيّ بين ابن هشام والشلوبينيّ، إلا أن آراء الشلوبينيّ وجدت طريقها إلى ابن هشام -عن طريق شيخه ابن مالك-؛ إذ لم تخلُ مؤلَّفات ابن هشام من الاستشهاد بآراء الشلوبينيّ، ومن ذلك -على سبيل المثال-:

(١) في باب (كان وأخواتها) في مسألة الاختلاف في (ليس)، هل تكون للنفي مطلقًا، أم لنفي الحال؟، أَيَّدَ ابنُ هشامٍ رأيَ الشلوبينيِّ؛ إذ قال: "اختُلف في (ليس)، فقال الجزولي: هي للنفي مطلقًا، وقال الجمهور: هي لنفي الحال.

قال الزمخشريُّ في (المفصَّل): "فلا تقول: (ليسَ قائمًا غدًا). وقال الشلوبيني، وتبعه الناظم وابنه: وهو الصواب؛ إذا لم يكن للخبر زمنٌ مخصوصٌ تقيَّد نفيها بالحال، كما يُحمل عليه الإيجاب

(١) الجنى الداني ١/٤٣٥.

(٢) المصدر السابق ١/٤٤٦.

المطلق"[(١)].

(٢) أثنى ابنُ هشامٍ على الشلوبينيّ في باب (أَنْ) وذلك في مسألة حالات زيادة (أَنْ)؛ إذ قال: "وَقَالَ الشلوبينيُّ: لمَّا كَانَتْ (أَنْ) للسبب فِي (جِئْتُ أَنْ أُعْطِيَ) أي: للإعطاء أفادتْ -هُنَا- أَن الْإِسَاءَة كَانَتْ لأجل الْمَجِيء وَتعقبه، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلهم: (أَمَا وَاللهِ أَنْ لَو فعلتَ لفَعَلتُ) أكَّدتْ (أَنْ) مَا بعد (لَوْ) وَهُوَ السَّبَب فِي الْجَواب، وَهَذَا الَّذِي ذكرَاهُ لَا يعرفهُ كبراء النَّحْوِيين. انْتهى"[(٢)].

ثامنًا: أبو الحسن الأشمونيّ (٩٠٠هـ):

وهو أحد النحاة والعلماء الذين تأثَّروا بالشلوبينيّ، ونقلوا عنه، ومما نقله عنه:

(١) نقل قول الشلوبيني في (باب الموصول)، في مسألة حرفيَّة (ال) فقال: "قال الشلوبيني: الدليل على أن (الألف واللام) حرفٌ قولك: (جاءَ القائمُ)، فلو كانت اسمًا لكان فاعلًا، واستحقَّ (قائمٌ) البناء؛ لأنه -على هذا التقدير- مهمَلٌ؛ لأنه صلة، والصلة لا يُسلَّط عليها عاملُ الموصول."[(٣)].

(٢) في باب (لا) النافية للجنس، استدل بقول الشلوبيني في مسألة رافع اسم (لا)؛ حيث قال:

"وأما الرافع له فقال الشلوبيني: لا خلاف في أن (لا) هي الرافعة له عند عدم تركيبها، فإنْ رُكِّبَتْ مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضًا هي الرافعة له، وقال في (التسهيل): إنه الأصحُّ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ولم تعمل إلا في الاسم"[(٤)].

(٣) ذكر في (باب التمييز) قول الشلوبيني في مسألة الاختلاف في معنى (مِنْ)، فقال:

"اختُلف في معنى (مِنْ) هذه؛ فقيل: للتبعيض، وقال الشلوبيني: يجوز أن تكون -بعد المقادير وما أشبهها- زائدةً عند سيبويه، كما زِيدتْ في نحو: (ما جاءَني مِنْ رجلٍ)، قال: إلا أن المشهور من مذاهب

(١) تخليص الشواهد ١/٢٢٥.
(٢) مغني اللبيب ١/٥٢.
(٣) شرح الأشموني ١/١٤٠.
(٤) المصدر السابق ١/٣٣٢.

النحاة –ما عدا الأخفش– أنها لا تُزاد إلا في غير الإيجاب"[١].

تاسعًا: الشيخ خالد الأزهريّ (٩٠٥هـ):

تأثَّر الأزهريُّ بالشلوبينيِّ في مواضع متعدِّدة، ونقل عنه، فمن ذلك –على سبيل المثال–:

(١) استدل بقول الشلوبيني في (فصل زيادة همزة الوصل) في مسألة تسميتها بالوصل فقال: "سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنه يُتوصَّل بها إلى المنطق بالساكن، كما قاله الشلوبيني"[٢].

(٢) استدل بقول الشلوبيني في مسألة (لا) وتركيبها من (لا أَنْ)؛ إذ قال: "وردَّ عليهم بأربعة أمور، **أقواها**: أنه إنما يصحُّ التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كـ(لولا) وقد لا يظهر أحدهما، كـ(أما) قاله الشلوبيني. وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة"[٣].

عاشرًا: جلال الدين السيوطيّ (٩١١هـ):

السيوطيُّ من النحاة الذين تأثَّروا بالشلوبينيِّ؛ فقد أكثر من نقل آرائه النحوية في أغلب مصنَّفاته، ولا سِيَّما في كتابه (همع الهوامع)، ومن ذلك:

(١) في باب (كان وأخواتها)، في مسألة اختصاص (ليس) بنفي الحال، أم نفي الحال والماضي والمستقبل؟؛ إذْ قال مؤيِّدًا أبا عليٍّ: "ذهبَ قومٌ إِلَى أَنَّ (لَيْسَ، وَمَا) مخصوصان بِنَفْي الْحَال؛ وبنوا –على ذَلِكَ– أنهما يُعيّنان الْمُضَارع لَهُ، وَذهبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُمَا ينفيان الْحَال والماضي والمستقبل، وَالصَّحِيح توَسُّطٌ ذكره الشلوبينيُّ يجمع بينَ الْقَوْلَيْنِ، وَهُوَ أَن أَصلهمَا لنفي الْحَال مَا لم يكن الْخَبَرُ مَخْصُوصًا بِزَمَانٍ فبحسبهِ"[٤].

(٢) وفي (الجملة الاعتراضيَّة) تابع السيوطيُّ رأيَ الشلوبينيِّ، واختاره؛ إذ قال: "وَقَالَ الشلوبينيُّ: إِنَّه لَيْسَ على ظَاهره، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا على حسب مَا كَانَت تَفْسِيرًا لَهُ، فَإِنْ كَانَ الْمُفَسِّر لَهُ مَوضِعٌ؛ فَكَذَلِك

(١) شرح الأشموني ٥١/٢.
(٢) التصريح ٦٨٢/٢.
(٣) المصدر السابق ٣٥٨/٢.
(٤) همع الهوامع ٤٢٣/١.

هِيَ، وَإِلَّا فَلَا، وَمِمَّا لَهُ مَوضِعٌ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ ٩﴾[1] فَقَوله: (لَهُم مغْفرَةٌ) فِي مَوضِع نصب؛ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ للموعود بِهِ، وَلَو صرَّح بالموعود بِهِ لَكَانَ مَنْصُوبًا، وَكَذَلِكَ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾[2] فـ(خلقناه) فسَّر عَاملًا فِي (كلَّ شَيْءٍ) وَله مَوضِعٌ كَمَا للمفسِّر؛ لِأَنَّهُ خبرٌ لـ(إِنَّ)، وهَذَا الَّذِي قَالَه الشلوبينيُّ هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي، وَعَلِيهِ تكون الْجُمْلَةُ عطفَ بَيَانٍ أَو بَدَلًا"[3].

وفيما سبق من نماذج؛ يظهر تأثير الشلوبينيّ في الدراسات اللاحقة، وتأثُّر النحاة بآرائه، وهذه الأمثلة -التي ذكرتُ- هي من باب التمثيل لا الحصر؛ وذلك لأن آراء الشلوبينيّ ومآخذه منتشرة بكثرة في اللاحقين، لا يمكن حصرها كلها. والله أعلم.

(١) سورة المائدة: ٩.

(٢) سورة القمر: ٤٩.

(٣) التصريح ٢/٣٣٢.

الخاتمة

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تقدِّم دراسة تقويميَّة لأبرز المآخذ التي أخذها الشلوبينيُّ على شيوخه، وأثر هذه المآخذ في الدراسات النحويَّة، ويمكن إجمال أبرز هذه النتائج التي توصَّل إليها البحث فيما يلي:

- يُعَدُّ الشلوبينيُّ من أبرز نحاة المدرسة الأندلسيَّة في القرن السابع الهجريّ، فكان رئيس النحاة بها، لا يُجارَى، ولا يُشَقُّ له غُبار في براعتهِ باللغة العربية، حتى قيل: إنه إليه انتهتْ إمامةُ هذا الشأن في المشرق والمغرب.

- عُني الشلوبينيُّ -في أغلب مآخذه- بمصدر (السَّماع)، ووظَّفه في كثيرٍ من المآخذ؛ ليقوِّي آراءه، بل إنه -في بعض المواطن- فضَّله على (القياس) إذا تعارضَ معه، وكانت مصادره في السَّماع متنوعة؛ وهذا دليل على انفتاحه الفكريّ النحويّ، فنجده يُجيز قراءات قرآنيَّة عدَّها نحاةُ البصرة والكوفة شَاذَّةً، كذلك أكثر من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، وكذلك بالشعر والنثر.

- تأثَّر الشلوبينيُّ بـ(علم المنطق) تأثُّرًا واضحًا؛ الأمر الذي أَدَّى -في بعض المواضع- إلى ركاكة عبارته؛ مما نتج عنه استغلاقُ فهم مراده أحيانًا.

- أغلب مآخذ أبي علي الشلوبيني على شيوخه، تدور حول المسائل النحوية، أكثر من التصريفية.

- كثير من مآخذ الشلوبيني على شيوخه يكون في تصويب العبارة وتعديلها.

- عُني أبو عليٍّ -في كثير من المآخذ- بالقياس والتعليل؛ وذلك لترسيخ القواعد النحويَّة لدى المتعلِّمين؛ فعمدَ إلى استعمال أقسام التعليل دون أن يشير إلى أسمائها.

- امتازت أغلب مآخذ الشلوبيني بأسلوب الاعتراض والانفصال عنه عدَّة مرَّات، وهي سمة ظاهرة في تلك المآخذ، فكانت هذه السِّمة تجيب عمَّا يمكن أن يطرحه المتعلِّم والمتلقِّي من أسئلة.

- عُرف عن الشلوبينيّ أنه حادُّ الطبع سليطُ اللسان، ففي بعض المآخذ على شيوخه تطاول على أحدهم، ودَعَا على آخر؛ وهذا مما يؤخذ عليه -رحمه الله-.

- أفاد أبو عليٍّ الشلوبينيُّ مما تركه النحاة الذين سبقوه، فكان يختار ما يراه قريبًا للصواب، ونأى بنفسه عن الالتزام والتعصُّب لمذهب واحد، وليس أدلَّ على ذلك مِن أخذه بالمذهب الكوفيّ في بعض

المواطن -وإن كان في أغلبها بصريَّ المذهب-.

- تنوَّعت مؤلَّفات الشلوبينيِّ؛ فكان منها كتب ذات طابع مختصَر تصلُح للمبتدئين، وكتب مطوَّلة تناسب المتخصِّصين.

- ترك الشلوبينيُّ أثرًا واضح المعالم في الدراسات النحوية اللاحقة؛ فوجدنا آراءه النحويَّة تملأ كتب النحاة المعاصرين له واللاحقين: كابن عصفور، والآبذيّ، وابن أبي الربيع الإشبيليّ، وابن مالك، وأبي حيَّان، وابن هشام الأنصاريّ، والسيوطيّ، وغيرهم، بل نجدها -أحيانًا- منقولةً حرفيًّا.

التوصية:

تُوصِي هذه الدراسةُ الدارسين بإتمام ما تبقَّى من هذه المآخذ، وسَبْرِ أغوارها؛ إذْ لم يتسنَّ لي دراستُها كلُّها -نظرًا لكثرتها-. والله أعلم.

الفهارس الفنيِّة

١) فهرس الآيات القرآنية والقراءات.

٢) فهرس الحديث النبوي الشريف.

٣) فهرس الآثار وأقوال العرب.

٤) فهرس الشعر.

٥) فهرس الأعلام.

٦) فهرس المسائل النحوية والتصريفية.

٧) فهرس المصادر والمراجع.

٨) فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ ﴾	٦١	١٧٢
﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا﴾	٧٠	٢٦٠
﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗا﴾	١٣٤	١٤٢
﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ ﴾	١٣٥	٢٢٥
﴿قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ﴾	١١١	٢٨٤، ٢٨٥
﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ﴾	١٨٧	١١٣
﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢١٤	١١٣
﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾	٢٨٦	١٢٧
سورة آل عمران		
﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾	٦	١٥٤
﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا﴾	١٩٣	٧٦
سورة النساء		
﴿ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	٨٧	٩٤
سورة المائدة		
﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴾	٩	٣٥٨
﴿ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾	٦٤	١٥٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأعراف		
﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾	٣٨	١١٨
﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ ﴾	٦٩	١٤٢
﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾	٩٥	١١٣
سورة التوبة		
﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٞ﴾	٣٨	١١٨
﴿ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ ﴾	٤٠	١٢٧
سورة يونس		
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ ﴾	٥٨	١٣٤
﴿ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾	٩٠	٦٨
سورة هود		
﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾	٨	٤٤
﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ﴾	١١٨	٢٠٥
سورة يوسف		
﴿ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾	٣٥	١١٣
سورة إبراهيم		
﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾	٩	١١٨
﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	٣١	١٣٥
سورة الإسراء		
﴿ وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ﴾	٢٣	٢١٣
﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾	١١٠	١٤٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الكهف		
﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾	٣٧	٧٦
﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	٩٦	٨٢، ٨٤
سورة مريم		
﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾	٣١	٢٠٦
﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾	٦٢	٩٤
﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾	٦٩	٣١٥
سورة طه		
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾	٧١	١١٨، ١٢٠ ، ١٢١
سورة الأنبياء		
﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾	٢٤	٣٣٩
سورة الحج		
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ ﴾	٦	٥٣
سورة الفرقان		
﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾	٥٤	٢٠٥
سورة العنكبوت		
﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾	١٢	١٣٤
سورة الروم		
﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾	٢	١١٨
﴿ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ ﴾	٣	١١٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾	٤	١١٨
﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	٤٧	٣٧
﴿فَيَبۡسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾	٤٨	١٥٤
سورة سبأ		
﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾	٢٤	٢٢٤
﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾	٣١	٣٣٤
سورة يس		
﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ﴾	٤٠	١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٧٩
سورة ص		
﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾	٨	١٣٥
﴿وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرۡكُضۡ﴾	٤١ -٤٢	١٧٧
سورة الشورى		
﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾	١١	١١٨
سورة الزخرف		
﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾	٧٧	١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٣
سورة ق		
﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ﴾	١٢	٦٨
﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيۡنَا ٱلۡمَصِيرُ﴾	٤٣	٢٣٨
سورة الذاريات		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾	٢٠	١٢٢
﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾	٢٢	١٢٢
سورة القمر		
﴿ نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾	٣٤	٩٤
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾	٤٩	٣٥٨
سورة الواقعة		
﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾	٨٤	١٦٨
﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾	٩٠-٩١	٣١٥
سورة الممتحنة		
﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾	١٢	٦٨
سورة الطلاق		
﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾	٧	١٣١ ، ١٣٣
سورة الحاقة		
﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾	١٩	٨٣
سورة الفجر		
﴿ رَبِّيٓ أَكْرَمَنِ ﴾	١٥	٧٥
سورة الضحى		
﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾	٣	٧٥
سورة القدر		
﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾	٥	١١٣ ، ١١٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	١٧٨
﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾	٢	١٧٨
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾	٣	١٢٣

فهرس القراءات

الآية	القراءة	الصفحة
﴿إن البقر تشبه علينا﴾ [البقرة:٧٠]	الفتح في ﴿ تشبه علينا﴾يدل على التذكير، والضَّمُّ (تشابَهُ علينا) يدل على التأنيث	٢٦٠
﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ [البقرة: ١٧٧]	قرأ حمزة وحفص ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ بنصب: ﴿ البر ﴾ على أنه خبر ﴿ليس ﴾ مقدَّم، و﴿ أن تولوا ﴾ اسمها مؤخَّر	٤٠
﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]	بنصب (فيغفرَ)، (ويعذبَ)	٣١٦
﴿هَذَا يَوْمَ ينفع الصَّادِقِين﴾ سورة المائدة: ١١٩	قراءةُ نافع وابن محيصن: (يومَ)،﴿هَذَا يَوْمَ ينفع الصَّادِقِين﴾ بِالْبِنَاءِ	٩١
﴿أَتُحَآجُّوٓنِّي ﴾ [الأنعام:٨٠]	(نون الوقاية) هي المحذوفة من النونين	٣١٦
﴿لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾ [مريم:٦٩]	(أيهم) قُرئ بالنصب، والبناء على الضَّمِّ	٣١٥
﴿ولا الليل سابق النهار﴾ يس:٤٠	الجمهور على حذف التنوين تخفيفًا، وقرئ: (سابقٌ النَّهَارَ) بالتنوين والنصب على الأصل	١٧٧
﴿وعذاب اركض﴾ [ص٤١-٤٢]	قُرئت بالضَّمِّ والكسر	١٧٧
﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحدُ اللهُ الصَمَدُ﴾ [الصمد: ١-٢]	بحذف التنوين من كلمة (أحد)	١٧٩

فهرس الأحاديث الشريفة

طرف الحديث	الصفحة
أَبْشِرُوا فواللهِ لَأَنَا وكثرة الشيءِ أَخْوَفَنِي عَلَيْكُمْ مِنْ قِلَّتِهِ	٣١٩
إِنَّ امْرَأَةً دخلتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبستْها	١١٨
في كلِّ كبدٍ رطبةٍ أجرٌ	٣٢٠
قُومُوا فلأُصَلِّ لكم	٣٢٠
لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ	١٣٤
مَنْ تَعَزَّى بعزاءِ الجاهليَّةِ؛ فأعضُّوهُ بِهَنِ أبيهِ ولا تَكْنُوا	١٩٧

فهرس الآثار وأقوال العرب

الأثر أو القول	الصفحة
أمت في الحجر لا فيك	٣٢٣
البركة أعلمنا الله مع الأكابر	٨١
فالج بن خلاوة	٣٢٣
لا لَعًا له	١٥
لا يدخل الخاتم في إصبعي	١٢٠
ما أحسن في الهيجاء لقاءها! وأكثر في اللزبات عطاءها! وأثبت في المكرمات بقاءها!	٢١١
من يَطُل هنُ أبيه ينتطق به	١٩٧
نزلت في أبيك	١٢٠

فهرس الأشعار[1]

صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
قافية الباء		
واحدا	تنوبُه	٣٤٠
أُمُورِهِمْ	الثَّعالبِ	٩١
غَمَاغِمُ	المعَلَّبِ	٣٢٢
عاصمٍ	واهبِ	٨١
قافية الدال		
بهِ	أبدَا	٣٩
إنَّها	وعهودًا	٣٢١
أُنَاسٌ	زيادِ	١١٥
أسد	الصِّيدِ	١٧٩
عَلِمُوا	الجلاعيدِ	١٧٩
قافية الراء		
الـخـبـر	الأُخَر	٣٨

(١) رتبت القوافي على هذا النهج: الساكن أولا، ثم المفتوح، فالمضموم، فالمكسور.

صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
البِلَى	القَطْرُ	٢٠٧
لكمُ	عمرُ	١٠٦
يُرَى	الصبرِ	٢١١
قافية السين		
حَيَدٍ	وَالآسُ	٣٤
قافية العين		
نخلةٍ	بأجدعَا	١٢٠
الصِّبَا	وَازعُ	٩١
قافية القاف		
هَامَاتُهَا	تُخْلَـــقِ	٣٣٩
قافية اللام		
أَجَرْتَهُ	مَوْئِلَا	٨٢
نَفْسٍ	تَبَالَا	١٣٤
بينَهم	الأَناملُ	٢٥٧
وعَنْهُمُ	وَجَهُولُ	٤١
مَعِيشَةٍ	المالِ	٨٤
عهدهِ	أحوالِ	١١٩

صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
تَمَايَلَتْ	المخلخلِ	٢٨٦
قافية الميم		
صَدِّ	لماما	٣٢٢
تَقَدَّمُوا	المقَدَّمَا	٢١١
سَرْحةٍ	بتَوْءَمِ	١٢٠
مُنَغَصَّةً	والهَرَمِ	٣٩
وسَبَّنِي	وهَاشِمِ	٨٤
قافية النون		
والعِتَابَنْ	أَصَابَنْ	١٧٠
وقَاتِمِ المخترَقِنْ	الخَفَقِنْ	١٧١
سليمى	دَانِ	٩١
أَخُوهُ	الفَرْقَدَانِ	٣٥٤
اللَّ	الأزمانِ	١٤٦
المو	مُبِين	٢٠٦
قافية الهاء		
دَارُهَا	وجَارُهَا	١٣٥
غريمَهُ	غريمُها	٨٣

صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
قافية الياء		
أَنَّهُ	هِيَا	٢٤٦

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة
١) إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَّاج	٤٢
٢) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبدالرحمن أبو إسحاق الزيَادِيّ	١١٩
٣) إبراهيم بن محمَّد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرميّ الإشبيليّ، أبو إسحاق ابن ملكون	٢٣
٤) أحمد بن الحسن بن الفرج، أبو بكر ابن شقير	٤٢
٥) أحمد بن الحسين بن أحمد الإربليّ، الموصليّ، أبو عبدالله، شمس الدين ابن الخبَّاز	٦٠
٦) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازيّ، أبو الحسين	١٦٥
٧) أحمد بن مُحَمَّد الحملاوي	٢٦٤
٨) أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد البجائي الأُبَّذيّ	١٣٧
٩) إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن مُحَمَّد بن سلمان، أبو علي القالي	٢٥٢
١٠) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر	٢٧٦
١١) إسماعيل بن علي بن محمود بن مُحَمَّد ابن عمر بن شاهنشاه	٢٥٩
١٢) بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المراديّ	٣٨
١٣) بكر بن مُحَمَّد بن عثمان، النحويّ، البصريّ المازني	١٩١
١٤) الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن مُحَمَّد بن سليمان أبو علي الفارسي	٣٦
١٥) الحسن بن عبدالله بن المرزبَّان السيرافيّ	١٣٧
١٦) خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجانيّ، الأزهريّ، الوقَّاد	١٢٠
١٧) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، أبو بكر الماوردي	٢١٨

العلم	الصفحة
١٨) خلف بن حيَّان بن محرز، ويُكنى أبا محرز البصريّ، المعروف بالأحمر	٦٤
١٩) خَلَف بن يوسف بن فرتون، أبو القاسم ابن الأبرش، الأندلسيّ، الشنتريني	٢١٩
٢٠) الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي	٥٠
٢١) سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبدالله، الأنصاريّ، المعروف بابن الدهان	٤٠
٢٢) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري	٢٧٦
٢٣) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش	٣١
٢٤) سليمان بن مُحَمَّد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة	٢٩٩
٢٥) صالح بن إسحاق الجرميّ، النحويّ أبو عمر الجرميّ	١٩٠
٢٦) طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن ابن باشاذ	٣٠٩
٢٧) عباس حسن الأديب	١٧٤
٢٨) عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن الرماك أبو القاسم ابن الرماك	٣٠١
٢٩) عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القوّاس ابن القواس	٨٠
٣٠) عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي ابن بري	٣٠٤
٣١) عبدالرحمن بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن سابق الدين الخضيري، السيوطي	٥٠
٣٢) عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي	٦٥
٣٣) عبدالرَّحْمَن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيْش السهيلي	٢٣
٣٤) عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات، الأنباريّ	٤٥
٣٥) عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد الجرجانيّ	٢٢٢
٣٦) عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر بن الخشَّاب	١٢٩
٣٧) عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد ابن عليّ الفاكهيّ	٥٩
٣٨) عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ أبو البقاء العكبري	٣٦
٣٩) عبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ بن المرزبَّان، الفسويّ ابْن درسْتوَيْهِ	٣٩

العلم	الصفحة
٤٠)عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل العقيلي ابن عقيل	٣٢
٤١)عبدالله بن عليّ بن إسحاق الصّيمريّ	٢٠٩
٤٢)عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدّينَوَريّ، أبو مُحَمَّد ابن قتيبة	١٠٥
٤٣)عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام	٦٣
٤٤)عبدالواحد بن عليّ بن برهان، أبو القاسم الأسديّ، العكبريّ، النحويّ	٤٣
٤٥)عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي ابن أبي الربيع	١٢٣
٤٦)عُثْمَان بْن جِنِّي أَبُو الفتح الموصليّ ابن جني	٣٤
٤٧)عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلَّامة جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب	١٥٩
٤٨)علي بن أحمد بن خلف الأنصاريّ، النحويّ، الأندلسيّ، الغرناطيّ، المعروف بابن الباذش	٢١٩
٤٩)عليّ بن حمزة بن عبدالله الأسديّ، الكوفيّ الكسائي	١٣٥
٥٠)علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الربعي	١٦٨
٥١)عليّ بْن عيسى بْن عليّ بْن عَبْدالله النحوي الرماني	٣١
٥٢)عليّ بن محمَّد بن عليّ الحضرميّ، المعروف بابن خروف، النحويّ الأندلسيّ الإشبيليّ	٢٥
٥٣)عليّ بن مُحَمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني	٩٧
٥٤)عليّ بن مؤمن بن مُحَمَّد بن عليّ، النحويّ، الحضرميّ، الإشبيليّ، المعروف بابن عصفور	٤٠
٥٥)عمر بن عبدالمجيد الرُّنديّ، بضمِّ الراء وسكون النون أبو عليّ الرُّنْدِيّ	٢٧
٥٦)عمر بن محمَّد بن عمر بن عبدالله الأزديّ الأندلسيّ الإشبيليّ النحويّ،	١٢

العلم	الصفحة
يُكنى بأبي عليّ، المعروف بـ"الشلوبين"	
٥٧) عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، المعروف بسيبويه النحوي	٣٠
٥٨) عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت، بن عيسى بن يُوماريليٍّ، الجزوليُّ اليزدكتنيُّ أبو موسى الجزوليُّ	٢١
٥٩) القاسم بن أحمد بن الموفَّق الأندلسيّ، المرسيّ، اللورقيّ	١٢٨
٦٠) المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبدالكريم، الشيبانيّ، الجزريّ، ابن الأثير	١٦٢
٦١) مُحَمَّد أبو عبدالله ضياء الدين بن العِلْج	١٨٥
٦٢) مُحَمَّد الفارضيّ شمس الدين	١٤٨
٦٣) مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد، بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي	١٦٧
٦٤) مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن مُحَمَّد، المخزوميّ، القرشيّ، بدر الدين، المعروف بابن الدماميني	١٤٧
٦٥) مُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان	٦٣
٦٦) مُحَمَّد بن أحمد بن طاهر، الأنصاريّ الإشبيليّ الخِدبُّ	٤٥
٦٧) مُحَمَّد بن الحسن الرضيّ الأستراباذيّ	١٤٣
٦٨) مُحَمَّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي أبو بكر الزبيدي	٢٧٣
٦٩) مُحَمَّد بن السري البغدادي ابن السراج	٣١
٧٠) مُحَمَّد بن المستنير بن أحمد أبو عليّ، المعروف بقطرب	١٥٤
٧١) مُحَمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبدالله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ	٤٩
٧٢) محمَّد بن طلحة بن محمَّد بن عبدالملك بن خلف بن أحمد الأمويّ الإشبيليّ، أبو بكر، المعروف بابن طلحة	٢٤
٧٣) مُحَمَّد بن عبد المنعم بن مُحَمَّد الجوجري	٢٨٦

العلم	الصفحة
٧٤) مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز ابن أبي العافية، الأزديّ، الكنديّ	٢٢٠
٧٥) مُحَمَّد بن عبدالله بن العبَّاس، أبو الحسن، ابن الوَرَّاق	٤٤
٧٦) مُحَمَّد بن عبدالله بن مالك، الطائيّ، الجيَّانيّ، المعروف بابن مالك	٣٨
٧٧) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود بن آجروم، النَّحويّ، المغربيّ، المالكيّ، الصِّنْهَاجيّ	١٠١
٧٨) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين	٤٩
٧٩) مُحَمَّد بن يزيد بن عبدالأكبر أبو العبَّاس، المعروف بالمبرِّد	٤٢
٨٠) مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبيّ، ثم المصريّ، المعروف بناظر الجيش	٩٧
٨١) مُحَمَّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيَّان، الغرناطيّ، أثير الدين أبو حيَّان الجيَّانيّ، الأندلسيّ	٣٩
٨٢) مُحَمَّد محيي الدين بن عبد الحميد	١٧٢
٨٣) محمود بن عمر بن مُحَمَّد بن عمر الزمخشريّ	٤٣
٨٤) مكي بن أبي طالب حموش بن مُحَمَّد بن مختار الأندلسي القيسي	٢٤٤
٨٥) هشام بن أحمد بن هشام الكناني أبو الوليد، المعروف بالوقشي	٣١٠
٨٦) هشام بن مُحَمَّد أبي النضر بن السائب بن بشر الكلبي، أبو المنذر ابن الكلبي	٣١٠
٨٧) هشام بن معاوية الضرير، الكوفيّ، أبو عبدالله	١٩١
٨٨) يحيى بن زياد بن عبدالله الديلميّ أبو زكريا الفراء	١٠٧
٨٩) يحيى بن معطٍ بن عبدالنُّور أَبُو الْحُسَيْن زين الدِّين الزواويّ ابن معيط	٣٧
٩٠) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت	٣٠٩
٩١) يعيش بن عليّ بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن عليّ، أبو البقاء ابن يعيش	٥٢
٩٢) يوسف بن معزوز القيسي المرسي، أبو الحجاج	١٧١

العلم	الصفحة
٩٣) يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن	٢٩٩

فهرس المسائل النحوية والتصريفية

المسائل	الصفحة
أولا المسائل النحوية	
مسائل في المرفوعات	
الخلاف في رافع المبتدأ.	٣٠
حذف خبر المبتدأ المرفوع في جملة القَسَم.	٣٤
الخلاف في جواز توسيط أخبار (كان) و(أخواتها) بينها وبين الاسم.	٣٧
الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها.	٤٢
هل تشبه (إنَّ) و(أخواتها) الفعلَ في المعنى فقط، أو في المعنى واللفظ؟	٤٧
استدراك في مواضع كسر همزة (إنَّ) وفتحها.	٥٢
الخلاف في (لا) التي لنفي الجنس وتسمَّى (لا التبرئة).	٥٦
حَدُّ (الفاعل).	٥٩
الخلاف في العامل في الفاعل.	٦٢
الخلاف في تذكير الفعل المسنَد إلى جمع.	٦٧
هل المصدرُ كالفعل في الفرق بين الأفعال المتعدية واللازمة؟	٧٠
مسائل في المنصوبات	
الخلاف في ضمير النصب المتصل.	٧٤
الخلاف في إلغاء (أعلم وأرى) وتعليقهما.	٧٨
الخلاف في (التنازع في العمل).	٩٣
الخلاف في دلالات المفعول.	٨٧
الخلاف في الزمن المبهم المضاف لجملة.	٧٧
يوم وليلة إذا أريد بهما يوم بعينه من حيث التصرف وعدمه.	٩٣
الخلاف في اشتراط التعيين في (غُدوة وبُكرة).	٩٦

المسائل	الصفحة
(المفعول له) ويسمى (المفعول لأجله).	٩٩
الخلاف في حد الحال.	١٠١
الخلاف في تفرّد (يا) بالذكر دون أخواتها.	١٠٣
الخلاف في لفظ المنادى إذا تكرر وكان مضافاً.	١٠٦
مسائل في المجرورات	
الخلاف في مجيء (حتّى) بمعنى (كَي).	١١٠
الخلاف في مجرور (حَتَّى).	١١٣
حكم مجيء (في) بمعنى (على).	١١٨
هل كل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يَعمل الجرَّ؟	١٢٢
مسائل في المجزومات	
الخلاف في تفرُّد أداة الجزم (لما) بالاستغراق.	١٢٧
تسمية (اللام) الجازمة لفعل واحد بلام الأمر.	١٣٠
حكم حذف (لام الطلب).	١٣٣
الخلاف في جازم جواب الشرط.	١٣٧
الخلاف في (إِذْمَا) الجازمة للفعل: أهي اسمٌ أم حرفٌ؟	١٤١
مَا يجزم فعلين (إِذْ) و(حيثُ)، الخلاف في علَّة وجوب زيادة (مَا) بعد (إِذْ) و(حيثُ).	١٤٥
الخلاف في (أيّ) من أدوات الشرط.	١٤٨
أدوات الشرط الجازمة المجازاة بـ(كيفَ).	١٥٢
دخول (الفاء) على الفعل المضارع الواقع جوابًا للشرط.	١٥٦
مسائل نحوية متفرقة	
الخلاف في حَدِّ (الكلام).	١٥٩
الخلاف في حَدِّ (الحرف).	١٦٣

المسائل	الصفحة
هل التنوين خاص بالاسم، أو يتعداه إلى الفعل والحرف؟	١٦٧
التنوين، علة امتناع جزم الأسماء.	١٧٢
حذف التنوين لالتقاء الساكنين.	١٧٧
الخلاف في (الإعراب)؛ أهو أصلٌ في الأسماء أم الأفعال؟	١٨١
العلَّة في كون (البناء) أصلًا في الأفعال.	١٨٥
الخلاف في إعراب (الأسماء السِّتَّة).	١٨٩
الخلاف في (هَنُ) هل هي من الأسماء التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة.	١٩٥
باب (المذكر، المؤنث).	١٩٨
الخلاف في صلة (مَا) الموصوليَّة أو المصدريَّة.	٢٠١
الخلاف في مصاحبة الصفة للموصوف في الحال في فعل (مَا دَامَ).	٢٠٥
الخلاف في الفصل بين (فِعْلِ التَّعجُّبِ) ومعموله.	٢٠٨
علَّة امتناع (النعت) في الأفعال.	٢١٢
الخلاف في زيادة (أبتع) و(أخواتها) على ألفاظ التوكيد.	٢١٤
الخلاف في معنى (بدل الاشتمال).	٢١٧
الخلاف في (عطف البيان) هل يكون على اسم دونه في الشهرة؟	٢٢١
معاني (أو، وإما).	٢٢٤
الخلاف في أنَّ (الألف والنون) مانعتان للاسم من الصرف.	٢٢٦
(كم) الخبريَّة و(كم) الاستفهاميَّة هل تُحمَل إحداهما على الأخرى؟	٢٢٨
ثانياً: المسائل التصريفية	
مسائل في تصريف الأفعال	
الخلاف في دلالة الفعل.	٢٣٤
الخلاف في اختصاص حروف المضارعة.	٢٣٨

المسائل	الصفحة
الخلاف في عدد حروف العلة.	٢٤٢
تسكين عين ماكان على (فَعُل) من فعل أو اسم.	٢٤٥
مسائل تصريف الأسماء	
هل يتعيَّن خلوّ الصفة المراد جمعها جمع مذكر سالمٍ من تاء التأنيث؟	٢٤٩
اللغات في حَموك.	٢٥١
الخلاف في تثنية (أجمع جمعاء) وما يتبعها.	٢٥٤
الخلاف في تصغير ما كان على (أفعال) جمعًا.	٢٥٦
اسم الجنس، الخلاف في لفظ (بقر) اسم الجنس المعدود يُذكَّر ويُؤنث.	٢٥٩
ما جاء على وزن (فُعَل) هل يُكسّر على (أفعال) أو (فِعلان).	٢٦٢
الخلاف في (فِعَال) و(فُعُول) من أبنية جموع الكثرة.	٢٦٥
الخلاف في التسوية في تحريك العين مما جاء على (فَعْلة) مضعفًا أو معتلًا.	٢٦٨
الخلاف في جمع (ضَيعة) على (ضِياع).	٢٧١
الخلاف في الهمزة المنقلبة عن الواو أو الياء.	٢٧٤
المسائل المشترك بين الأفعال والأسماء	
تغير المعاني لتغير الصيغة.	٢٧٩
الخلاف في(هاتِ) هل هي اسم فعل أو فعل أمر.	٢٨٣
هل تمنع حروف الاستعلاء من الإمالة؟	٢٨٦

فهرس المصادر والمراجع

١) **إبراز المعاني من حرز الأماني**، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، الناشر: دار الكتب العلمية .

٢) **أبو علي الشلوبيني وأثره في الدراسات النحوية**، نصر الدين أحمد منوفي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ١٩٧٠م.

٣) **أبو علي الشلوبيني، وأثره في الدراسات النحوية**، إيمان عبدالله حسنات، رسالة ماجستير، كلية العلوم والآداب، جامعة آل البيت – ٢٠٠٢م.

٤) **الآجرومية**، المؤلف: ابن آجُرُّوم، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله، الناشر: دار الصميعي، الطبعة: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

٥) **اختيارات أبي علي الشلوبيني وآراؤه من خلال شرحه الكبير على المقدمة الجزولية**، نبيل محمود صبري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ٢٠٠٦م.

٦) **أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب**، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: مُحَمَّد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٧) **أدوات الإعراب**، المؤلف: ظاهر شوكت البياتي، الناشر: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

٨) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان مُحَمَّد، د. رمضان عبد التواب، ط (١) ، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ. ١٩٩٨ م.

٩) **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، برهان الدين إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: د. مُحَمَّد بن عوض بن مُحَمَّد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

١٠) **أسرار العربية،** لأبي البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، تحقيق: د. فخر صالح قداره ، ط (١) ، دار الجيل ، بيروت ١٤١٥ هـ. ١٩٩٥م.

١١) **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين،** تأليف: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الطبعة: الأولى – ١٤٠٦هـ.

١٢) **الأشباه والنظائر في النحو،** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم مُحَمَّد عبد الله – أحمد مختار الشريف، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٤٠٧ – ١٩٨٧ م.

١٣) **إصلاح المنطق،** المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: مُحَمَّد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.

١٤) **أصول الفقه الإسلامي،** د .أحمد فراج حسين ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٤ م

١٥) **الأصول في النحو،** لأبي بكر مُحَمَّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، تحقيق: د. عبد الحسين القتلى ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥م.

١٦) **الأضداد،** المؤلف: أبو بكر، مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

١٧) **اعتراضات أبي علي الشلوبيني النحوية واختياراته في (شرح المقدمة الجزولية الكبير) عرضا ومناقشة،** مُحَمَّد عبد الواحد الوكيل، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر ٢٠٠٦م.

١٨) **إعراب القرآن،** لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

١٩) **الأعلام**، المؤلف: خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٢٠) **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، أبو بكر، مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثانية، سنة النشر:١٣٩١هـ — ١٩٧١ م.

٢١) **الاقتراح في أصول النحو**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٢) **الأمالي = شذور الأمالي = النوادر**، المؤلف: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن مُحَمَّد بن سلمان، عني بوضعها وترتيبها: مُحَمَّد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

٢٣) **أمالي ابن الحاجب**، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل — بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٢٤) **أمالي ابن الشجري**، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود مُحَمَّد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

٢٥) **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)**، لابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي ، تحقيق: هادي حسن حمودي ، ط (١) ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥ هـ

٢٦) **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

٢٧) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل١٩٨٢ م.

٢٨) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: -.

٢٩) **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود ، ط (١) ، مطبعة دار التأليف مهر ١٣٨٩ هـ. ١٩٦٩م.

٣٠) **إيضاح شواهد الإيضاح**، المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور مُحَمَّد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٣١) **الإيضاح في علل النحو**، المؤلف: أبو القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

٣٢) **إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس**، (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس)، المؤلف: أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر، سنة النشر: ١٤٣٣ – ٢٠١٢ م. بدون معلومات.

٣٣) **البحر المحيط في التفسير**، المؤلف: أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي مُحَمَّد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٣٤) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، المؤلف: مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٣٥) **البديع في علم العربية**، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٣٦) **برنامج شيوخ الرعيني**، الحافظ علي بن مُحَمَّد بن علي الرعيني الإشبيلي المعروف بابن الفخار، تحقيق: إبراهيم شبوح، طبع في وزارة الثقافة والإرشاد القومي ١٩٦٢ م.

٣٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الأشبيلي السَّبتي، تحقيق: الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٣٨) **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، المؤلف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي، الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة، عام النشر: ١٩٦٧ م.

٣٩) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا

٤٠) **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، المؤلف: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦ م.

٤١) **البيان والتبيين**، المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.

٤٢) **تاج العروس من جواهر القاموس**، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، الناشر: دار الهداية.

٤٣) **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٤٤) **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، المؤلف: أبو المحاسن المفضل بن مُحَمَّد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٤٥) **تاريخ بغداد وذيوله**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٤٦) **التبصرة والتذكرة**، لأبي مُحَمَّد الصيمري، تحقيق: د. فتحي عليّ الدين ، ط (١) ، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢م.

٤٧) **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٤٨) **تتمة الأعلام للزركلي** [وفيات (١٣٩٦ - ١٤١٥ هـ) = (١٩٧٦ - ١٩٩٥ م) يليه المستدرك الأول والثاني]، المؤلف: مُحَمَّد خير رمضان يوسف، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ، الناشر: دار ابن حزم، بيروت

٤٩) **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، المؤلف: أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥٠) **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**، المؤلف: جمال الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ

٥١) **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، المؤلف: جمال الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٢) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي ، ط (١) دار القلم، دمشق ١٤١٩ هـ. ١٩٩٨ م.

٥٣) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. مُحَمَّد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ.

٥٤) **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي،** المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٥٥) **التصريح بمضمون التوضيح في النحو،** خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط (١) ، القاهرة ١٤١٣ هـ. ١٩٩٢م.

٥٦) **تعجيل الندى بشرح قطر الندى،** المؤلف: عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، بدون بيانات، المكتبة الشاملة.

٥٧) **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد،** الدماميني، ت . د. مُحَمَّد المفدى ، ط (١) ، الرياض ١٤٠٣ هـ.

٥٨) **تفسير الألوسي = روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،** المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ .

٥٩) **التَّفْسِيرُ البَسِيْط،** المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن مُحَمَّد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي ، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

٦٠) **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،** المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ .

٦١) **تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن**، المؤلف: مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٦٢) **تفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن**، المؤلف: أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٦٣) **تَكملَة مُعجم المُؤلفين**، وَفيات (١٣٩٧ - ١٤١٥ هـ) = (١٩٧٧ - ١٩٩٥ م)، المؤلف: مُحَمَّد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٤) **التكملة والذيل على درة الغواص = التكملة فيما يلحن فيه العامة** (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»)، المؤلف: أبو منصور موهوب بن أحمد بن مُحَمَّد بن الخضر الجواليقي، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٦٥) **تلخيص أخبار النحويين واللغويين**، لأحمد بن عبدالقادر، تاج الدين بن مكتوم، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ٢٦٩ تيمور.

٦٦) **تمهيد القواعد، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، المؤلف: مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي مُحَمَّد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ

٦٧) **تهذيب اللغة**، المؤلف: مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٦٨) **توجيه اللمع**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي مُحَمَّد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة - كلية اللغة

العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٦٩) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المؤلف : أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

٧٠) **التوطئة**، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف المطوع ، مطابع سجل العرب ١٤٠١ هـ. ١٩٨١م.

٧١) **جامع الدروس العربية**، المؤلف: مصطفى بن مُحَمَّد سليم الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٧٢) **الجمل في النحو**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل، إربد ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥م.

٧٣) **جمهرة أشعار العرب**، المؤلف: أبو زيد مُحَمَّد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي مُحَمَّد البجاوي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٧٤) **جمهرة الأمثال**، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، الناشر: دار الفكر – بيروت.

٧٥) **جمهرة اللغة**، المؤلف: أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٧٦) **الجنى الداني في حروف المعاني**، المؤلف: أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٧٧) **الجهود النحوية لأبي علي الشلوبين من خلال كتابيه (التوطئة) و (شرح المقدمة الجزولية)**، رسالة دكتوراه، للباحث بلخير شنين، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ٢٠١٤م.

٧٨) جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، لفادي صقر أحمد عصيدة، وهي رسالة ماجستير، في اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين- ٢٠٠٦م.

٧٩) **الجيم**، المؤلف: أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء، تحقيق: إبراهيم الأبياري، راجعه: مُحَمَّد خلف أحمد، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

٨٠) **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، المؤلف: أبو العرفان مُحَمَّد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .

٨١) **حجة القراءات**، المؤلف: عبد الرحمن بن مُحَمَّد، أبو زرعة ابن زنجلة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

٨٢) **الحجة في القراءات السبع**، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق — بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

٨٣) **الحجة للقراء السبعة**، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٨٤) **الحدود في علم النحو**، المؤلف: أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٨٥) **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، المؤلف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.

٨٦) **الحماسة البصرية**، المؤلف: علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب – بيروت

٨٧) **حواشي أبي علي الشلوبين على إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج** لابن ملكون، تحقيق: حسن الحفظى، مجلة عالم الكتب عام ٢٠٠٤م.

٨٨) **حواشي المفصل من كتاب أبي علي الشلوبيني**، تحقيق: حماد بن مُحَمَّد الثمالي (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٨٩) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط (٢)، مصر ١٩٧٩م.

٩٠) **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري**، المؤلف: الدكتور عبدالقادر رحيم الهيتي، الناشر: جامعة قان يونس، بنغازي، الطبعة: الثانية، ١٩٩٣م.

٩١) **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار ، ط (٢) ، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٢م.

٩٢) **الدر الفريد وبيت القصيد**، المؤلف: مُحَمَّد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

٩٣) **دراسات في العربية وتاريخها، لمحمد الخضر حسين**، الناشر: المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

٩٤) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مراقبة / مُحَمَّد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٩٥) **الدرر اللوامع على همع الهوامع** ، الشنقيطي. ت . عبد العال سالم مكرم ، ط (١) ، الكويت ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.

٩٦) **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، المؤلف: إبراهيم بن علي بن مُحَمَّد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، تحقيق وتعليق: الدكتور مُحَمَّد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٩٧) **ديوان امرِئ القيس**، المؤلف: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٩٨) **ديوان السموأل بن عادياء الغسَّانيّ**، السموأل بن غريض بن عادياء بن رفاعة بن الحارث الأزدي صنعة: أبى عبد الله نفطويه تحقيق : واضح الصمد الناشر: دار الجيل - بيروت الطبعة : الاولى - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٩٩) **ديوان الفرزدق**، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس الفرزدق؛ تحقيق: علي فاعور؛ الناشر: دار الكتب العلمية.

١٠٠) **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم؛ الناشر: دار المعارف.

١٠١) **ديوان جرير**، بشرح مُحَمَّد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان مُحَمَّد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: الثالثة.

١٠٢) **ديوان جميل بثينة**، جميل بن معمر، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر؛ سنة النشر: ١٤٠٢ هـ .

١٠٣) **ديوان حسان**، حسان بن ثابت؛ تحقيق: عبد أ مهنا؛ حالة الفهرسة: غير مفهرس؛ الناشر: دار الكتب العلمية؛ سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

١٠٤) **ديوان ذي الرمة** شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، المؤلف: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ.

١٠٥) **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري**، جمع وتحقيق: شاكر العاشور، مراجعة: مُحَمَّد جبار المعيبد، الناشر: ساعدت وزارة الإعلام على نشره، الطبعة: الأولى، ١٩٧٢ م .

١٠٦) **ديوان علقمة بن عبدة**، علقمة بن عبدة الفحل. جمع وشرح: السيد أحمد صقر. الناشر: المطبعة المحمودية بالقاهرة. سنة النشر: ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٥ م .

١٠٧) **ديوان عنترة**، عنترة بن شداد، تحقيق: مُحَمَّد سعيد مولوي، الناشر: المكتب الإسلامي.

١٠٨) **ديوان كُثيِّر عزة**، أبي صخر بن عبد الرحمن بن الاسود بن عامر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.

١٠٩) **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، المؤلف: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة، اعتنى به: حمدو طمّاس، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١١٠) **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، المؤلف: أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، حققة وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور مُحَمَّد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، ٢٠١٢ م.

١١١) **رسالة الحدود**، المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان.

١١٢) **رسالة منازل الحروف**، المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان.

١١٣) **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، المؤلف : أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق : أحمد الخراط، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية

١١٤) **السبعة في القراءات**، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ

١١٥) **السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة**، المؤلف: مُحَمَّد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي، حققه وقدم له وعلق عليه: بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

١١٦) **سر صناعة الإعراب**، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١١٧) **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، المؤلف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة»، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م.

١١٨) **السنن الكبرى**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

١١٩) **سير أعلام النبلاء**، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق : مجموعة من تحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

١٢٠) **شذا العرف في فن الصرف**، المؤلف: أحمد بن مُحَمَّد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض.

١٢١) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٢٢) **شذور الذهب**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الأخيرة.

١٢٣) **شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)**، المؤلف: مُحَمَّد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

١٢٤) **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، المؤلف: بدر الدين مُحَمَّد ابن الإمام جمال الدين مُحَمَّد بن مالك ، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

١٢٥) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق : مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

١٢٦) **شرح أبيات مغني اللبيب**، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى)، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ).

١٢٧) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المؤلف: علي بن مُحَمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .

١٢٨) **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، المؤلف: مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي مُحَمَّد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ

١٢٩) **شرح التسهيل**، لابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، د. مُحَمَّد بدوي المختون ، ط (١) ، هجر للطباعة والنشر، القاهرة ١٤١٠ هـ. ١٩٩٠م.

١٣٠) **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٣١) **شرح جمل الزجاجي**، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن مُحَمَّد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعّار، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٣٢) **شرح جمل الزجاجي**، لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد: الدكتورة سلوى مُحَمَّد عمر عرب، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

١٣٣) **شرح ألفية ابن مالك**، المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http://alhazme.net

١٣٤) **شرح ألفية ابن مالك**، المؤلف: مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، http://www.islamweb.net

١٣٥) **شرح ألفية ابن مالك**، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، ط (٢)، دار الفكر ١٤٠٥هـ .١٩٨٥م.

١٣٦) **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، المؤلف: أبو بكر مُحَمَّد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الناشر: دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)]، الطبعة: الخامسة.

١٣٧) **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي ، ط (١) ، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ.

١٣٨) **شرح الكافية**، رضي الدين الأستراباذي. ت. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ١٣٩٨ هـ. ١٩٧٨م.

١٣٩) **الشرح المختصر للسلم المنورق**، لأبي عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http://alhazme.net

١٤٠) **شرح المفصل**، ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن علي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، طبع عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المثنى بالقاهرة.

١٤١) **شرح المقدمة الجزولية الصغير**، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق ناصر بن عبد الله الطريم. (رسالة ماجستير) كلية اللغة العربية، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية ١٤٠٢هـ

١٤٢) **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، لأبي علي الشلوبيني. ت. د. تركي العتيبي، ط (١)، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

١٤٣) **شرح الجزولية**، للأبذي، تحقيق: د. سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

١٤٤) **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف**، للإمام جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة)، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

١٤٥) **شرح ديوان الحماسة**، المؤلف: أبو على أحمد بن مُحَمَّد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٤٦) **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، المؤلف: مُحَمَّد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: مُحَمَّد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، مُحَمَّد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٤٧) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، سنة النشر: ـ .

١٤٨) **شرح شواهد المغني**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ مُحَمَّد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

١٤٩) **شرح قطر الندى وبل الصدى**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣ هـ .

١٥٠) **شرح كتاب الحدود في النحو**، المؤلف: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٥١) **شرح كتاب الحماسة للفارسي** (مطبوع مع: شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها)، المؤلف: أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ، تحقيق: د. مُحَمَّد عثمان علي، الناشر: دار الأوزاعي – بيروت، الطبعة: الأولى.

١٥٢) **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الحسن الرُّماني، تحقيق: د. المتولي الدَّميري ، ط (١) ، وكالة الشروق للطباعة والنشر، مصر ١٤١٣ هـ. ١٩٩٣ م.

١٥٣) **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي. مصور عن نسخة دار الكتب برقم ١٣٧ نحو

١٥٤) **شرح ملحة الإعراب** ، المؤلف: أحمد بن فال آدُّو الجكنيّ الشنقيطيّ، تحقيق: مُحَمَّد ولد سيدي مُحَمَّد ولد الشيخ سبط الشارح، مطبعة المحمودية، الطبعة: الأولى ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

١٥٥) **شرح ملحة الإعراب**، لأبي مُحَمَّد الحريري. ت . د. أحمد مُحَمَّد قاسم ، ط (٢) ، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة ١٤١٢ هـ. ١٩٩١م.

١٥٦) **شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية**، المؤلف: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، الناشر: رسالة ماجستير – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، بإشراف: د مُحَمَّد جمال صقر، عام النشر: ٢٠١٢ م.

١٥٧) **الشعر والشعراء**، المؤلف: أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الحديث، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.

١٥٨) **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، الناشر: مُحَمَّد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٥٩) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٦٠) **صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، المؤلف: مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

١٦١) **صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٦٢) **صلة الصلة**، لأبي جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي، تحقيق عبدالسلام الهراس، سعيد أعراب، الناشر: المملكة المغربية : وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، سنة النشر: ١٩٩٣ م.

١٦٣) **الصناعتين: الكتابة والشعر**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت، عام النشر: ١٤١٩ هـ .

١٦٤) **ضرائر الشِّعْر**، المؤلف: علي بن مؤمن بن مُحَمَّد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم مُحَمَّد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م

١٦٥) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

١٦٦) **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، المؤلف: مُحَمَّد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

١٦٧) **طبقات الشافعية الكبرى**، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود مُحَمَّد الطناحي د. عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

١٦٨) **طبقات الشافعيين**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د مُحَمَّد زينهم مُحَمَّد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٦٩) **طبقات النحاة واللغويين**، مُحَمَّد بن الحسن الزبيدي أبو بكر؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم؛ الناشر: دار المعارف، سنة النشر: ١٩٨٤ م.

١٧٠) **طبقات النسابين**، المؤلف: بكر بن عبد الله أبو زيد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن مُحَمَّد، الناشر: دار الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٧١) **العقد الفريد**، المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ

١٧٢) **علل النحو**، المؤلف: مُحَمَّد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .

١٧٣) **العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

١٧٤) **عيون الأخبار**، المؤلف: أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٨ هـ.

١٧٥) **غاية النهاية في طبقات القراء**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

١٧٦) **غريب الحديث**، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: الدكتور حسين مُحَمَّد مُحَمَّد شرف، أستاذ م بكلية دار العلوم، مراجعة: الأستاذ عبد السلام هارون، الأمين العام لمجمع اللغة العربية، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٧٧) **غيث النفع في القراءات السبع**، المؤلف: علي بن مُحَمَّد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٧٨) **فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال**، المؤلف: حمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي المالكِي، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ.

١٧٩) **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية**، المؤلف: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١٨٠) **فقه اللغة وسر العربية**، المؤلف: عبد الملك بن مُحَمَّد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

١٨١) **فوات الوفيات**، المؤلف: مُحَمَّد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، الجزء: ١ – ١٩٧٣م، الجزء: ٢، ٣، ٤- ١٩٧٤ م.

١٨٢) **في النحو العربي نقد وتوجيه**، مهدي المخزومي، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٨٣) **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، الناشر: المكتب الإسلامي، سنة النشر: ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

١٨٤) **القاموس المحيط**، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٨٥) **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي من كلام العرب**، عبد الفتاح القاضي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٨١ هـ .

١٨٦) **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، لابن أبي الربيع السبتي الاندلسي، تحقيق: الدكتور: فيصل الحفيان، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٨٧) **الكافية في علم النحو**، المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

١٨٨) **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس المبرد مُحَمَّد بن يزيد، تحقيق: د. مُحَمَّد أحمد الدالي، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦ هـ.

١٨٩) **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تحقيق وشرح: الدكتور محمود مُحَمَّد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٩٠) **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، المؤلف: المنتجب الهمذاني، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: مُحَمَّد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

١٩١) **كتاب فيه لغات القرآن**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ.

١٩٢) **الكتاب**، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٩٣) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م .

١٩٤) **الكناش في فني النحو والصرف**، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن مُحَمَّد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.

١٩٥) **الكنز في القراءات العشر**، المؤلف: أبو مُحَمَّد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين، تحقيق: د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٩٦) **اللامات**، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٩٧) **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: غازي طليمات، ط (١)، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ١٤١٦ هـ. ١٩٩٥م.

١٩٨) **لحن العوام**، المؤلف: أبي بكر مُحَمَّد بن حسن بن مذحج الزبيدي، تحقيق: الدكتور رمضان عبدالتواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٩٩) **لسان العرب**، المؤلف: مُحَمَّد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٢٠٠) **اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين**، د. نادية رمضان النجار، الناشر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥م.

٢٠١) **اللمحة في شرح الملحة**، المؤلف: مُحَمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢٠٢) **لمع الأدلة في أصول النحو**، المؤلف: أبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن مُحَمَّد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٣٩١ هـ- ١٩٧١م.

٢٠٣) **اللمع في العربية**، لأبي الفتح بن جني. ت . حامد المؤمن، ط (٢)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.

٢٠٤) **المباحث الكاملية**، لعلم الدين اللورقي، تحقيق: شعبان عبدالوهاب مُحَمَّد، رسالة دكتوراه ١٣٩٨هـ، مقدمة إلى كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

٢٠٥) **المبسوط في القراءات العشر**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م .

٢٠٦) **مجمع الآداب في معجم الألقاب**، المؤلف: كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني، تحقيق: مُحَمَّد الكاظم، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر- وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

٢٠٧) **مجمع الأمثال**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان.

٢٠٨) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٢٠٩) **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب الأصفهانى، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٢١٠) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: على النجدي ناصف وزميليه، ط (٢)، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ.

٢١١) **المحكم والمحيط الأعظم**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢١٢) **مختار الصحاح**، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

٢١٣) **المخصص**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٢١٤) **المذكر والمونث**، أبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد (ت ٤٥٠هـ) تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي الجمهورية العربية المتحدة – وزارة الثقافة الناشر: مطبعة دار الكتب – ١٩٧٠م.

٢١٥) **المرتجل (في شرح الجمل)**، المؤلف: أبو مُحَمَّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٢١٦) **المساعد على تسهيل الفوائد**، المؤلف: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. مُحَمَّد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).

٢١٧) **المسائل الحلبيات**، المؤلف: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٢١٨) **المسائل السفرية في النحو**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٢١٩) **مسائل خلافية في النحو**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: مُحَمَّد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٢٢٠) **المستدرك على الصحيحين**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٢٢١) **المستطرف في كل فن مستطرف**، المؤلف: شهاب الدين مُحَمَّد بن أحمد بن منصور الأبشيهي أبو الفتح، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

٢٢٢) **المستقصى في أمثال العرب**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٢٢٣) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٢٢٤) **مسند الشاميين**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤م.

٢٢٥) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المؤلف: أحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

٢٢٦) **مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار**، تأليف: أبي عبد الله بن عسكر، أبي بكر بن خميس، تقديم وتخريج وتعليق: الدكتور عبد الله المرابط الترغي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٢٧) **معاني القرآن للأخفش**، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٢٢٨) **معاني القرآن وإعرابه**، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٢٩) **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي وأحمد النجار، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥هـ.

٢٣٠) **معاني النحو**، للدكتور فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٢٣١) **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، المؤلف: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب – بيروت.

٢٣٢) **المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول**، المؤلف: أبو المنذر محمود بن مُحَمَّد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٢٣٣) **معجم أعلام شعراء المدح النبوي**، المؤلف: مُحَمَّد أحمد درنيقة، تقديم: ياسين الأيوبي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، الطبعة: الأولى.

٢٣٤) **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٣٥) **المعجم الأوسط**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

٢٣٦) **معجم التاريخ** «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»، إعداد: علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، الناشر: دار العقبة، قيصري – تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٣٧) **معجم الشيوخ**، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي، تحقيق: الدكتور بشار عواد - رائد يوسف العنبكي - مصطفى إسماعيل الأعظمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٤م.

٢٣٨) **معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء**، إعداد: الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبدالعال سالم مكرم، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، مطبوعات جامعة الكويت.

٢٣٩) **معجم القواعد العربية**، المؤلف: عبد الغني بن علي الدقر (المتوفى: ١٤٢٣هـ)، الكتاب موجود في الشاملة، مرقم آليا غير موافق للمطبوع.

٢٤٠) **المعجم الكبير**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٢٤١) **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**، المؤلف: عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٤٢) **معجم المؤلفين**، المؤلف: عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٢٤٣) **المعجم الوسيط**، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / مُحَمَّد النجار)، الناشر: دار الدعوة.

٢٤٤) **معيار العلم في فن المنطق**، المؤلف: أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي الطوسي، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف، مصر، عام النشر: ١٩٦١ م.

٢٤٥) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، تحقيق: د. مازن المبارك، مُحَمَّد علي حمد الله، ط (٥)، دار الفكر، بيروت١٩٧٩م.

٢٤٦) **المفتاح في الصرف**، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد – عمان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).

٢٤٧) **المفصل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ط (٢)، دار الجيل ، بيروت .

٢٤٨) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني/ د. مُحَمَّد إبراهيم البنا، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع/ د. مُحَمَّد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السابع/ د. مُحَمَّد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي، الجزء الثامن/ د. مُحَمَّد إبراهيم البنا، الجزء التاسع/د. مُحَمَّد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث

العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمةالطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢٤٩) **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لبدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى، مطبوع بهامش خزانة الأدب، ط (١) بولاق ١٢٩٩ هـ.

٢٥٠) **مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارونالناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢٥١) **المقتضب**، لأبي العباس المبرد، مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٥٢) **المقدمة الجزولية في النحو**، المؤلف: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب مُحَمَّد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي مُحَمَّد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.

٢٥٣) **المقرب**، لابن عصفور، ت . أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ط (١)، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩١ هـ.١٩٧١م

٢٥٤) **المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليه / موجز في ياءات الإضافة بالسور**، المؤلف: عمر بن قاسم بن مُحَمَّد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي المصري، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

٢٥٥) **ملحة الإعراب**، المؤلف: القاسم بن علي بن مُحَمَّد بن عثمان، أبو مُحَمَّد الحريري البصري، تحقيق: لا يوجد، الناشر: دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م

٢٥٦) **الممتع الكبير في التصريف**، المؤلف: علي بن مؤمن بن مُحَمَّد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦

٢٥٧) **من أسرار اللغة**، المؤلف: دكتور إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٩٦٦م.

٢٥٨) **من تاريخ النحو العربي**، المؤلف: سعيد بن مُحَمَّد بن أحمد الأفغاني، الناشر: مكتبة الفلاح.

٢٥٩) **المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي)**، المؤلف: علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل»، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م.

٢٦٠) **المنصوب على نزع الخافض في القرآن**، المؤلف: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٦، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٢٦١) **المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، الناشر: مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٦٢) **الموجز في قواعد اللغة العربية**، المؤلف : سعيد بن مُحَمَّد بن أحمد الأفغاني، الناشر : دار الفكر - بيروت – لبنان، الطبعة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٦٣) **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

٢٦٤) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٢٦٥) **النحو الوافي**، لعباس حسن، (٥)، دار المعارف، مصر، القاهرة ١٩٧٥م.

٢٦٦) **النشر في القراءات العشر**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، تحقيق : علي مُحَمَّد الضباع ، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

٢٦٧) **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت - لبنان

ص. ب ١٠، الطبعة: الجزء: ١ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٢ – الطبعة: ١، ١٩٩٧، الجزء: ٣ – الطبعة: ١، ١٩٩٧، الجزء: ٤ – الطبعة: ١، ١٩٩٧، الجزء: ٥ – الطبعة: ١، ١٩٩٧، الجزء: ٦، الطبعة الأولى ١٩٦٨، طبعة جديدة ١٩٩٧، الجزء: ٧ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠.

٢٦٨) **نقد الشعر**: قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج، الناشر: مطبعة الجوائب – قسطنطينية، الطبعة: الأولى، ١٣٠٢هـ .

٢٦٩) **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لمؤلف: أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٧٠) **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود مُحَمَّد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢٧١) **النوادر في اللغة**، المؤلف: أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور/ مُحَمَّد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

٢٧٢) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، المؤلف: إسماعيل بن مُحَمَّد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٢٧٣) **همع الهوامع في شرح جميع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، ط (١) دار البحوث العلمية الكويت١٤٠٠ هـ. ١٩٨٠م.

٢٧٤) **الوافي بالوفيات**، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٧٥) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الجزء: ١ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠ ، الجزء: ٢ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٣ – الطبعة:

٠، ١٩٠٠، الجزء: ٤ – الطبعة: ١، ١٩٧١، الجزء: ٥ – الطبعة: ١، ١٩٩٤، الجزء: ٦ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٧ – الطبعة: ١، ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقرير لجنة المناقشة	أ
شكر وتقدير	ب
ملخص الرسالة باللغة العربية	ج
المقدمة	١
مشكلة البحث.	٢
تساؤلات البحث.	٢
أهمية البحث.	٣
أسباب اختيار الموضوع.	٤
أهداف البحث.	٤
الدراسات السابقة.	٤
منهج البحث.	٨
خطة البحث.	٨
التمهيد	١١
المبحث الأول: أبو عليّ الشلوبيني، حياته، ومكانته العلمية، وآثاره.	١٢
اسمه ولقبه.	١٢
مولده.	١٢
شيوخه.	١٢
تلاميذه.	١٣
أخلاقه.	١٤
مؤلَّفاته.	١٧
أقوال وآراء العلماء فيه.	١٨
وفاته.	٢٠

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: تراجم موجزة لشيوخ أبي عليّ الذين كانت له مآخذ عليهم.	٢١
١- أبو موسى الجزوليُّ.	٢١
٢- السهيلي.	٢٣
٣- ابن ملكون	٢٣
٤- أبو بكر بن طلحة.	٢٤
٥- ابن خروف.	٢٥
٦- أبو عليّ الرُّنْدِيّ.	٢٧
الفصل الأول: مآخذ الشلوبيني النحوية على شيوخه.	٢٨
المبحث الأول: مآخذه على شيوخه في المرفوعات.	٢٩
المسألة الأولى: الخلاف في رافع المبتدأ.	٣٠
المسألة الثانية: حذف خبر المبتدأ المرفوع في جملة القَسَم.	٣٤
المسألة الثالثة: الخلاف في جواز توسيط أخبار (كان) و(أخواتها) بينها وبين الاسم.	٣٧
المسألة الرابعة: الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها.	٤٢
المسألة الخامسة: هل تشبه (إنَّ) و(أخواتها) الفعلَ في المعنى فقط، أو في المعنى واللفظ؟	٤٧
المسألة السادسة: استدراك في مواضع كسر همزة (إنَّ) وفتحها.	٥٢
المسألة السابعة: الخلاف في (لا) التي لنفي الجنس وتسمَّى (لا التبرئة).	٥٦
المسألة الثامنة: حَدُّ (الفاعل).	٥٩
المسألة التاسعة: الخلاف في العامل في الفاعل.	٦٢
المسألة العاشرة: الخلاف في تذكير الفعل المسنَد إلى جمع.	٦٧
المسألة الحادية عشرة: هل المصدرُ كالفعل في الفرق بين الأفعال المتعدية واللازمة؟	٧٠

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: مآخذه على شيوخه في المنصوبات.	**٧٣**
المسألة الأولى: الخلاف في ضمير النصب المتصل.	٧٤
المسألة الثانية: الخلاف في إلغاء (أعلم وأرى) وتعليقهما.	٧٨
المسألة الثالثة: الخلاف في (التنازع في العمل).	٩٣
المسألة الرابعة: الخلاف في دلالات المفعول.	٨٧
المسألة الخامسة: الخلاف في الزمن المبهم المضاف لجملة.	٧٧
المسألة السادسة: يوم وليلة إذا أريد بهما يوم بعينه من حيث التصرف وعدمه.	٩٣
المسألة السابعة: الخلاف في اشتراط التعيين في (غُدوة وبُكرة).	٩٦
المسألة الثامنة: (المفعول له) ويسمى (المفعول لأجله).	٩٩
المسألة التاسعة: الخلاف في حد الحال.	١٠١
المسألة العاشرة: الخلاف في تفرّد (يا) بالذكر دون أخواتها.	١٠٣
المسألة الحادية عشرة: الخلاف في لفظ المنادى إذا تكرر وكان مضافاً.	١٠٦
المبحث الثالث: مآخذه على شيوخه في المجرورات.	١٠٩
المسألة الأولى: الخلاف في مجيء (حتّى) بمعنى (كَي).	١١٠
المسألة الثانية: الخلاف في مجرور (حَتَّى).	١١٣
المسألة الثالثة: حكم مجيء (في) بمعنى (على).	١١٨
المسألة الرابعة: هل كل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يَعمل الجرَّ؟	١٢٢
المبحث الرابع: مآخذه على شيوخه في المجزومات.	**١٢٦**
المسألة الأولى: الخلاف في تفرُّد أداة الجزم (لما) بالاستغراق.	١٢٧
المسألة الثانية: تسمية (اللام) الجازمة لفعل واحد بلام الأمر.	١٣٠
المسألة الثالثة: حكم حذف (لام الطلب).	١٣٣
المسألة الرابعة: الخلاف في جازم جواب الشرط.	١٣٧

الموضوع	الصفحة
المسألة الخامسة: الخلاف في (إِذْمَا) الجازمة للفعل: أهي اسمٌ أم حرفٌ؟	١٤١
المسألة السادسة: مَا يجزم فعلين (إِذْ) و(حيثُ)، الخلاف في علَّة وجوب زيادة (مَا) بعد (إِذْ) و(حيثُ).	١٤٥
المسألة السابعة: الخلاف في (أيّ) من أدوات الشرط.	١٤٨
المسألة الثامنة: أدوات الشرط الجازمة المجازاة بـ(كيفَ).	١٥٢
المسألة التاسعة: دخول (الفاء) على الفعل المضارع الواقع جوابًا للشرط.	١٥٦
المبحث الخامس: مآخذه على شيوخه في مسائل نحوية متفرقة	**١٥٨**
المسألة الأولى: الخلاف في حَدِّ (الكلام).	١٥٩
المسألة الثانية: الخلاف في حَدِّ (الحرف).	١٦٣
المسألة الثالثة: هل التنوين خاص بالاسم، أو يتعداه إلى الفعل والحرف؟	١٦٧
المسألة الرابعة: التنوين، علة امتناع جزم الأسماء.	١٧٢
المسألة الخامسة: حذف التنوين لالتقاء الساكنين.	١٧٧
المسألة السادسة: الخلاف في (الإعراب)؛ أهو أصلٌ في الأسماء أم الأفعال؟	١٨١
المسألة السابعة: العلَّة في كون (البناء) أصلًا في الأفعال.	١٨٥
المسألة الثامنة: الخلاف في إعراب (الأسماء السِّتَّة).	١٨٩
المسألة التاسعة: الخلاف في (هَنُ) هل هي من الأسماء التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة.	١٩٥
المسألة العاشرة: باب (المذكر، المؤنث).	١٩٨
المسألة الحادية عشرة : الخلاف في صلة (مَا) الموصوليَّة أو المصدريَّة.	٢٠١
المسألة الثانية عشرة: الخلاف في مصاحبة الصفة للموصوف في الحال في فعل (مَا دَامَ).	٢٠٥
المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في الفصل بين (فِعْلِ التَّعجُّبِ) ومعموله.	٢٠٨
المسألة الرابعة عشرة: علَّة امتناع (النعت) في الأفعال.	٢١٢

الموضوع	الصفحة
المسألة الخامسة عشرة: الخلاف في زيادة (أبتع) و(أخواتها) على ألفاظ التوكيد.	٢١٤
المسألة السادسة عشرة: الخلاف في معنى (بدل الاشتمال).	٢١٧
المسألة السابعة عشرة: الخلاف في (عطف البيان) هل يكون على اسم دونه في الشهرة؟	٢٢١
المسألة الثامنة عشرة: معاني (أو، وإما).	٢٢٤
المسألة التاسعة عشرة: الخلاف في أنَّ (الألف والنون) مانعتان للاسم من الصرف.	٢٢٦
المسألة العشرون: (كم) الخبريَّة و(كم) الاستفهاميَّة هل تُحمَل إحداهما على الأخرى؟	٢٢٨
الفصل الثاني: مآخذ الشلوبيني التصريفية على شيوخه	٢٣٢
المبحث الأول: مآخذه على شيوخه في تصريف الأفعال	**٢٣٣**
المسألة الأولى: الخلاف في دلالة الفعل.	٢٣٤
المسألة الثانية: الخلاف في اختصاص حروف المضارعة.	٢٣٨
المسألة الثالثة: الخلاف في عدد حروف العلة.	٢٤٢
المسألة الرابعة: تسكين عين ماكان على (فَعُل) من فعل أو اسم.	٢٤٥
المبحث الثاني: مآخذه على شيوخه في تصريف الأسماء	**٢٤٨**
المسألة الأولى: هل يتعيَّن خلوّ الصفة المراد جمعها جمع مذكر سالمًا من تاء التأنيث؟	٢٤٩
المسألة الثانية: اللغات في حَموك.	٢٥١
المسألة الثالثة: الخلاف في تثنية (أجمع جمعاء) وما يتبعها.	٢٥٤
المسألة الرابعة: الخلاف في تصغير ما كان على (أفعال) جمعًا.	٢٥٦
المسألة الخامسة: اسم الجنس، الخلاف في لفظ (بقر) اسم الجنس المعدود يُذكَّر ويُؤنث.	٢٥٩

الموضوع	الصفحة
المسألة السادسة: ما جاء على وزن (فُعَل) هل يُكسّر على (أفعال) أو (فِعلان).	٢٦٢
المسألة السابعة: الخلاف في (فِعَال) و(فُعُول) من أبنية جموع الكثرة.	٢٦٥
المسألة الثامنة: الخلاف في التسوية في تحريك العين مما جاء على (فَعْلة) مضعفًا أو معتلًا.	٢٦٨
المسألة التاسعة: الخلاف في جمع (ضَيعة) على (ضِياع).	٢٧١
المسألة العاشرة: الخلاف في الهمزة المنقلبة عن الواو أو الياء.	٢٧٤
المبحث الثالث: مآخذه على شيوخه في المشترك بين الأفعال والأسماء	**٢٧٨**
المسألة الأولى: تغير المعاني لتغير الصيغة.	٢٧٩
المسألة الثانية: الخلاف في(هاتِ) هل هي اسم فعل أو فعل أمر.	٢٨٣
المسألة الثالثة: هل تمنع حروف الاستعلاء من الإمالة؟	٢٨٦
الفصل الثالث: منهج الشلوبيني في مآخذه على شيوخه	٢٨٩
المبحث الأول: طريقته في عرض المسألة ومناقشتها	**٢٩٠**
أولًا: التطويل والاستطراد	٢٩٣
ثانيًا: الاختصار المخلُّ	٢٩٣
ثالثًا: التكرار	٢٩٣
رابعًا: التطاول على بعض العلماء، والدعاء عليهم أحيانًا	٢٩٣
المبحث الثاني: طريقته في نقل الأقوال والآراء	**٢٩٦**
أولًا: نقله لنصوص المقدمة الجزولية	٢٩٦
ثانيًا: ذكر القول والكتاب الوارد فيه	٢٩٦
ثالثًا: الإشارة إلى الرأي مع ذكر الكتاب دون نقل قول العالِم	٢٩٦
رابعًا: نقل القول دون أن يعزوه إلى مرجع	٢٩٧
خامسًا: الإشارة إلى رأي العالم فقط دون الإحالة على كتابه	٢٩٨

الموضوع	الصفحة
سادسًا: النقل بالمعنى، وبالمفهوم، وبظاهر الرأي	٣٠٠
المبحث الثالث: مصادره في مآخذه المختلفة على شيوخه	**٣٠١**
أولًا: المصادر المباشرة	٣٠١
ثانيًا: المصادر غير المباشرة	٣٠٢
ثانياً: كتابا (شرح المقدمة الجزولية الصغير، وشرح المقدمة الجزولية الكبير)	٣٠٥
ثالثًا: كتاب (حواشي المفصَّل) من كلام الأستاذ أبي عليٍّ الشلوبينيّ	٣١٠
المبحث الرابع: الأصول النحوية التي اعتمد عليها الشلوبيني في مآخذه على شيوخه	**٣١٣**
أولًا: السَّماع	٣١٣
المصدر الأول: القرآن الكريم	٣١٤
الاستشهاد بالقرآن الكريم	٣١٥
الاستشهاد بالقراءات القرآنية	٣١٥
المصدر الثاني: الحديث النبوي الشريف	٣١٧
أولا: الاستشهاد بالشعر	٣٢٠
ثانيًا: الاستشهاد بالنثر	٣٢١
ثانيًا: القياس	٣٢٢
ثالثًا: العلَّة	٣٢٤
رابعًا: استصحاب الحال	٣٢٥
الفصل الرابع: تقويم مآخذ الشلوبيني على شيوخه	٣٢٨
المبحث الأول: أسباب مآخذ الشلوبيني على شيوخه	**٣٢٩**
أولًا: التأثر بالمذهب النحوي البصري	٣٢٩
ثانيًا: كونه شارحًا لبعض مؤلَّفات سابقيه	٣٣١
ثالثًا: الميل الواضح والصريح لرأي سيبويه	٣٣٢

الموضوع	الصفحة
رابعًا: رفضه لآراء نحاة مدرسته الأندلسية إذا خالفت الإجماع	٣٣٥
المبحث الثاني: ما يميز هذه المآخذ	**٣٣٧**
أولًا: أنها شرحتِ المبهَمَ والغامضَ والمجْمَلَ من (المقدمة الجزوليَّة)	٣٣٧
ثانيًا: تعزيز هذه المآخذ بالأمثلة والشواهد	٣٣٨
ثالثًا: وفرة العِلَل والأقيسة	٣٣٩
رابعًا: لم تكن آراؤه النحوية في مآخذه مقصورةً على رأيه أو آراء موافقيه	٣٤١
خامسًا: أسلوب الاعتراض والانفصال عنه	٣٤١
سادسًا: تأثُّر بعض الانتقادات بالمنطق	٣٤٢
المبحث الثالث: ما يُؤخذ على هذه المآخذ	**٣٤٣**
أولًا: الإسهاب والتطويل والاستطراد في الشرح	٣٤٣
ثانيًا: الإغراق في المنطق	٣٤٤
ثالثًا: حدَّة اللسان والتطاول على الآخرين	٣٤٥
رابعًا: إعادة الكلام وتكراره	٣٤٧
خامسًا: نسبة قول أو رأي لشيخه على خلاف ما نصَّ عليه الشيخ	٣٤٧
المبحث الرابع: أثر هذه المآخذ في الدراسات اللاحقة	**٣٤٩**
أولًا: ابن أبي الربيع الإشبيليّ (٦٨٨هـ)	٣٤٩
ثانيًا: ابن عصفور الإشبيليّ (٦٦٩هـ)	٣٥١
ثالثًا: ابن مالك الطائيّ (٦٧٣هـ)	٣٥١
رابعًا: أبو الحسن الأبذيّ (٦٨٠هـ)	٣٥٣
خامسًا: أبو حيَّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)	٣٥٤
سادسًا: ابن أم قاسم المراديّ (٧٤٩هـ)	٣٥٥
سابعًا: ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ)	٣٥٥

الموضوع	الصفحة
ثامنًا: أبو الحسن الأشمونيّ (٩٠٠هـ)	٣٥٦
تاسعًا: الشيخ خالد الأزهريّ (٩٠٥هـ)	٣٥٧
عاشرًا: جلال الدين السيوطيّ (٩١١هـ)	٣٥٧
الخاتمة	٣٥٩
الفهارس	٣٦٢
فهرس الآيات القرآنية	٣٦٣
فهرس القراءات	٣٦٩
فهرس الحديث النبوي الشريف.	٣٧٠
فهرس الآثار وأقوال العرب.	٣٧١
فهرس الأشعار.	٣٧٢
فهرس الأعلام المترجم لهم.	٣٧٦
فهرس المسائل النحوية والتصريفية.	٣٨٢
فهرس المصادر والمراجع.	٣٨٦
فهرس الموضوعات.	٤١٩

بحمد الله تعالى

Abstract

Title: Abu Ali Al-Shlubini's Criticism of his Sheikhs in Grammar and Morphology: A Study and Evaluation

Researcher: Samar Bent Ibrahim Bn Othman Alerainy

Degree: Thesis submitted to obtain Master's degree in grammar and morphology.

Praise be to Allah, God of all the worlds, and blessings and peace be upon the one after whom there is no prophet.

Al-Shlubini's books are considered very important Arabic language books. In this research, I dealt with criticism of his sheikhs in matters of grammar and morphology in his books. The thesis was divided into an introduction, a preface, and four chapters.

I discussed the research problem, its importance, the reasons for choosing it, its objectives, previous studies, and the approach I followed in the introduction. I divided the preface into two topics, the first topic: Abu Ali al-Shlubini, his life, his scientific standing, and his influence. The second topic was a brief introduction to Abi Ali's sheikhs whom he criticized.

The first chapter: Al-Shlubiny's cited grammatical criticism of his sheikhs, includes five sections:

The first four concern the criticism he cited of his sheikhs in specific syntactic parsing, and the fifth concerns the criticism he cited of his sheikhs in sporadic grammatical matters.

The second chapter: Al-Shlubini's criticism of his sheikhs in conjugation, includes three topics:

The first is his criticism of his sheikhs in conjugating verbs, the second is his criticism of his sheikhs in conjugating nouns and the third is his criticism of his sheikhs in the commonality between verbs and nouns.

The third chapter: Al-Shlubini's approach to his criticism of his sheikhs, includes four topics:

The first is his method of presenting and discussing the issue, the second is his method of criticizing sayings and opinions, the third is the sources of his criticism, and the fourth is the grammatical foundations on which he relied in those criticisms.

The fourth chapter: An evaluation of the of Al-Shlubini criticism of his sheikhs, includes four topics:

The first is the reasons for Al-Slobini's criticism of his sheikhs, the second is what distinguishes those criticisms, the third is what is wrong about these criticisms, and the fourth is the influence of these criticisms on subsequent studies.

Then I concluded the search with scientific indexes; I indexed Quran verses and readings, then the Prophet's hadiths, then Arab sayings, then poetry, then flags, then grammatical and morphological issues, then sources and references, then topics.